التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية
2015-2000

د. أماني قنديل

المحتويات

تقديم صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز

مقدمة

الفصل الأول: حول مفهوم الخريطة والتراكم المعرفي

أولا: ملامح الخريطة المعرفية الكونية

ثانيًا: جهود مؤسسات أكاديمية بحثية لصياغة خريطة المجتمع المدني
ثالثا: المشروع العربي للخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية/ المجتمع المدني
رابعا: في مفهوم الخريطة والقيمة المضافة ورحلة التراكم المعرفي
ملحق رسوم توضيحية

****

الفصل الثاني: التغيرات في البنية الرئيسية للمنظمات الأهلية 2000–2015
أولا: حجم القطاع الأهلي العربي في مطلع الألفية الثالثة
ثانيًا: حجم القطاع الأهلي عام 2015
ثالثا: تطور مجالات نشاط المنظمات الأهلية العربية (2000– 2015)
الخلاصة
ملحق رسوم توضيحية

****

الفصل الثالث: ملامح عامة تؤثر على فعالية المنظمات الأهلية
أولا: غياب التوافق بين ملامح التوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية وخريطة التنمية البشرية
ثانيًا: غلبة التوجه الخيري على التوجه التنموي
ثالثا: ملامح خريطة المنظمات الأهلية من منظور الإدارة الرشيدة
رابعا: التطوع والمتطوعون
خامسا: إشكالية التمويل ضمن المحددات التي تؤثر في الفعالية
سادسا: التشريعات العربية ضمن العوامل التي تحدد فاعلية المنظمات
الخلاصة

****

الفصل الرابع: تفاعلات خريطة المنظمات الأهلية مع المخاطر الاجتماعية

أولا: مفهوم المخاطر الاجتماعية وأولوياتها على الخريطة
ثانيًا: معالم المخاطر الاجتماعية في المنطقة العربية
ثالثا: تفاعلات المنظمات الأهلية مع الفقر والبطالة
رابعا: حدود تفاعل المنظمات الأهلية مع المخاطر التي تهدد الأسرة والمجتمع
****
الفصل الخامس: علاقات الشراكة والثقة على خريطة المنظمات الأهلية العربية
أولا: تفاعل المنظمات الأهلية مع بعضها البعض – الشبكات والتحالفات
ثانيًا: التفاعلات بين الحكومة والمنظمات الأهلية– حدود الشراكة
ثالثا: حدود التفاعلات بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص
ملحق رسوم توضيحية
****
الفصل السادس: التحولات في خريطة المنظمات الأهلية 2000– 2015 الفرص والإمكانات
أولا: إلى أي حد نجحنا في توظيف مفهوم الخريطة المعرفية؟
ثانيًا: الفرص والإمكانات ورؤية المستقبل
المراجع
الملاحق

تقديم

يصدر هذا العمل، في نهايات عام 2015، بعنوان "التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية 2000 – 2015"، ليكون الإصدار الواحد والخمسين للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وليكون الأكثر أهمية بين إصدارات الشبكة، منذ الإعلان عن تأسيسها عام 1997.. ويفسر ذلك عدة أمور، **أولها** أهمية صياغة خريطة معرفية للمنظمات الأهلية في المنطقة العربية، وبمعنى رصد حجم هذا القطاع، ومجالات نشاطه، وملامح العاملين

والمتطوعين، ومصادر تمويله، والتوزيع الجغرافي لهذه المنظمات على المستويين الوطني والعربي ككل. **ثانيها** أن هذه الخريطة المعرفية هي "دينامية" بمعني أنها ترصد وتحلل – من خلال مقارنة بين وضعية المنظمات الأهلية عام 2000 وعام 2015– التغيرات التي لحقت بهذا القطاع الأهلي من جانب، وعلاقات "الشراكة" بين القطاع الثالث التطوعي، والقطاعين الرئيسيين أي الحكومات والقطاع الخاص من جانب آخر. **ثالثها** أن هذا العمل الذي يهتم بخريطة المنظمات الأهلية العربية، عبر هذه السنوات، استهدف تحليل العلاقة بينها وبين التنمية البشرية، ورصد التوجهات الجديدة للتعامل مع التحديات والمخاطر.

إن هذا الإصدار، يمثل "تتويجا" لنشاط الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، من منظور التراكم المعرفي، إذ ما كان له أن يتحقق إلا استنادا إلى هذا التراكم الذي شارك فيه عبر هذه السنوات، ما يقترب من 180 باحثا من الجماعة الأكاديمية العربية... وهذا الإصدار هو حلقة رئيسية مهمة في الأدبيات العربية، باعتباره محصلة لمشروع علمي متكامل، تطور عبر سنوات طويلة. وإذا كانت الأدبيات الغربية، قد اتخذت هذا المنحى، وتبنت هذا الاقتراب مع مطلع الألفية الثالثة، فإن الشبكة العربية ما كان لها أن تصيغ هذه الخريطة الشاملة – والتي تتبنى التحليل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي– لولا خطواتها على طريق المعرفة عبر هذه السنوات.

إن هذا الإصدار الذي نقدم له، قد رصد ضمن نتائجه أمورا مهمة للغاية ينبغي أن تلفت نظر صانعي السياسات العامة في مختلف الدول العربية، للتنبه إلى أننا أمام "ثروة" تتمثل في رأس المال الاجتماعي، ينبغي أن تتوجه إلى عملية التنمية البشرية... إن العدد الإجمالي للمنظمات الأهلية العربية قد تضاعف ثلاث مرات عبر الفترة الزمنية من عام 2000 إلى 2015، وصاحب ذلك زيادة ملموسة في عدد العاملين والمتطوعين، وتطور في الموارد المادية وفي توظيف تكنولوجيا الاتصال.. كما رصد هذا العمل تزايدا تدريجيا ونسبيا، في المنظمات التنموية والحقوقية، والتي تستهدف تمكين الفقراء والمهمشين.. إلى جانب ذلك حدثت تحولات أو "إعادة تكيف" بعض المنظمات الخيرية في اتجاه تبني مشروعات خدمية (خاصة الصحة) ومشروعات تنموية، وكان أبرزها القروض الصغيرة..

ولكن بالرغم من الايجابيات المتعددة التي لحقت بالمبادرات الأهلية التي لا تستهدف الربح، والتي تكشف في جانب منها الرغبة في المشاركة في العمل العام، إلا أن الدراسة تؤكد –

استنادا إلى البحوث الميدانية والتحليلية المتلاحقة- أن المنظمات الأهلية تواجه عدة إشكاليات كان من أبرزها إشكالية التمويل، وعدم التوافق بين التوزيع الجغرافي لها واحتياجات السكان المهمشين، وقصور ممارسات الإدارة الرشيدة للحكم، وخاصة العمل الجماعي والمشاركة الديمقراطية، بالإضافة إلى تسييس العمل الخيري (لاكتساب الموالاة)، وضعف الشراكات مع الحكومات والقطاع الخاص.

نأمل أن يكون هذا العمل الذي وفر الخريطة الحديثة للمنظمات الأهلية، في المنطقة العربية، خير معين للحكومات والشركاء، لتقوية "الثروة البشرية والمادية" التي نملكها بالفعل في اتجاه التنمية المستدامة، والتعامل مع المخاطر"المتعاظمة" التي تواجهها المنطقة العربية في هذه اللحظة التاريخية الصعبة.

والله الموفق،،،

طلال بن عبد العزيز آل سعود

مقدمة:

إن متابعة التحولات والتغيرات المتراكمة التي شهدتها المنظمات الأهلية العربية، وعلى وجه الخصوص منذ بداية الألفية الثالثة وحتى اللحظة الحالية عام 2015، سوف تكشف عن – في المنطقة العربية ككل- لحظات صعود ولحظات هبوط، وأحيانًا "وهن" و"جمود"... إن رصد وتحليل هذا التطور على المدى الزمني من عام 2000 إلى عام 2015، يرتبط بقوة ويتفاعل مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، ويرتبط من ناحية أخرى بمتغيرات عالمية ومؤسسات دولية وأحيانًا دول كبرى.

يعني ذلك أن اقترابنا من ظاهرة المنظمات التطوعية الإرادية غير الهادفة للربح، والتي يفترض تعريفها أنها مستقلة تدار ذاتيًا، هي غير حكومية، وهي ليست مؤسسات خاصة تستهدف الربح، هي تقع في فضاء واسع بين الأسرة (والقبيلة) من جهة، وبين الحكومة

والسوق (القطاع الخاص) من جهة أخرى.. اقترابنا لتحليل هذه الظاهرة لابد أن يكون متعدد المداخل Multidisciplinary Approach، **إذ أننا نصبح إزاء ظاهرة اجتماعية ثقافية بالأساس، تتداخل وتتفاعل مع طبيعة النظام السياسي السائد في كل بلد عربي**، وتتأثر – وقد تؤثر في **الأوضاع الاقتصادية، وتوجهات السوق**، وهي ظاهرة تتأثر أيضًا **بأفكار وأطروحات عالمية** (تمس الحريات والديمقراطية وقضايا التنمية..)، وتتأثر قطاعات منها بالدعم الخارجي المقدم لها.

إن صياغة خريطة معرفية للعمل الأهلي في المنطقة العربية، تعني بإيجاز **توفير مؤشرات كمية، وأخرى كيفية/نوعية، تحدد لنا ملامح الخريطة، ومتابعة التحولات التي لحقت بها عبر فترة زمنية معينة..** الخريطة هذه – في اللحظة الحالية– محصلة تفاعلات بين الداخل والخارج، وبين المخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبين المبادرات الأهلية (المؤسسية وغير المؤسسية التي ارتبطت بالخمس عشرة سنة الأخيرة)، وهي أيضًا محصلة تفاعلات بين الثقافة والقيم والدين، وبين توجهات قطاعات من المنظمات الأهلية... وأخيرًا فإن الخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية هي أيضًا – على الأقل في جانب منها– محصلة تفاعلات بينها وبين السياسة في المنطقة العربية..

نحن إزاء ظاهرة ديناميكية، ثقافية اجتماعية اقتصادية سياسية، تستلزم التعامل معها بمنهجية "غير تقليدية" متعددة الأبعاد، وتستلزم القراءة النقدية للواقع الذي سيكشف لنا أننا لا نتعامل مع "كيان مستقل" نطلق عليه المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية،ولكننا نتعامل مع تاريخ وثقافة وقيم واقتصاد وسياسة وقانون وعلاقات دولية وصراعات بين شركات دولية عابرة للحدود.. والكل قد يكون بين أدواته ما يطلق عليه عالميًا "المجتمع المدني".

قد يثار تساؤل في ذهن القارئ، لماذا حرصنا في عنوان هذا العمل، وكذلك في التقديم السابق، على استخدام مفهوم "المنظمات الأهلية"؟

في الرد على مثل هذا السؤال، فإن "الجمعيات الأهلية" أو "المنظمات الأهلية"، هي مصطلحات عربية، لها أبعاد تاريخية من جانب (منذ القرن التاسع عشر)، وهي المصطلحات أو المفاهيم المستخدمة في التشريعات العربية من جانب آخر.. وإذا قدر لهذا

العمل، أو في أعمال سابقة أن تكتب بالإنجليزية، نوظف مفهوم منظمات المجتمع المدني Civil Society Organizations.

وللاقتراب أكثر من توظيف المفهوم السابق (المنظمات الأهلية) فإن الكاتب قد اعتمد – والجماعة الأكاديمية في أغلبها– على مفهوم المجتمع المدني لسنوات طويلة، إلا أن الملاحظات التالية، تفسر لنا بإيجاز عودتنا لتفضيل استخدام مفهوم المنظمات الأهلية:

أول هذه الملاحظات أن التراكم المعرفي الذي تحقق على مدى سنوات الألفية الثالثة، قد رصد ارتباطًا قويًا بين الأسرة والقبيلة والعصبية في الدول العربية، وبين المنظمات التي اعتدنا أن نطلق عليها مؤسسات المجتمع المدني.. وهو ما أدى إلى **بعض "الخلل" في تطبيق مفهوم المجتمع المدني**، والذي تفترض فيه الأدبيات العالمية أنه يشغل مساحة مستقلة ما بين الأسرة والقبيلة (والعصبية) من جانب، ومؤسسات المجتمع المدني من جانب آخر.

ثاني الملاحظات التي بلورتها القراءة النقدية لواقع المنظمات الأهلية العربية، هو ابتعاد كثير من هذه المنظمات – حتى تلك الحقوقية التي تتمسك بمفهوم المجتمع المدني– عن الإدارة الجماعية الديمقراطية لهذه المنظمات، والتصقت إلى حد كبير بما نعبر عنه "بالشخصنة"، أي هيمنة الشخص الواحد، وهو بعد ارتبط بالتاريخ الثقافي والقيم السائدة في غالبية الدول العربية.

ثالث الملاحظات يتعلق **بفكرة استقلالية هذه المنظمات التطوعية** عن الحكومات العربية، حيث إن غالبية التشريعات العربية تتضمن قيودا مسبقة على التأسيس، ثم قيودًا أخرى على الممارسة، ثم أحيانًا يتواجد حق الحل في يد السلطة التنفيذية (ودون اللجوء إلى القضاء).. هناك إذن تشكيك في استقلالية هذه المنظمات عن الحكومات وفقًا للتشريعات، أو في واقع الممارسات حين تميل المنظمات الحقوقية للدفاع عن الحريات، ويتم تمويلها بالكامل من الغرب.

رابع الملاحظات تتعلق ببنية المنظمات الأهلية ذاتها، وتوجهاتها حيث إن نسبة عالية من هذه المنظمات – تتراوح بين 30% كما هو الحال في مصر و80% كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي– تنشط في **العمل الخيري التقليدي**، القائم على علاقة مباشرة بين مانح ومتلق، **وتستند إلى العقيدة الدينية والوازع الديني**. وإذا كان هذا الملمح قائما في

بعض الدول الغربية، وتحت مسمي Charity Organizations فإن الوضع في حالة المنطقة العربية يختلف، لأن المنظمات تميل إلى تقديم خدماتها ومساعداتها للمنتمين لنفس الديانة، بل ونفس الطائفة الدينية (كما هو الحال في لبنان حيث تزيد الطوائف على 18 طائفة).. إذن فكرة التمييز في تقديم المساعدات الخيرية، وتقديم الخدمات الرعائية والصحية والاجتماعية "تضرب مفهوم المجتمع المدني في مقتل".. لماذا؟ لأن أحد معايير المجتمع المدني المتوافق حولها منذ مطلع الألفية الثالثة هو الإقرار بالمواطنة والمساواة وعدم التمييز بين الفئات المستهدفة على أساس الدين أو الجنس أو الأصل...

خامس الملاحظات أن الغالبية العظمي من القطاعات الجماهيرية في الدول العربية، إضافة إلى التشريعات، لا تتحدث عن منظمات مجتمع مدني، وإنما تتحدث – إن اهتمت أو كانت من الفئات المستفيدة– عن جمعيات أهلية، أو جمعيات خيرية، أو منظمات أهلية... ويبدو أن الكلمة الأخيرة – أي أهلية– هي **توصيف تاريخي** لمبادرات تستهدف تلبية احتياج السكان، من الأهالي أو من "الأهل" وذلك في مقابل الحكومات...

إن مجمل الملاحظات الخمس السابقة قد دفعتنا في إعداد هذا العمل للعودة إلى جذور استخدام مفهوم "المنظمات/ الجمعيات الأهلية" في التاريخ الثقافي العربي، ودون ممانعة في توظيف البعض لمفهوم المجتمع المدني، على أن يكون في اعتبارنا – وعلى وجه العموم– الفوارق الفعلية بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المنظمات الأهلية.. آملين بالطبع في تحقيق نقلة نوعية في العمل الأهلي العربي، نحو التمكين للفئات المهمشة (مقابل الخيرية)، ونحو العمل الجماعي والإدارة الديمقراطية (في مقابل الشخصنة والبعد عن المؤسسية) ونحو تحقيق المواطنة والمساواة وسيادة روح التسامح والحوار (في مقابل التفرقة على أساس الدين أو الطائفة).

إن السؤال الأخير الذي نسعى للإجابة عنه في التقديم لهذا العمل، الذي يستهدف الكشف عن الخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية العربية، هو: ما أهمية هذه الدراسة، وتحديدًا عام 2015؟

هناك مجموعة من الأسباب، تفسر أهمية هذا العمل، يمكن تصنيفها إلى أسباب أكاديمية من جانب، وأسباب ترتبط بالسياقين العالمي والإقليمي من جانب آخر، ثم أخرى تتعلق بواقع القطاع الأهلي العربي ومستقبله.

أ- الاعتبارات الأكاديمية:

1. يأتي على قمة مجموعة العوامل الأكاديمية التي تفسر أهمية هذا العمل، **أننا وصلنا في عام 2015 إلى درجة كبيرة من التراكم المعرفي للقطاع الأهلي** أو ما نتوافق حوله بالقطاع الثالث. وإذا كانت البداية الحقيقية لتحليل وفهم الظاهرة – أي المنظمات الأهلية أو المجتمع المدني– قد بدأت في المنطقة العربية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، فإن الاهتمام بنفس القطاع قد بدأ في الأدبيات الغربية قبل ذلك بعدة عقود. وقد قام بعض الباحثين العرب (ومنهم الكاتبة) ثم الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالدور الرائد في هذا المجال للكشف عن التفاعلات والتاريخ الثقافي والاجتماعي لهذه الظاهرة – والتي تعود إلى القرن التاسع عشر– **وتشكلت ما نطلق عليه "جماعة أكاديمية"، تتواصل وتعمل معًا في اتجاه فهم أعمق "لظاهرة ثقافية واجتماعية بامتياز"**.. ومن ثم كان إدراكنا لخصوصية الموضوع في السياق العربي، يدفعنا للعمل ثم القراءة النقدية للأدبيات الغربية من جانب، وطبيعة الظاهرة في الواقع العربي من جانب آخر..

نحن إذن كجماعة أكاديمية عربية، نشهد في اللحظة الحالية عام 2015، تراكمًا معرفيًا ضخمًا ومتميزًا، ارتبط بشكل رئيسي بمؤسسة علمية – وهي الشبكة العربية للمنظمات الأهلية– أنتجت وأصدرت ما يقترب من خمسين عملا علميًا، يهتم بدراسة العمل الأهلي العربي، ويتبع منهجية عمل حديثة، متعددة المداخل والاقترابات، وبنهج مقارن، يسمح لنا في هذه اللحظة بصياغة خريطة معرفية للمنظمات الأهلية... ونؤكد أننا لولا هذا التراكم المعرفي على مدى 25 عاما، ما كنا قادرين على التصدي لهذا العمل.

2. الاعتبار الآخر المهم لصياغة خريطة معرفية للمنظمات الأهلية، يرتبط بإمكانات **فعالية وتأثير هذه المنظمات في الحد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تهدد المجتمعات العربية**.. وبدون فهم الخريطة الحالية عام 2015 – بما تتضمنه من مؤشرات كمية وكيفية– يصعب على الباحث العلمي وقيادات العمل

الأهلي وصانعي السياسات الاجتماعية، إثارة الدور التنموي للمنظمات الأهلية، والحد من الفقر، أو توفير فرص عمل أو الحديث عن شراكات partnerships بين هذه المنظمات والحكومات والقطاع الخاص.. يصعب أيضًا – بدون خريطة معرفية واضحة للمنظمات الأهلية– تفعيل دور هذه المنظمات في قضايا الصحة والسكان والتعليم.. ويفسر ذلك أن صياغة الخريطة في بلد معين، تعني إبراز مؤشرات مهمة نستند إليها في التخطيط، من ذلك عدد هذه المنظمات، وتوزيعها الجغرافي، وأنماط نشاطها، وقدراتها وإمكاناتها في التعامل مع احتياجات السكان والحد من المخاطر، وكذلك تفاعلاتها مع البيئة الثقافية والاجتماعية، ووعيها بقضايا البيئة.. وغير ذلك مما توفره الخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية، والتي نستهدف تناولها في هذا المقام.

إن صياغة الخريطة Mapping، سوف تسمح لنا في هذه اللحظة التاريخية (عام 2015)، والتي تتعاظم فيها المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بتوفير فرص وإمكانات لتعظيم دور المنظمات الأهلية في التعامل مع المخاطر، وبناء شراكات أكثر فعالية مع الأطراف الأخرى، تنعكس إيجابا على المواطن... الخريطة هذه، تبدو لنا "كجسر" يربط البحث العلمي بالسياسات الاجتماعية، وهي تتخطى الفجوة بين التراكم المعرفي من جانب وتغيير الواقع من جانب آخر، إذا ما توافرت إرادة التغيير..

3. اعتبارات أخرى أكاديمية لأهمية الموضوع، تتمثل في **تحفيز الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في كل بلد عربي، لتوفير دراسات متخصصة للطلاب وللباحثين، للاقتراب بشكل أكبر وأعمق من هذا الميدان البحثي الجديد نسبيًا**. صحيح أن الألفية الثالثة تشهد اهتمامًا أكبر من جانب بعض الجامعات العربية (مصر، الأردن، لبنان، الإمارات)، لتوفير هذا التخصص، وصحيح أن عدد دراسات الماجستير والدكتوراه المقدمة في هذه الجامعات قد تضاعف – وهو مؤشر يدل على تنامي الاهتمام بالموضوع– إلا أن الصحيح أيضًا أن الساحة العلمية لم تشهد "نقلات نوعية" في دراسة هذا الموضوع، بالإضافة إلى تشتت هذه البحوث والدراسات في مجالات اهتمام مختلفة، دون أن نرى أو نتلمس رؤية نقدية للواقع وتطلع إلى المستقبل. إن صياغة

خريطة معرفية للمنظمات الأهلية العربية، وفي مقابلها صياغة خريطة المخاطر الاجتماعية، سوف تسمح لنا بتلمس "الثغرات" و"الفجوات"، وهو ما قد يوجه اهتمام المؤسسات الأكاديمية نحو مؤشرات الفاعلية ومؤشرات التقييم..

نحن إذن نأمل أن تكون صياغة خريطة معرفية للمنظمات الأهلية (وفي مقابلها خريطة المخاطر الاجتماعية) هي خطوة لتحفيز المؤسسات الأكاديمية – من جامعات ومراكز بحوث– نحو تفعيل أداء المبادرات الأهلية وربطها بالواقع العربي.

ب- اعتبارات عالمية وإقليمية:

إن المجموعة الثانية من الاعتبارات التي تضفي أهمية على هذا العمل الذي نقدم له، ترتبط بالسياقين العالمي والإقليمي في هذه اللحظة "عام 2015". **فمع نهاية القرن العشرين ثم مطلع الألفية الثالثة، تعاظم إدراكنا "للعولمة" وتسارعها بشكل غير مسبوق، بل وإدراك تأثيراتها – "بتصاعد مذهل"– في حياة الأمم وحياة المواطن اليومية..** إن العولمة في تجلياتها الاقتصادية تعني التجارة الحرة، وكسر الحدود الجغرافية بين الدول وسياسات السوق ووضوح رأسمالية "متوحشة".. وتعني العولمة في تجلياتها السياسية تصاعد أهمية الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان (والتي غدت أوراقًا رابحة للدول الكبرى والمؤسسات الدولية ومحلا للمساومات والتناقضات)، أما العولمة في تجلياتها التكنولوجية والاتصالية، فتعني الإبداع والابتكار في كل تكنولوجيا التواصل والاتصال، وعلى نحو متسارع غير مسبوق – وهو ما يهمنا أكثر في هذا السياق– بالإضافة إلى التطور المعرفي الشامل وتطور أدوات الإنتاج والصناعة..

إن هذه التحولات العميقة التي يشهدها العالم منذ مطلع الألفية الثالثة، قد تفاعلت – وبعمق– مع ما نتوافق حوله عالميا بالمجتمع المدني، **وبإيجاز نكتفي في هذا السياق بالاعتبارات التالية، والتي ترتبط مباشرة بأهمية صياغة خريطة معرفية للمنظمات الأهلية العربية:**

- **تأثيرات العولمة بكل أبعادها، أسهمت في صياغة ملامح خريطة جديدة للمنظمات الأهلية،** فعلى مدى الخمس عشرة سنة الأخيرة تضاعف عدد ونوعية المنظمات الحقوقية

فـي المنطقـة العربيـة – مدعمـة بمؤسسـات ودول غربيـة– لتنشـط فـي قضـايا الحريـات والديمقراطية وحقوق الإنسان.

- **كـان للعولمـة أيضًـا نفس التـأثير فـي صياغة الخريطـة فـي القطـاع المعنـي بـالمرأة والدفاع عن حقوق النساء المعنفات.** صحيح أنها كانت قائمة وبقوة منذ القرن العشرين، وتصاعد الاهتمام بها في العقدين الأخيرين (خاصة بعد المؤتمر العالمي للمرأة – بكين 1995) من القرن العشرين، إلا أن تصاعد خطاب عالمي يدعم حقوق المرأة – على المستويات الحكومية وغير الحكومية– قد لعب دوره في شكل ومضمون خريطة المنظمات الأهلية.
- **طرح التحديات الإنمائية للألفية الثالثة، والتي صدق عليها زعماء العالم في مطلع الألفية، قد وضع قضية الفقر أول التحديات..** وفي الوقت نفسه فإن العولمة في تجلياتها الاقتصادية ارتبطت بدور قوي للشركات متعددة الجنسية، وقلصت فرص المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية... وفي ضوء تدني نوعية التعليم وضيق فرص العمل، وغياب سياسات اجتماعية فعالة تستند إلى العدالة الاجتماعية، **أضحت خريطة المنظمات الأهلية العربية تتضمن أنماطًا جديدة – كما سنري فيما بعد– تسعى للحد من الفقر**، والتدريب والتأهيل وتوفير مشروعات صغيرة لقطاعات من الشباب والنساء المعيلات لأسر.
- **ارتباط سنوات العولمة أيضًا بقضايا البيئة** واهتمام دول كبرى ومؤسسات دولية (منها الأيزو) بالحفاظ على البيئة من التلوث، والتغيرات المناخية، اجتذب منظمات كثيرة للنشاط في هذا المجال في المنطقة العربية.

بإيجاز نلحظ من النماذج السابقة، وعلى النحو الذي سيأتي تفصيلا فيما بعد، إن الخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية العربية قد تفاعلت – وتأثرت على وجه الدقة– بالمتغيرات الجديدة التي حفلت بها العولمة، وأثرت من منظور المؤشرات الكمية والكيفية على خريطة العمل الأهلي.

إن أحد الاعتبارات التي تضفي أهمية على موضوع هذه الدراسة، وفي سياق طرحنا لمنظور العولمة وتأثيراته على خريطة العمل الأهلي العربي، **يتمثل في تطور تكنولوجيا المعلومات ونظام الاتصال، بشكل متسارع وغير مسبوق، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:**

- تطور الإنترنت وشبكات التواصل العالمية **كسر الحواجز بين منظمات المجتمع المدني في كل دول العالم، والمجتمعات المتعددة المتنوعة**، وهو الأمر الذي أضفى "قوة" لم تكن في الحسبان من قبل تتمثل في سرعة نشر المعلومات من ناحية، ولجوء بعض المنظمات من ناحية أخرى للاستقواء بالخارج.
- **لم تعد قضية التشريعات الحاكمة للمنظمات الأهلية، قضية داخلية تخص دولة عربية بعينها**، وإنما – وبسهولة شديدة– أضحت محل تدخلات (وأوراقًا للضغط) من جانب الدول الكبرى والمؤسسات العالمية.
- قد يكون من المفيد في هذا السياق الإشارة إلى **ظاهرة "المجتمع المدني الافتراضي"**، خلال السنوات الخمس الماضية. حيث ظهرت مبادرات أهلية – غير مؤسسية– على الشبكة الإلكترونية، ثم حين تنجح في الاستقطاب تنزل إلى أرض الواقع للنشاط في مجال البيئة، أو دعم الفقراء، أو في الثقافة والفنون... وهو ما يدفعنا للتوقع بتعاظم هذا الاتجاه مستقبلا في المنطقة العربية وبغض النظر عن أحداث الثورات في بعض الدول العربية، وما لعبه "الفضاء الافتراضي" من دور مهم، فإن مبادرات الشباب الإيجابية تشير إلى تفضيلهم المساحة الواسعة غير التقليدية، وغير الهيكلية التي تسمح بحرية واسعة.
- من الأهمية بمكان الأخذ في الاعتبار أن في سياق العولمة، تغيرت كثير من المفاهيم التقليدية التي كانت محلا للتوافق، من ذلك **مفاهيم "السيادة"، و"الأمن القومي"، و"المخاطر"**... جميعها اهتزت، وحدث تداخل بين ما هو خارجي وما هو داخلي، واتسعت حدود كل مفهوم... وقد كانت ومازالت حتى هذه اللحظة – عام 2015– صدامات وصراعات كثيرة محورها تهديد الأمن القومي من جانب بعض المنظمات، واتهامات ومحاكمات لبعض المنظمات استنادًا إلى اختراق "السيادة الوطنية".

العولمة إذن من منظور التطور غير المسبوق في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قد كسرت الحدود والفواصل بين ما هو داخلي

وما هو خارجي، وأثرت في مفاهيم السيادة والأمن القومي، والمخاطر، وهناك حكومات غربية في اللحظة الحالية، ومع تصاعد الإرهاب، اتجهت للنظر في تشريعات جديدة لمراقبة تدفق المعلومات عبر الإنترنت وحسابات الفيس بوك.. وهو اتجاه نتوقع تعاظمه في السنوات المقبلة في العالم وفي المنطقة العربية.

ج- اعتبارات ترتبط بالسياق العربي:

إن المجموعة الثالثة من الاعتبارات التي تضفي أهمية كبيرة على تناول خريطة المنظمات الأهلية العربية، ترتبط بشكل رئيسي بالسياق العربي والتحديات التي تشهدها المنطقة العربية.

1. **أول هذه العوامل يتعلق بالفجوة بين الخطاب العربي الرسمي، الذي يؤكد دائمًا على القيمة المضافة للعمل الأهلي، وتحديدًا على الدور التنموي الذي تلعبه المنظمات الأهلية، وبين الواقع:**

- **إن التشريعات المقيدة لتطور العمل الأهلي، هي أحد العوامل التي ينبغي النظر إليها، ومن منظور حقيقة تأثيرها على فاعلية العمل الأهلي...** وتزداد أهمية هذا البعد حين نلحظ – وفقًا للمؤشرات الكمية التي ستفصح عنها خريطة المنظمات الأهلية- إن بعض الدول العربية لم يتغير فيها عدد/حجم القطاع، أو تغير بشكل طفيف للغاية (مثال حالة قطر، الكويت).
- **الأمر الثاني أن الشراكات القائمة في بعض الدول العربية، بين الحكومات والمنظمات الأهلية، لا تزيد على عملية "إسناد مشروعات"** لبعض هذه المنظمات، ووفقًا لمعايير الحكومة ذاتها، والتي غالبًا ما تعتمد على "الولاء".
- **إن العلاقة بين الطرفين (الحكومات، والمنظمات الأهلية) يشوبها عدم الثقة،** وهو ما يفسر الوزن المحدود لمصداقية كل طرف إزاء الآخر، ويحتاج أيضًا لعملية بناء للثقة متعدد الأبعاد.

2. **ثاني هذه العوامل يتعلق بحجم "المخاطر" وتهديداتها للمجتمعات العربية، والتي تنعكس على المواطن بشكل مباشر أو غير مباشر:**

- من أبرز هذه المخاطر **ما تعلق بالفقر**، وتزايد الفئات المهمشة، ومحدودية العدالة الاجتماعية، وطبيعة السياسات الاجتماعية التي تفتقد التخطيط الاستراتيجي والتكامل فيما بينها.
- **تراجع نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية والتعليمية**، يعني أن هناك فجوة بين متطلبات واحتياجات السكان وبين الدعم الحكومي لها.
- **تزايد المخاطر الاجتماعية التي تهدد الأسرة العربية بعدم الاستقرار**، ويكفي النظر إلى ارتفاع معدلات الطلاق، ومخاطر المخدرات والإدمان، والهجرة غير المشروعة للشباب، والتحلل القيمي، والعنف ضد النساء... وغيرها.
- **تصاعد مشكلات أطفال الشوارع، وتزايد نسبة التسرب من التعليم**، وعمل الأطفال، وكلها ترتبط بالفقر من جانب، والإدارة غير الرشيدة للسياسات الاجتماعية من جانب آخر، والتي تنتظر انفجار المشكلات للتعامل معها.
- مخاطر أخرى ترتبط **بتوظيف الفضاء الالكتروني**، من جانب الشباب والأطفال، وتراجع دور الأسرة في تربية أبنائها.
- **هيمنة الفضائيات الخاصة** التي اتجه بعضها للترويج لفنون وثقافة هابطة، أو على الجانب الآخر نشر أفكار دينية متطرفة في لحظة تاريخية يقف فيها "الإرهاب على أبواب كل أسرة عربية".

عشرات من المخاطر الاجتماعية تهدد المجتمعات العربية وتستدعي التوقف من جانبنا، لرصد الأدوار الفعلية أو الممكنة للمنظمات الأهلية، في تعاملها مع مثل هذه المخاطر.. وخريطة العمل الأهلي العربي هذه، تسمح بالتقدم خطوات، إذا تواجدت إرادة سياسية وشراكات بناءة بين الحكومات والمنظمات الأهلية.

3. **ثالث الاعتبارات أو العوامل التي قد تكون في أولويات طرحنا ورصدنا لخريطة المنظمات الأهلية العربية، ما تعلق بالمخاطر السياسية.** إن المخاطر السياسية التي تهدد المنطقة العربية تتعاظم في هذه اللحظة التاريخية، وهي بلا شك في جانب منها محصلة تدخلات وصراعات من جانب القوى الكبرى ودول الجوار من جانب، وهي أيضًا محصلة لأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية داخل المنطقة العربية

من جانب آخر... هناك حالة فوضى داخل بعض الدول العربية التي شهدت ثورات، واقتتال داخلي بين أطراف متعددة (أخذت في بعض الدول صراع السنة والشيعة، وفي دول أخرى صراعات تيارات متشددة ومتطرفة من جانب تيارات إسلامية ضد قوى تسعى لاستعادة سيطرة الدولة..) ودون دخول في تفاصيل يتابعها الغالبية منا، لدينا **حالة اليمن** والصراع المسلح بين الحوثيين الشيعة والسنة، والتي تتغذى بتدخلات إرهاب القاعدة السنية، ودعم إيران للحوثيين ثم الموقف العربي الذي تمثل في "عاصفة الحزم"... هناك غياب كامل للدولة في **ليبيا** واقتتال مسلح، وفي **سوريا** صراعات مسلحة بين رموز الدولة وقوى ثورية وأخرى إرهابية متطرفة، لنشهد هجرة الآلاف إلى دول الجوار (لبنان تقدر عدد النازحين إليها بحوالي مليون ونصف مليون لاجئ سوري، وتقدير مصر يشير إلى نصف مليون).. ولا يمكن إغفال الإرهاب في **مصر**، بداخلها وعلى حدودها، من جانب تيارات إسلامية متشددة بعد سقوط الإخوان في مصر (إثر ثورة يونيو 2013)، ولا ننسى أيضًا حالة **فلسطين** في ظل استمرار الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وجهود حماس – الشرعية وغير الشرعية– لكسر الحصار عن غزة.

وبإيجاز شديد دون دخول في تفاصيل، فإن المنطقة العربية مهددة بقوى وتيارات من داخلها، ومدعمة "بتغذية" أطراف دولية لاستمرار حالة الفوضى والمخاطر السياسية، وفي المقابل هناك جهود لإعادة الاصطفاف العربي للحفاظ على "الأمن القومي"، وهو ما برز واضحًا في القمة العربية لشرم الشيخ عام 2015.

السؤال الآن الذي نثيره في هذا السياق، هو ما العلاقة بين التحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي، وانهيار "الدولة" في بعض الدول العربية، وبين ما نتوافق حوله بالمجتمع المدني أو المنظمات الأهلية؟

إن العلاقة قوية للغاية والتفاعلات بين الأمن القومي والدولة من جانب، والظاهرة محل البحث من جانب آخر، يمكن تفسيرها فيما يلي:

- إن المنظمات الأهلية التي تتسم بالفعالية، ترتبط "بدولة" قوية تحترم كل الأطراف شرعيتها وقواعد القانون بها.

- إن مفهوم الأمن القومي لم يعد "مجرد" من علاقته "بالأمن الإنساني" والذي يعني استقرارًا اقتصاديًا واجتماعيًا، في مضمونه تحقيق العدالة الاجتماعية، والفرص المتكافئة، واحترام حقوق الإنسان.
- إن الفقر وغياب الخدمات الصحية والتعليمية والرعائية وغياب فرص العمل ونوعية التعليم اللائقة، كلها تغذي الإرهاب وتغذي الاقتتال الداخلي، وتزيد من حدة الصراعات الطائفية.
- في وضعية تهديد الأمن القومي، تتزايد القيود على بعض المنظمات الأهلية، خشية توظيفها من الداخل أو الخارج، لتعميق الفوضى والصراعات.
- إن افتقاد الفئات المهمشة للخدمات الأساسية (خاصة الصحة، التعليم...) وارتفاع نسبة الفقر، يتيح الفرصة لمنظمات أهلية تهيمن عليها تيارات متشددة، "لاستقطاب الموالاة" والحالة المصرية أحد النماذج.

على الرغم من المخاطر السياسية التي تهدد الاستقرار والتنمية من كل الأبعاد، فإن تقوية الأدوار التنموية والحقوقية للمنظمات الأهلية العربية وبناء شراكات فعالة، يظل أحد الأبواب الأساسية للخروج من "عنق الزجاجة"، والتعامل بوعي وإدراك مع مخاطر الأمن القومي.

نحن إذن نستخلص من تقديم هذا العمل، الذي يستهدف بناء خريطة معرفية للمنظمات الأهلية في المنطقة العربية، في هذه اللحظة – عام 2015- أن هناك اعتبارات مهمة تجعل من صياغة هذه الخريطة مغزى كبيرًا:

- الخريطة أداة علمية منهجية، تحدد مؤشرات القوة والضعف، وفي ضوء التراكم المعرفي للظاهرة محل البحث، أي المنظمات الأهلية العربية.
- إن السياق العالمي وبعد مرور 15 عامًا من الألفية الثالثة، يشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كبرى، تنعكس على المنظمات الأهلية العربية وتتفاعل معها.
- إن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو أحد تجليات العولمة، كان له انعكاسات عميقة على العمل الأهلي العربي من حيث الشكل والمضمون (ومقارنة

خريطة العمل الأهلي عام 2000 بعام 2015 تكشف لنا بقوة هذه الانعكاسات كما سنرى فيما بعد..).

- إن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تشهدها المنطقة العربية في هذه اللحظة، والمخاطر الداخلية والخارجية، ينبغي أن تقوي من أدوار المنظمات الأهلية التنموية والحقوقية لمساندة الأمن الإنساني الداخلي، وفي مقابل تهديد الأمن القومي.

إن الفصول المتتالية في هذا العمل، تنتقل بنا عبر رحلة البحث العلمي المتراكمة، من الماضي القريب إلى معالم اللحظة الحالية، ثم آفاق المستقبل على النحو التالي:

- **نقطة البداية التراكم المعرفي** الذي تحقق عبر العشرين عامًا الماضية، حتى عام 2015.. حين نصل إلى صياغة خريطة معرفية للمنظمات الأهلية.
- ننتقل بعد ذلك إلى **التغيرات التي لحقت بالبنية الرئيسية للعمل الأهلي العربي،** والمفاهيم الجديدة التي توجه العمل وصولا إلى ما نطلق عليه اليوم "الفضاء الافتراضي للمجتمع المدني" – وهي مبادرات أهلية غير مؤسسية– وكيفية تفاعلها مع القطاع الأهلي المنظم..
- إذا كنا قد ناقشنا في النقطة السابقة، تغيرات البنية، أي ما لحق بحجم القطاع الأهلي وأنماطه، فإننا في الفصل الثالث **سوف نتبين على الخريطة المستهدفة التغيرات في العلاقة بين المنظمات الأهلية وبين المجتمع** (الاستجابة لاحتياجات السكان والمخاطر الاجتماعية...).
- ننتقل في الفصل الرابع إلى **التفاعلات بين المنظمات الأهلية والحكومات العربية...** هل هناك تغيرات في التشريعات؟ مدى الثقة بين الطرفين؟ علاقات الشراكة بين الحكومات والمنظمات الأهلية؟
- نحن نسعى أيضًا **لإبراز مدى تطور ممارسات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص** وحدود تفاعله مع القطاع الأهلي.. هل حدث تغير واهتمام أكبر ما بين عام 2000 وعام 2015؟ وفي أي المجالات؟
- نصل في نهاية هذا العمل إلى تلمس الإشكاليات والمحددات التي تؤثر على فاعلية المنظمات الأهلية في المنطقة العربية، وهنا يكون السؤال الرئيسي: هل حدث تغيير في

التعامل مع هذه الإشكاليات والمحددات؟ وكيف أثرت على خريطة العمل الأهلي عام 2015؟ وماذا عن إمكانات التقييم؟ كيف نرى المستقبل القريب للعمل الأهلي العربي؟

وفيما يلي نبدأ رحلتنا عبر هذه الفصول الستة، لصياغة الخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية (أو المجتمع المدني)، ونكشف عن تفاصيل الملامح الحالية – عام 2015- والمزيد من التفاصيل حول موضوعات مهمة قمنا بطرحها في التقديم لهذا العمل.

الفصل الأول
حول مفهوم الخريطة والتراكم المعرفي

لقد جاء الطرح الأول لإنشاء لجنة مستقلة للأمن الإنساني في مؤتمر الأمم المتحدة للألفية عام 2000، وإذا كان هذا الطرح قد أبرز التوافق حول التحرر من الفقر، والتحرر من الخوف (توفير الحريات والتحرر من الخوف في المستقبل)، فإن محور التفكير في بداية الألفية الثالثة كان يدور حول مشكلات جديدة تحتاج إلى مواجهة فعالة... تصاعد الخوف من الهجمات الإرهابية، ومخاطر الأوبئة التي تخطت الحدود، والانتكاسات الاقتصادية التي لم تعد – في سياق العولمة– تعرف الحدود.. تصاعد الخوف أيضًا من ضعف قدرات السياسات العامة public policies على مواجهة التحديات، وضعف التعددية، واحترام حقوق الإنسان، وتراجع الالتزامات بالقضاء على الفقر والتهميش.

ثم كان صدور تقرير"أمن الإنسان الآن" بعد سنوات قليلة من بدء الألفية الثالثة (2003)، ليتناول مصادر تهديدات أمن الإنسان من الحروب والصراعات العنيفة والهجرة والأمن الاقتصادي، وتحسين صحة الإنسان، والقيم اللازمة لتحقيق أمن الإنسان...

إن الثلاثية التي وضعها التقرير كمدخل لأمن الإنسان، وهي "القيادة والرؤية والالتزام"، هي على أهميتها تبدو "مثالية" إذا وضعناها في سياق التطور الإنساني العالمي وهيمنة دول كبرى ومؤسسات عالمية على دول العالم، إلى جانب تصاعد دور الشركات العالمية متعددة الجنسيات، والتي أثرت سلبًا على فكرة توسيع فرص الحياة والخيارات أمام الناس.. وقد أبرز تقرير خبراء الأمم المتحدة فيما بعد، يطلق عليه "الخط الفاصل" سلبيات النظام العالمي في الألفية الثالثة، والذي قام على أساس هيمنة الدول الكبرى والإجحاف بحقوق الدول الصغيرة..

أولا: ملامح الخريطة المعرفية الكونية:

إن هذا السياق العالمي – مع مطلع الألفية الثالثة– قد صاحبته توجهات جديدة في البحث العلمي، تسعى لرسم "خرائط معرفية"، حول ظواهر ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، تؤثر في "أمن الإنسان".. وقد كان التقرير التالي الذي صدر، وأشرفت عليه جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، هو أحد الأعمال العالمية المهمة التي صاغت خريطة

معرفية للمشكلات العالمية التي ستواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، وكان أبرزها ما يلي:

- الفجوة المتزايدة بين الموارد والسكان.
- ظهور أمراض جديدة لم تعرفها الإنسانية من قبل.
- ضرورة الاهتمام بالمواثيق الأخلاقية لقوى السوق، والمواثيق الأخلاقية لمنظمات المجتمع المدني والتي ستلعب أدوارًا جديدة.
- توقع حركات كبرى للسكان عبر الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

لقد أضاف نادي طوكيو للدراسات الكونية، خريطة للمجتمع الكوني تضم ثلاث ركائز:

أولها: خريطة للمؤشرات المتغيرة في المجتمع الكوني، وتضم انهيار الأيديولوجية، وبزوغ سوق كونية كبرى، وزيادة تطور وتعقد البعد العسكري، وصعود قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والبيئة، تزايد الأنشطة الدولية غير المشروعة (الاتجار بالبشر، المخدرات، تجارة السلاح).

إن العلم والتكنولوجيا – وليس الأيديولوجية– إضافة إلى الأسواق الرأسمالية العالمية تصنع البعد الأول في هذه الخريطة الكونية.

ثانيها: كانت الركيزة الثانية هي الفواعل المتغيرة في المجتمع الكوني وقد ضمت:

- الشركات متعددة الجنسية.
- المنظمات غير الحكومية (الوطنية والعابرة للقارات).
- وسائل الإعلام الكونية.
- الأديان والجماعات الإثنية.

نلاحظ في هذه الركيزة الثانية، إبراز الأديان ووسائل الإعلام الكونية، إلى جانب السوق والمنظمات غير الحكومية، وكلها تتفاعل معًا في اللحظة الراهنة، وبعد 10 سنوات من تقرير نادي طوكيو عن خريطة المجتمع الكوني.

ثالثها: تشكل بنية المجتمع الكوني من تفاعلات تصيغ علاقات شراكات عالمية وإقليمية ووطنية بين الدول و"الفاعلين الجدد" خاصة الشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات المجتمع المدني.. وسوف تبرز التفاعلات – وفقًا للخريطة الكونية– حول موضوع واحد

(سياسي، اقتصادي، بيئي، أو في مواجهة مخاطر..)، وهي علاقات ديناميكية تحركها المصالح، وتشهد تعاونًا، ومنافسة، وصراع.

إن الركيزة الثالثة للخريطة المعرفية الكونية، تطرح في متنها إمكانات تنسيق وتعاون بين منظمات مجتمع مدني ودول كبرى، ومن خلال تدفقات التمويل وغيرها، وتطرح ذلك وغيره في إطار ديناميكي متحرك حيث تلتقي إرادة الفاعلين.. أليس ذلك ما يشهده حال بعض منظمات المجتمع المدني اليوم؟..

يهمنا هنا الإجابة عن سؤال مهم، وهو أين المجتمع المدني في الخرائط المعرفية الكونية المذكورة؟

1. بزوغ منظمات المجتمع المدني كفاعل جديد في المجتمع الكوني.
2. تفاعلات بين منظمات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين كالدولة والسوق والمؤسسات الوطنية العالمية، والأديان، والجماعات الإثنية..
3. "المصالح" وليس الأيديولوجية، هي التي تحرك مواقع منظمات المجتمع المدني وتفاعلاته.
4. المجتمع المدني تزايدت التوقعات منه، في الخريطة الكونية الجديدة، للإسهام في "الأمن الإنساني".
5. إن عصر المعلومات، سوف يؤثر بشكل متسارع، على أدوار وفعاليات المجتمع المدني.
6. إن "الثقافة المجتمعية" قد تكون من مصادر القوة أو من مصادر الضعف على الخريطة الكونية، وبالنسبة للمجتمع المدني فإن توافر ثقافة متطورة وقدرات لمنظمات المجتمع المدني، يعني التعامل المرن الحساس مع متغيرات العصر.
7. إن مجمل الخرائط المعرفية الكونية، تقول لنا إن العولمة بالنسبة للمجتمع المدني، سوف تختلف إيقاعاتها وتأثيراتها – خاصة إزاء قضايا العدل الاجتماعي والتوزيع– وذلك وفقًا لتنوع النخب التي تقودها.
8. إن المجتمع المدني، وفقًا للخرائط المعرفية الكونية، سوف يتفاعل مع الأبعاد السياسية للعولمة (الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان)، ويتفاعل مع

الظواهر الاقتصادية للعولمة (حيث يتعاظم دوره لحظات انسحاب الدولة، ويتعامل مع الآثار السلبية للعولمة، مع تدفق التمويل له من المؤسسات العالمية ومن الخارج).

9. كذلك وفقًا للخرائط الكونية، التي صيغت في العقد الأول من الألفية الثالثة سوف يصبح المجتمع المدني جزءًا من الثورة الاتصالية والتكنولوجية، ويتلاحم عبر الحدود في شبكات وائتلافات.
10. إن نفس المتغير السابق، الذي يمثل الوجه الثالث للعولمة، فإن الثورة التكنولوجية والاتصالية، "قد تبرز لنا نخبًا متغيرة يتصاعد دورها عبر الفضاء الافتراضي، في أشكال احتجاجية جديدة قد تغير الواقع"... وهو ما بدأنا نعبر عنه في المنطقة العربية، منذ عدة سنوات، بأنه المجتمع المدني الافتراضي.

ثانيا: جهود مؤسسات أكاديمية بحثية لصياغة خريطة المجتمع المدني:

لقد صاحب هذه الجهود لتحديد خريطة معرفية كونية، مع مطلع الألفية الثالثة، جهودًا أخرى من جانب مؤسسات أكاديمية وبحثية – عالمية وإقليمية– لصياغة خريطة معرفية للمجتمع المدني في العالم.

أول هذه الجهود تمثلت في **المشروع الدولي المقارن لمنظمات المجتمع المدني** (والذي استخدم في البداية مصطلح المنظمات غير الربحية NPOs ثم في نهاية التسعينيات مصطلح المجتمع المدني)، أطلق هذا المشروع جامعة جونز هوبكنز الأمريكية مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وتطور واتسع بشكل منهجي مقارن، حتى عام 2006. لقد تضمنت المرحلة الأولى من المشروع البحثي المذكور ثلاث عشرة دولة فقط من بينها دول نامية (مثل مصر فقط في المرحلة الأولى) ودول متقدمة أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، كذلك ضمت إحدى دول أوروبا الشرقية وهي المجر، وإحدى دول أمريكا اللاتينية وهي البرازيل)... امتدت المرحلة الثانية إلى 35 دولة في العالم، ثم في المرحلة الأخيرة للمشروع حوالي 61 دولة وفي عام 2007/2006، أطلق المشروع ما يعرف بـ satellite المجتمع المدني، وذلك حين تطورت بدرجة كبيرة للغاية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

إن ما يهمنا في هذا السياق المرحلة الأولى من المشروع العالمي الدولي المقارن والتي استهدفت وضع بذور "منهجية الكشف" عن خريطة معرفية للمجتمع المدني في بعض دول العالم، وامتدت طوال عقد التسعينيات... ما أهمية المرحلة الأولى بالنسبة لنا في هذا السياق، وفي المنطقة العربية تحديدًا؟

- لقد لمس الكاتب، وكان عضوًا في فريق الخبراء ضمن مشروع جامعة جونز هوبكنز، إن النجاح في صياغة الخريطة المعرفية، خاصة في المرحلة الأولى وهي الأصعب، يتطلب تراكمًا بحثيًا على مدى عدة سنوات، كما يتطلب من جانب آخر توافر قاعدة معلومات دقيقة.
- الأمر الثاني المهم، هو أن الحوار والنقاش المنفتح بين الأطراف المشاركة، والاستناد إلى فريق عمل جاد ودءوب يصل بنا إلى صياغة الخريطة المعرفية المنشودة.
- الأمر الثالث هو أهمية التوافق بين أعضاء فريق العمل (وكل منهم ينتمي إلى بلد له سمات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) حول التعريفات، والمفاهيم، وأسس التصنيف لأنماط المنظمات... أي أن "المرجعيات" لابد أن تكون واضحة، ومعلنة ومتوافق حولها، وتتسم بدرجة من العمومية، لتوفير خريطة لكل بلد يشارك في المشروع ثم خريطة عامة لكل الدول محل البحث.
- إن المرحلة الأولى كانت بمثابة عملية تعلم Learning Process يشارك فيها الأطراف، حيث إن الخريطة التي نستهدفها تعكس بيئات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية متنوعة.

إن المرحلة الأولى، التي شاركت فيها الكاتبة، في التسعينيات من القرن العشرين، أوضحت "بجلاء" أبعادًا مهمة تؤخذ في اعتبار من يستهدف الخريطة المعرفية للمجتمع المدني في المنطقة العربية حيث كنا في ذلك الوقت لا نملك تراكمًا معرفيًا، متعدد الأبعاد والمداخل حول "ظاهرة المجتمع المدني" والتي نعبر عنها بالمنظمات الأهلية... انعكس ذلك على جهود الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وذلك على النحو التالي:

•توافرت لنا رؤية طويلة الأجل نسبيًا تصل بنا إلى صياغة الخريطة المعرفية عام 2015.

•كل بحوث ودراسات الشبكة العربية، والتي تصل إلى ما يزيد على 50 عملا علميًا، اعتمدت على العمل الجماعي لفريق من الخبراء العرب (190 باحثًا وخبيرًا).

•توافقنا حول المفهوم، والتصنيف لنهتدي به.

•تعاملنا مع أزمة توافر البيانات الشاملة والموثقة ببدائل أخرى مثل العمل الميداني، والمؤشرات الجزئية المتوافرة.

•تعلمنا أن المنهج المقارن سوف يكشف لنا عن انعكاسات البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم كان إدراكنا أن المنظمات الأهلية (أو المجتمع المدني بالمفهوم العالمي) ليست "كائن" مستقلا وإنما هي محصلة تفاعل مع سمات البيئة.

وإذا كان المشروع الدولي المقارن للمجتمع المدني لجامعة جونز هوبكنز – والذي تعلمنا منه الكثير– قد امتد حوالي 16 عامًا، **فإنه من المهم الإشارة إلى المحصلة العلمية له، والتي كانت موضعًا لعشرات من الإصدارات، والتي أوضحت ما يلي مما يعنينا في صياغة الخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية العربية:**

- حجم القطاع الثالث في كل بلد واتجاهات نموه.
- عدد العاملين بالقطاع.
- عدد المتطوعين.
- الفئات المستهدفة.
- أنماط مجالات النشاط وتطورها.
- حجم الإنفاق من جانب القطاع غير الربحي في كل بلد، والتخصص في عدة مجالات.
- النفقة البديلة لكل مجال أو نشاط، إذا كانت الحكومة أو القطاع الخاص هي التي تقوم به.
- مصادر التمويل وأولوياتها.

- الإسهام في توليد الدخل القومي، وفرص العمل التي وفرها القطاع.

من الموجز السابق يتضح لنا عدة أمور: أولها البيانات المتوافرة وقاعدة البيانات المحدثة رسميًا في كل بلد وفرت صورة كاملة لمنظمات المجتمع المدني (عدا حالتي مصر والمنطقة العربية). **ثانيها** أن التوجه الرئيسي للمشروع السابق يركز على الأبعاد الاقتصادية وبشكل محدد، وهو ما يعني التطور في إسهام هذا القطاع الثالث في الاقتصاد الاجتماعي لهذه الدول التي خضعت في مرحلة تالية للقياس. **ثالثها** أن مشروع جامعة جونز هوبكنز لم يوجه الاهتمام الكافي للبيئة الثقافية والاجتماعية أو يهتم بقضايا الحريات والديمقراطية من منظور المنظمات الحقوقية، إلا فيما تعلق بالحجم والمؤشرات الكمية. **رابعها** إن هذا المشروع وإن كان قد تنبه في المرحلة التالية له إلى ما يعرف بالمنظمات المستندة إلى العقيدة " Faith based organizations"، إلا أن غياب فكرة التوظيف السياسي للدين كانت واضحة، باعتبار أن الخبرة الغربية عامة، فصلت الدين عن السياسة. لم يهتم أيضًا المشروع المذكور – حتى في التصنيف الذي اعتمده– بقضايا جوهرية تبلورت بوضوح في الدول النامية والمنطقة العربية تحديدًا، مثل الحد من الفقر (وإن كان قد اهتم فقط بوضعية الأقليات من منظور اقتصادي والخدمات التي تقدم في مناطق تركزهم).

الخلاصة إذن أن مشروع جامعة جونز هوبكنز الدولي المقارن نعتبره عملا مبكرًا رائدًا، لصياغة خريطة معرفية للمجتمع المدني في بعض دول العالم، فيه الكثير من نواحي القوة خاصة ما تعلق بمفهوم المجتمع المدني والمعايير التي نستند إليها في عملية التصنيف، وكذلك في إلقاء الضوء على الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث (أو القطاع الثالث).. وهو مشروع نقل الباحثين إلى مجالات جديدة، خاصة ما تعلق – في المنطقة العربية– بمؤشرات إسهام القطاع الأهلي في التنمية.

المشروع الثاني الذي له صفة عالمية، وسعى إلى صياغة خريطة لدول العالم تتعلق بالمجتمع المدني، هو **مشروع منظمة سيفكس العالمية Civicus**، وهي منظمة دولية غير حكومية يديرها مجلس أمناء منتخب من مناطق العالم، ومنها المنطقة العربية وتسمى

"التحالف العالمي للمواطنين".. تأسست المنظمة المذكورة عام 1993، واتخذت من واشنطن مقرًا لها في البداية (مكتبها الرئيسي حاليا في جنوب إفريقيا).

هذه المنظمة – سيفكس– قبل أن تعلن عن تأسيسها رسميًا، كانت لها المبادرة في تكليف خبراء من كل مناطق العالم (المنطقة العربية، آسيا، إفريقيا، أوروبا، كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية) لإعداد خريطة شاملة عن المجتمع المدني في كل منطقة بحيث تكون بداية أول مؤتمر عالمي لها، مستندا إلى صورة عريضة لكل إقليم/ منطقة في العالم.

وكانت هذه هي المحاولة "الكشفية" الأولى، لما تم التوافق حوله بالمجتمع المدني في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، استنادًا إلى إطار مرجعي يتضمن مجموعة من الأسئلة، يتوجه نحوها كل خبير أو باحث في منطقته. ومن ثم صدر كتاب "المجتمع المدني في العالم العربي" (قنديل، 1995)، وتمت ترجمة هذا العمل – والأخرى الصادرة عن كل إقليم– إلى الإنجليزية والفرنسية، **ومن ثم تم طرح كل هذه الأعمال في المؤتمر العالمي الأول لمنظمة سيفكس (المكسيك– 1995) إضافة إلى إصدار "مواطنون"، والذي يعد من الأعمال القيمة للمنظمة ليكون بمثابة قراءة نقدية لما أعده الخبراء في كل مناطق العالم..**

وبعد ذلك بسنوات، وفي الألفية الأولى – وبعد انتهاء عمل جامعة جونز هوبكنز في المشروع الدولي المقارن للمجتمع المدني– اتجهت منظمة سيفكس نحو صياغة خريطة معرفية للمجتمع المدني في غالبية دول العالم... ولأن أحد اهتمامات المنظمة هو توفير الحريات ومشاركة المواطنين، فقد أعدت – من خلال مجموعة من الخبراء– مؤشرات الكشف عن معالم الخريطة، **ومن منظور الحريات والمواطنة ومشاركة "الناس" في المجتمع المدني.** وفي هذا العمل أيضًا، تمت الاستعانة بباحثين من كل بلد، (حوالي 75 دولة في العالم)، وتمت تغطية عدة محاور أهمها التشريعات القائمة، ومدى ما تتضمنه من حريات أو قيود، والمجالات التنموية والحقوقية لأنشطة منظمات المجتمع المدني، مع تطبيق استبيان يستطلع آراء عينة من المنظمات عن الأدوار "السياسية" التي تلعبها، وقدراتها، واهتمامها بالأقليات والمواطنة وعلاقتها بالسلطة القائمة..

وإذا كنا قد أشرنا من قبل حين طرحنا معالم الخريطة المعرفية الأولى التي اضطلع بها المشروع الدولي في جامعة جونز هوبكنز، أنه بالغ كثيرًا في اعتماده على بيانات وأرقام – إزاء عدة أبعاد تمس المجتمع المدني– لكي يصل إلى كشف عن الإسهام الاقتصادي

والاجتماعي للقطاع الثالث، **فإن المشروع الدولي لمنظمة سيفكس (2005-2007) قد "بالغ" هو الآخر في التركيز على الحريات والقضايا السياسية والديمقراطية** (بالإضافة إلى مؤشرات تتعلق بتدفق المعلومات والشفافية) دون الاهتمام بشكل كاف بالدور التنموي. بالإضافة إلى ذلك فإن الاستبيانات التي تم تطبيقها على عينة من منظمات المجتمع المدني، لم تستند إلى معايير واضحة في اختيار هذه المنظمات، أو إعداد جيد للاستبيانات – أداة البحث– على أساس يحقق لها الدقة والمصداقية...

إن المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز، وكذلك مشروع منظمة سيفكس العالمية، يشتركان معًا في سمة مهمة للغاية، وهي أن البيئة الثقافية والقيمية، والسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني، لم تتوافر في منهجية العمل، أو في التحليل للنتائج وعلاقتها بالبيئة المجتمعية ككل ومن ثم بدا في "رؤية" الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مدى أهمية التحليل الثقافي والاقتراب متعدد المداخل والأبعاد، حين نتناول الخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية. وتأكد لنا عبر العمل لسنوات – للوصول إلى هذه الخريطة– أن المجتمع المدني ليس كيانًا "خارجيًا" أو كيانًا "هبط من الفضاء"، وإنما هو محصلة تفاعلات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وهو أيضًا محصلة تفاعلات بين الداخل والخارج.

ثالثا: المشروع العربي للخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية:

لقد تأسست الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 1997، وذلك كتوصية رئيسية للمشاركين في المؤتمر العربي للمنظمات الأهلية – بالقاهرة– والذين بلغ عددهم 1500 مشارك ومشاركة، من مختلف المنظمات العربية ومؤسسات التمويل والمؤسسات العالمية وممثلي الأمم المتحدة. إن المؤتمر المذكور، يجد بذوره عام 1989، حين اتفق حوالي أربعمائة منظمة أهلية – برعاية برنامج الخليج العربي للتنمية Agfund ودعم مؤسسات تمويل

عربية•– على تأسيس "لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية" وتوفير التمويل لها، لكي تضطلع بما نتوافق حوله اليوم "ببناء القدرات" capacity building.. وهذه اللجنة – كآلية مؤسسية– اتجهت نحو البحث العلمي للكشف عن سمات ظاهرة المنظمات الأهلية العربية، وإجراء ورش عمل تدريبية، والبدء في إعداد قواعد بيانات.. **كانت الرحلة صعبة للغاية، من عام 1989 وحتى الدعوة لمؤتمر القاهرة عام 1997**، إذ كان من المهم توفير بيانات أساسية ورسمية عن المنظمات الأهلية (والتي اعتبرت في ذلك الوقت "سرية")، وكان من المهم البدء في استقطاب منظمات تطوعية، من خلال التدريب وورش العمل، لمساندة إطلاق "الشبكة" فيما بعد... وكانت الصعوبة الأخرى التي لا تقل أهمية عما سبق – في المرحلة 1989 إلى 1997– تتمثل في ضعف اهتمام الجماعة الأكاديمية بهذا الموضوع، بل وغيابه عن الأولويات.

إلا أنه رغم ذلك، تمكنت لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية، من توفير نواة جيدة لقاعدة البيانات، واستطاعت تدريب الآلاف من نشطاء المنظمات الأهلية، واجتذاب هذه المنظمات للعمل والتنسيق في أطر مؤسسية، تتخطى الحدود الوطنية، وتمتد للمنطقة العربية، بالإضافة إلى استقطاب عناصر أكاديمية من كل بلد عربي تتعاون معًا من أجل إرساء المعرفة والتي تقربنا من فهم ظاهرة "المجتمع المدني" أو المنظمات الأهلية العربية.

ومن ثم جاء الإعلان عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، عام 1997، بداية لمرحلة جديدة من العمل، دعمتها "طبيعة اللحظة التاريخية"، حيث حفلت السنوات الأخيرة من التسعينيات بمؤتمرات عالمية، ووثائق دولية، وتوجهات مؤسسات دولية، وخطاب عالمي جديد... كلها تؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه (أو يمكن أن تلعبه) منظمات المجتمع المدني كشريك للحكومات والقطاع الخاص في مواجهة قضايا وتحديات التنمية.

أصبحت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية منذ ذلك التاريخ المصدر الرئيسي لتراكم المعرفة، إضافة إلى أنها نقطة "إشعاع" تحفز المؤسسات الأكاديمية على البحث العلمي وبمنهجية

•من أبرزها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

جديدة وحديثة متعددة المداخل والأبعاد.. بالإضافة إلى استمرارية دورها في عقد ورش عمل تدريبية (9 حزم تدريبية) وجهودها لبناء وتحديث قواعد البيانات، للتعرف على اتجاهات نمو المنظمات الأهلية ومجالات عملها والفئات المستفيدة... وغير ذلك من بيانات ومعلومات، تسهم في تعزيز الدور التنموي للمنظمات الأهلية.

كانت إذن المتغيرات العالمية، وأطروحات الشراكة بين الأطراف، والدور التنموي وبناء الثقة، والمواثيق الأخلاقية، والحكم الرشيد والمجتمع المدني العالمي، والشبكات، وتقوية رأس المال الاجتماعي، كلها عززت الاهتمام الرسمي وغير الرسمي والأكاديمي – بالطبع– بظاهرة المجتمع المدني في المنطقة العربية.

ومع بدايات الألفية الثالثة، كانت مرحلة جديدة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، تتبلور فيها "رؤية" للمسار الذي سيتجه إلى صياغة "خريطة معرفية للمنظمات الأهلية"، وهو موضوعنا الرئيسي في هذا السياق...

هنا قد يكون من المهم التوقف أمام ملامح "المسار المعرفي" الذي تبين لنا أنه يقود إلى صياغة خريطة المنظمات الأهلية العربية منذ مطلع الألفية الثالثة:

1. تنامي الاهتمام بمشروعات بحثية عالمية، تستهدف الكشف عن الواقع، ومشاركة المجتمع المدني في **عملية التنمية** (ومنها ما ذكرناه عن جهود فريق عمل عالمي في جامعة جونز هوبكنز الأمريكية وغيرها).
2. اهتمام **مراكز بحثية عالمية**، مع تبلور العولمة أو الكونية – بتجلياتها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية– بصياغة خرائط "كونية" عن أولويات القضايا العالمية والفاعلين الجدد (ومنهم المجتمع المدني).
3. تبين أن هناك **متطلبات أساسية** للوصول إلى مثل هذه الخرائط المعرفية، أبرزها:
   - عمل جماعي لمجموعة خبراء متميزين.
   - امتداد العمل لعدة مراحل وعلى مدار سنوات.
   - توفير البيانات الأساسية.
   - تحليل ثقافي/ اجتماعي شامل.
   - منهجية مقارنة ومتعددة المداخل.

- توافق حول المفهوم، والمعايير، والتصنيف.

4. أحد ملامح المسار المعرفي، الذي قادنا – عام 2015– نحو صياغة خريطة المنظمات الأهلية، تمثل في **التراكم المعرفي التدريجي في مجال المجتمع المدني** أو المنظمات الأهلية، ومن مداخل مختلفة في مختلف فروع العلوم الاجتماعية (اجتماع، سياسة، اقتصاد، قانون، تاريخ...) وهو ما حققته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية في المرحلة من عام 2000 إلى 2015 إضافة إلى أعمال فردية أكاديمية متميزة في بعض الدول العربية.
5. ملمح آخر مهم هو الربط بين **البحث العلمي** الذي يقود إلى تراكم معرفي، وبين **الواقع** سواء تمثل في السياسات الحكومية أو الثقافة المجتمعية... وهو ما يطلق عليه action oriented research.
6. **القراءة النقدية للمسار المعرفي المتراكم**، له أهمية كبيرة إذ يدفعنا إلى المراجعة المتأنية للفرضيات والأدبيات الغربية من جانب، و"المقولات العامة النظرية"التي اتسمت بالتعميم والمبالغة أحيانًا في الكتابات العربية، وذلك من جانب آخر.

يقودنا ما سبق إلى القول أن المشروع العربي للخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية، ما كان له أن يتحقق عام 2000 مثلا، وإنما استلزم متطلبات ورؤية مصاحبة، جعلت من عام 2015 اللحظة المناسبة – التي تستند إلى أسس موضوعية– تكفل لنا النجاح في هذه المهمة التي انطلقت من مؤسسة أكاديمية عربية.

رابعا: في مفهوم الخريطة والقيمة المضافة ورحلة التراكم المعرفي:

أ. إذا كان مفهوم "الخريطة" قد انتشر وشاع مع مطلع الألفية الثالثة، إلى جانب مفاهيم أخرى ترتبط به، مثل المؤشرات والقياس، والفاعلية، والتقييم – كما سنأتي فيما بعد- فإن هذا يشير إلى ضخامة العمل من جانب، وإننا إزاء مبادرة عربية خالصة من جانب آخر... هذه

المبادرة تستفيد من تطور الأدبيات الغربية وفي نفس الوقت تستند إلى التراكم المعرفي في الأدبيات العربية.

إن صياغة الخريطة mapping تعنى بالكشف عن ملامح الواقع – كمًا وكيفًا– في لحظة تاريخية معينة (عام 2015) وإبراز التطور والتغيير في مرحلة زمنية معينة (2000–2015) مع ربطه بالسياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي (البيئة المجتمعية ككل). هذه المنهجية تسهم في تطوير الأطر المرجعية المفاهيمية، وهي تسهم في التقييم evaluation للظاهرة، وبناء مقياس – يتضمن مؤشرات– نسعى للتأكد من صحتها.

أحيانًا ما يتم توظيف مفهوم صياغة خريطة معرفية، أو مفاهيمية، أو أحيانًا ما يتم التعبير عنها بخريطة "العقل" أو "الأفكار" التي تتعلق بفهم الموضوع محل البحث.

إن صياغة الخريطة المعرفية إذن ليست غاية في حد ذاتها، فهي تعتبر أداة مهمة منهجية تمكننا من فهم الظاهرة محل البحث، والتعرف على ملامح تطورها – من خلال مؤشرات كمية وكيفية – ونستند إليها للنظر في آفاق المستقبل.. الخريطة المعرفية تكشف لنا عن أي ثغرات في البناء المعرفي، والإشكاليات التي تؤثر في هذا البناء، كما أنها مدخل لفهم السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والاستدلال على التفاعلات بين هذا السياق وتلك الظاهرة.

وتتمثل القيمة المضافة من صياغة خريطة معرفية للمنظمات الأهلية العربية، في العوامل الموجزة التالية:

1. الكشف عن التراكم المعرفي وأية ثغرات تحتاج إلى البحث.
2. إبراز واقع الظاهرة محل البحث وسيناريوهات المستقبل.
3. تبين ملامح التطور والاتجاهات.
4. فهم التفاعلات بين الظاهرة والعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تشكل محددات الواقع، وكذلك الكشف عن التفاعلات بينها وبين المتغيرات العالمية والخارجية.
5. إبراز أية "خصوصيات" للمنطقة العربية تؤثر على "المسار" ثم الخريطة الحالية.

6. تبين الفاعلين الجدد new actors على الساحة العربية، وعلاقاتهم بالمجتمع والحكومات.
7. المؤشرات الكيفية والكمية التي ترتبط بصياغة خريطة معرفية للمنظمات الأهلية، تسمح لنا بالتوصل إلى مقياس يختبر فاعلية أداء هذه المنظمات وعلاقتها بالشركاء.
8. الخريطة تساعدنا في الاستدلال على التغيرات المجتمعية وأولويات القضايا والاحتياجات المتغيرة، ومن ثم الفئات الأساسية التي تتوجه لها المنظمات.
9. تسهم الخريطة في فهم الاختلافات بين دولة وأخرى وما هو مشترك في المنطقة العربية، كما توضح لنا خريطة التوزيع الجغرافي داخل كل بلد وتفسير التباينات.
10. الخريطة المعرفية أداة منهجية جيدة لفهم وتفسير العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية وعلاقة الأخيرة بالقطاع الخاص (تلمس الشراكات وأبعاد المسئولية الاجتماعية).

ب. رحلة التراكم المعرفي ثم القراءة النقدية:

إن بذور التراكم المعرفي في هذا المجال تعود إلى **عام 1989**، حين عقد المؤتمر العربي الأول للمنظمات الأهلية، بدعوة من برنامج الخليج العربي للتنمية، وذلك بالقاهرة (والذي تأسست في أعقابه لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية كآلية مؤسسية لمتابعة تنفيذ التوصيات). **لقد تمثلت هذه البذور فيما يلي:**

- تكليف مجموعة خبراء وباحثين بإعداد دراسات عن أبعاد متنوعة تمس العمل الأهلي العربي (مثل العمق التاريخي، التشريعات...).
- إن الدراسات المقدمة للمؤتمر المذكور، تخطت بكثير "مدرسة الخدمة الاجتماعية"، والتي اعتادت التركيز من قبل على الجمعيات الأهلية وخدمة المجتمع، فكانت مشاركات خبراء الإدارة، والقانون، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة... وغير ذلك.
- تبلور إدراك المشاركين في هذا المؤتمر، إلى أن المنطقة العربية في حاجة إلى "المعرفة" والتعمق في هذا القطاع، والانتقال به من "مبادرات حسن النوايا" إلى عمل علمي تنموي.

• ترتب على ذلك أن إحدى التوصيات الرئيسية لمؤتمر عام 1989، كانت إجراء البحوث والدراسات التي تتوجه نحو الفعل action oriented وتسهم في تطوير العمل الأهلي.

• لقد كان التدفق المعرفي وانسيابه بين البلدان العربية، يعني في ذلك الوقت بناء جسم معرفي معلوماتي يكشف عن أبعاد القطاع الأهلي، في سياق مجتمعي ثقافي محدد (المنطقة العربية).

• لمس المؤتمر المذكور إشكاليات ومعوقات تواجه العمل الأهلي العربي، منها التشريعات القائمة والتمويل، والقدرات المحدودة لهذا القطاع... من ثم اتجهت عدة توصيات نحو بناء القدرات.

عام 1993 بدأ التحرك الفعلي في اتجاه تنفيذ توصيات هذا المؤتمر، من خلال آلية مؤسسية – وهي لجنة متابعة تنفيذ المؤتمر العربي الأول للمنظمات الأهلية– تتوافر لها موارد فكرية/بحثية، وموارد مالية.

خلال الفترة من عام 1993 وحتى مطلع الألفية الثالثة، برز "الحصاد" لنتائج المرحلة الأولى السابقة، وقد تمثل أهمها فيما يلي:

• تأسيس الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (1997)، وإعداد نظامها الأساسي، وفتح الباب لعضوية المئات من هذه المنظمات.

• العمل بشكل متواز في اتجاه بناء قدرات هذه المنظمات (حيث تم تدريب الآلاف منها خاصة في تطوير البناء المؤسسي)، وفي الوقت نفسه تدفق المعرفة والبحوث ونشرها على أوسع نطاق.

• تبلور جماعة أكاديمية، من خلال العمل المؤسسي المذكور، بدأت تتجه – وبدعم من الشبكة– نحو إجراء البحوث والدراسات في هذا المجال "البكر" الذي كان يحتاج في ذلك التوقيت إلى تكاتف وعمل جماعي عربي.

• أسهمت المؤتمرات والوثائق العالمية ومشاركات المنظمات الأهلية العربية في هذه المحافل الدولية والإقليمية – التي قادتها الشبكة العربية– في تطور "إدراك" المنظمات التطوعية في المنطقة العربية، لدورها وإمكاناتها وفرص نموها.

- صدر خلال هذه الفترة (1993–2000) العديد من البحوث والدراسات، والتي تميزت بتبنيها اقترابات متعددة متكاملة من باحثي: العلوم السياسية، الاجتماع، الإدارة، القانون، الاقتصاد، علم النفس....
- تميزت أيضًا الإصدارات العلمية التي بادرت بها الشبكة العربية، باتباعها المنهج المقارن من جهة، والعمل الجماعي من جهة أخرى.. إضافة إلى إجراء بحوث مسحية ميدانية.

ولعل السؤال المهم الذي يمكن أن نثيره في هذا السياق الذي يركز على التراكم المعرفي، هو: ما أهم الإصدارات العلمية خلال الفترة من 1993–2000 والتي وجهت اهتمامنا في الألفية الثالثة؟

أولها: إصدارات كشفت عن الملامح العامة للقطاع الأهلي من حيث حجم القطاع في مختلف الدول العربية، والفئات المستفيدة، والخلفية الاقتصادية والاجتماعية لقيادات المنظمات الأهلية، والإشكاليات, **كان أبرزها:**

- المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين (شهيدة الباز وآخرون: 1997).
- واقع المنظمات الأهلية العربية (د. محمود عودة وآخرون، 2000).
- المجتمع المدني في العالم العربي (د. أماني قنديل، 1994).

ثانيها: التفاعلات بين المنظمات الأهلية العربية وقضايا التنمية، وقد سعت هذه الدراسات لرصد التحولات في السياسة الاقتصادية لصالح قوى السوق، وتأثيرات تراجع دور الدولة، وجاء أبرز هذه الإصدارات كما يلي:

- العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي (د. أماني قنديل، 1997).
- الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي (قنديل وآخرون، 1999).
- الجمعيات الأهلية في مصر (قنديل، وبن نفيسة، 1993).
- سياسات الخصخصة ودور المنظمات الأهلية العربية (عابد الجابري، 1997).
- المرأة في المنظمات الأهلية العربية (لمريني وآخرون، 1999).

ثالثها: دراسات اهتمت بموضوعات ترتبط بتأثيرات العولمة وبناء قدرات المنظمات الأهلية العربية، منها:

- بناء قدرات المجتمع المدني العربي (قنديل، 1997).
- الثقافة المدنية والإعلام والمجتمع المدني (محمد السيد سعيد، 1997).
- تفاعلات المجتمع المدني مع تكنولوجيا الاتصال (المصمودي، 1997).
- الاحتياجات التدريبية للمنظمات الأهلية في مطلع الألفية (العامري، 2000).

إن مجمل الدراسات السابقة، قد وجهت أنظار الشبكة العربية للمنظمات الأهلية نحو البحث في اتجاهات جديدة حين أصبحنا على مشارف الألفية الثالثة، ومن ثم فقد لفتت الاهتمام إلى ما يلي:

- ضرورة توجيه اهتمام رئيسي إلى التحليل الثقافي والتاريخي للظاهرة.
- التركيز على الفاعلين الجدد على المستويات العالمية والوطنية، وتحليل عمليات التفاعل بينهم، خاصة أنه مع نهاية التسعينيات كانت أدوار بعض المؤسسات والقوى الكبرى (الولايات المتحدة على وجه الخصوص) قد بدأت تتوجه للتأثير في ظاهرة "المجتمع المدني"، باعتبارها – خاصة المنظمات الحقوقية– أداة للتغيير السياسي.
- إن الدراسات السابقة وغيرها، والتي أشرنا إليها، قد بلورت تأثير السوق الرأسمالي والسياسات الاقتصادية الوطنية، في ظاهرة المجتمع المدني سواء من منظور تهميش فئات اجتماعية، أو من منظور الديمقراطية.
- **ونحن على أعتاب الألفية الثالثة، بدا من المهم التحرر من المقولات المطلقة أو التعميم، إذ لا يكفي أن نقول إن منظمات المجتمع المدني/ المنظمات الأهلية تلعب دورا مهمًا في التنمية البشرية، أو أنها تؤثر في الديمقراطية والمشاركة المجتمعية، وإنما من الضروري أن نحدد عن أي منظمات نتحدث؟ وما طبيعة الدور والانعكاسات؟**
- الدراسات والبحوث خلال الفترة من 1993–2000 نبهتنا إلى متابعة "التغيرات الكونية" وتفاعلاتها مع الظاهرة محل البحث، حيث بدت لنا أحد العوامل التي تصيغ الخريطة (المنظمات الحقوقية، المنظمات المعنية بالنساء، تشابك جماعات رجال وسيدات الأعمال مع الرأسمالية العالمية، تصاعد نمط المنظمات الوسيطة التي تقدم القروض الصغيرة...).
- نبهتنا أيضًا الخبرات العملية والدراسات عن التحولات السياسية والاقتصادية في دول شرق أوروبا، ثم في المنطقة العربية إلى أن "المنح السخية" لا تعمل بالضرورة في اتجاه

تقوية منظمات المجتمع المدني/ المنظمات الأهلية، أو أن هذه "المنح السخية" تحقق الديمقراطية.. وهو ما أكدته الدراسات في المرحلة التالية (2000–2015).

وبإيجاز شديد يمكن أن نقول إن أجندة البحث العلمي في ميدان "الفعل المدني التطوعي"، قد تغيرت مع مطلع الألفية الثالثة، وبدا لنا ضرورة الدخول في "عمق الفعل المدني" هذا، مع تبني مراجعة نقدية لأطروحات غربية، حين نختبرها في الواقع العربي.

- **حين نصل إلى المرحلة التالية 2000–2015، لنرصد ونتابع تطور الأدبيات العربية – خاصة إصدارات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية– تسلحنا بخبرة التسعينيات مع "رؤية" واضحة لما نريد أن نصل إليه لفهم وصياغة خريطة شاملة.**

ما أهم الإصدارات خلال تلك الفترة (2000-2015)؟

لقد بدأت الألفية الثالثة يصاحبها توجه جديد من جانب الشبكة العربية للمنظمات الأهلية يتميز بإصدار تقرير سنوي عن إحدى أهم قضايا التنمية التي تشكل تحديات في المنطقة العربية، على أن يتم تكليف باحث من كل بلد عربي – يلتزم بالإطار المرجعي المحدد من جانب الأمانة الفنية للشبكة– ثم يقوم محرر العمل بقراءة نقدية دقيقة لمجمل التقارير الوطنية، ويطرح عبر الفصل الأول مجمل النتائج.

في هذا السياق صدر 13 تقريرًا للشبكة، على النحو التالي:

- **التقريران الأول والثاني:** مثلا معًا نقطة الانطلاق لرصد ملامح القطاع الأهلي من حيث التشريعات، وحجم القطاع، وأنماط النشاط، والفئات المستفيدة، والمتطوعين والعاملين... وغير ذلك من بيانات متوافرة رسميًا.
- **التقرير الثالث:** اهتم بدور المنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر، سواء المنظمات الخيرية التقليدية أو المنظمات التنموية التي تستهدف التمكين(2003).
- **التقرير الرابع:** ركز على رصد وتحليل المنظمات المعنية بالمرأة العربية، ما هو حقوقي أو تنموي أو خدمي رعائي(2004).
- **التقرير الخامس:** اهتم بدراسة وفهم الشراكات القائمة بين المنظمات الأهلية العربية والحكومات والقطاع الخاص(2005)، وجاء هذا التقرير ليمهد للمؤتمر الذي عقدته الشبكة العربية (الكويت/2006) في موضوع "بناء الشراكة".

- **التقرير السادس:** اهتم بالشباب ضمن منظومة المجتمع المدني، ورصد لنا نتائج مهمة للغاية بشأن عزوف الشباب عن التطوع في المنظمات الأهلية، وتوجههم نحو الفضاء الافتراضي، بحثًا عن "مساحة حرية" وابتعادًا عن هياكل تنظيمية يهيمن عليها الأجيال الأكبر(2007).
- **التقرير السابع:** كان محور اهتمامه الأطفال، ووزن المنظمات الأهلية المعنية بالطفولة، أهم القضايا والتحديات(2008).
- **التقرير الثامن:** ركز على وضعية قضايا البيئة في منظومة العمل الأهلي، والتوجهات والأولويات، والتفاعلات مع الأطراف العالمية(2009).
- **التقرير التاسع:** توجه نحو دراسة المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص إزاء المنظمات الأهلية، وأهم المجالات التي ينشط فيها لدعم القطاع الأهلي(2010).
- **التقرير العاشر:** وقد صدر في إطار الاحتفال العالمي بمرور عشر سنوات على العام العالمي للتطوع(2011)، وقد تعرض للمفهوم الحديث للتطوع، وطرح نماذج لأطر تطوعية حديثة بعضها يرتبط بتاريخ الثقافة العربية، والبعض الآخر يرتبط بتطور تكنولوجيا الشباب.
- **التقرير الحادي عشر:** موضوعه "دور المنظمات الأهلية العربية في مواجهة المخاطر التي تهدد الأسرة"... حيث دق هذا التقرير "ناقوس الخطر" لتراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، وتزايد "انغماس" الشباب والأطفال في التواصل الاجتماعي، وتزايد العنف، والفقر، وظاهرة الاتجار بالبشر، وقصور الخدمات الصحية والتعليمية، وتزايد معدلات الطلاق والتفكك الأسري... وغير ذلك(2012). هذا التقرير رصد تأثيرات الثورات العربية (تونس، مصر)، ومنذ ذلك التقرير توجهنا بشكل خاص إلى اليمن، وسوريا، وليبيا، وغيرها، لرصد الانعكاسات على الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتصاعد المخاطر.
- **التقرير الثاني عشر:** أبرز هذا التقرير في لحظة تاريخية في المنطقة العربية، مسئولية المنظمات الأهلية عن الثقافة والإبداع والتنوير، وطرح نماذج ايجابية للغاية – في عدة دول عربية– للدور الذي تلعبه، أو يمكن أن تلعبه المنظمات الأهلية في الثقافة والفنون(2013).

- **التقرير الثالث عشر**: ركز على دور المنظمات الأهلية العربية في تقديم الخدمات الصحية للسكان، ورصد سلبيات الأداء الصحي وغياب الضمان الاجتماعي الشامل من جانب الحكومات (2015)... كما رصد تصاعد مساحة القطاع الخاص والاستثمار في الصحة على الجانب الآخر، وهو ما شكل ضغطًا كبيرًا على ميزانية الأسرة العربية، ما دفعنا للبحث عن تعزيز دور المنظمات الأهلية في مجال الصحة.

إن هذه التقارير السنوية، التي صدرت بشكل منتظم، منذ مطلع الألفية الثالثة وحتى هذه اللحظة 2015، قد وفرت لنا – تدريجيا– "مادة ثرية" عن ملامح تطور المنظمات الأهلية، خاصة أن كل تقرير يوفر البيانات الرسمية المتاحة عن هذا القطاع، ثم يتناول موضوعًا محددًا ووزن الاهتمام به، ومن ثم أصبحنا إزاء تراكم معلوماتي ومعرفي يمس المنظمات الأهلية وتفاعلاتها. من جانب آخر، فإن هذه التقارير الثلاثة عشر السنوية، قد امتدت إلى مجموعة كبيرة من الدول العربية في دول المشرق العربي، ودول المغرب العربي، ودول الخليج العربي ثم وادي النيل أي مصر والسودان•. ومن جانب ثالث فإن مشاركة ما يقرب من 120 باحثًا وباحثة من مختلف الدول العربية، قد أثرى نتائج التقارير وأسهم في "تجديد" الرؤية للموضوع.

من منظور التراكم المعرفي أيضًا، فإن الألفية الثالثة، قد شهدت إصدار عدة أعمال، ارتبطت تحديدًا بالعولمة وتجلياتها السياسية، من ذلك:

1. **المجتمع المدني في الألفية الثالثة (قنديل، 2001)**، وهو عمل سعى لرصد وتحليل التوافق حول المفهوم ومعاييره مع بداية القرن الحادي والعشرين، ومجالات نشاط منظمات المجتمع المدني التي ارتبطت بالعمل الحقوقي وقضايا حقوق الإنسان، كما

• الدول العربية التي تم تضمينها في التقارير هي: مصر، السودان، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، سوريا، ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا (تقريران فقط)، الكويت، مملكة البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان (تقريران فقط)، اليمن.

اهتم العمل المذكور بالتفاعلات بين الظاهرة محل البحث والمؤسسات العالمية والدول الكبرى... إضافة إلى آفاق المستقبل والسيناريوهات المحتملة..

2. عمل آخر صدر في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، لحظات تطور **ما يعرف بـ "المجتمع المدني العالمي"**، حيث ظهرت عشرات المنظمات الدولية غير الحكومية (عابرة للحدود) تضم في عضويتها ومجالس إدارتها، منظمات (وأحيانًا أفرادًا وممثلي شركات قطاع خاص)... رصد هذا العمل الدور العالمي الذي يلعبه المجتمع المدني في عدة مجالات ومن خلال نماذج (منظمة سيفكس العالمية، ومنظمة الباحثين في القطاع الثالث ISTR، والمنظمة العالمية للتطوع IAVE... وغيرها)، كما سعت الدراسة لتصنيف هذه المنظمات واختبار فاعليتها، وعلاقة عدم التوازن داخلها بين الدول الكبرى والدول النامية (قنديل، 2003).
3. في نفس السياق، أصدرت الشبكة دراسة أخرى عن **الشبكات الأهلية العربية**، كظاهرة تفاعلت مع العولمة وطرحت المفهوم، ثم قدمت عدة نماذج لهذه الشبكات الإقليمية العربية (فريق من الباحثين، 2003).
4. عمل جماعي آخر أصدرته الشبكة العربية (قنديل وآخرون، 2006)، يدرس للمرة الأولى في الساحة العربية العلاقة بين **التحولات الديمقراطية في عدة دول عربية، ومنظمات حقوق الإنسان**. هذا العمل ركز على مصر، ولبنان، والمغرب، وطرح تصاعد المنظمات الحقوقية، ثم توجهها – إلى جانب اهتمامها بالحقوق السياسية– نحو الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية (الحق في التنمية، الحق في السكن، الحق في التعليم... وغير ذلك)... وكان من أهم ما رصدته الدراسة اعتماد هذه المنظمات على التمويل الخارجي، والآثار المحتملة لذلك مستقبلا.
5. **وفي فهم انعكاسات العولمة والمتغيرات الإقليمية على تشريعات الدول العربية المعنية بالمنظمات الأهلية**، كانت الدراسة القيمة والشاملة التي أصدرتها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (خليل، 2007) بعنوان **الدليل التشريعي**... وقد طرحت الدراسة المبادئ والمعايير التشريعية العالمية والمواثيق الأخلاقية – تلك التي ارتبطت بالألفية الثالثة والعولمة– وذلك في علاقتها بالمطالب الحقوقية العربية "لتحرير العمل الأهلي".. ونشير إلى أن عدة دول عربية قد بدأت في تغيير تشريعاتها مع مطلع

الألفية الثالثة، منها مصر، واليمن، والمغرب، والأردن (وإن كانت التغيرات لم تحظ بالتوافق المطلوب).

6. ولتعميق فهمنا **لتفاعلات العولمة مع زيادة تهميش فئات مجتمعية عديدة**، كانت دراسة الشبكة (ليلة، 2005) عن المنظمات الأهلية والفقر في ثلاث دول عربية هي اليمن، والمغرب، ومصر، وإبراز نماذج التعامل مع الظاهرة من جانب المنظمات الأهلية العربية، وتعدد الاقترابات.
7. من جانب آخر، ركزت دراسة جماعية أخرى تستهدف تحديد وزن اهتمام المنظمات الأهلية، في عدة دول عربية، بقضية **مكافحة الأمية والتسرب من التعليم** (الصفتي، 2005)، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات العالمية للاهتمام بنوعية التعليم (باعتباره أحد التحديات الإنمائية في الألفية الثالثة) من جانب، واستمرارية ارتفاع نسب الأمية خاصة بين الإناث في المنطقة العربية ككل... وأهم ما كشفت عنه هذه الدراسة هو أن الجهود من خلال المنظمات الأهلية مازالت متواضعة، وفي حاجة إلى دعم من الدولة.
8. **ومن منظور التراكم المعرفي للأدبيات العربية، التي أنتجتها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وصاحبها في الوقت نفسه مراجعة نقدية للواقع من جهة والأدبيات الغربية من جهة أخرى، نشير إلى أعمال محورية في مسار التطور، أبرزها** تمثل في إصدار **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، والتي طرحت تطور المفهوم، وأركانه، والمعايير التي يستند إليها، والمفاهيم الأخرى التي تعبر عن نفس الظاهرة، بالإضافة إلى تعريف حوالي مائة مفهوم آخر ارتبط بالمجتمع المدني في العقد الأول من الألفية الثالثة (مجموعة باحثين، 2008).
9. **الاهتمام العالمي من جانب المؤسسات الأكاديمية العالمية بتقييم المجتمع المدني، قابله اهتمام من جانب الشبكة العربية بالموضوع، وذلك عبر ثلاثة إصدارات جماعية مهمة. أولها:** الاهتمام **بتقييم أداء المجتمع المدني** من منظور الإدارة الرشيدة للحكم (قنديل وآخرون، 2007)، واعتمادا على دراسة ميدانية في عدة دول عربية. **ثانيها:** عمل يركز على **مفهوم التقييم واقترابات**ه والإشكاليات التي يواجهها من منظور العمل الأهلي العربي(قنديل وآخرون، 2007). **ثالثها:** كان العمل التالي

المهم الذي قاده فريق استشاري عربي، لوضع مؤشرات كمية وكيفية، هو **قياس فاعلية المنظمات الأهلية العربية** (قنديل وآخرون، 2010)، وتضمن اختبارًا ميدانيًا لهذه المؤشرات في خمس دول عربية (مصر، والمغرب، واليمن، والإمارات، ولبنان).

10. عمل آخر مهم للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، بعد الثورات العربية اتجه إلى **تلمس إستراتيجية جديدة ورؤية للدور المستقبلي للمجتمع المدني**، وقد اهتم هذا العمل بإبراز دور النخب الجديدة الصاعدة إلى مواقع المجتمع المدني، والتفاعل مع الفضاء الافتراضي، وتغيرات الخريطة الاجتماعية للتيارات السياسية والفكرية (قنديل، 2011). تبع ذلك – وتماشيًا مع الحركة النقدية العالمية لإعادة النظر في العلاقة ما بين التحول الديمقراطي والمجتمع المدني– أصدرت الشبكة كتابًا بعنوان "**أي دور يلعبه المجتمع المدني: قراءة نقدية في الواقع والأدبيات**" (قنديل، 2012) وقد اهتم بمراجعة الافتراضات النظرية الغربية ومدى توافقها مع المجتمع المدني العربي.

إن هذا التراكم المعلوماتي والمعرفي وفي اتجاهات متعددة، قد أسفر عن مراجعة نقدية – تبلورت تدريجيًا– تطلبت إعادة النظر في بعض المقولات والأطروحات الغربية عن أدوار وفاعلية المجتمع المدني سواء ما تعلق بالتحولات الديمقراطية وبعالم السياسة من جانب، أو ما تعلق بفاعلية الأداء في مجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية من جانب آخر... واحتجنا – كجماعة أكاديمية– لمراجعة المفاهيم ومراجعة أنفسنا بعد الثورات العربية والحركات الاحتجاجية والعنف.

ج. ماذا قالت لنا القراءة النقدية للأدبيات والواقع العربي في عام 2015؟

1. أول ما تقوله لنا القراءة النقدية للأدبيات العربية (وفي المقابل الكتابات الغربية) إن مفهوم المجتمع المدني – بمعاييره المتوافق عليها عالميًا في مطلع الألفية الثالثة– لا ينطبق على غالبية المنظمات الأهلية العربية، وهو ما دفع بنا في بداية هذا العمل إلى ترجيح استخدام مفهوم الجمعيات/ المؤسسات الأهلية، أو المنظمات الأهلية، ونحن في عام 2015.

إن توظيف مفهوم القطاع "الأهلي" والمنظمات الأهلية، يبرره الواقع العربي وملامحه التي كشف عنها التراكم المعرفي – وبينها الدراسات الميدانية المسحية من عام 2000 إلى 2015– من غياب عدة معايير متوافق حولها عالميًا كنتاج لمشروعات دولية مهمة أشرنا إليها، من أبرزها:

- **إن المنظمات الأهلية في المنطقة العربية، يرتبط الكثير منها بالأسرة (ودون استقلالية عنها) والقبيلة والعصبيات**، ولا يقتصر ذلك على منظمات "خيرية" بالمعنى التقليدي، ولكنه يمتد إلى منظمات تنموية وحقوقية، بل إن الدولة أحيانًا ما تؤسس منظماتها.

إذن هنا معيار أن منظمات المجتمع المدني يشغل الحيز ما بين الأسرة والدولة، هو أمر شككت فيه البحوث العربية، بعد التراكم المعرفي من 2000–2015، حيث توجد أطياف واسعة من المنظمات التطوعية لا تتوافق مع معايير المجتمع المدني.

- **الأمر الثاني الذي كشفت عنه الدراسات العربية، عبر هذه الفترة الزمنية، ويجعلنا بعيدًا بعض الشئ عن المعايير العالمية للمجتمع المدني، هو ما تعلق "بالاستقلالية"** الذاتية التي تتمتع بها هذه المنظمات. فمن ناحية فإن التشريعات العربية – في أغلبها– تمتلك حق المراقبة المسبقة على تأسيس الجمعيات والموافقة على "الشخصيات" التي تطلب تأسيس جمعية أو منظمة أهلية، كما أن الأجهزة البيروقراطية المعنية بالمراقبة لها حق التدخل في المسار الأهلي للعمل، ولها أحيانًا حق حل الجمعية أو عدم الموافقة على قراراتها... أي أن الرقابة مسبقة ولاحقة بما فيها حق الحل من جانب الحكومة، في غالبية الدول العربية.
- **الأمر الثالث والذي يرتبط بالسابق عليه، هو أن مئات وآلاف المنظمات الأهلية – في الدول التي لا تمنع التمويل الأجنبي– تعتمد بشكل "شبه كامل" على مصادر أجنبية للتمويل**، وهو أيضًا **ما يفقدها الاستقلالية** من جانب واستدامة النشاط من جانب آخر... بل إن الدراسات كشفت عن أن قطاع المنظمات الحقوقية، مصدر تمويله الوحيد من المؤسسات الأجنبية في مصر، ولبنان، والأردن، والمغرب، واليمن (قنديل وآخرون،

2006)، ولعل النظر إلى وضعية هذه المنظمات في مصر بعد الثورة (يناير 2011، يونيو 2013) نلمس الوهن والجمود في النشاط لتوقف التمويل الأجنبي.

إذن معيار الاستقلالية الذاتية لمنظمات المجتمع المدني، والاستمرارية/ الاستدامة هو معيار مفتقد إلى حد كبير في الواقع العربي، مما يجعلنا نراجع المفهوم، وبشكل نقدي.

- **إن إحدى أهم النتائج التي كشف عنها التراكم المعرفي في المنطقة العربية، هو تداخل الدين من جانب والسياسة من جانب آخر، في العمل الأهلي العربي.** لقد أصبحنا نتحدث الآن – وبوضوح بعد الثورات العربية في السنوات الأخيرة– عن ظاهرة "تسييس العمل الأهلي"، وظاهرة "تديين العمل الأهلي".

ومن ثم إذا كان أحد المعايير الأساسية في مفهوم المجتمع المدني هو تجنب التسييس*، وبمعنى محدد هو تمويل النشاط السياسي وحملات مرشحي الانتخابات، فإن واقع العمل الأهلي في بعض الدول العربية قد كشف لنا عن أن جمعيات ومؤسسات أهلية تنشط في العمل السياسي وتستقطب الموالين لها من خلال خدمات تقدمها للفقراء والقواعد الشعبية (انكشاف الحالة المصرية بعد ثورة يناير نموذج مهم لفعاليات نشاط الإسلام السياسي من خلال الجمعيات الأهلية).

وعلى الجانب الآخر فإن معيار منظمات المجتمع "المدني" هو تقديم خدماتها للكل وللنفع العام، وهو ما يعمق المواطنة والثقافة المدنية، بينما الواقع يشهد قطاعًا كبيرًا من المنظمات قائمًا على أساس ديني وطائفي، ويقتصر في نشاطه على فئات معينة (السنة والشيعة، والمسلمين والمسيحيين، والأرمن الأرثوذكس، والموارنة، وعشرات الطوائف...).

إذن هناك في الواقع مساس آخر بمفهوم المجتمع المدني المتوافق حوله عالميًا، والذي يتضمن تجنب العمل السياسي وتمويل انتخابات، ويتضمن منظمات تستند إلى تحقيق النفع العام للجميع دون تفرقة بسبب الدين أو العرق، أو الجنس....

* نشاط حقوق الإنسان الذي يحقق النفع العام لا تعتبره الأدبيات "تسييس"، إلا أن قوة الحركة الاحتجاجية الحقوقية يجعل بعض الدول تنظر إليه كنشاط سياسي معارض.

• وإذا كان مفهوم المجتمع المدني في تعريفه، يتضمن ما يشير إلى أن هذه المنظمات تطوعية إرادية، وهو بعد يتواجد بالفعل في المنطقة العربية **إلا أن الإشكالية الرئيسية التي تواجه المنظمات الأهلية تتعلق "بتراجع عدد ونوعية المتطوعين"** مما يجعل كثيرًا من هذه المنظمات، إذا استهدفت الفعالية، تعتمد على عاملين مقابل أجر لإدارتها، أو تدار من خلال شخص واحد يهيمن على القرارات. وقد تبين من إحدى الدراسات الميدانية المهمة للشبكة عن الفعالية ونوعية الأداء (قنديل وآخرون، 2010) الحقائق السابقة.

• **البعد المؤسسي أيضًا والقيمي ضمن تعريف المفهوم ومدى انطباقه في الواقع العربي، قد كشف عن الكثير من الملامح – التي دفعتنا نحو ترجيح مفهوم المنظمات الأهلية– من أبرزها ما يلي:**

- **ضعف الاحتكام إلى قواعد القانون واللوائح** التي تنظم عمل الجمعيات، خاصة لحظات الاختلاف والصراع.
- إذا كان القانون واحترامه هو أحد أبعاد المؤسسية، فإن **العمل الجماعي وروح الفريق هو بعد آخر تفتقده غالبية المنظمات الأهلية،** وذلك وفقا للدراسات الميدانية التي تراكمت عبر الفترة 2000–2015.
- إذا أضفنا إلى ذلك **ضعف ممارسات الشفافية وقبول المساءلة والمحاسبية،** رغم مطالبة قطاع كبير من المنظمات الأهلية للدولة باحترام قواعد القانون، فإن ذلك يعني في المحصلة النهائية محدودية الممارسة الديمقراطية... كيف إذن لفاقد الشئ أن يعطيه؟

2. إن القراءة النقدية ومراجعة الأدبيات العربية في مقابل الأدبيات الغربية، يكشف لنا قضية محورية ينبغي أن تلفت نظرنا، وهي "دور المجتمع المدني في التحولات الديمقراطية".

إن دارسي العلوم الاجتماعية – خاصة السياسة وعلم الاجتماع– يعلمون أن الجمعيات والمنظمات التطوعية، هي واحدة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي يتدرب ويتعلم المواطن من خلالها قيم التطوع والانتماء والمواطنة والمشاركة الاجتماعية... وغير ذلك، إلى جانب مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتعارف عليها (المدرسة، الأسرة، الإعلام، النوادي، والأحزاب السياسية إن وجدت...). ثم مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، تصاعد بقوة

– خاصة من الدول الكبرى ومؤسسات غربية– أن منظمات المجتمع المدني هي "أداة رئيسية" في التحول الديمقراطي واستنادًا إلى تعظيم الغرب – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية– لهذه الفرضية (لتحقيق أهداف سياسية)، حدث تدفق غير مسبوق للتمويل من الخارج إلى "بعض" منظمات المجتمع المدني (النشطة في مجال حقوق الإنسان، وقضايا المرأة، ودعم "الأقليات"، والمواطنة وغير ذلك من أنشطة تمس بشكل مباشر دعم التحول الديمقراطي). ثم إلى جانب ذلك، **وفي مرحلة لاحقة في الألفية الثالثة اتجه الدعم المادي الغربي إلى الأحزاب السياسية وإلى عمليات مراقبة الانتخابات، ثم إلى حركات احتجاجية، وإلى مجموعات من "النشطاء" السياسيين**، وصاحب ذلك – خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق– تأجيج بذور الفتنة الطائفية بين تيارات تمثل السنة والشيعة، ثم المسلمين والمسيحيين، مما أحدث حالة تدريجية من "الفوضى" أخذت في التصاعد في الخمس سنوات الأخيرة إضافة إلى الثورات وتغيير نظام الحكم.

السؤال المهم في هذا السياق، والذي يرتبط بمحصلة التراكم المعرفي الذي نطرحه هو: كيف ترى الأدبيات الغربية دور المجتمع المدني في التحولات الديمقراطية؟

إن النظريات والمقاربات الغربية من المجتمع المدني، قد تطورت عبر فترة زمنية طويلة (حوالي قرنين من الزمان)، وكان هذا التطور عبر سياق اتجه تدريجيًا نحو إرساء اقتصاد السوق الرأسمالي من جانب والتعددية السياسية من جانب آخر، وكانت هناك قاعدتان أساسيتان تقود هذه النظريات والمقاربات الغربية... **القاعدة الأولى:** الاستقرار في إطار توازن بين مصالح فردية وجماعية.. **والقاعدة الثانية:** هي القابلية للتكيف أي قدرة كل الأطراف الفاعلة – في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني– على التكيف مع المتغيرات الجديدة...

نلحظ فيما سبق أن القاعدتين الموجهتين لرؤية الأدبيات الغربية تدور في اتجاه "تحقيق الاستقرار لمصالح متنافسة" وتوفير "منافذ" لقدرات كل الأطراف للتكيف.. هناك **ثقافة مدنية سائدة، وبنية مؤسسية كاملة، تسمح لما نتوافق حوله الآن بالمجتمع المدني، أن يلعب أدوارًا اقتصادية واجتماعية بدرجة أساسية**، ومن ثم فإن المشروعات العالمية (والتي تم ذكرها من قبل) لم توجه أي اهتمام – لما نهتم به الآن– في مجال الديمقراطية بل وحرصت الأدبيات الغربية على تقييم الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث، وتوثيق ذلك

بالإحصاءات والبيانات.. والأكثر من ذلك أن الأدبيات الغربية – بما فيها المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز الأمريكية– لم تستخدم مصطلح أو مفهوم المجتمع المدني civil society إلا في المراحل الأخيرة من المشروع (2002 –2006) وكان المفهوم المستخدم القطاع غير الربحي NPS وNPOs.

إذن طرح مفهوم المجتمع المدني في حد ذاته واعتباره ميدانًا لفعل ديمقراطي خالص ارتبط فقط بالرؤية الأمريكية والسياسات الغربية على وجه العموم، للدول الأخرى بدءًا بدول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مرورًا بالدول النامية ثم تركيزًا في المنطقة العربية، والإلحاح على أن منظمات المجتمع المدني آلية رئيسية للتحول الديمقراطي*.

لقد رفع الرهان الغربي لقدرات المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي، "سقف التوقعات " من هذه المنظمات، متناسين – حتى السنوات الأخيرة– أمرين:

الأمر الأول: أننا حتى لو قبلنا بالمفهوم، فإن منظمات المجتمع المدني – التي نتوقع منها الإسهام في التحول الديمقراطي– ليست كيانًا خارج المجتمع، **فهي لم تهبط علينا من كوكب آخر، ولكنها جزء لا يتجزأ من السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، التي نشأت فيه..** ومن ثم – حتى لو امتلكت نخبها وقيادتها رؤية للديمقراطية– فإن دورها في التوعية والدفاع عن حقوق الإنسان ومطالب المشاركة السياسية، هو **إحدى الأدوات في "منظومة شاملة"**، كذلك فإن الدولة عليها أن تلتزم بتهيئة المناخ لقواعد الديمقراطية والتعددية.

الأمر الثاني: يمس قضية القدراتcapacity، أي إرادة الدولة وقدرات مؤسساتها من جهة في اتجاه تعزيز ودعم الديمقراطية، والقدرات التي تتوافر لمنظمات المجتمع المدني – أو بعضها الذي يعلن" نضاله" لتحقيق الديمقراطية– من جهة أخرى.. **وهنا من المهم الإشارة إلى أن القدرات لا تعني توافر "المنح السخية"، الأخيرة لا تصنع ديمقراطية، والديمقراطية لا تستورد.** إن القدرات تعني الإدارة المهنية المتميزة، والعمل الجماعي، واستقطاب متطوعين،

* من المهم الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية خرجت عن دائرة مفهوم المجتمع المدني، باعتبارها كيانات تسعى إلى السلطة.

وبنية مؤسسية لا يقودها "الشخص الواحد" أو "الشلة"، وأطر تنظيمية تمارس الديمقراطية داخلها (قبل أن تطالب بها)، وتشبيك، وبرامج ومشروعات تنزل إلى المجتمع، وقدرات "النفاذ" إلى الجذور والعمق الشعبي.. في غياب رؤيتنا "للقدرات" و"الإمكانات"، يصعب – ونحن في عام 2015– أن نتحدث عن تأثير المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي... ولعل مراجعة أحداث الثورات العربية خاصة في تونس ومصر واليمن، ثم الفوضى والصدامات المسلحة بين كل الأطراف في سوريا وليبيا واليمن، جميعها يبلور لنا "سقوط الرهان الغربي" إزاء أطروحة دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي.. **إن المنظمات هي جزء من السياق الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومن ثم هي محصلة المجتمع ومحصلة الثقافة المدنية السائدة.**

3. القضية الأخرى المهمة، التي غفلت عنها الأدبيات العربية (وكذلك الغربية حتى وقت قريب) تتعلق بالسوق الرأسمالية وطبيعته في القرن الحادي والعشرين. وفيما يلي نوجز أبعاد هذه الأطروحة على النحو التالي:

- إن دراسة **تأثير السوق و"الرأسمالية المتوحشة"**، ينبغي أن ننظر إليه ليس فقط من حيث تهميش لفئات واسعة في المجتمع وتأثيره على العدالة الاجتماعية، وإنما أيضًا **من منظور أوضاع وقدرات المجتمع المدني وانعكاساته على الديمقراطية.** هذه التأثيرات، وإن كانت قد اجتذبت بعض منظمات المجتمع المدني للتعامل مع الآثار السلبية لهيمنة السوق، وتقديم مساعدات وخدمات صحية ورعائية للفقراء، إلا أنها في الوقت نفسه صاغت ما يمكن أن نطلق عليه "**الدور التسكيني للمنظمات الأهلية**" حين لعبت أدوارا لسد ثغرات أداء السياسات العامة، دون أن تتنبه أن قدراتها محدودة، وأن غياب العدالة الاجتماعية هو التحدي الرئيسي، وأن الدولة هي الأساس...
- **إن هذه الرأسمالية المتوحشة، أضحت أساسية في "تسليع كل شئ" في التجارة والصناعة، في السوق ككل، وفي الثقافة والإعلام..** ومن ثم برزت طرق جديدة وقوية "للسيطرة الاجتماعية" تعمل على مستوى الوعي، وتتحالف مع شبكة غير مرئية من المصالح الاقتصادية والسياسية **أصبحنا أمام حالة "التكيف مع اللاعدالة" "واحتواء البدائل"، بل و"سحب إمكانات المقاومة"... وهو بعد مهم أضعف من أدوار منظمات المجتمع المدني،** والأكثر من ذلك شهدت الألفية الثالثة **انتقال قواعد السوق التنافسية**

إلى ساحة المجتمع المدني... وتدريجيًا مع مطلع الألفية الثالثة اتجهت المنظمات الأهلية نحو التنافس بدلا من التكامل والتعاون، وتراجعت "الشبكات" وتراجع "المجتمع المدني العالمي" واتجه الأخير نحو الشركات الدولية عابرة الحدود، لتوفير بعض مواردها الضخمة التي أخذت في التراجع بعد عدة سنوات من العقد الماضي.

- إذا كنا قد أشرنا من قبل إلى ظاهرة تسييس، وتديين عمل قطاعات من المنظمات الأهلية، فإن **من المهم عدم إغفال تشابك المصالح الاقتصادية مع السياسية**. فمن ناحية حدث تراجع لأطروحة المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، واعتبرتها كتابات كثيرة أنها "محاولة لتجميل الرأسمالية المتوحشة" وتغطية عجز الحكومات عن تحقيق العدالة الاجتماعية. ثم بعد إصدار التوصية 26000 من جانب الأيزو، عن المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مكافحة الفساد، وخدمة المجتمع، وحقوق الإنسان والبيئة، حدث نقد كبير من جانب شركات دولية كبرى وكتابات، ترى أنه يكفي للمسئولية الاجتماعية أن تركز على نوعية الخدمات وتوفير غطاء أمان للعاملين في المؤسسات الخاصة.. الأكثر من ذلك هو اعتبار البعض أن المسئولية الاجتماعية هذه، **هي عقد تصالح بين الرأسمالية ومنظمات المجتمع المدني تستهدف "تحييد" قطاعات** من منظمات المجتمع المدني في مواجهة "الزحف الرأسمالي".
- **حدث "تآكل" في استقلالية الميدان العام الذي تنشط فيه منظمات المجتمع المدني،** وهذا التآكل أو الانكماش، يعود إلى "تسليع الحياة الحديثة" بأكملها، وليس نتاج حصار الدولة أو قيود تضعها على المجتمع المدني.. ينشغل الجميع أو الغالبية بالضغوط الاقتصادية فيتراجع التطوع، وينشغل المجتمع المدني بتوفير الموارد والتمويل، ومن ثم يتراجع الصالح العام، وتنشغل الدولة بمحاولة ضبط قوى السوق المتقلبة فتتداخل المصالح السياسية مع الاقتصادية، ويتطابق النفوذ السياسي مع النفوذ الاقتصادي.

إن الفترة من 2000 إلى 2015، والتي نركز عليها في هذا العمل، شهدت تصاعدًا تدريجيًا في الدور الذي تلعبه قوى السوق إلى أن أصبحنا نتحدث عن "الرأسمالية المتوحشة"، وبدأت بعض الكتابات الغربية والعربية مؤخرًا تتنبه إلى أن قواعد السوق التنافسية

أصبحت حاسمة، في تأثيرها على منظمات المجتمع المدني والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

د. الخلاصة إذن أن محصلة التراكم المعرفي خلال الفترة من عام **2000** إلى **2015**، قد كشفت لنا – وبإيجاز- النتائج التالية:

1. الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم المجتمع المدني، ليس لأنه مصدره "الغرب"، ولكن لسمات خاصة للمنظمات الأهلية العربية، قد تجعلنا نتمسك – أو نعود– لمصطلح الجمعيات/ المنظمات الأهلية.
2. المنظمات الأهلية تلعب أدوارًا مهمة للغاية، وكما سيرد تفصيلا فيما بعد، في مجالات رعائية وخدمية، وبعضها ينشط في التعامل مع قضايا تنموية، إلا أن الغالبية من هذه المنظمات بعيدة إلى حد كبير عن مفهوم "التمكين" للفئات المهمشة.
3. إن المنظمات الأهلية في المنطقة العربية، أغلبها يعاني من إشكاليات أساسية تتعلق بالإدارة الرشيدة من ذلك غياب مفهوم العمل الجماعي، وهيمنة الشخص الواحد أو الشلة، وضعف الشفافية، وقصور الممارسة الديمقراطية، ومحدودية التطوع.
4. إن بناء القدرات، من خلال برامج وسياسات مخطط لها، يتم تنفيذها "بجدية" هو مخرج رئيسي لمواجهة هذه الإشكاليات.
5. إن طبيعة التشريعات العربية، وما تتضمنه من مراقبة مسبقة وأخرى لاحقة، وثالثة أثناء عمل هذه المنظمات، يحتاج إلى إعادة نظر وبناء الثقة بين الأطراف.
6. إن افتقاد "الاستقلالية الذاتية" للمنظمات الأهلية، لا يعود إلى التشريعات وحصار الدولة لها فحسب، وإنما أيضًا لأن البعض منها لا تتوافر له موارد لممارسة النشاط، ومن ثم تعتمد كلية على تدفق التمويل الأجنبي لها (المنظمات الحقوقية).
7. إن الأطروحة الغربية التي تم الترويج لها في السنوات الأخيرة، وتؤكد على أن المجتمع المدني آلية رئيسية في عملية التحول الديمقراطي، قد كشفت لنا السنوات الأخيرة عن عدم صحتها في الواقع، وهي مجرد "أداة" ضمن منظومة.

8. هناك علاقة قوية بين السياسات الاجتماعية وطبيعة السوق وبين المنظمات الأهلية، فالأولى صاغت أدوارًا جديدة لهذه المنظمات لسد ثغرات أداء السياسات العامة من جانب أو التعامل مع الآثار السلبية للسوق من جانب آخر.
9. إن المنظمات الأهلية هي جزء من السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي تتواجد فيه، وهي في النهاية محصلة لقيم وثقافة هذا المجتمع.
10. إن الخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية، ومن منظور المؤشرات الكمية، وإن كانت قد شهدت تغيرات كثيرة من حيث الحجم ومؤشرات النمو، إلا أن تقييم أدوارها وانعكاساتها يستلزم الاعتماد على مؤشرات الفاعلية.
11. إن العولمة بكل تجلياتها – السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية– قد أسهمت بشكل رئيسي في صياغة خريطة المنظمات الأهلية (على النحو الذي سنتناولها فيما بعد) وكان لتطور تكنولوجيا الاتصال دور رئيسي (أفرزت ظاهرة المجتمع المدني الافتراضي).
12. إن التراكم المعرفي خلال الفترة المذكورة (2000– 2015) قد كشف لنا عن ثغرات وفجوات في خريطة المنظمات الأهلية العربية، بعضها يمس التوزيع الجغرافي لها، وبعضها يتعلق بقدرتها على التأثير في السياسات policies، أو واقع الشراكة partnership بينها وبين الحكومات والقطاع الخاص، وبعضها الآخر يتعلق بأجندة الأولويات ومدى تقاطعها أو تصديها للمخاطر الاجتماعية.

رسم توضيحي
يرصد التطور في التراكم المعرفي

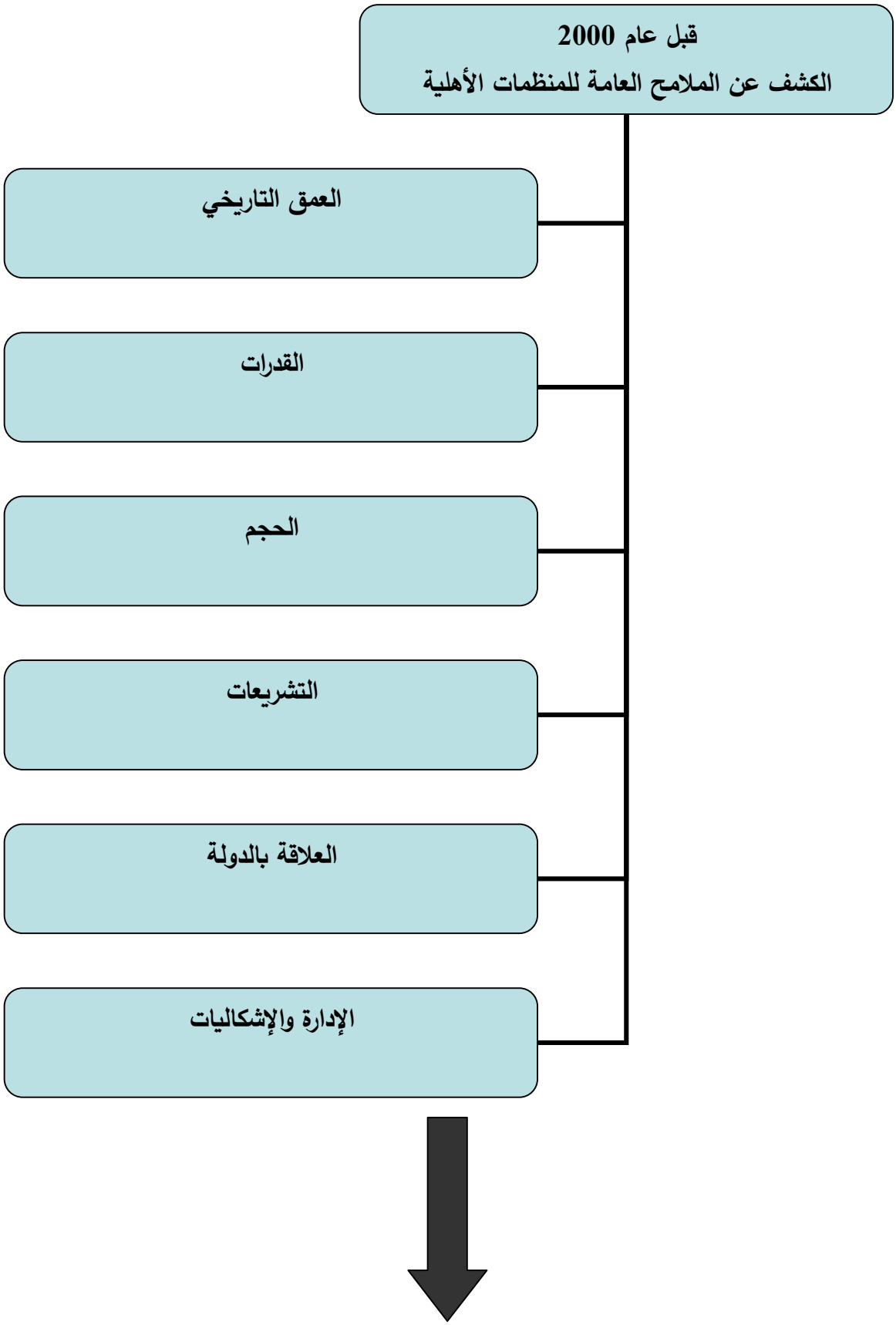
قبل عام 2000
الكشف عن الملامح العامة للمنظمات الأهلية
العمق التاريخي
القدرات
الحجم
التشريعات
العلاقة بالدولة
الإدارة والإشكاليات

بعد عام 2000
تطور منهجية البحث
بناء قواعد بيانات
اقترابات متعددة المداخل
تطور الجماعة الأكاديمية
اتجاهات ومجالات جديدة للبحث

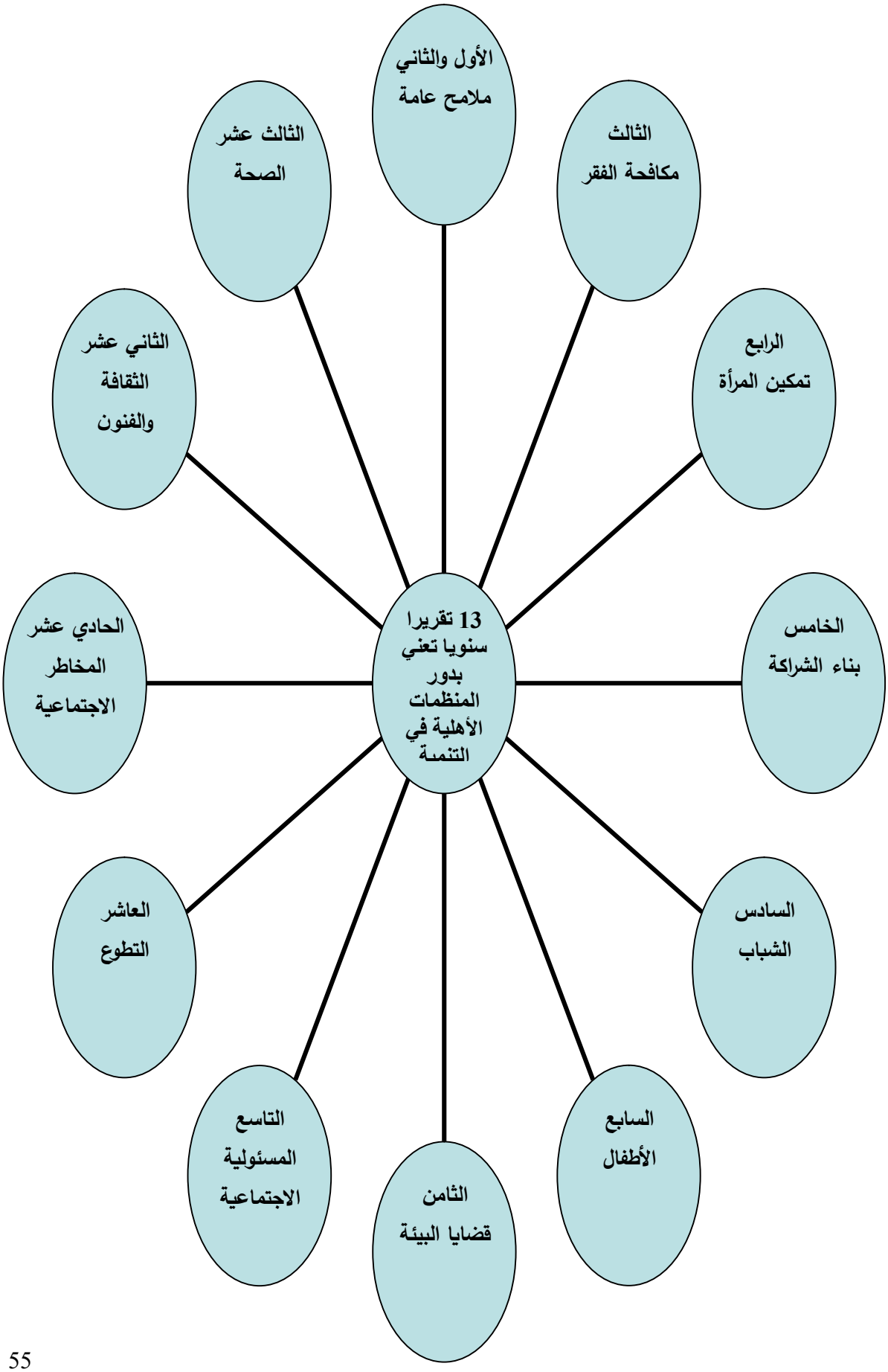
13 تقريرا سنويا تعني بدور المنظمات الأهلية في التنمية
الأول والثاني ملامح عامة
الثالث مكافحة الفقر
الرابع تمكين المرأة
الخامس بناء الشراكة
السادس الشباب
السابع الأطفال
الثامن قضايا البيئة
التاسع المسئولية الاجتماعية
العاشر التطوع
الحادي عشر المخاطر الاجتماعية
الثاني عشر الثقافة والفنون
الثالث عشر الصحة

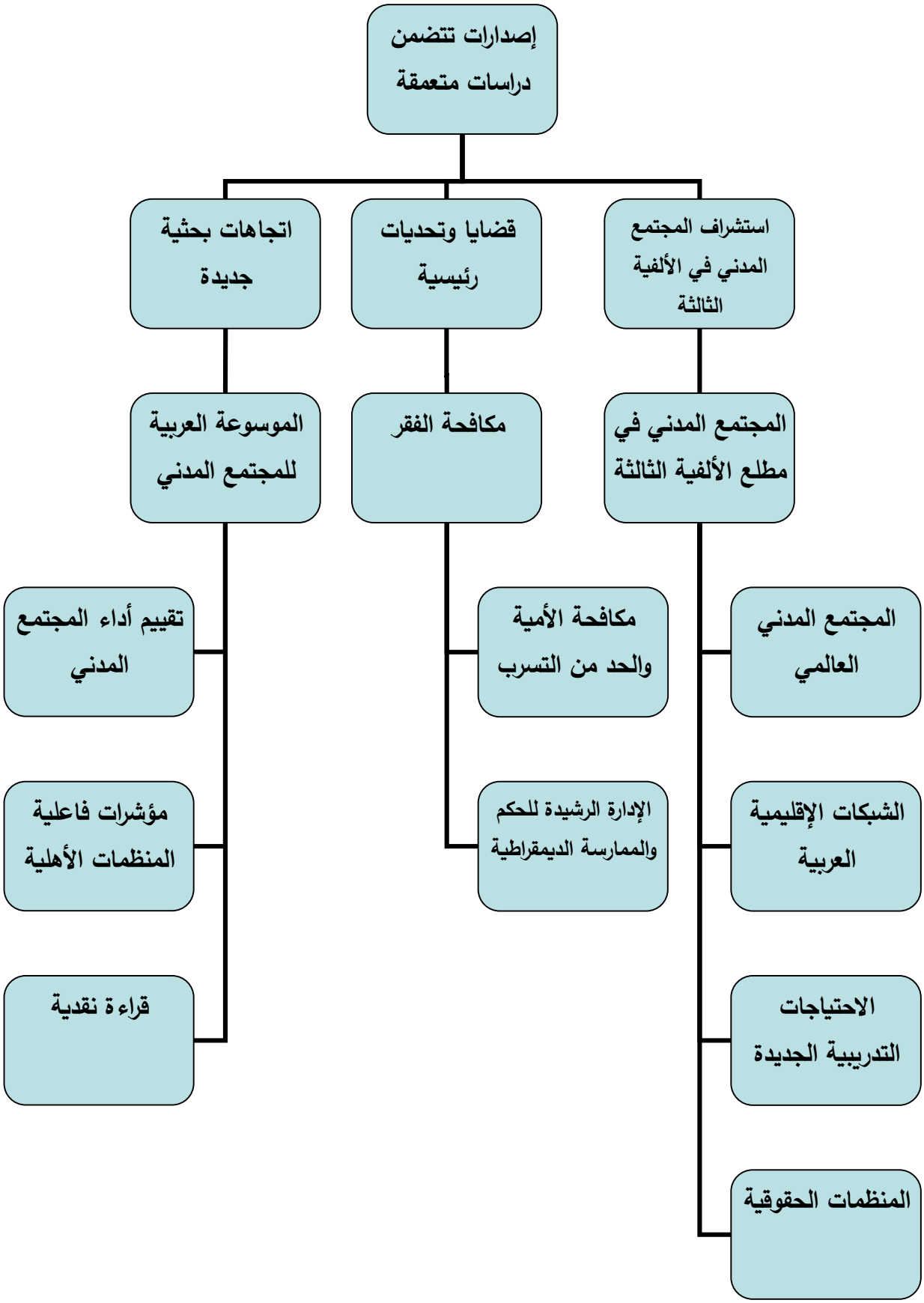
إصدارات تتضمن دراسات متعمقة
استشراف المجتمع المدني في الألفية الثالثة
قضايا وتحديات رئيسية
اتجاهات بحثية جديدة
المجتمع المدني في مطلع الألفية الثالثة
مكافحة الفقر
الموسوعة العربية للمجتمع المدني
المجتمع المدني العالمي
الشبكات الإقليمية العربية
الاحتياجات التدريبية الجديدة
المنظمات الحقوقية
مكافحة الأمية والحد من التسرب
الإدارة الرشيدة للحكم والممارسة الديمقراطية
تقييم أداء المجتمع المدني
مؤشرات فاعلية المنظمات الأهلية
قراءة نقدية

جدول يوضح التطور في حجم الجماعة الأكاديمية العربية وإصداراتها

البيان	العدد
حجم الجماعة الأكاديمية عام 2000	25
حجم الجماعة الأكاديمية عام 2015	116
حجم الإصدارات حتى عام 2000	11
حجم الإصدارات من 2001– 2015	39

الفصل الثاني

التغيرات في البنية الرئيسية للمنظمات الأهلية
2015-2000

يستهدف هذا الفصل من الدراسة، تحديد البنية الرئيسية للمنظمات الأهلية في المنطقة العربية، وذلك خلال فترة البحث. **ويقصد بالبنية الرئيسية** تركيبة المنظمات المسجلة وفقا للقانون، من حيث العدد في كل بلد عربي، وتطوره (خلال الفترة من 2000–2015)، ومجالات النشاط التي تضمنتها التشريعات (إن وجدت) وهي أمور تستلزم إلقاء الضوء على "القوانين الحاكمة" للعمل الأهلي في المنطقة العربية، وإبراز مدى التغير الذي لحق بها.

وقبل الدخول في مزيد من التفاصيل، من المهم الإشارة إلى بعض الملاحظات التمهيدية:

1. تشير الملاحظة الأولى إلى أننا رغم اعتمادنا على مؤشرات كمية – فيما تعلق برصد التطور في بنية المنظمات الأهلية– **فإن ارتفاع العدد في حد ذاته لا يتضمن أحكامًا قيمية**، بمعنى أن ذلك ينبغي ألا يصل بنا إلى القول بأن التطور في بلد ما أفضل من بلد آخر وفقًا لمعدلات نمو القطاع الأهلي بها..
2. الملاحظة الثانية تذهب إلى أن "**الفعالية**" بمعنى نجاح المنظمات الأهلية في تحقيق أهدافها، وقدراتها الاستجابية ومدى مرونتها في التفاعل مع أولويات قضايا السكان، وكذلك استيعابها وتفاعلها مع المتغيرات الجديدة – الوطنية والدولية– كل ذلك سوف يصيغ تقييمنا أو أحكامنا القيمية، فيما بعد.
3. تشير الملاحظة الثالثة، إلى أن المفهوم الذي تم تداوله في العقد الأول من الألفية الثالثة، وهو "**المجتمع المدني الصحي**" healthy civil society هو مفهوم مهم، ويعبر عما سبق إبداءه من ملاحظات، بأن حجم القطاع الأهلي/ التطوعي، هو ليس وحده العنصر الحاكم في التقييم – رغم أن له دلالات سوف نشير إليها– وإنما قد يكون الأكثر أهمية الثقافة المدنية والقيم التي يعبر عنها هذا القطاع التطوعي (بمعنى الحوار والتسامح والممارسة الديمقراطية والعمل الجماعي، وإعلاء قيم المصالح العامة أو النفع العام..).

4. أما الملاحظة التمهيدية الرابعة، فهي تقول لنا **إن حجم القطاع الأهلي، أو عدد المنظمات الأهلية من منظور زمني مقارن، هو أمر يظل له أهمية... لماذا؟** قد يكشف عن تسامح القانون أو التشريع مع المبادرات الأهلية، وقد يعني تيسيرات أوسع للمواطنين للمبادرة، أو رغبة المواطنين في المشاركة المجتمعية... وقد تكون المبادرات الأهلية هذه في جانب منها لها أهداف سياسية (لترويج ترشيح بعض الأشخاص في الانتخابات أو لاستقطاب المؤيدين...)، وقد يرى البعض أن الأطر التنظيمية الأهلية أحد منافذ توفير التمويل... المهم الذي نريد التأكيد عليه، هو أننا سوف نصل إلى مؤشرات ودلالات قد تسمح بتغير اتساع/ أو ضيق القطاع الأهلي في سياق سياسي اقتصادي اجتماعي محدد (ودون الدخول في "النوايا" وفقا لما تشير إليه الأدبيات).
5. إن الملاحظة الخامسة والأخيرة، تشير إلى أحد الأفكار المهمة التي وردت في عمل قيم (قرني، 2010)، **بخصوص التغيرات والتحولات التدريجية التي تحدث في المنطقة العربية**... لقد كانت الأطروحة التي استند إليها العمل المذكور، وتم تطبيقها على المجتمع المدني العربي (ضمن فصول أخرى)، أن المراجعة للظاهرة عبر عشر سنوات أو أكثر، سوف تكشف عن "تغيير" تراكم بالتدريج – وليس بشكل مفاجئ– في البنية الأساسية، وفي السياق الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ترتبط به.. ومن ثم نحن نسعى أيضًا في هذا العمل لاختبار الفكرة الرئيسية السابقة.

أولا: حجم القطاع الأهلي العربي في مطلع الألفية الثالثة:

حين صدر التقرير السنوي الأول للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، تصدر هذا العمل (2001) إشكاليات أساسية واجهت فريق العمل، كان **أولها** صعوبات في توفير البيانات عن أعداد المنظمات الأهلية، وتوزيعها على مجالات النشاط. **ثانيها** تمثل في المفهوم وأنماطه. **ثالثها** إشكالية التصنيف واختلاف الغطاء القانوني لأركان يضمها التعريف. على سبيل المثال كانت دول المغرب العربي – ومازالت– تعتبر النوادي الاجتماعية والرياضية من مكونات المنظمات الأهلية، وكذلك بعضها (الجزائر) يضم جمعيات تضم أولياء أمور طلاب

المدارس. كذلك فإن بعض دول الخليج العربي، ضمنت المفهوم – أي الجمعيات/ المنظمات الأهلية– جمعيات "تعاونية" تخدم فئات من المستهلكين (الكويت) وهذه الجمعيات تحقق أرباحًا (وهو ما يخرجها عن مفهوم المجتمع المدني، حين توزع على مجالس الإدارات، وهو أيضًا ما يخرجها عن المفهوم).. أو جمعيات سياسية (البحرين) وهي جمعيات لها نشاط سياسي يستهدف السلطة (وهي بذلك تخرج عن المفهوم).

الخلاصة إذن أن الجماعة الأكاديمية واجهت في مطلع الألفية الثالثة، عدة إشكاليات لتوفير بيانات لها مصداقية، إضافة إلى المفهوم والأركان التي يضمها... وهو ما تعاملنا معه تدريجيا.

إن التقريرين الأول (2001) والثاني (2002)، قد رصدا حجم المنظمات الأهلية على النحو التالي:

جدول (1) يوضح عدد المنظمات الأهلية في الدول العربية خلال مطلع الألفية الثالثة

م	الدولة	عدد المنظمات الأهلية
1	المملكة الأردنية	853
2	مملكة البحرين	253•
3	تونس	7560
4	الجزائر	جمعيات وطنية 842، (وجمعيات محلية وجهوية 57117، أي بإجمالي 57959)
5	المملكة المغربية	30000
6	السودان	246♣
7	مصر	16600
8	لبنان	3653
9	المملكة العربية السعودية	329

•بالإضافة إلى 76 صندوقًا خيريًا بالبحرين.

♣تقدير آخر توافر من باحثين بأن العدد 1500 منظمة وطنية ومحلية وعالمية.

10	الإمارات العربية المتحدة	115
11	قطر	17
12	اليمن	2786
13	سلطنة عمان	60
14	الكويت	52
15	ليبيا	130
16	سوريا	550
17	العراق	ــــ
18	فلسطين	926
19	موريتانيا	600

إن تقدير عدد الجمعيات/ المنظمات الأهلية في مطلع الألفية الثالثة كان أقل من 65 ألف منظمة، في 16 دولة عربية، وإذا نسبنا عدد الجمعيات إلى إجمالي السكان في كل بلد، نرصد مؤشرات ضعيفة للغاية، وهي مفارقة مهمة وعلى وجه الخصوص حين نرصد تغيرات عميقة في عام 2015، ليتضاعف العدد خاصة في السنوات الخمس الأخيرة.

وقبل أن نتعرض لوضع البنية الرئيسية للمنظمات الأهلية في عام 2015، **مهم الإشارة إلى إشكاليات أساسية وردت في التقارير السنوية المبكرة (2001، 2002) يمكن أن تلقي الضوء على وضعية المنظمات الأهلية في مطلع الألفية، أبرزها ما يلي:**

أ. ضغوط داخلية وخارجية تستهدف "تحرير العمل الأهلي":

مع إصدار التقارير السنوية الأولى في مطلع الألفية، طرح الباحثون في عدة دول عربية القيود التشريعية التي يتضمنها قانون المنظمات أو الجمعيات الأهلية، وصاحبها دعوة إلى "تحرير العمل الأهلي". في ذلك التوقيت لم تكن هناك دلائل تشريعية عالمية – غالبيتها صدر في سنوات تالية من البنك الدولي ومن مشروع جونز هوبكنز الأمريكية ومن مركز قوانين المنظمات غير الربحية ثم من الأمم المتحدة– كذلك فإن حركة التدفق التمويلي

الغربي إلى المنظمات الحقوقية التي نشطت في صياغة بدائل تشريعية فيما بعد، لم تكن قد تبلورت بشكل كاف.

ولكن التقارير السنوية الأولى طرحت "بحذر" أحيانًا، و"بوضوح" أحيانًا أخرى، مطلب تغيير التشريعات وتمثل ذلك فيما يلي:

- **تحقيق** "**استقلالية المنظمات الأهلية**" وهو ما تم توظيفه كحل للصراع والنزاع وغياب الثقة بين الدولة من جانب والمنظمات من جانب آخر.
- مطالب من جانب المنظمات الأهلية **لتخفيف قبضة الحكومات** على حرية تأسيس الجمعيات (الرقابة المسبقة)، وعلى التدخل من جانب السلطة التنفيذية في مسار عمل وأنشطة المنظمات، ثم مطالب بأن تكون "المحكمة" وليس الحكومة هي صاحبة الحق في حل المنظمات الأهلية وتصفيتها (وليس السلطة التنفيذية).
- كانت هناك مطالب أخرى، خاصة من جانب المنظمات الحقوقية التي بدأ نشاطها يتصاعد مع مطلع الألفية الثالثة، لفتح باب **التمويل الأجنبي** وهو ما تزايد فيما بعد في بعض الدول العربية مثل مصر، المغرب، اليمن، الأردن..وغيرها.
- المطالبة بتغيير **التشريعات، من منظور تيسير وتبسيط الإجراءات**، وفتح الباب لكل الأنشطة، إذ كانت التشريعات في ذلك الوقت تتضمن مجالات النشاط تحديدًا وبالاسم (13 ثم 17 مجالا ليس من بينها حقوق الإنسان في حالة مصر مثلا).

من خلال إشكالية قانون المنظمات الأهلية العربية تم فتح باب النقاش والجدل بين الأطراف حول العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.. وكان اللافت للاهتمام – وفقًا للتقرير الثاني للمنظمات الأهلية الذي صدر عام 2002– أن هذا النقاش والجدل قد امتد إلى دول عربية شهدت تشريعات جديدة في مطلع الألفية (مصر واليمن).. كما برز نقاش حاد في دول عربية أخرى (مملكة البحرين) التي اتجهت إلى تحولات ديمقراطية، بسبب ما يعرف باسم الجمعيات السياسية (الأحزاب).

- إن "**معركة التشريعات**" بين الدولة والمنظمات الأهلية – وهو تعبير استخدمه تقريرنا السنوي الأول عام 2001– مازالت مستمرة حتى اللحظة الحالية 2015، حتى في

الدول التي شهدت ثورات وتغيير نظام الحكم.. صحيح هناك دول عربية أصدرت تشريعات جديدة في الألفية الثالثة، مثل اليمن ومصر والمملكة المغربية وتونس والجزائر والأردن.. ولكن الصحيح أيضًا أن هذه المعركة لازالت مستمرة وتبدو كملمح له استمرارية، للتعبير عن الرغبة في الخروج من "السلطة الأبوية".

- **قضية "حرية التمويل"، في دول عربية شهدت – ومازالت- توترًا وخلافًا بين المنظمات الأهلية** – خاصة بالنسبة للمنظمات الحقوقية- والدولة. لقد مثلت بالفعل إشكالية رئيسية، وكانت أحد أسباب معركة التشريعات التي أشرنا إليها، فمع مطلع الألفية الثالثة تزايد التمويل الأمريكي خاصة، والغربي بوجه عام، في اتجاه المنظمات الحقوقية... إن غالبية هذه المنظمات – في ذلك التوقيت على وجه الخصوص- "هربت" من عباءة الدولة لتشكل ما يعرف "بالشركات المدنية" (وذلك في مصر، الأردن، لبنان، فلسطين، المغرب.. وغيرها)، لكي يتم فتح الباب تمامًا للتمويل الغربي وتتصاعد أعداد المنظمات الحقوقية إلى الآلاف..
- قد يكون مهمًا الإشارة إلى أن **خريطة المنظمات الأهلية، قد شهدت الكثير من الملامح الجديدة،** أبرزها تصاعد عدد المنظمات الحقوقية وتنوع أنماطها ما بين حقوق سياسية ومدنية، وحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأخرى تنشط في مجالات دعم الديمقراطية وحرية التعبير..
- **يصبح من المهم في هذا السياق الإشارة إلى "متغيرات عالمية" مهمة أثرت بشكل مباشر على المنظمات الأهلية، ودخلت بنا في مسار جديد. أولها** كانت الأحداث الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية سبتمبر 2011، والتي شكلت نقطة تحول لالتصاقها بالمسلمين.. أعقب هذه اللحظة التاريخية تفاعلات بين الداخل والخارج خاصة ما تعلق بإجراءات مكافحة الإرهاب، كان أبرزها في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بهدف التوصل إلى ضوابط جديدة للتأكد من إنفاق الأموال الخيرية الضخمة التي تدعم بعض المؤسسات في الخارج (مائة مليون دولار أمريكي فقط من دولة الكويت عام 2000)، والتأكد من ابتعادها عن تمويل الإرهاب.. صاحب ذلك زيارات مسئولين من الولايات المتحدة لمناقشة القضية، بالإضافة إلى تشكيل لجان عليا للعمل الخيري "لوضع سياسات ولوائح جديدة" لتوفير الرقابة المالية

على التحويلات الخارجية. **ثانيها** تبني الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003/2002 مشروع الشرق الأوسط الجديد، وعقد مؤتمرات متتالية (منتديات الدوحة) لمنظمات المجتمع المدني العربي – وهي في الأغلب منظمات حقوقية– لدعم دورها في "عملية التحول الديمقراطي".. ثم كان الحديث عن "**فكرة الفوضى الخلاقة**" وما صاحب وتبع ذلك من أحداث في العراق. **ثالثها** إحداث تقارب بين الولايات المتحدة وتيارات إسلامية متنوعة، ترى الأولى أنها "معتدلة"، وتقدم بديلا عن التطرف والإرهاب (أبرزها الإخوان المسلمين). **رابع** هذه المتغيرات هي "رؤية غربية جديدة" تتضمن قناعة بأن منظمات المجتمع المدني، خاصة الحقوقية قادرة على إحداث تغيير في المنطقة العربية، والرهان على أنها آلية رئيسية للتحول الديمقراطي.

إن هذه التوجهات الغربية الجديدة إزاء المجتمع المدني، وبعد أحداث سبتمبر 2011، أثرت على صياغة العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وعمقت من حالة عدم الثقة بين الطرفين.. ثم أنها من ناحية أخرى، أدت إلى تدفق تمويلي غربي للمنظمات العربية بشكل غير مسبوق، وأشعلت معركة التشريعات لتحرير العمل الأهلي، وزادت من ضغوط الغرب على الدول العربية، وتوظيف تحرير التشريع وحقوق الإنسان بما يحقق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية خاصة والدول الغربية عامة.

ب.تفاعل متغيرات إقليمية مع متغيرات عالمية:

متغيرات إقليمية مهمة، أثرت بشكل متصاعد تدريجيًا على خريطة البنية الرئيسية للمنظمات الأهلية، وكانت – في جزء منها– تفاعل مع متغيرات خارجية.. يهمنا الإشارة إلى أبرزها لكي يمكننا الانتقال إلى خريطة البنية الأساسية عام 2015:

1.في مطلع الألفية الثالثة صدق الرؤساء والزعماء العرب، **على وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية، والتحديات التي ينبغي على دول العالم التعامل معها.** هذه الوثيقة المذكورة تضمنت – ليس فقط الأهداف والتحديات– وإنما مؤشرات وعملية قياس لمدى التطور الذي أحرزته الدول في العالم تجاه التحديات، وكانت المتابعة والتقارير الدورية، آلية مهمة للكشف عن مدى التقدم الذي تم إحرازه.

لقد جاءت **قضية مكافحة الفقر** (والتقليل من حدته) أول هذه الأهداف، ثم كانت **قضية تطوير التعليم والاستيعاب الكامل للأطفال** (وبالطبع مكافحة تسرب الأطفال) قضية ثانية احتلت أولوية أيضًا على وثيقة الأهداف الإنمائية، ثم **تحديات تحسين الخدمات الصحية وتوفيرها للجميع، وتمكين النساء، وقضايا البيئة، وبناء شراكات...** نفس الأهداف السابقة تضمنها المنظور العربي للأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وصدرت وثيقة مهمة عن "الإسكوا"، (التي تضم الدول العربية كإحدى المناطق الخمس في العالم– بيروت) تتوافق حول الأهداف والتحديات المذكورة.

2.في هذا السياق، يهمنا الإشارة إلى تغيرات مهمة، ارتبطت بخريطة المنظمات الأهلية (خاصة بعد عدة سنوات) بدت واضحة لكل الأطراف:

- تغير ملموس في **الخطاب السياسي العربي**، سواء على مستوى القيادات السياسية أو التنفيذية، غالبيتها يستخدم تعبيرات تؤكد على "تفعيل المجتمع المدني" ليصبح قادرًا على الإسهام في التنمية البشرية.. صحيح أن الواقع قد شهد فجوة في بعض الدول العربية بين الخطاب الرسمي والواقع، إلا أن الاتجاه العام بدا مشجعًا.
- يرتبط بما سبق إعلان بعض الدول العربية – رسميًا– عن **استراتيجيات لمكافحة الفقر**، وعقد سلسلة مؤتمرات وندوات مع قطاع من المنظمات الأهلية للمشاركة في المناقشات، وإبراز ملامح الإستراتيجية والقطاعات الفقيرة المهمشة.. وكانت هذه خطوة مهمة في اتجاه التنفيذ، والتركيز على التدريب والتأهيل وتوفير فرص عمل للمهمشين والمهمشات.
- **إعلان الشراكات partnership** التي صاحبت استراتيجيات مكافحة الفقر، ثم دعوة القطاع الخاص للمشاركة من منظور المسئولية الاجتماعية social responsibility، وقد كان هو الآخر بعدًا مهمًا للغاية أثر في صياغة خريطة المنظمات الأهلية العربية. لقد كانت الشراكة أحد المفاهيم العالمية الحديثة، التي سعت إلى مواجهة التحديات الإنمائية في الألفية الثالثة (نصت عليها الوثيقة العالمية المذكورة، وغيرها). وعلى الرغم أننا سوف نخصص، فيما بعد، جزءًا من هذا العمل لمناقشتها، **إلا أنه من المهم الإشارة إلى المعنى المحدد للشراكة...** هي تعني "أهدافًا محددة تتوافق حولها عدة أطراف، تتوزع فيها المسئوليات والأدوار، كل بما يناسبه بحيث يتم تعظيم المزايا النسبية لإسهام كل

طرف وتتفق مسئولياته مع قدراته، وتخضع هذه العلاقة للمساءلة والمحاسبية واحترام وتعاون الأطراف معًا"... وبغض النظر عن بعض السلبيات التي أحاطت بتنفيذ هذه الشراكات في الواقع، إلا أنها ساهمت في تعظيم جهود المنظمات الأهلية التنموية لمكافحة الفقر وتوفير فرص عمل والتعامل مع قطاعات مهمشة، وقبل ذلك فإن الحكومات – وبعض مؤسسات التمويل العالمية– قد وفرت مصادر التمويل، إضافة إلى البعض الآخر الذي أسس "صناديق خاصة" بوزارات الشئون الاجتماعية لتمويل مشروعات مكافحة الفقر... كان أبرز النماذج في الدول العربية: المغرب، الأردن، مصر، لبنان، البحرين، الجزائر... وكذلك برزت للمرة الأولى نماذج متميزة في المملكة العربية السعودية (تم رصدها في التقرير السنوي الخامس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية).

- **في سياق هذه المتغيرات العالمية والإقليمية، التي لعبت دورها لصالح تعزيز دور المنظمات الأهلية العربية، صدرت عدة تشريعات جديدة تستهدف تبسيط إجراءات التسجيل والإشهار**، إضافة إلى فتح أبواب النشاط، وتخفيف "قبضة الدولة" – ولو جزئيًا– لتقوية دور المنظمات التطوعية.. وفي هذا السياق شهدت عدة دول عربية تشريعات جديدة منها البحرين، اليمن، مصر، المغرب، تونس، الجزائر... وكان اللافت للاهتمام أن لبنان التي تعتمد على "العلم والخبر" – أي مجرد الإخطار والإعلان عن منظمات جديدة– قد شهدت في السنوات الأولى للألفية الثالثة دعوات للحد من "فوضى المجتمع المدني" والتمويلات غير المراقبة (راجع التقرير السنوي للشبكة العربية عن عام 2003).
- خلال نفس الفترة الزمنية، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، **تصاعد اهتمام غير مسبوق في عدة اتجاهات**، أثر على خريطة المنظمات الأهلية العربية، من منظور حجم القطاع وأنماط النشاط. ونكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى توسيع فكرة **القروض الصغيرة** لتشجيع فئات مهمشة على تبني مشروعات، واتجهت الآلاف من الجمعيات للعب دور الوسيط والإشراف على تنفيذ مشروعات صغيرة تتوافر لها الأموال من "الصندوق الاجتماعي"، أو من مؤسسات تمويل عربية (أبرزها الأجفند) وأخرى دولية. كان الاتجاه الآخر **هو تصاعد عدد وأنماط المنظمات التي تتعامل مع النساء**

سواء بهدف التمكين اقتصاديًا واجتماعيًا أو سياسيًا. ثم كان **الاتجاه الثالث نحو المنظمات الحقوقية للدفاع عن حقوق الإنسان السياسية والمدنية**، والذي صاحبه مع نهاية العقد الماضي تنوع كبير للدفاع عن الحق في التنمية، الحق في المسكن، الحق في الصحة، الحق في التعليم..

بإيجاز يمكن القول أن قضية مكافحة الفقر، والاعتراف بها – بل وإعلان استراتيجيات للمواجهة– قد وفر "مساحة" أكثر اتساعًا للمنظمات الأهلية العربية للتعامل مع التدريب والتأهيل والمشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل، والتعليم والتوعية، وسواء ارتبط ذلك بشراكات مع الحكومة، أو بمبادرات أهلية، أو بدعم القطاع الخاص، فإن المحصلة النهائية كانت إيجابية في مجملها، وغيرت إلى حد كبير من خريطة المنظمات الأهلية.

3.إضافة إلى ما سبق من متغيرات ارتبطت بالسنوات الأولى من العقد الأول في القرن الحادي والعشرين، وتسهم في تفسير التحولات الرئيسية على خريطة المنظمات الأهلية العربية، كانت **ظاهرة تراجع الدولة في دعم الخدمات الأساسية**، وهو تراجع غير منظم، تحت ضغوط محدودية الميزانية القومية من جهة، وضغوط القوى الرأسمالية العالمية من جهة أخرى لتحرير قوى السوق. ومن ثم تراجع الإنفاق على السياسات الاجتماعية والرعائية، وأبرزها الخدمات الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي التي ينبغي أن تكون تغطيتها شاملة لكل الفئات. إن "الخصخصة" أو التحول إلى القطاع الخاص في عدة دول عربية، أبرزها مصر والأردن ولبنان والمغرب، أدت إلى مظاهر متعددة لقصور الخدمات الصحية وتدني نوعية الخدمة. **ومن ثم اتسع دور المنظمات الأهلية "لسد الفراغ" في السياسات الاجتماعية**، ودعمت الدولة – حتى بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة– كثيرًا من المنظمات التي تقدم خدمات صحية للسكان، مجانًا أو مقابل مبلغ مادي محدود... الأكثر من ذلك أن بعض الدول العربية (وأبرز مثال لبنان) تعاقدت فيها الحكومة مع منظمات أهلية لتقديم خدمات صحية مما وسع من حجم خدمات القطاع الأهلي، وذلك لعدم قدرة الحكومات على توفير الخدمة الصحية للسكان في كل

مكان من ناحية، ولمواجهة "الغلاء" الشديد للخدمات الصحية التي يوفرها القطاع الخاص من ناحية أخرى.

4.**متغير آخر مهم يسهم في تحولات الخريطة – من منظور البنية الرئيسية للمنظمات الأهلية– يرتبط أيضًا بضغوط التزايد السكاني في بعض الدول العربية** وأبرزها هنا مصر والمغرب واليمن... في هذه الدول اتجهت نسبة نمو السكان إلى الارتفاع، وكانت إحدى الآليات المهمة لتنظيم الأسرة، توفير خدمات الصحة الإنجابية بالجمعيات الأهلية. وقد قامت الحكومات بالتعاون مع مؤسسات تمويل عالمية، بتوفير الدعم المادي في هذا المجال (عدد الجمعيات الأهلية التي قدمت هذه الخدمات وبنوعية جيدة في مصر حوالي 9000 جمعية عام 2010، تراجعت بعد أحداث الثورات المتتالية إلى بضع مئات فقط نظرًا لتوقف التمويل)..

5.**الملاحظة الأخرى المهمة، في نفس السياق، أن تزايد أعداد الفقراء المهمشين وتراجع دعم الدولة للخدمات الصحية والرعائية، قد أدى إلى نتيجتين مهمتين، ارتبطتا بخريطة الفقر من جهة، وخريطة المنظمات الأهلية من جهة أخرى. الأولى** اتجاه متزايد لتأسيس جمعيات خيرية، وبمعدلات نمو تفوق المنظمات التنموية.. ويحدث هذا رغم اتساع الدعوة لتمكين الفقراء، أي توفير عوامل القوة لهم للاعتماد على الذات.. بينما الجمعيات الخيرية اتجهت بشكل سريع إلى توفير المال والكساء والغذاء للفقراء المهمشين، وأسست علاقة مباشرة معهم، خاصة أنها – أي الجمعيات الخيرية– تركزت في المناطق التي ينتشر فيها الفقر وتعاني من قصور الخدمات المقدمة من الدولة (النموذج المهم صعيد مصر أو الوجه القبلي الذي تتركز فيه المحافظات الأكثر فقرًا). **النتيجة الثانية** لتزايد الفقراء وتراجع خدمات الدولة المقدمة لهم، هو هيمنة تيارات سياسية بعينها على عدد كبير من الجمعيات الخيرية، والتي نجحت من خلال اختراقها القواعد الشعبية الفقيرة وتقديم الخدمات لهم، في استقطاب الأصوات في الانتخابات من ناحية، وتحويل هذه الكتل السكانية إلى موالين لها من ناحية أخرى (هيمنة الجماعات السلفية والإخوان المسلمين على الآلاف من هذه الجمعيات الخيرية "وتحريكهم" لصالحها)، وهو ما طرح على الساحة العربية ظاهرة "تسييس العمل الخيري".

إذن بدا لنا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مفارقة واضحة بين اتجاه متصاعد للمنظمات الأهلية العربية لتنشط في مجال العمل التنموي، وبين اتجاه آخر – متنافس– لتصاعد عدد الجمعيات الخيرية لتحويل الفئات الفقيرة المنتفعة إلى "موالاة" لتلعب بشكل مباشر أو غير مباشر دورًا سياسيًا، طرح على الساحة العربية عدة إشكاليات.

ثانيا: حجم القطاع الأهلي عام 2015:

أ. تغيرات كبرى في عدد المنظمات...لماذا؟

إذا كنا قد بدأنا الفصل الثاني بجدول يرصد عدد المنظمات الأهلية العربية في كل دولة مع مطلع الألفية الثالثة، ليصل الإجمالي إلى نحو 65 ألف منظمة فقط، ثم أشرنا إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، التي تفسر لنا التغير الضخم الذي لحق ببنية المنظمات الأهلية، فإن الجدول التالي يوضح عدد المنظمات الأهلية عام 2015:

جدول (2) يوضح التقديرات الرسمية

لعدد المنظمات الأهلية في الدول العربية عام 2015

م	الدولة	العدد الإجمالي	ملاحظات
1	مصر	46700	تسارع وتيرة تسجيل الجمعيات بعد الثورة
2	السودان	3300	من بينها 500 منظمة فقط مسجلة بمفوضية العمل الإنساني، و89 منظمة أجنبية♦
3	لبنان	8000	
4	الأردن	4771	عدد الجمعيات الأهلية فقط بدون النقابات المهنية والروابط العمالية ومراكز البحوث
5	فلسطين	3800	
6	تونس	16000	تسارع وتيرة تسجيل الجمعيات بعد الثورة

♦ موقع سودانيز أون لاين.

7	الجزائر	1028 وطنيـــة، و92 ألـف جمعيـة محلية	(يوجد حوالي 93 ألف جمعية في المحليات والإحياء بما فيها نوادٍ)، وما يدخل في تقديرنا العددي الجمعيات الوطنية فقط
8	المغرب	70000	ويدخل ضمنها وفقًا للقانون النوادي والمراكز الشبابية وجمعيات أولياء الأمور والطلاب
10	الكويت	110	تصريح رسمي لمدير إدارة الجمعيات الأهلية عام 2015
11	السعودية	650	
12	قطر	22	بزيادة خمس جمعيات فقط عن عام 2000
13	الإمارات	159	تصريح رسمي لوزيرة الشئون الاجتماعية مارس 2015
14	سلطنة عمان	124	
15	اليمن	7747	
16	البحرين	536	

إذا قمنا بمراجعة التقديرات الكمية السابقة للمنظمات الأهلية، في ضوء مقارنتها بتلك التي وردت في جدول (1) عن مطلع الألفية الثالثة سوف نتبين عدة أمور أبرزها:

1. إن العدد الإجمالي للمنظمات الأهلية في المنطقة العربية ككل، قد ارتفع إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه عام 2000، فقد كان التقدير الإجمالي في جدول رقم (1) حوالي 65 ألف جمعية (في 19 دولة عربية)، بينما أصبح عام 2015 أكثر من ربع مليون منظمة (250.287 جمعية) في 16 بلد عربي، حتى في ظل غياب تقديرات وبيانات عن سوريا وليبيا والعراق وموريتانيا.
2. إن عدد المنظمات في بعض الدول العربية قد تزايد عدة أضعاف، ففي حالة مصر مثلا أشارت التقديرات الرسمية عام 2000 إلى 16600، ارتفع العدد مطلع 2015 ليصل إلى 46700 جمعية. المغرب أيضًا على التوالي 17698 عام 2000 أصبح

في عام 2015 حوالي 70000 جمعية محلية ووطنية وجهوية، نفس الأمر في الجزائر **مع ملاحظة وجود فوارق قانونية بين هذه الكيانات**. فالجمعيات الوطنية (جمعيات كبرى لها فروع كثيرة وتعمل على مستوى الدولة) ويبلغ عددها 842 جمعية وطنية، ثم أكثر من 57 ألف جمعية محلية في الأحياء وفي المدارس والنوادي (عام 2000)، ثم أصبح التقدير 1028 جمعية وطنية عام 2015، إضافة إلى 92000 جمعية في المحليات والأحياء... مهم أن نلحظ أن المملكة المغربية قد شهدت إصلاحات سياسية ومصالحة وطنية وتحولات ديمقراطية، وهو ما يفسر اتساع عدد الجمعيات على النحو المذكور، ما بين عامي 2000 –2015. إضافة إلى ذلك إصدار تشريع جديد للمنظمات الأهلية (عام 2001).

أما في حالة مصر فإنها أيضًا قد شهدت تشريعًا جديدًا عام 2002، أكثر تحررا و"تسامحا" من القانون 32 لسنة 1964، بالإضافة إلى أن قانون 84 لسنة 2002 – والذي مازال ساريا حتى تاريخ كتابة هذا العمل– فتح أبواب النشاط لكل مجالات العمل دون نص على مجالات بعينها... وصاحب ذلك ميل متزايد للمشاركة المجتمعية والسياسية. إلى جانب ذلك فإن العقد الأول من الألفية الثالثة، قد شهد حركات اجتماعية وسياسية احتجاجية متعددة هي التي مهدت لثورة يناير 2011، وتحالفت مع بعض نشطاء العمل الأهلي، والبعض تحول لأحزاب سياسية وجمعيات أهلية.. أما الحالة الثالثة وهي الجزائر، فقد شهدت درجة أكبر من الاستقرار السياسي والاجتماعي بعد سنوات العنف بين التيار السياسي الإسلامي والتيارات المدنية، كما شهدت تغيرات تشريعية.

إذن كان هناك في بعض الدول العربية – مصر، والمغرب، والجزائر– عدة عوامل متشابكة، ترتبط بالتوجه السياسي ثم الاقتصادي والاجتماعي، دفعت بعدد المنظمات الأهلية إلى التزايد بشكل غير مسبوق.

3. **كانت هناك خصوصية في بعض الدول العربية، دفعت إلى ساحة العمل الأهلي آلافًا من الجمعيات الجديدة، في غضون عامين فقط، وهي الدول التي شهدت الثورات**.. ففي اليمن كان عدد الجمعيات الأهلية مطلع الألفية الثالثة 2786، ثم وصل بعد ثورة اليمن (وقبل اندلاع الاقتتال الداخلي وعاصفة الحزم) إلى ما يقرب

من 8000 جمعية أهلية منها أكثر من 2000 جمعية تم تسجيلها بعد الثورة. حالة تونس أيضا مشابهة، رغم أن آخر تقدير رسمي للجمعيات صدر عام 2010 أشار إلى وجود 9600 جمعية، فإن تقديرات الباحثين والمراكز العلمية المتخصصة (التقرير السنوي الثاني عشر للشبكة العربية عام 2012)، تشير إلى أن نحو 2600 جمعية جديدة قد تأسست بعد الثورة، ثم أشارت المواقع الرسمية إلى أن التقدير عام 2015 لا يقل عن 16000 جمعية أهلية. مصر أيضًا بعد ثورة يناير 2011 قد شهدت معدلات تزايد غير مسبوقة (4600 جمعية أهلية). وكان اللافت للاهتمام وفقًا لدراسة اهتمت بالموضوع (قنديل، 2013) أن أكثر من نصف هذا العدد له سمة دينية (أسسها الإخوان المسلمون، والتيارات السلفية)، وغالبيتها في الوجه القبلي حيث أفقر المحافظات المصرية، وحيث يسهل استقطاب المؤيدين.

4. **بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، نرصد تزايدًا في عدد الجمعيات الأهلية** (أحيانًا تصل إلى الضعف)، **ولكن بمعدلات نمو أقل.** في مطلع الألفية كان عدد الجمعيات الأهلية في مملكة البحرين 253 جمعية، ارتفع عام 2015 إلى نحو 536، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التقدير يضم ما يعرف باسم "الجمعيات السياسية" (الأحزاب السياسية)، وهو ما يثير بعض الاعتراضات. أما سلطنة عمان فقد ارتفع عدد الجمعيات الأهلية بها من 60 جمعية فقط مع مطلع الألفية إلى 124 جمعية عام 2015، هو تزايد لأكثر من الضعف، ويدخل ضمن هذا التقدير فروع متعددة لنفس الجمعية (ومثال ذلك جمعية المرأة العمانية لها 37 فرعًا). بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن جدول (2) يشير إلى وجود 650 جمعية عام 2015، في حين كان عدد الجمعيات مطلع الألفية 329 فقط... دولة الكويت في عام 2000 توافر فيها 55 جمعية أهلية، ثم تزايد العدد تدريجيًا حتى وصل عام 2015 إلى نحو 110 جمعية أهلية... وأخيرًا فإنه في دولة الإمارات العربية المتحدة تشير التقديرات الرسمية إلى **159 جمعية أهلية عام 2015**، بينما كان عددها في مطلع الألفية 70 جمعية فقط.. قطر حالة تشهد نموًا ضعيفًا إذ ارتفع العدد الإجمالي للجمعيات من 17 جمعية عام 2000 إلى 22 جمعية عام 2015. نلحظ حالة خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي على وجه العموم، أثرت بلا شك على حركة تنامي

المنظمات الأهلية، أبرزها: القيود التشريعية وصعوبات التسجيل وصعوبات الموافقة على تأسيس جمعيات جديدة (في دولة الكويت ضرورة موافقة مجلس الوزراء)، ثانيها أن غالبية دول مجلس التعاون الخليجي تشهد "انحسارًا" في حركة التطوع، بينما على الجانب الآخر فإن العطاء (التبرعات والفعل الخيري لدعم المحتاجين) يرتفع إلى درجة كبيرة. يضاف إلى ما سبق ويرتبط به غلبة التوجه الخيري على التوجه التنموي، مع تواجد عشرات من المؤسسات الخيرية الدولية التي تتوجه للخارج. مهم أيضًا أن نأخذ في الاعتبار إدراكًا عامًا من جانب السكان "لدولة الرعاية" حيث يتسع دور الدولة الخدمي والتنموي (وهو ما يعكس بعض العزوف عن المبادرة)، ومن ثم فإن أنماط الجمعيات السائدة لها خصوصية (على سبيل المثال توجيه الاهتمام إلى المعاقين والرعاية المبكرة لهم، مع تواجد دور ثقافي متعاظم للجمعيات الأهلية في دولة الإمارات...) إضافة إلى أسباب أخرى ترتبط بطبيعة الحالة الاقتصادية والثقافة السائدة.

5. نحن أيضا يمكن أن نلحظ في جدول (2) الذي تضمن عدد الجمعيات الأهلية في كل بلد، **أنه ليست لدينا تقديرات عن الوضع في العراق، سوريا، ليبيا، موريتانيا،** وكانت التقديرات في مطلع الألفية هي على التوالي 190 في سوريا، 130 في ليبيا.. أما في **لبنان** فإن الدراسة المسحية لوزارة الشئون الاجتماعية، قد أشارت إلى 3340 جمعية "نشطة"، وهناك الآلاف غير نشط نتيجة للاعتماد على قانون العلم والخبر ثم غياب المتابعة لها... وفي الأردن فإن التقدير الرسمي لإجمالي الجمعيات يشير إلى 4771، وقد كان العدد 815 فقط عام 2000. شهد السودان أيضا ارتفاعًا ملحوظًا عام 2015 إلى نحو 3300 جمعية مسجلة (كان مطلع الألفية 246 جمعية وقدرت الدراسات عدد المنظمات الأجنبية والوطنية والمحلية النشطة في الإغاثة 1500 منظمة).

ب. اختلافات نوعية بين الدول العربية:

نحن إذن إزاء خريطة جديدة للمنظمات الأهلية، والأرقام في حد ذاتها، وإن كانت لا تعني الفعالية، فإننا حين ننتقل للتطور في مجالات النشاط – فيما بعد– ونربط بينه وبين "المخاطر الاجتماعية" social risk، التي تهدد المواطن العربي، سوف ندرك كيف تجاوبت

المنظمات الأهلية مع المخاطر. **ومن المهم هنا في إطار التعليق العام على التقديرات الكمية التي أشرنا إليها أن نبدي بعض الملاحظات:**

الملاحظة الأولى: اختلاف نسبة النمو في عدد الجمعيات الأهلية ما بين الدول العربية، وذلك وفقًا لسمات النظام السياسي السائد، وطبيعة السياسات الاجتماعية، وعدد السكان، والتشريعات الحاكمة للمنظمات الأهلية، والثقافة القائمة ومدى ميلها إلى المشاركة الاجتماعية.

الملاحظة الثانية: إن التاريخ الاجتماعي والثقافي الذي يكشف عن عمق الظاهرة – تاريخيًا– والتطورات التي تلحق بها هو عامل مؤثر في التباينات بين الدول العربية (والجدول رقم 3 يوضح ذلك)، هناك دول عربية مثل مصر، يعود تأسيس الجمعيات الأهلية بها إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر، والمغرب العربي تعود فيها الجمعيات إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وفي دول المشرق أوائل القرن العشرين. بينما في حالة دول مجلس التعاون الخليجي فمنها ما يرتبط بالخمسينيات من القرن العشرين (البحرين)، والسبعينيات (الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان وقطر).. إذن التراكم التاريخي للخبرات هو عامل مهم ضمن العوامل التي تفسر الاختلافات بين الدول العربية.

الملاحظة الثالثة: إن تحقق الفعالية للمنظمات الأهلية، يختلف من منظمة لأخرى داخل نفس البلد، وتعني الفعالية هنا تحقيق النتائج التي أعلنت عنها الجمعيات الأهلية لمشروعاتها، ويدخل في هذا بالطبع "قضية القدرات"... وتشير الأخيرة إلى قدرات التخطيط والاستجابة للأولويات وقدرات ومهارات البشر القائمين على المنظمات الأهلية، وقدرات العمل الجماعي، و"النفاذ" إلى المنتفعين، كما تشير إلى نوعية الخدمات... هذه وغيرها من سمات البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية، تؤثر على قضية الفعالية... إلا أننا نشير إلى أن "الكم" أو العدد، هو اعتبار مهم يفسر لنا ملامح الثقافة المجتمعية إزاء التطوع، ويفسر مدى تشجيع القانون والإرادة السياسية للقطاع الثالث، ودوافع المشاركة المجتمعية وغيرها، كما قد يتأثر ببعض الأحداث (الثورات مثلا).

جدول (3)

يوضح العمق التاريخي للمنظمات الأهلية في الدول العربية

م	الدولة	العام	أول جمعية تم تأسيسها

1	مصر	1821	الجمعية اليونانية بالإسكندرية
2	لبنان	1878	جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية
3	سوريا	1945	المبرة
4	الأردن	1936	جمعيات عشائرية وقبلية
5	فلسطين	1951	إغاثة اللاجئين
6	السودان	1931	جمعية القرش الصناعي
7	تونس	1896	الجمعية الخلدونية
8	ليبيا	1878	جمعية الفنون والصنائع
9	الجزائر	1902	الجمعية الراشدية
10	المغرب	1923	جمعية الهلال بطنجة
11	البحرين	1919	نادي البحرين الرياضي
12	الكويت	1913	الجمعية الخيرية
13	السعودية	_____	_____
14	الإمارات	1974	الجمعية النسائية
15	سلطنة عمان	1972	جمعية المرأة العمانية
16	قطر	1976	الهلال الأحمر
17	اليمن	1887	نادي الجالية الفارسية– عدن

- مصدر البيانات التقريران الأول والثاني للشبكة العربية 2001، 2002، وكذلك مجموعة بحوث المؤتمر العربي للمنظمات الأهلية عام 1989).

واضح مما سبق أن أغلب دول مجلس التعاون الخليجي، ارتبط تأسيس الجمعيات الأهلية بها في السبعينيات من القرن العشرين، وأن مصر (ثم لبنان) ارتبط تأسيس الجمعيات بها في القرن التاسع عشر. كذلك نلحظ أن أولى الجمعيات في المنطقة العربية (1821) كانت في مصر وتحديدًا في الإسكندرية لرعاية أبناء الجالية اليونانية، التي شكلت ربع سكان هذه المدنية. وقد اتجهت نسبة نمو الجمعيات الأهلية – في منتصف القرن التاسع عشر– إلى الارتفاع، حيث برزت جمعيات ثقافية (جغرافية وتاريخية) وجمعيات ذات سمة دينية (إسلامية ومسيحية) اهتمت باللغة والتعليم والصحة والدعم الخيري... هذه الجمعيات الأولى أسسها وقادها المثقفون (خاصة بعد عودة البعثات التعليمية من الخارج) وبدت في مصر –

وغيرها من الدول العربية– حركة دفاعية عن "الهوية الوطنية" في مواجهة البعثات التبشيرية الدينية، وفي مواجهة تغلغل الاستعمار.

وآخر ما يمكن أن نبديه من ملاحظات في هذا السياق، هو استعمال أو توظيف مصطلح "الجمعية" للدلالة على المبادرة التطوعية.. وقد يفسر ذلك عدة أمور، منها أنها تجمع أو مجموعة تعمل معًا، وأنها "أهلية" (للتعبير عن الأهالي في مقابل السلطة)، وقد يقترب المعنى من "الجامع" حيث يتجمع الناس للصلاة، بينما "الجمعية" تجمع الأهالي لفعل الخير... على أي الأحوال فإن المفهوم – تاريخيًا– المستخدم للتعبير عن المبادرات التطوعية، هو "الجمعية الأهلية"، وهو محدد ومدرك لدى السكان بهذا المسمى، واستخدمته التشريعات منذ البداية.

الخلاصة أن العمق التاريخي لظاهرة الجمعيات الأهلية في المنطقة العربية، هو أحد العوامل التي تفسر لنا الخريطة الحالية للمنظمات/ الجمعيات الأهلية، كما أن تاريخ تأسيسها ارتبط بتحديات "تهدد الهوية" كما ارتبط بنخبة متعلمة قائدة، سعت إلى الإصلاح وأدركت قيمة المنظمات الأهلية للوصول إلى القواعد السكانية...

ثالثا: تطور مجالات نشاط المنظمات الأهلية العربية (2000 -2015):

نستهدف في هذا الجزء من العمل، استكمال بعد مهم للغاية في تناولنا للبنية الرئيسية للمنظمات الأهلية، ما بين عام 2000 وعام 2015، حيث نرصد التطور في مجالات الاهتمام... **وفي هذا السياق نثير عدة أسئلة مهمة نبحث عن إجابات لها، أبرزها:**

- ما مجالات النشاط/ الاهتمام، التي تشكل استمرارية؟
- ما المجالات الجديدة التي برز الاهتمام بها، في إطار تفاعل المتغيرات العالمية مع الإقليمية؟
- إلى أي حد تطور مجال نشاط المنظمات الأهلية للتعامل مع "المخاطر الاجتماعية"، التي تصاعدت خلال الفترة 2000–2015؟

- كيف انعكس التغير في أدوار الدولة على خريطة اهتمام الجمعيات الأهلية؟

إن الإجابة عن الأسئلة السابقة، وغيرها مما سنأتي إليه، سوف يلقي الضوء على الأدوار المهمة التي يلعبها القطاع الأهلي من ناحية، و"مساحات الفراغ" التي لم يمتد إليها أيضًا، وسوف يسمح لنا بتحليل "قدرات المنظمات الأهلية"... **إن أهم القدرات التي تهتم بها الأدبيات هي ما يعرف "بالقدرة الاستجابية"** أي مدى سرعة ومرونة المنظمات الأهلية في مواجهة احتياجات جديدة، وكذلك مخاطر تهدد البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (من ذلك الكوارث البيئية، ومخاطر الحروب والاقتتال، والمخاطر الصحية، ومخاطر انتهاك حقوق الإنسان، ومخاطر العشوائيات، والفقر... وغير ذلك).

أ. ملاحظات حول إشكاليات تناول مجالات النشاط:

ومن المهم في البداية إبداء **بعض الملاحظات الأولية**، التي يمكن أن تسهم في اقترابنا من تحليل مجالات النشاط، وذلك على النحو التالي:

1. **نحن في حقيقة الأمر نناقش في هذا السياق "إشكالية التصنيف"**، وهي تعني في الأدبيات: "نظامًا متوافقًا حوله لتصنيف منظمات المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية، بحيث يمكن معرفة وتحديد الأنشطة الرئيسية (مجال الاهتمام) والأخرى الفرعية، ومن ثم يمكن أن نتوصل إلى ملامح خريطة أولويات المنظمات التطوعية، ووزن الدور الذي تلعبه بالنسبة للدولة وبالنسبة لاحتياجات السكان".. وفي هذا السياق نشير إلى أمرين مهمين **أولهما** يختص بنظام التصنيف العالمي للمنظمات غير الربحية غير الحكومية، **ثانيهما** يتعرض لإشكالية التصنيف في الواقع العربي.

لقد أشرنا في الفصل الأول من هذا العمل، أنه منذ التسعينيات من القرن العشرين، برزت مشروعات عالمية، تسعى لصياغة خريطة لمنظمات المجتمع المدني، ومن أهم المشروعات كان المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز عن منظمات المجتمع المدني. استهدف المشروع في المرحلة الأولى 13 دولة متقدمة ونامية، وسعى من خلال فريق دولي من الخبراء للتعامل مع إشكالية التعريف حيث تم اعتماد ستة معايير لتعريف/ تمييز المجتمع المدني (خرجت الأحزاب السياسية من التعريف)، ثم كان تصدى فريق الخبراء لإشكالية التصنيف... ومن دراسة الواقع في دول العالم – ضمن المشروع– تم تصنيف نشاط

منظمات المجتمع المدني إلى **16 مجالا رئيسيًا، ثم مجالات فرعية لكل منها**، كما توافق المشروع على التصنيف في حالة تصدي المنظمة لأكثر من نشاط (رعاية اجتماعية وصحة مثلا، أو تعليم وتثقيف..).. حيث كان المعيار هو التصنيف وفقًا للإنفاق الغالب على نشاط معين. نلحظ أن تطبيق ذلك المشروع في كندا أو أمريكا أو الدول الأوروبية كان ممكنًا لتواجد تصنيف رسمي أمريكي وآخر أوروبي، وقواعد بيانات كاملة تسمح بذلك... **وفي عام 2005 تم اعتماد الأمم المتحدة على نظام عالمي للتصنيف**، وذلك لحساب قيمة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث، من واقع النتائج التي توصل إليها المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز.

الأمر الثاني الذي يرتبط بإشكالية التصنيف، أن المنطقة العربية "بأسرها" قد خرجت عن نظم التصنيف العالمية، وحتى اللحظة الحالية لا يوجد تصنيف رسمي معتمد للمنظمات الأهلية... **وفيما يلي نشير إلى ملامح إشكالية التصنيف في الواقع العربي:**

- **لا تتوافر قواعد بيانات مدققة**، يتم تحديثها دوريًا من جانب الجهات الحكومية المعنية بالقطاع الأهلي.
- **المنظمات الأهلية لا تتوافر لها ميزانيات سنوية دقيقة**، معلنة، تتوزع على مجالات النشاط التي تقوم بها، وإن توافرت لا يتم إبلاغ الجهة الحكومية بها، وبشفافية، أو إعلانها أمام الرأي العام.
- **إن التشريعات العربية لا تلزم المنظمات الأهلية**، بتوفير بيانات وتقارير دورية مدققة عن إنفاقها ومجالات نشاطها (مسودة التشريع المصري الذي يتم إعداده حاليًا يتضمن نصًا ملزمًا).
- **المنظمات الأهلية لحظة تأسيسها وتسجيلها، لا تلتزم بتحديد مجال أو اثنين لنشاطها**، وإنما في الغالبية العظمى من الدول العربية، تميل المنظمات إلى تحديد عدة مجالات نشاط/ اهتمام لتترك لنفسها "الحرية" في الانتقال من مجال لآخر.
- **التشريعات العربية من جهة، ثم الواقع العربي من جهة أخرى، يشهدان نظم تصنيف متعددة**... هناك بعض التشريعات (حالة مصر مثلا)، لا تنص على مجالات نشاط بعينها، وذلك منذ صدور القانون رقم 84 لسنة 2002، حيث تم فتح الباب لكل المجالات – بما فيها المنظمات الحقوقية المدافعة عن حقوق الإنسان– وقد كان القانون

المصري السابق (رقم 32 لسنة 1964) يحدد 13 مجالا للنشاط ثم تزايد إلى 17 مجالا، ويتم التصنيف استنادًا إلى ذلك. تشريعات أخرى مماثلة لا تحدد مجالات النشاط حصرًا (مثل المغرب واليمن، وتونس، والأردن، ولبنان...)... بينما على الجانب الآخر فإن غالبية تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي، تتضمن – ضمن بنود القانون– مجالات النشاط.

- **تتعقد إشكالية التصنيف في الواقع العربي، حين تصدر الجهات الحكومية المعنية تقارير رسمية عن عدد المنظمات الأهلية ومجالات نشاطها... لماذا؟ يتم الخلط بين مجال النشاط والفئات المستفيدة،** وهو ما يكشف بوضوح عن غياب معايير للتصنيف أو على الجانب الآخر يتواجد أحيانًا معايير "مرنة تتسم بالسيولة" لا تحدد بدقة مجالات الاهتمام، فالاهتمام بمجال الصحة على سبيل المثال، يدمج أحيانًا مع الرعاية الاجتماعية، وفي أحيان أخرى تجده موزعًا على عدة مجالات مثل صحة الأم والطفل، تنظيم الأسرة، خدمات صحية للمسنين.. وهكذا..

2. إذا كانت إشكالية التصنيف لمجالات اهتمام المنظمات الأهلية العربية، تبدو لنا على هذا النحو من التعقد وعدم الوضوح، بحيث يصبح تناولنا العلمي لمجالات نشاط هذه المنظمات لا يتسم بالدقة الكاملة.. يصبح السؤال كيف سنقترب من الموضوع؟

في هذا السياق فإننا نلجأ إلى طريقين معًا، **الأول** يعتمد على تحليل تاريخي لأجيال المنظمات الأهلية، من منظور مجالات الاهتمام، (وقد تدمج عدة مجالات معًا). **ويشير هذا الاقتراب إلى "الأجيال" التالية:**

- **جيل العمل الخيري،** وقد كان الأسبق تاريخيًا في كل دول العالم، ومنها المنطقة العربية، حتى وإن اعتمد على آليات مختلفة. يقصد بها المنظمات التطوعية التي تنشط في مساعدة الفقراء والمحتاجين، وتقوم بدور الوسيط في تلقي الأموال والتبرعات، ثم توزيعها على الفقراء المهمشين. هذا النمط يعتمد على علاقة مباشرة بين طرفين أولهما مانح وثانيهما متلق. إلا أن السنوات الأخيرة – ومع مطلع الألفية الثالثة يتصاعد النقد للمفهوم الخيري لصالح مفهوم "التمكين"، والأخير يمكن تعريفه بأنه توفير أدوات القوة للفئات المستهدفة – من تعليم وتدريب وتوعية وتوفير فرص عمل – ليمكنهم الاعتماد

على أنفسهم.. وحتى هذه اللحظة فإن المفهوم الخيري هو الغالب في المنطقة العربية كما سنرى فيما بعد..

- **جيل العمل الرعائي والخدمي**، وهو يشير إلى قطاع من المنظمات الأهلية، يتفق مع الخيري من حيث توجهه للفئات الفقيرة والمحتاجة، إلا أنه يقدم خدمات متنوعة في مجال الرعاية الاجتماعية للأيتام، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين، ويقدم خدمات صحية وتعليمية تستهدف الفئات المهمشة.
- **جيل العمل التنموي**، هو قطاع من المنظمات الأهلية، يدرك أهمية "الاستدامة" في دعمه للفئات المهمشة، وهو يوفر فرص تعليم وتدريب وتثقيف وتأهيل، في اتجاه إيجاد فرص عمل للشباب والنساء والفقراء عامة، لتمكينهم من الاستقلال الذاتي والاعتماد على النفس، وفتح خيارات متعددة لهم.
- **الجيل الحقوقي**، هو رابع أجيال المنظمات التطوعية، ويتمسك بمفهوم منظمات المجتمع المدني (حتى وإن خالف أحيانًا معاييره)، وهو جيل من المنظمات لا تقدم خدمات Non Service، وإنما ينشط في الدفاع عن حقوق الإنسان.. ركز في البداية على الحقوق السياسية والمدنية والحريات واحترام كرامة الإنسان، ثم تنوع إلى حد كبير – في المنطقة العربية – كما سنرى فيما بعد ليمتد إلى الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه الأجيال الأربعة الرئيسية، يمكن أن تكون مدخلاً لتصنيف المنظمات الأهلية العربية، آخذين في الاعتبار أن الفروق أو الفواصل بينها "غير حادة"، بمعنى أن كثيرًا من المنظمات التنموية تنشط في مجال الحقوق، وهو ما يجعل تأثيرها أكثر فاعلية، كما أن جيل العمل الخيري يمكن أن يختلط بالرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات.

الطريقة الثانية، والتي لا تتناقض مع السابقة، أن التصنيف لمجالات نشاط يمكن أن يستند على الفئات المستهدفة، والسمة الغالبة على النشاط. مثال ذلك منظمات تتوجه إلى النساء، وتعتمد على منهج التمكين، أو منظمات تتوجه إلى الأطفال، بعضها يعتمد على الرعاية

الاجتماعية والخدمية، وقد تختلط باقتراب حقوقي أو تنموي... وهكذا يمكن أن تكون الفئات المستهدفة على النحو التالي في تصنيف مجالات النشاط:

الأطفال، النساء، الشباب، المسنون، ذوو الاحتياجات الخاصة، الفقراء والمحتاجون، الجانحون، وغير ذلك من فئات مستهدفة يختلف الهدف وموضوع الاهتمام من منظمات لأخرى (مثال أطفال الشوارع، والأطفال الموهوبون أو الأطفال الذين تعرضوا للعنف...)

وأخيراً يمكن أن نشير في مجال مناقشتنا لإشكاليات تصنيف أنشطة ومجالات اهتمام المنظمات الأهلية العربية، أن هناك مدخلا آخر للتناول ارتبط بالعولمة والمخاطر التي يتعرض لها البشر، وهو مدخل يتناول المخاطر التي أضحت تهدد الإنسان، وتضم مدى واسعًا من مجالات الاهتمام، أبرزها: الفقر، تدني نوعية التعليم، تدني الخدمات الصحية، التفكك الأسري، تغير القيم والأخلاقيات، التعامل "المفرط" مع الفضاء الافتراضي وخدمات الانترنت، البطالة، الانتماء والهوية، العنف المجتمعي، العنف ضد المرأة، العشوائيات، التفاوتات الطبقية وغياب العدالة الاجتماعية، الكوارث الطبيعية، الحروب والاقتتال الداخلي، مخاطر الأمراض الجديدة العابرة للحدود... كل هذه أمثلة لقضايا جديدة ومخاطر اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية أصبحت تهدد العالم اليوم، وتهدد حق الإنسان في الحياة الآمنة.

سوف نركز في الجزء التالي في هذا الفصل على الاتجاهات العامة التي تميز مجالات نشاط/اهتمام المنظمات الأهلية العربية، لنستكمل خريطة البنية الرئيسية للقطاع الأهلي، ثم في مواضع أخرى نتعلمل مع المخاطر والفئات المستهدفة.

ب. تطور لحق بالعمل الخيري التقليدي :

في عام 1994، حين صدر العمل الأول عن المنظمات الأهلية العربية (بعنوان المجتمع المدني في المنطقة العربية)، كان أهم السمات التي تحدثنا عنها السمة الخيرية لتوجهات نسبة كبيرة من الجمعيات.. في حدود البيانات التي كانت متوافرة، كانت هذه الجمعيات تقدم مساعدات مالية وعينية للفقراء، إذن لو استبعدنا تلك التي كانت تقدم خدمات صحية ورعائية للفقراء، فإن السمة الغالبة كانت خيرية.. في مصر (عام 1994) وزن الجمعيات الخيرية 32%، ولبنان 45%، وفلسطين64%، والكويت 78%، والبحرين 34%، اليمن 43%.... وهكذا كان الاتجاه العام يشير – في ذلك الوقت 1994– إلى التوجه الخيري... بالطبع إذا

أضفنا لها جمعيات رعائية وخدمية تتوجه للفقراء، كانت النتائج العامة تشير إلى أكثر من 70% في المنطقة العربية...

وعلى الرغم أن السنوات الأولى في مطلع الألفية الثالثة، كانت أكثر تطورًا من منظور تنوع جديد للمنظمات الأهلية، يمكن تبينه على الخريطة، ثم تنوع آخر عام 2015 لمنظمات حقوقية وتنموية، **إلا أن "السمة الخيرية" كان لها دائما "حضور كبير" على خريطة المنظمات الأهلية العربية.**

إن التوجه الخيري، كان دائمًا سمة "لها استمرارية" على خريطة المنظمات الأهلية، مصدرها الارتباط بالعقيدة الدينية، والرغبة في عمل الخير والتقرب إلى الله، ومن ثم فإن الزكاة كركن من أركان الإسلام، تتوجه نحو الأعمال الخيرية، كذلك الصدقات. ومن ثم فإن ما سبق يمثل مصدرًا رئيسيًا لدعم المنظمات الخيرية. وإذا أضفنا إلى ذلك الأوقاف كممارسة دينية للصدقات، فهي تعني "حبس الثمرة والتصدق بالمنفعة"... سوف نرصد المئات من المؤسسات الخيرية . صحية وتعليمية وغيرها . هي من أعمال الوقف الخيري (على سبيل المثال مستشفى العجوزة في القاهرة منذ القرن التاسع عشر، وجمعية المساعي الخيرية التي أسست أول مدرسة ثانوية خارج القاهرة، في محافظة المنوفية، من تبرعات الأعيان كوقف خيري في الربع الأخير من القرن التاسع عشر).

إن التقرير السنوي الثالث للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2003) قد رصد بيانات عن الجمعيات الخيرية في عدة دول عربية، استنادًا إلى تقارير رسمية، وذلك على النحو التالي:

جدول (4) يوضح النسبة المئوية من الجمعيات، والتي تستهدف الدعم الخيري للفقراء في مطلع الألفية الثالثة

البلد	النسبة المئوية
لبنان	%53.3
الأردن	%37
سوريا	%80
مصر	%32
تونس	%10
الكويت	%78.2

مملكة البحرين	%34
الأمارات	%10.7
اليمن	%42.6
السودان	%70
المملكة العربية السعودية	%85
المملكة المغربية	%40

المصدر♦: بيانات تجميعية رسمية من التقارير السنوية للشبكة العربية (2001، 2002، 2003)

نحن إذن نؤكد أن المرحلة ما قبل، وما بعد الألفية الثالثة شاهدة على أن التوجه الخيري للمنظمات الأهلية، هي سمة ذات استمرارية ترتبط بالثقافة والدين، وهي بعد تاريخي ارتبط بالمراحل التأسيسية للجمعيات الأهلية منذ بدأت في الظهور.

ومن المهم ملاحظة أن تصاعد عدد الجمعيات الأهلية، في غالبية الدول العربية، في الفترة من عام 2000 إلى 2015، لم تشهد تراجعًا في التوجه الخيري. قد يكون العدد المطلق لها قد اتجه إلى الانخفاض، طالما اتجه العدد الإجمالي إلى التزايد، إلا أن **واقع المنظمات الأهلية التي تتبنى التوجه الخيري، قد اختلف في قطاع مهم من هذه المنظمات... لماذا؟**

- برز اتجاه مهم لدمج العمل الخيري بالعمل الرعائي والخدمي، للوصول بشكل أعمق إلى الفقراء.
- تبنت جمعيات خيرية آليات – جديدة عليها– لمساعدة الفقراء، كان من بينها توفير قروض "حسنة" تسهم في توفير مصدر دخل لهم.
- بعض الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات مباشرة إلى الفقراء، اشترطت لاستمرار هذه المساعدات تعليم الأطفال في المرحلة الأولي الأساسية (منها مثلا بنك الطعام في مصر).
- ظهرت مؤسسات إقليمية وأخرى وطنية تستهدف دعم الفقراء وتركز على إدخال تحسينات عمرانية وصحية لمساكن الفقراء ومحدودي الدخل (في العشوائيات في مصر والمغرب ولبنان...)، أي توجه للنهوض بمجتمعات محلية فقيرة.

♦ هذا الجدول يعكس نسبة الجمعيات الخيرية فقط، دون إضافة جمعيات تقدم خدمات صحية ورعائية للفقراء.

- تواجد جمعيات كبرى خيرية مثل مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان، والجمعية الشرعية في مصر وغيرهما، اعتمدت على طريقين متوازيين لمساعدة الفقراء **أولهما** استمرارية في التوجه الخيري، وتقديم المساعدات مالية وعينية مباشرة إلى الفقراء، **ثانيهما** تمكيني تمثل في توفير التعليم والصحة وفتح أبواب العمل للأيتام والنساء الفقيرات المعيلات لأسر.

الخلاصة إذن أن العمل الخيري سمة "أصيلة" ترتبط بالمنظمات الأهلية العربية، إلا أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد شهد تغيرات مهمة أبرزها الدمج بين الخيرية وبين الخدمات الرعائية، بحيث يحدث اقتراب أعمق يدعم الفقراء.

ج. تطور في اتجاهات المنظمات الرعائية والخدمية:

المنظمات الرعائية والخدمية، وكنا نعبر عنها بالجيل الثاني للمنظمات الأهلية (بعد المنظمات الخيرية)، هي تلك المنظمات التي تقدم رعاية اجتماعية وخدمية للفئات المهمشة، ومنهم الفقراء، وذوو الاحتياجات الخاصة، والأيتام، والأحداث، والمسنون، والنساء الفقيرات المعيلات لأسر، والجانحون، وأطفال الشوارع... وغيرهم من الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، لمساعدتهم على "البقاء"، خاصة أولئك الذين يفتقدون "مظلة الأمن الاجتماعي" من جانب الدولة... قطاع كبير من هذه المنظمات يقدم خدمات إيواء، أو خدمات رعاية في السكن، ويقدمون خدمات صحية، وأخرى لتحسين بيئة السكن، وخدمات تعليمية وغيرها.

وإذا كان العقد الأول من الألفية الثالثة، قد شهد درجة من الدمج بين العمل الخيري التقليدي، والعمل الرعائي والخدمي – خاصة الخدمة الصحية– فإنه يمكننا القول أن حوالي 75% من إجمالي المنظمات الأهلية العربية هي منظمات تدعم الفقراء ومحدودي الدخل، مع ملاحظة تصاعد في وزن الخدمات الصحية ناتج عن تراجع دور الدولة من جهة، وارتفاع أسعار الدواء والخدمة الصحية التي يقدمها القطاع الخاص من جهة أخرى... وسوف نأتي فيما بعد – بشئ من التفصيل– لهذا الموضوع.

ما أبرز ملامح التغير في خريطة المنظمات الرعائية والخدمية؟

- خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2015، حدث اتساع في المنظمات الأهلية التي تقدم خدمات صحية، وهو ما تجاوب مع احتياجات السكان، وارتفاع تكلفة الخدمات في القطاع الحكومي من جهة، وتراجع الدولة عن دعم الخدمات الصحية من جهة أخرى (التقرير السنوي الرابع عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية).
- **حدث تصاعد في عدد ونوعية المؤسسات الأهلية التي تهتم بالأيتام،** واتجهت بعض الدول (اليمن مثلا) إلى السماح بهذه المنظمات في السنوات الأخيرة، بعد أن كان القانون لا يسمح بها. وعلى الجانب الآخر فإن تصاعد عدد المنظمات المعنية بالأيتام، لم يكشف – في الحالة المصرية مثلا– عن تزايد ملموس في عدد الأطفال الذين يتم إيواؤهم، إذ أن البعض منها يتم تأسيسه وتسجيله رسميًا، ولا يتجاوز عدد الأطفال الأيتام 15 طفلا، في بعض دور الإيواء... ومن ثم كان التصريح الرسمي لوزيرة الشئون الاجتماعية في مصر (عام 2003) بأن هناك "هدرًا غير مبرر بسبب محدودية استيعاب الأطفال".. هذا وقد تم فتح ملف نوعية الخدمة في هذه المؤسسات، وإجراء تقييم لها، وإغلاق بعضها (حالة مصر عامي 2015/2014 لحدوث مخالفات مالية إلى جانب تدني الخدمة)، وإلى جانب ذلك صدر قرار من الوزارة المعنية (في سبتمبر 2015) لعدم منح الترخيص لدور رعاية الأيتام، مع استثناء خمسة محافظات، لعدم الحاجة إليها.
- **شراكة الدولة مع بعض المنظمات الخدمية والرعائية،** كانت ملموسة في العقد الأول من الألفية الثالثة، ثم تراجعت بشكل كبير بسبب الأزمات المالية المتلاحقة الضاغطة على الحكومات في الخمس سنوات الأخيرة (مصر، ولبنان، والمغرب، واليمن...).. وقد تركزت هذه الشراكات في الخدمات الصحية، والأطفال الجانحين، والرعاية الاجتماعية للمعاقين.
- **الدور الذي تميزت به المنظمات الأهلية في مواجهة قضية التزايد السكاني** في العقد السابق، شهد هو الآخر تراجعا بعد أن كانت هناك الآلاف من هذه المنظمات ينشطون في مجالات الصحة الإنجابية والحفاظ على صحة الأم والطفل، تراجع العدد من حوالي 9000 منظمة في مصر مثلا – مطلع الألفية– إلى 340 فقط عام 2015 في مصر (بسبب توقف التمويل الخارجي وتراجع الدعم الحكومي)، وينطبق نفس الأمر على منظمات أخرى في اليمن، وفي المغرب، والأردن.

- **محدودية الاهتمام بالمسنين** من جانب القطاع الأهلي، ظلت ملمحا له استمرارية على خريطة المنظمات الأهلية، بل إنه على الرغم من التغيرات القيمية التي لحقت بالأسرة العربية، على وجه العموم – والتي أثرت سلبًا على رعاية كبار السن– فإن الرعاية الاجتماعية لكبار السن، مازالت محدودة.
- أحد ملامح التطور أو التغيير الذي يستجيب للمخاطر الاجتماعية، كان **الاتجاه المتصاعد للاهتمام بأطفال الشوارع**، إذ تزايد عدد المنظمات الأهلية المعنية بهذه الفئة من جانب، وتنوعت أدوات التواصل معهم... من هذه الدول مصر، السودان، لبنان، المغرب، اليمن.
- **تصاعد عدد ونوعية المنظمات والمؤسسات الأهلية، المعنية بالرعاية الاجتماعية والخدمات، في مواجهة "هجرة الآلاف من البشر – أو نزوحهم– من بلدانهم نتيجة الحروب والاقتتال الداخلي، إلى بعض الدول المجاورة..** من ذلك نزوح مليون ونصف مليون مهاجر سوري إلى لبنان ونصف مليون إلى مصر، وهو ما شكل ضغوطا ضخمة على الخدمات والإيواء، ومن قبل النزوح الواسع من السودان إلى مصر، وقبل ذلك من العراق إلى الأردن ولبنان ومصر... (في الأخيرة تأسس ما يقرب من 50 منظمة لرعاية النازحين من السودان).
- في استجابة حديثة للمنظمات الأهلية **لمخاطر هجرة الشباب والأطفال، بشكل غير مشروع** إلى الدول الأوروبية، تأسست في مصر، والمغرب، وتونس، والجزائر عشرات من المنظمات للحد من الهجرة غير الشرعية، وعملت بدعم من الاتحاد الأوروبي... وهو ملمح اتجاه جديد يتعامل مع مصادر المشكلة، وإن كانت آثارها محدودة.
- كذلك في **مواجهة مخاطر الاتجار بالبشر**، والتي ارتبطت ببعض الدول العربية منها مصر (زواج عرفي للفتيات القاصرات، أو ما يعرف بزواج المتعة)، ومنها المملكة المغربية حدث تصاعد في عدد المنظمات الأهلية التي تهتم بهذه الظاهرة وفي نوعية تدخلاتها للحد منها، واعتبرتها ضمن نوعية مشكلات الاتجار بالبشر.
- **التوجه بشكل خاص في الألفية الثالثة إلى النساء الفقيرات المعيلات لأسر**، كان – ومازال– ملمحًا عامًا في غالبية الدول العربية. هذا الاهتمام الذي تصاعد بشكل كبير لارتفاع نسبة النساء المعيلات لأسر ما بين 17% و30% في المنطقة العربية، له شقان

أولهما هو ما تعلق بتطوير الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات، وهو ما نشير إليه في هذا المقام.. أما **الشق الثاني** فهو تنموي يستهدف تدريب وتأهيل النساء وتوفير فرص عمل تتفق مع المهارات التي تم توفيرها لهم..لكن ما نود أن نؤكد عليه في هذا السياق **هو الإدراك ثم الاستجابة المجتمعية لعدد كبير من المنظمات الرعائية- الخدمية، والتنموية، لأحد المخاطر الاجتماعية المهمة، التي تهدد النساء.**

- وإذا كانت منظمة الصحة العالمية، ونتائج دراسات المؤسسات البحثية، قد طرحت جميعها **مخاطر تصاعد المخدرات بين الشباب** على وجه الخصوص، سواء الذكور أو الإناث، فإننا نسجل في رصدنا لاتجاهات اهتمام القطاع الأهلي – فيما تعلق بالرعاية الاجتماعية والخدمات- تصاعد عدد ونوعية الخدمات والرعاية التي تقدمها المنظمات الأهلية لمواجهة مخاطر الإدمان...

الخلاصة إذن أن ما نطلق عليه الجيل الثاني من العمل الأهلي، قد اختلط في جزء منه بالعمل الخيري التقليدي، لكنه في جزء آخر قد شهد تطورا خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2015، واستجاب لمخاطر اجتماعية حديثة توافقت مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

د.المنظمات التنموية والحقوقية على خريطة العمل الأهلي العربي:

اعتدنا في الكتابات السابقة التفرقة بين الجيل الثالث – وهو المنظمات التنموية- وبين الجيل الرابع- وهو المنظمات الحقوقية، وقد كان المعيار الرئيسي الذي اعتمدنا عليه هو أن المنظمات الحقوقية كانت أحدث أجيال المنظمات الأهلية في المنطقة العربية، فقد ارتبطت بالتسعينيات من القرن العشرين ثم حدث تصاعد تدريجي في عددها من جانب وفي مجالات اهتمامها أو نشاطها من جانب آخر. كان المعيار الآخر إلى جانب ما سبق، أن المنظمات الحقوقية تدافع عن مبادئ إعلاء احترام حقوق الإنسان، ويتركز نشاطها في مجال الحقوق السياسية والمدنية، وأنها لا تقدم خدمات non-service delivery NGOs. **إلا أنه بعد عدة سنوات من الألفية الثالثة، حدثت مستجدات عالمية وإقليمية، دفعتنا إلى دمج**

المنظمات التنموية (والتي تقدم خدمات وتتبنى مشروعات) مع المنظمات الحقوقية. وتتركز أهم المتغيرات فيما يلي:

- إن المنظمات التنموية، التي هي وفقًا للتعريف الذي نتبناه، "تستهدف توسيع خيارات البشر من خلال التعليم والتدريب والتأهيل لتوفير فرص عمل لهم، وتستهدف الاعتماد على ذاتهم لتحسين نوعية الحياة"، هذه المنظمات التي تسعى إلى "التمكين" أدركت في السنوات الأخيرة أن الجانب **الحقوقي له أهمية في عملية التمكين.** ومن ثم فإن الغالبية من المنظمات التنموية، تضمن مشروعاتها وبرامجها أبعادا حقوقية مهمة منها الحق في العمل، الحق في الكرامة الإنسانية، حق المرأة في المشاركة الاجتماعية والسياسية، وحقوق الأطفال..
- **إن المنظمات التنموية، وهي تعمل في الواقع وسط الجذور الشعبية، تصبح أكثر فعالية** حين تدمج التوجه التنموي مع التوجه الحقوقي، وتتزايد قدرتها في استقطاب الفئات المستهدفة (وبالطبع تتزايد فرصها في استقطاب التمويل).
- **إن الطرح العالمي للتنمية المستدامة، وثقافة التنمية، وإرساء الشراكات...** هذه وغيرها اعتمدت على حق الإنسان في التنمية، **واعتمدت اقترابًا شاملا تنمويًا وحقوقيًا،** لبناء البشر وإحداث تغيير، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على جانب من المنظمات الأهلية.
- **من ناحية أخري فإن التطور الذي لحق بالمنظمات الحقوقية في الألفية الثالثة، قد دعم توجهنا هذا لدمج المنظمات التنموية مع الحقوقية في جيل واحد...** فمن جهة تصاعد عدد المنظمات الحقوقية في غالبية الدول العربية، ومن جهة أخرى لم تعد هذه المنظمات تركز على الحقوق السياسية والمدنية، وإنما اتجه نشاطها إلى مجالات متعددة وحديثة (تمس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) منها الحق في مسكن صحي، والحق في التعليم، الحق في الصحة، وحقوق المواطنة، والحق في التنمية، وحقوق أصحاب المعاشات، والحق في بيئة نظيفة.. إذن التطور في مجال الدفاع عن الحقوق قد أحدث تقاربًا مهمًا بين المنظمات التنموية والمنظمات الحقوقية، ولصالح تعميق مفهوم الاقتراب الشامل والواقعي من القضايا المجتمعية.

ما أبرز اتجاهات التغيير في المنظمات التنموية ما بين عام 2000 وعام 2015؟

1. المنظمات التنموية:

أشرنا من قبل إلى أن المنظمات التنموية، تستهدف "تمكين" الفئات المستهدفة وتوفير عناصر القوة لهم للاعتماد على الذات، هي في واقع الأمر تسعى لإحداث تغيير اقتصادي واجتماعي وثقافي وأيضًا سياسي. ذكرنا أيضًا أنه مع مطلع الألفية لم تعد تقتصر أنشطة هذه المنظمات على مفهوم التمكين الاقتصادي، وإنما أدركت أن التغيير يتطلب اقترابات شاملة تنموية وحقوقية. ولأغراض التحليل والبحث، سوف نركز على التطور الذي لحق بالمنظمات الأهلية العربية، المعنية بالتنمية، وقبل ذلك قد يكون من المهم الإشارة إلى أن أولى المنظمات العربية التي عملت على محور "التمكين" لإحداث تغيير قد ارتبطت بمصر في الخمسينيات من القرن العشرين. وقد اتسمت هذه المنظمات – ومنها الهيئة القبطية الإنجيلية 1954– أنها نشطت في مجال مكافحة الأمية، والتعليم، والتدريب والتأهيل، ونشطت أيضًا في الحضر والريف، كما أنها اتبعت منهجية للتوعية والمشاركة الاجتماعية والسياسية.. ثم برزت سلسلة من الجمعيات التنموية، تعمل في مجال "التنمية المحلية" بالقرى والمراكز والمحافظات، ومراكز الإرشاد الريفي، وجمعيات ثقافية وفنية (منها مسرح الفلاحين أو مسرح الجرن)... وجميعها كانت مبادرات رائدة لإحداث التغيير وتعميق الوعي بالمشاركة المجتمعية... ثم وخلال ربع قرن (1990–2015)، وبفعل متغيرات عالمية وأخرى إقليمية، كان تركيز الخطاب العالمي والخطاب السياسي في الدول العربية يتوجه إلى تعميق إسهام المنظمات الأهلية في التنمية (وفي الوقت نفسه كان "التوجس" من المنظمات الحقوقية).

لقد تمثلت أهم التغيرات التي لحقت بالمنظمات النشطة في التنمية فيما يلي:

- **زيادة ملموسة في عدد هذه المنظمات**، فقد بدأت الألفية الثالثة بهيمنة المنظمات الخيرية والرعائية والخدمية، وتم تقديرها في دراسات وتقارير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، بأنها تشكل 80% على المستوى العربي، والمنظمات التنموية لا تزيد على 20%... بل إن بعض دول مجلس التعاون الخليجي – وتتبنى مفهوم الجمعيات الخيرية– كان أكثر من 90% منها خيري، إلا أنه قد تميز البعض منها بالتوجه نحو تعليم وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم (مثال ذلك الجمعية الفيصلية في

السعودية التي وجهت اهتمامها لأطفال التوحد وإدماجهم في المجتمع) ولعبت دورًا رائدًا في هذا الاتجاه. ثم في عام 2015، نرصد تزايدًا ملموسًا – يختلف من بلد لآخر – في عدد المنظمات التنموية، والتي أضحت تشكل حوالي 30% من البنية الرئيسية للمنظمات.

- **التنوع والتعدد في الأنشطة**، بدا ملمحًا مهمًا في خريطة المنظمات الأهلية النشطة في التنمية... حيث تهتم بعض هذه المنظمات بمكافحة الأمية، والتثقيف، وتقدم تدريبًا وتأهيلا لفئات مستهدفة، إلى جانب خدمات صحية وأخرى تعليمية.
- **تصاعد عدد ونوعية المنظمات الأهلية التي تستهدف تغيير واقع المرأة العربية، خاصة النساء الفقيرات المهمشات**, وقد كانت المؤتمرات العالمية التي عقدت في العقدين الأخيرين (ابتداء من مؤتمر حقوق الإنسان في فيينا، والسكان في القاهرة، والمرأة في بكين، ثم مؤتمر القمة الاجتماعية...) عاملا رئيسيًا لتوجيه الاهتمام إلى أوضاع المرأة وتفعيل دورها التنموي.. كما لعبت التدفقات الدولية التمويلية دورًا مهمًا في هذا المجال، بالإضافة إلى غالبية الحكومات العربية والمؤسسات العربية الأهلية، والتمويلية... سوف نرصد تفصيلا فيما بعد، وفقًا للبيانات المتاحة لنا، أن بعض الدول العربية سجلت أعدادًا مضاعفة من المنظمات الأهلية النشطة في هذا المجال (أبرزها مصر، المغرب، لبنان...).

تحركت المنظمات النسائية في عدة محاور:

- الصحة الإنجابية للمرأة، وصحة الأم والطفل (خدمات وتثقيف وتوعية...).
- مساندة النساء الفقيرات للمعيلات لأسر، وهو نشاط واسع يمتد في المنطقة العربية ككل.
- التأهيل والتدريب وتوفير فرص عمل.
- حماية النساء من العنف بكل أشكاله.
- تعميق المشاركة الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة.
- مكافحة أمية النساء والتركيز على تعليم الفتيات.
- مكافحة العادات الضارة (ختان الإناث).

- دمج متصاعد لأنشطة حقوقية للدفاع عن حقوق المرأة (منها حقها في العمل، والفرص المتكافئة بين الذكور والإناث، وتيسير إجراءات التقاضي، وتوفير الجنسية لأبناء الأم المتزوجة من أجنبي بمساواة مع الرجل، حق المرأة في تقلد المناصب الكبرى السياسية والتنفيذية، إنصاف تمثيل النساء في البرلمان...).
- التوسع لصالح المرأة في برامج ومشروعات القروض الصغيرة (نسبة استفادة المرأة في أواخر التسعينيات كانت 30% تصاعدت لأكثر من 60% عام 2015).
- مكافحة الاتجار بالبشر (النساء والفتيات الصغيرات).

ما سبق وغيره من اهتمام غير مسبوق بتغيير واقع المرأة العربية، مثل توجهًا جديدًا تصاعد بقوة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2015، وضمن مجالات التنمية.

- المجال التنموي الرئيسي للمنظمات الأهلية العربية، والذي شهد نقلة نوعية خلال الفترة محل الدراسة، تمثل في **مكافحة الفقر**، وقد يكون التعبير الأكثر دقة "التقليل من الفقر". فقد بدأت الألفية الثالثة، باعتراف عالمي – تمثل في وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية– بأن الفقر هو التحدي الرئيسي الذي يواجه العالم، وأن الواقع يشهد مؤشرات لاتساع دائرة الفقر في العالم، وإن الشراكة بين الأطراف الفاعلة (حكومات، مجتمع مدني، قطاع خاص) قد تكون المخرج الرئيسي. كان هناك إخفاق واضح في التنمية من أعلى إلى أسفل ولم تسفر جهود الحكومات عن نجاح "ملموس" في مكافحة الفقر ومن ثم فإن التشاركية أو الشراكات، سوف تقلل من ارتفاع نسبة الفقر، خاصة أن التنافسية – في إطار العولمة– قد أثرت سلبًا على قطاعات واسعة من السكان الذين لم يحظوا بنوعية تعليم مرتفعة..

إن هذا التوجه العالمي، إلى جانب تدفقات مؤسسات التمويل العالمية والإقليمية ودول كبرى، قد وسع من قاعدة المنظمات التنموية، كما غير في برامج بعض الجمعيات الخيرية التي خصصت جانبا من اهتمامها لمكافحة الفقر.

ويمكن أن نوجز أن الفترة من عام 2000 إلى عام 2015، قد شهدت تحرك المنظمات التنموية في عدة محاور، أهمها:

- **التقليل من الفقر** اعتمادًا على آليات حديثة، أبرزها مشروعات وبرامج الإقراض الصغير، والمشروعات الصغيرة.
- التركيز على **النساء الفقيرات المعيلات لأسر**.
- **التثقيف الصحي** والتوعية بالحقوق.
- التركيز على **قطاع الشباب والإسهام في التأهيل وتوفير فرص عمل** لهم.
- برامج تأهيل استرشادي **لحماية الأسرة من التفكك.**
- نشاط ملحوظ تصاعد تدريجيًا من جانب المنظمات الأهلية، في بعض الدول العربية، **لتعميق الإبداع والفنون والثقافة خاصة في السنوات الخمس الأخيرة (مصر، لبنان، الأردن، المغرب..)** وقد أبرز التقرير السنوي الثاني عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن الثقافة والفنون (2014) مبادرات ممتازة للتواصل مع القواعد الجماهيرية عبر الفنون والإبداع.
- اهتمام **غير مسبوق في مجال الطفولة**، يتخطى ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم خدمات لهم، ويتخطى مجرد التعامل مع قضايا تشكل مخاطر اجتماعية مثل أطفال الشوارع والأطفال العاملين، لتسعى بعض المنظمات الأهلية إلى الاهتمام بالأطفال المبدعين وحماية الأطفال من الاستخدام المفرط للانترنت، إضافة إلى التوعية الحقوقية... أي أن الاهتمام بالأطفال لم يعد رعائيًا وخدميًا، وإنما سعى للانتقال إلى مرحلة مختلفة.
- تحرك أيضًا قطاع مهم من المنظمات الأهلية **لأنشطة حماية البيئة والحفاظ عليها، وتصاعد عدد المنظمات المعنية بالبيئة خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2015 إلى الضعف** (راجع التقرير السنوي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن البيئة عام 2010).
- تحرك مهم لبعض المنظمات الأهلية العربية في **المناطق الفقيرة والعشوائيات لتطوير البنية الأساسية** (الصرف الصحي، توفير مياه نظيفة، توفير مساكن آمنة...) وتشجيع مشاركة السكان، أي النهوض بالمجتمع المحلي ككل.

من المهم الإشارة إلى أن الاهتمام التنموي من جانب المنظمات الأهلية، قد ارتبط بتغير في بنية هذه المنظمات وإدارتها ومصادر

تمويلها. إدارة منظمات العمل الخيري بدت أكثر بساطة في عملها ومنهجية الحكم فيها، وقد لا تستلزم إدارة محترفة مهنية عالية والتي يتطلبها العمل التنموي... الأخيرة يرتفع فيها عدد العاملين مقابل أجر، وتعتمد على فرق عمل لإدارة النشاط، كما إن إدارة الحكم فيها أكثر صعوبة، ومواردها ضخمة وغالبًا ما تعتمد على المنح الخارجية، بالإضافة إلى المنح الحكومية وبناء الشراكات.

2. المنظمات الحقوقية:

أشرنا من قبل إلى أن "الفواصل" بين العمل التنموي والعمل الحقوقي قد سقطت مع مطلع الألفية الثالثة، وبشكل تدريجي (وإن لم يشمل كل المنظمات الحقوقية)، وأوضحنا الأسباب التي دفعت غالبية المنظمات التنموية لدمج أنشطة حقوقية بها، حين أدركت قيمة الاقتراب التنموي الشامل. نحن هنا – في هذا السياق– نركز على قطاع المنظمات الحقوقية وهي تلك التي تستهدف حماية حقوق الإنسان والتوعية الحقوقية والدفاع عن مجمل الحقوق السياسية والمدنية من جانب، والحقوق الثقافية (حرية الرأي، حرية التعبير، الدمج الاجتماعي) والاقتصادية والاجتماعية (الحق في العمل، الفرص المتكافئة، العدالة الاجتماعية، الحق في الصحة، والتعليم، والسكن) من جانب آخر.

المنظمات الحقوقية تسعى للتأثير في تشريعات وسياسات الحكومة من منظور دفاعي حقوقي، كما تسعى إلى التأثير في الرأي العام وتقويته في مواجهة الاعتداء على حقوق الإنسان، وبالمعني الواسع.. هذه المنظمات في جزء من تعريفها في الأدبيات الغربية، non- service delivery organization لا تقدم خدمات، وإنما يفترض فيها الدفاع عن مبادئ وحقوق.

لقد تأسست أولى المنظمات الحقوقية العربية عام 1983، باعتبارها منظمة إقليمية عربية تنشط في الدفاع عن حقوق الإنسان، هذه المنظمة – وهي المنظمة العربية لحقوق الإنسان– تم إعلانها في قبرص بمبادرة من مجموعة متميزة من المثقفين العرب، وقد رفضت عدة دول عربية استضافة مؤتمرها التأسيسي. بعد ذلك بسنوات قليلة (1985)، تم الإعلان عن

تأسيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وتبع ذلك عدة منظمات في بعض الدول العربية (المغرب، لبنان، الأردن...).. إلا أن التسعينيات من القرن العشرين، ثم الألفية الثالثة، قد شهدت تصاعدًا غير مسبوق في عدد المنظمات الحقوقية، ثم التنوع والتطور في أنشطتها.

من المهم بداية إبداء بعض الملاحظات المهمة على هذا النمط من المنظمات، وملامح علاقته تاريخيًا بالدولة:

- لم تسمح التشريعات العربية للمنظمات الأهلية (باستثناء المغرب)، بتأسيس هذا النمط من المنظمات، ونظرت الدول العربية بعين الشك والريبة إلى عملها باعتباره عملا سياسيًا معارضًا للحكومات.. وقد انطبق ذلك على العقدين الأخيرين من القرن العشرين.
- يضاف إلى الحصار التشريعي لهذه المنظمات، وحتى السنوات الأولى للألفية الثالثة، حصارًا "أمنيًا" باعتبارها تضم "رموز معارضة سياسية" تهدد استقرار الدولة.
- الغالبية العظمى من هذه المنظمات الحقوقية تم تسجيلها كشركات مدنية، وتعامل معها المانحون الأجانب، باعتبارها منظمات حقوقية غير حكومية... وهو ما أضاف عمقا أكبر للفجوة بين الدولة والمنظمات الحقوقية.
- العلاقة بين الطرفين – المنظمات الحقوقية والدولة– اتسمت، بالإضافة إلى عدم الثقة المتبادل، بالصراع أحيانًا (واستقواء هذه المنظمات بالخارج تحت مظلة حقوق الإنسان)، واتسمت "بالتهادن" في أحيان أخرى.
- بعض الدول العربية التي غيرت تشريعات المنظمات الأهلية (مثل اليمن والمغرب ومصر.. وغيرها) فتحت الباب لأنشطة حقوق الإنسان، من بين مجالات نشاط المنظمات الأهلية، وطالبت الحكومات هذه المنظمات بتوفيق أوضاعها... وافق القلة من هذه المنظمات ورفضت الغالبية عملية التوفيق (الحالة المصرية مثالا).
- إن أحد أسباب الصدام بين الدولة والقطاع الحقوقي من المنظمات الأهلية، يعود إلى رفض الأخيرة للتشريعات، خاصة ما تعلق بموافقة الدولة على المنح والتمويلات الخارجية، وتركيز هذه المنظمات على رغبتها في الاستقلالية.
- استمرت العلاقة بين الطرفين على هذا النحو، حتى لحظات ميلاد الثورات العربية، والمراحل الانتقالية التي شهدتها بعد تغيير السلطة، وتحولت القضية – أي استمرارية عمل منظمات حقوق الإنسان على النحو السابق– قضية "أمن قومي" خاصة في مصر

مع التدفق غير المسبوق للتمويل الأجنبي إلى هذه المنظمات (وفي غياب أي مراقبة من جانب الدولة).

وعلى أي الأحوال إذا كان ما سبق يلقي الضوء تاريخيًا على المنظمات الحقوقية العربية منذ تأسيسها في الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن اللافت للاهتمام هو التطور الذي شهده القطاع الحقوقي، في سياق متغيرات عالمية ضاغطة على الحكومات العربية من ناحية، ومؤيدة لهذه المنظمات من ناحية أخرى، بل والرهان الغربي عليها أنها آلية رئيسية لتحقيق الديمقراطية.

ما أهم اتجاهات التطور في المنظمات الحقوقية في الفترة من 2000 إلى 2015؟

- **تطور عدد المنظمات الحقوقية في بعض الدول العربية**، بشكل لافت للاهتمام، فقد بدأت الألفية الثالثة في مصر على سبيل المثال بعدد محدود من المنظمات (23 منظمة) ثم مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وصل عدد هذه المنظمات إلى حوالي 450 منظمة حقوقية. تصاعد مماثل حدث في المملكة المغربية، ثم في تونس بعد الثورة، وفي اليمن ولبنان وبدرجة أقل في الأردن والجزائر.
- **شهدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي، تأسيس منظمات حقوقية للمرة الأولى مع مطلع الألفية الثالثة** (مملكة البحرين) ثم منظمات أخرى في دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، وبدت غالبية هذه المنظمات في الواقع وكأنها جزء من التوجه الحكومي الرسمي، وتأسيسها كان بهدف التجاوب مع المتغيرات العالمية الجديدة.
- **إن الخبرة المغربية في سياق تناولنا للمنظمات الحقوقية، لها أهمية خاصة منذ بداية التسعينيات**، حين تم تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (1990) كآلية وطنية، ثم وزارة لحقوق الإنسان (1993)، والمجلس الدستوري للطعون الانتخابية (عام 1994)، وديوان المظالم (2001)، وهيئة المصالحة والإنصاف (يناير 2004)... تم كل ذلك بقرارات عليا من جانب الدولة، وفي سياق عملية التحول الديمقراطي، ومن ثم كانت هذه المصالحات دافعًا لتزايد عدد ونوعية المنظمات الحقوقية. فقد وصل عدد المنظمات

الحقوقية (عام 2004) إلى 188 منظمة، وفي نفس هذا التاريخ كان عدد المنظمات الحقوقية حوالي 77 منظمة، ثم تصاعد إلى حوالي 350 منظمة عام 2015.

- **في عام 2015 يمكن تقدير عدد المنظمات الحقوقية في المنطقة العربية بحوالي 2000 منظمة**، يتركز غالبيتها في مصر والمملكة المغربية ثم لبنان والأردن واليمن وباقي الدول العربية.
- **من أهم اتجاهات التطور هو ما يرتبط بمجالات نشاط هذه المنظمات**، وقد أشرنا من قبل أن المرحلة الأولى للتأسيس (التسعينيات) قد ارتبطت بالدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية، وبدا التنوع في الأنشطة مع الألفية الثالثة. **ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:**

- **الجيل الأول من المنظمات الحقوقية، وينشط في مجال الحقوق السياسية والمدنية،** يركز على الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، وكشف ومراقبة حالات التعذيب والعنف من جانب الأمن، والدفاع عن الحريات، ومراقبة التشريعات (سواء إصدارها أو تنفيذها) لحماية الحقوق والحريات.
- **الجيل الثاني من المنظمات الحقوقية، اتجه إلى الدفاع عن حقوق المرأة العربية** "**بقوة**"، والتمكين السياسي والاقتصادي لها. اتجه أيضًا إلى نبذ العنف على المستوى المدني، والحوار بين التيارات الفكرية والسياسية، وتعميق الثقافة المدنية وتعميق الممارسة الديمقراطية.
- يضاف إلى ذلك **دور** "**غير مسبوق**" **في مراقبة الانتخابات البرلمانية والمحلية والانتخابات الرئاسية، لضمان النزاهة والشفافية.** وفي هذه اللحظات نشهد تحالفات وائتلافات بين المنظمات الحقوقية بعضها والبعض الآخر، وكذلك مع منظمات تنموية، إلا أنها بدت تحالفات "موسمية مؤقتة".
- **اتجه قطاع حديث من المنظمات الحقوقية العربية، إلى مجالات ثقافية واقتصادية واجتماعية،** منها: الحق في المسكن اللائق، والحق في الصحة والتعليم، والدفاع عن ضحايا العنف، والدفاع عن ضحايا الإهمال الطبي، وحقوق أصحاب المعاشات، وحق الفتيات في التعليم، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وحقوق الأطفال وحمايتهم من العنف، والحقوق الثقافية

للأقليات، والحقوق المتساوية في المواطنة، ومراقبة أداء الإعلام وحماية القيم، والحق في المعرفة وبشفافية، وحقوق السجناء، والدفاع عن الفلاحين وحقوقهم، والحق في العدالة، والحق في الغذاء، وحقوق المستهلك، والحق في الصحة...وغير ذلك.

ومن المهم في سياق عرضنا للمنظمات الحقوقية، وموقعها على خريطة العمل الأهلي العربي، الإشارة إلى أمرين مهمين:

الأمر الأول: تظل قضية توفير تمويل لهذه المنظمات من الخارج قضية مصيرية، إذ أن اعتمادها الكلي على المانحين الأجانب لم – ولن– يكفل لها الاستقلالية المطلوبة، فهذا التمويل يدفع إلى التشكيك في "انحيازها"، ويثير التوترات بينها وبين الحكومة (والتي تلجأ إلى الاستناد في مواقفها على ذريعة تهديد الأمن القومي). كذلك فإن توقف التمويل الأجنبي يعني إيقاف نشاطها، أو تجميده، أو انحسارها (الحالة المصرية نموذج لهذا بعد الثورة، وخاصة بعد توجيه اتهامات رسمية لعدد من المنظمات الحقوقية والمانحين الأجانب عام 2013).

الأمر الثاني: إننا نلحظ للمرة الأولى، في مصر وتونس ثم المغرب، تصاعد عدد المنظمات الحقوقية التي تنتمي للإسلام السياسي، حيث تأسست عشرات من المنظمات – المسيسة– التي تدافع عن حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي، خاصة ما تعلق بحقوق المرأة، والحق في التعبير، والحقوق والحريات السياسية.. وهو توجه جديد ارتبط بتصاعد قوة التيار الإسلامي (جماعة الإخوان المسلمون، والسلفيون..)، ثم ارتبط بعد ذلك بمعارضة الحكومات من ناحية والقوى المجتمعية الرافضة لها من ناحية أخرى.

3. المنظمات الإغاثية:

من الضروري في سياق تناول مجالات اهتمام/ نشاط المنظمات الأهلية العربية، ما بين عام 2000 وعام 2015 الإشارة إلى المنظمات الإغاثية.. هذه المنظمات يصعب تصنيفها ضمن الأنماط السابقة، وفي الوقت ذاته قد يتحول أي منها بسبب الحروب والكوارث والاقتتال الداخلي، إلى عمل إغاثي... **الإغاثة إذن ترتبط بظروف مؤقتة، وطارئة، وتنشط لحظات الأزمات لتوفير الحد الأدنى الممكن للفئات المستهدفة** في توفير الغذاء والدواء والخدمات الصحية. هذه المنظمات بعضها دولي والبعض الآخر إقليمي عربي، والبعض الثالث وطني، وتتركز في أكثر الأماكن تضررًا.

لقد ظل الدور الإغاثي السابق الإشارة إليه، هو الغالب على المنظمات الفلسطينية في الأرض المحتلة، وتركزت المنظمات الإغاثية في الضفة الغربية وغزة.. وطوال الفترة من عام 2001 حتى اللحظة الحالية، والتي شهدت حدوث صراعات وصدامات مسلحة، وتعاقب الغزو الإسرائيلي لغزة، أصبح العمل الرئيسي للغالبية من المنظمات إغاثة السكان وبمساندة بعض المنظمات العالمية والمنظمات الدولية غير الحكومية... إضافة إلى حكومات ومنظمات إغاثية عربية. اتسم العمل الإغاثي في فلسطين بالشمول بسبب "استدامة المخاطر"، وامتد من التعليم إلى الصحة وإلى تربية الأطفال، والعمل الخيري، والاقتصاد... وفي سياق الغزو الأمريكي للعراق، ثم الاقتتال الداخلي بين الطوائف وبين التيارات السياسية – إلى جانب الإرهاب المسلح– أصبحت العراق هي الأخرى "محلا دائما" لعمل إغاثي وطني ودولي.. **لبنان** شهدت أيضًا – ولا تزال– تعاظم العمل الإغاثي، وتحول المنظمات الأهلية إلى مأوى وملاذ خلال الحرب الأهلية وغياب الدولة لمدة 18 عامًا، بحيث يمكن القول أن هذه المنظمات تمكنت من "إدارة الحياة" – من خلال توفير خدمات صحية وتعليمية وتوفير الغذاء والمأوى– للملايين.. وقد اكتسبت المنظمات الأهلية في لبنان خبرة متميزة في تعاملها مع الأزمات والحروب، مكنتها من مواجهة الغزو الإسرائيلي وتوابعه، مرتين في العقد الأول من الألفية الثالثة واستمرارية النشاط الإغاثي في المناطق الحدودية لها. ولو أضفنا إلى ذلك نزوح ما يقرب من مليون ونصف مليون مواطن من سوريا، إثر الأحداث الأخيرة والقتال والعنف القائم هناك، فإن المنظمات الأهلية اللبنانية تتعامل بفاعلية ملحوظة – رغم الضغوط الاقتصادية القوية– مع النازحين من سوريا (تعليم، وتدريب وتأهيل، وإيواء، وخلق فرص عمل...)

السودان هي الأخرى وبسبب الكوارث الطبيعية من ناحية وأحداث دافور والحرب بين الشمال والجنوب، يتواجد فيها أعلى عدد من المنظمات الدولية الإغاثية (180 فرعًا)، وكذلك عمل إغاثي "مستدام" تقدمه منظمات أهلية سودانية، خاصة في أماكن الصراع.

وعلى الرغم من أن **ليبيا** تعاني من حالة استثنائية لغياب الدولة واشتعال الصراعات الداخلية، والاقتتال بين مجموعات سياسية مختلفة تتنازع على الشرعية، بالإضافة إلى "ميليشيات" تستخدم الدين واجهة لها. إلا أننا لم نتمكن من توفير معلومات بخصوص العمل الإغاثي

الأهلي هناك... ونفس الأمر في حالة **اليمن** باستثناء ما هو معروف عن نشاط الجمعيات الخيرية – وبشكل كلي– لإغاثة السكان (توفير الغذاء وخدمة صحية أولية).

إذن المنظمات الإغاثية أضحت ضرورة لحياة السكان وتوفير الحد الأدنى المطلوب من الخدمات، في لبنان وسوريا وليبيا واليمن وفلسطين والسودان (أي ست دول عربية تمر بظروف غاية في التعقد والقسوة) مما استدعى الإشارة إلى منظمات الإغاثية.. والجدير بالذكر أن المنطقة العربية – خاصة دول مجلس التعاون الخليجي– يتركز فيها حوالي 17 منظمة دولية إغاثية لا تهتم فقط بالدول العربية، وإنما تمتد إلى دول أخرى تعاني من أزمات وكوارث طبيعية واقتتال داخلي. وأغلب هذه المنظمات يتركز في السعودية (مثل هيئة الإغاثة الإسلامية) وفي الكويت (مثل الجمعية الكويتية للإغاثة) والإمارات العربية المتحدة.

الخلاصة:

لقد سعينا في الفصل الثاني إلى رصد وتحليل البنية الرئيسية للمنظمات الأهلية العربية في الفترة من عام 2000 إلى عام 2015. وحددنا مقصدنا في التغيرات الكمية (العدد) والتغيرات الكيفية (مجالات النشاط). وقبل أن نقوم بهذه المهمة أشرنا إلى أن كل التغيرات هذه على خريطة المنظمات الأهلية مهمة للغاية، من منظور تجاوب المنظمات مع المتغيرات العالمية والإقليمية، ثم الوطنية بالدرجة الأولى، لكنها لا تكفي للدخول علميًا في موضوع التقييم ومؤشرات الفاعلية. كذلك أشرنا إلى إشكاليات التصنيف وقواعد البيانات التي تواجه الواقع الأهلي العربي حتى اليوم، وأن ما نقوم به هو "اجتهاد" في حدود ما هو مسموح ومتوافر من بيانات. **وقد تركزت أهم النتائج فيما يلي:**

1. تفاعل المتغيرات العالمية والإقليمية معًا، وانفتاح غالبية النظم السياسية العربية وتبني البعض منها لتحولات ديمقراطية (بما فيها صياغة تشريعات للمنظمات الأهلية أكثر تحررًا)، قد انعكس على صياغة خريطة "جديدة" للعمل الأهلي.
2. **العدد الإجمالي للمنظمات الأهلية العربية، قد تضاعف في المنطقة العربية ككل،** وأن نسبة نمو هذه المنظمات اختلف من بلد إلى آخر. إلا أن الاتجاه المتصاعد هذا

يمكن تفسيره بميل المواطنين إلى المشاركة المجتمعية من جانب وتشجيع الدولة لهذه المنظمات من جانب آخر للتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية، وسد الثغرات.

3. من حيث مجالات النشاط/الاهتمام، رصدنا "**غلبة العمل الخيري التقليدي**" لأسباب تتعلق بالثقافة والعقيدة والتاريخ، وفي الوقت نفسه تبني بعض المنظمات لتوجهات تنموية. رصدنا أيضًا **تزايد نسبة المنظمات التنموية** – ما ميز البنية الأساسية للعمل الأهلي– وتنوع مجالات نشاطها بين تمكين الفقراء، خاصة النساء المعيلات لأسر، وتنوع الأدوات من قروض صغيرة وتأهيل وتدريب وتعليم وتثقيف إلى تنمية المحليات وتطوير العشوائيات، والإسهام في خلق فرص عمل للشباب. هذا وقد رصدنا التطور في عدد وملامح نشاط المنظمات الحقوقية التي اقتصرت على الحقوق السياسية والمدنية في مطلع الألفية الثالثة ثم امتدت إلى الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في نهاية فترة البحث (2015)، وجهنا أيضًا اهتمامنا إلى المنظمات الرعائية والخدمية، وتطور مجالات اهتمامها وتجاوبها مع احتياجات السكان. وأخيرًا كان لنا وقفة مع المنظمات الإغاثية، وتصاعدها في ظل الظروف السياسية – على وجه الخصوص– التي تشهدها المنطقة العربية. منها ما هو عمل إغاثي للسكان في داخل بلدهم أو منها ما هو إغاثي في حالات النزوح الجماعي للسكان والهروب من الاقتتال الداخلي، في اتجاه الدول المجاورة.

ملامح التغير في خريطة العمل الأهلي

العام	تطور حجم القطاع الأهلي/عدد المنظمات

العام 1994	**21629**
العام 2000	**121409**
العام 2015	**254803**

رسم توضيحي يبين مجالات نشاط المنظمات الأهلية العربية

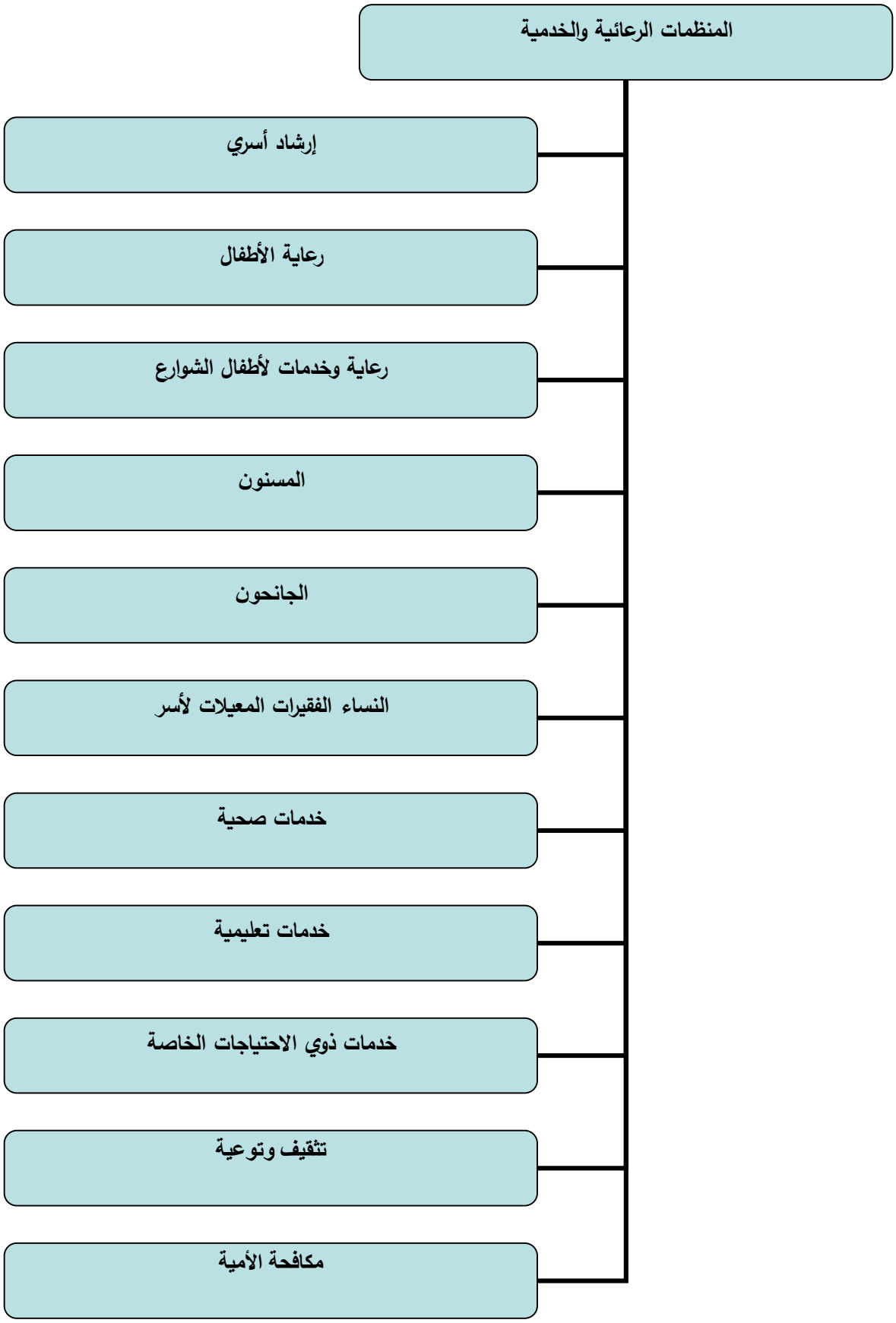
المنظمات الرعائية والخدمية
إرشاد أسري
رعاية الأطفال
رعاية وخدمات لأطفال الشوارع
المسنون
الجانحون
النساء الفقيرات المعيلات لأسر
خدمات صحية
خدمات تعليمية
خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة
تثقيف وتوعية
مكافحة الأمية

المنظمات التنموية التمكينية
حماية الأطفال العاملين وتدريبهم
تأهيل وتدريب وتوفير فرص عمل للشباب
مشاركة اجتماعية وسياسية للفئات المهمشة
الحد من الاتجار بالبشر
الحد من الهجرة غير الشرعية
تشجيع تعليم الفتيات
محاربة العادات الضارة والتوعية
قروض صغيرة وتوفير عمل للنساء الفقيرات المعيلات
تنمية محلية
مكافحة الأمية
مشروعات الأسر المنتجة
ثقافة وفنون
بيئة
تثقيف وتوعية

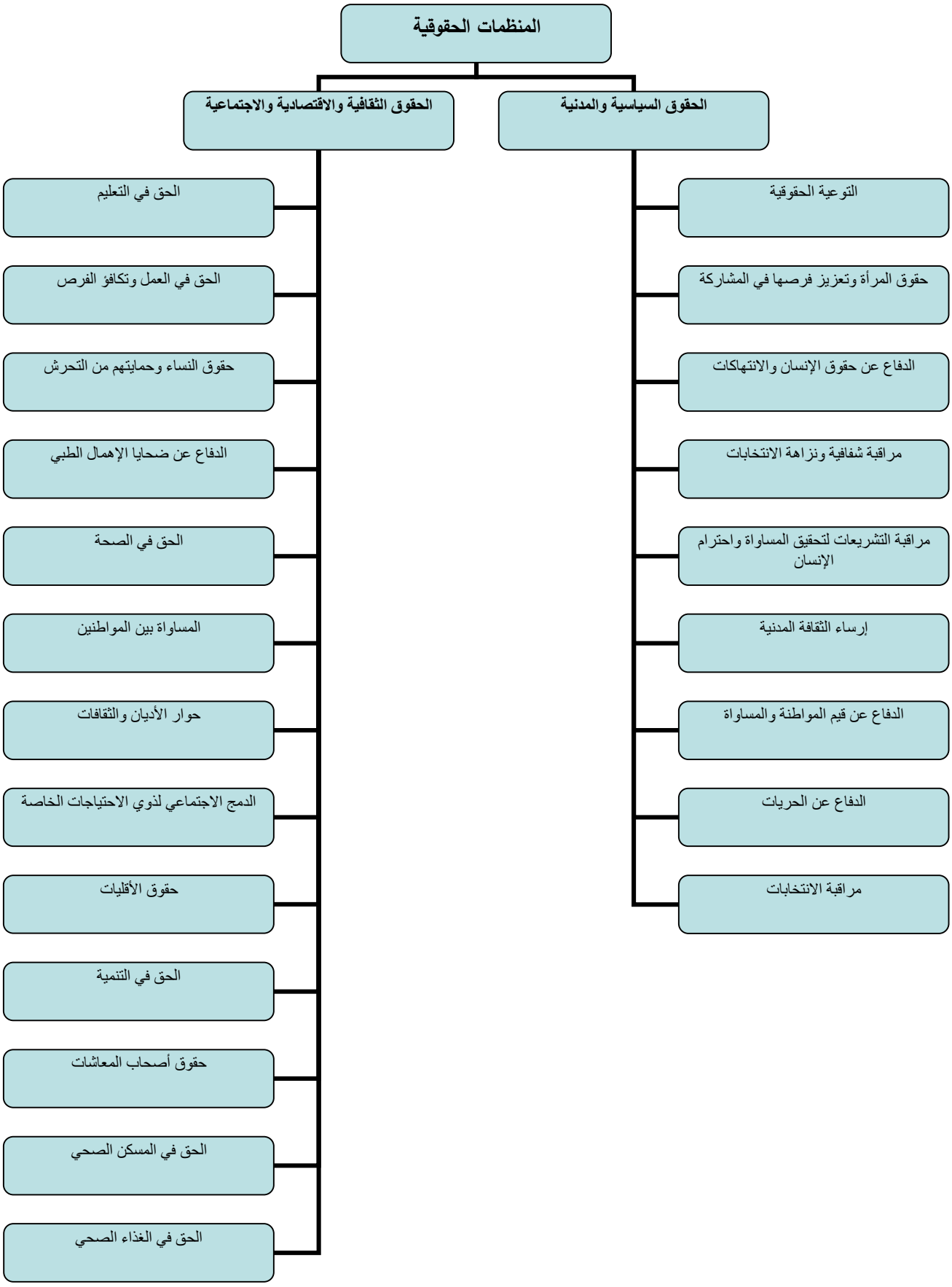
المنظمات الحقوقية
الحقوق السياسية والمدنية
الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية
التوعية الحقوقية
حقوق المرأة وتعزيز فرصها في المشاركة
الدفاع عن حقوق الإنسان والانتهاكات
مراقبة شفافية ونزاهة الانتخابات
مراقبة التشريعات لتحقيق المساواة واحترام الإنسان
إرساء الثقافة المدنية
الدفاع عن قيم المواطنة والمساواة
الدفاع عن الحريات
مراقبة الانتخابات
الحق في التعليم
الحق في العمل وتكافؤ الفرص
حقوق النساء وحمايتهم من التحرش
الدفاع عن ضحايا الإهمال الطبي
الحق في الصحة
المساواة بين المواطنين
حوار الأديان والثقافات
الدمج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة
حقوق الأقليات
الحق في التنمية
حقوق أصحاب المعاشات
الحق في المسكن الصحي
الحق في الغذاء الصحي

جدول مقارنة أعداد الجمعيات الأهلية العربية ما بين عامي 2000 و2015

الدولة	عدد الجمعيات عام 2000	عدد الجمعيات عام 2015
1. مصر	16600	46700
2. السودان	246	3300
3. لبنان	3653	8000
4. الأردن	853	4771
5. فلسطين	926	3800
6. تونس	7560	16000
7. الجزائر	جمعيات وطنية 842، وجمعيات محلية وجهوية 57117، إجمالي 57959	جمعيات وطنية 1028، وجمعيات محلية وجهوية 92000، إجمالي 93000
8. المغرب	30000	70000
9. الكويت	52	110
10. السعودية	329	650
11. الإمارات	115	159
12. سلطنة عمان	60	124
13. البحرين	253	536
14. قطر	17	22
15. اليمن	2786	7747
الإجمالي	121409	254803

جدول عدد الجمعيات الأهلية العربية وفقًا لأول بيان تم نشره عام 1994

الدولة	عدد الجمعيات	العام
1. مصر	13239	1991
2. السودان	262	1991
3. لبنان	1302	1993
4. فلسطين	444	الضفة وغزة 1992
5. سوريا	628	1992
6. العراق	_____	لم تتوافر تقديرات
7. اليمن	223	1992
8. السعودية	125	1992
9. الكويت	55	1993
10. قطر	3	1988
11. الإمارات	89	1992
12. البحرين	66	1992
13. تونس	5186	1992
14. المغرب	_____	لم تتوافر تقديرات
15. الجزائر	_____	لم تتوافر تقديرات
16. موريتانيا	7	1988
17. الصومال	_____	لم تتوافر تقديرات

الفصل الثالث
ملامح عامة تؤثر على فعالية المنظمات الأهلية

لقد تناول هذا العمل في الصفحات السابقة مفهوم الخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية، والتراكم المعرفي في الأدبيات العربية التي وصلت بنا إلى صياغة هذه الخريطة، دون أن نغفل المتغيرات العالمية والإقليمية المؤثرة في خريطة العمل الأهلي. انتقلنا بعد ذلك إلى التغيرات التي لحقت بحجم هذا القطاع الثالث – عبر الفترة من عام 2000 إلى عام 2015– وكذلك مجالات اهتمام المنظمات الأهلية.. وكان أبرز ما توصلنا إليه أن عدد هذه المنظمات ارتفع عام 2015 إلى ثلاثة أمثال عام 2000، كما أننا كشفنا تعدد وتنوع مجالات النشاط وتصاعد أنماط جديدة، في مواجهة أخرى تقليدية.

هذا وقد أشرنا عدة مرات إلى أنه رغم أهمية هذه التحولات الأساسية، إلا أنها لا تتضمن "أحكامًا قيمية"، وهي رغم أنها مؤشرات مهمة لتغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنها لا تدخل بنا في مجال التقييم أو مؤشرات الفعالية (عدد المنظمات في بلد ما لا يعني الفعالية، بمعنى تحقيق النتائج المرجوة بنوعية مرتفعة)، وهذا الأمر سوف نتناوله في الفصل السادس والأخير، باعتباره "إشكالية" ضمن إشكاليات أخرى، تؤثر على "إدراكنا" لواقع القطاع الأهلي وجدواه.

نحن هنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة، نتناول – وفقًا لما كشفت عنها الأدبيات العربية المتراكمة– اتجاهات عامة لملامح المنظمات الأهلية العربية، تؤثر على أداء هذه المنظمات وعلاقتها بالمجتمع من جهة والحكومات من جهة أخرى، إضافة إلى القطاع الخاص (وهو مانح محتمل من منظور المسئولية الاجتماعية)..

أولا: غياب التوافق بين ملامح التوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية وخريطة التنمية البشرية:

إذا تابعنا خريطة التوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية في كل بلد عربي، ثم المنطقة العربية ككل، سوف نلحظ بوضوح أن المنظمات – التي تعكس مبادرات أهلية تستهدف النفع العام للسكان– تتركز في العواصم، ثم المدن الكبرى والحضر بوجه عام. بينما على الجانب الآخر فإن المناطق الأكثر فقرًا، والتي تحظى بفئات واسعة من المهمشين (في الأطراف أو في المناطق الريفية أو المناطق البدوية) يقل فيها كثيرًا عدد المنظمات أو تكاد تغيب عنها إسهامات العمل الأهلي.

اللافت للاهتمام في هذه الظاهرة أن هذا الملمح العام للمبادرات الأهلية، يتوافق مع أداء السياسات العامة الحكومية، رغم أن الأولى – المنظمات الأهلية– يفترض فيها "قدرات استجابية" لاحتياجات السكان، ومن ثم يفترض فيها أيضًا، أنها تسعى "لسد الثغرات في أداء السياسات العامة".

كيف يمكن تفسير هذه الظاهرة؟ نطرح بإيجاز عدة عوامل، قد يكون في بعضها تفسيرًا لهذا الملمح. أبرزها أن النخبة بشكل عام، المتعلمة والأكثر إدراكًا للقيمة المضافة من هذه المبادرات التطوعية، تتركز في العاصمة وفي المدن الكبرى.

الأمر الآخر أن المركزية الشديدة التي تدار بها "الدول العربية" تدفع هذه النخب أو النشطاء، نحو العمل في دائرتها، ومن ثم تتواجد المبادرات – التي تسعى إلى الدعم الحكومي– بجوار "الدائرة المركزية" لإدارة الدولة. كذلك فإن نشطاء وقيادات العمل الأهلي، يميلون إلى التواجد حيث الدوائر الإعلامية التي قد تسعى إلى تغطية نشاطهم (وهو الأمر الحادث بالفعل).. وقد يفسر ذلك أيضًا الرغبة في المشاركة في العمل العام والحياة السياسية أو الرغبة في التأثير في صانعي القرار، وهو أيضًا ما يتوافر في العاصمة والمدن الكبرى...

إن هذه الظاهرة – التي نعبر عنها بعدم التوافق بين التوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية وخريطة التنمية– نعتبرها ملمحًا عامًا اتسم بها القطاع الأهلي منذ تأسيسه (في القرن التاسع عشر والقرن العشرين)، وتزايدت أحيانًا – أو استمرت كما هي في أحيان أخرى– في الألفية الثالثة.

إلا أننا مهم إبداء ملاحظتين إزاء هذا الملمح العام:

الملاحظة الأولى: أن هناك "**بدائل مستمرة لأطر غير هيكلية**" قائمة في الريف والمناطق البعيدة وخارج العواصم والمدن (أغلب الأحوال)، تقوم بدور مهم تاريخي وتقليدي لتوفير التضامن والمساندة والمعونة المتبادلة بين السكان. منها في المنطقة العربية على سبيل المثال "**التويزة**" في دول المغرب العربي (التقرير السنوي العاشر للشبكة عن التطوع 2011)، ومنها أيضًا ما يعرف "**بجماعات العون الذاتي**" في اليمن وحيث تتركز القبائل... منها أيضًا في **مصر تواجد** "**العصبيات**" **التقليدية لأسر في الوجه القبلي** (صعيد مصر) ينتمي بعضها إلى قبائل واحدة (الهوارة أو العرب مثلا) وهي جميعها أشكال تقليدية لها استمرارية وتواجد

ملحوظ في التضامن الاجتماعي وتقديم المساعدة لمن يحتاجها، إضافة إلى دور سياسي تلعبه لمساندة مرشحيها في الانتخابات، وبشكل "آلي"..

إن مصطلح "التويزة" مثلا كما يشرحه لنا الباحث طاهر حسين (التطوع، 2011) "هو مفهوم مرادف للتطوع عند عامة الناس في الجزائر وهو التعبير الأكثر تداولا، ويعبر عن معان سامية راقية مثل الأخوة والتعاون والتلاحم والتعاضد"... "**التويزة**" عادة أو تقليد متوارث جيلا بعد جيل، وينتشر كنموذج للأعمال التطوعية في كل دول المغرب العربي، وهي كلمة مشتقة من الكلمة الأمازيغية البربرية "ويز" أو "إيواز" والتي تعني المساعدة والتعاون... إن المشاركة في أعمال التويزة لا تقتصر على المناسبات، بل هي وسيلة لإعادة إنتاج الروابط الاجتماعية، حيث تتشارك المجموعة في بناء المنزل، أو الترميم، أو الحصاد، وشق الطرق، ومصارف المياه... وهناك "جمعيات أهلية تقليدية" تستند إلى التويزة، وليس لها أساس قانوني، وإنما تعقد اجتماعات بمناطق القبائل، وتقرر تحديد نوع الأعمال وتوزع المهام، وذلك حين يتعلق الأمر بالمنفعة العامة..

إذن الملاحظة الأولى تذهب إلى التأكيد على أن غياب أو انخفاض عدد المنظمات الأهلية في بعض المناطق البعيدة أو المهمشة، قد يحل محله "أطر تقليدية" وغير هيكلية وغير رسمية، تعكس الروح التطوعية والمبادرة بالمساعدة.

الملاحظة الثانية: على الرغم من عدم توافق مؤشرات التنمية البشرية (من منظور فقر السكان واحتياجاتهم على وجه الخصوص) مع مؤشرات التوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية، والتي يفترض فيها التركيز على المناطق الفقيرة والمحتاجة، **إلا أن غالبية ما يتواجد من منظمات طوعية – في هذه المناطق– هي خيرية رعائية، تعمل بشكل تقليدي لتوفير الدعم المادي للفقراء والمحتاجين**.. أي أن الغالبية من المنظمات المتواجدة (خارج العاصمة والمدن الكبرى) هي منظمات خيرية ولها توجهات دينية.

ومن الملاحظة السابقة، مهم أن نشير إلى أن هذه الجمعيات/ المنظمات خلقت روابط مع الفئات الفقيرة المستفيدة، **وبدا الكثير منها "يوظف المساعدات الخيرية" لتحقيق أهداف سياسية**، سواء حين يترشح رموزها في الانتخابات، أو لخلق جبهة من "الموالاة" لتيار

الإسلام السياسي... وهي حقيقة واقعة تكشفت بوضوح في حالة مصر، وتونس، واليمن (خاصة بعد الثورة) وفي لحظات التغيير السياسي والانتخابات في حالتي الأردن والمغرب.

إذن الملاحظة الثانية تركز على ارتفاع نسبة الجمعيات الخيرية عن نظيرتها التنموية، وذلك في المناطق الفقيرة أو المهمشة، مع توافر فرص توظيفها سياسيًا لصالح البعض.

إن البيانات التالية، تعكس ظاهرة عدم التوزيع الجغرافي المتوازن للمنظمات الأهلية العربية، وغياب توافقها مع ظاهرة الفقر وانخفاض معدلات التنمية البشرية، في حالة مصر التي توافرت عنها بيانات موثقة.

جدول رقم (1) يوضح عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية في حالة مصر

البيان	النسبة المئوية
القاهرة	%24
الجيزة	%10
محافظات الوجه القبلي	%23
محافظات الوجه البحري	%36.9
المحافظات الحدودية	%3.1

وإذا كنا قد ذكرنا من قبل أن المنظمات الأهلية التي تنشط في مجال التنمية والحقوق لا تزيد على ربع إجمالي عدد المنظمات في مصر، فإنه من المهم أن نستعين بالجدول التالي الذي يوضح ترتيب المحافظات الأكثر فقرًا في حظها من المنظمات التنموية.

جدول (2) ترتيب المحافظات الأكثر فقرًا في مصر ونصيبها من المنظمات التنموية

المحافظة	ترتيب المحافظة في دليل التنمية البشرية	ترتيب المحافظة وفقًا لنصيبها من عدد الجمعيات التنموية
سوهاج	21	9

قنا	17	10
أسيوط	18	8
بني سويف	19	6
أسوان	8	15
الفيوم	22	11

إن النموذج السابق للحالة المصرية يعكس عدة أمور أولها أن العاصمة يتركز فيها حوالي ربع الجمعيات الأهلية، ثم تتوزع النسبة الباقية من المنظمات على باقي المحافظات. **ثانيها** أن المحافظات الحدودية – وهي مهمشة وفي الأطراف وتفتقد الخدمات الأساسية– نصيبها فقط 3% تقريبًا من المنظمات الأهلية. **ثالثها** أن المحافظات الأكثر فقرا في الوجه القبلي، ترتيبها في دليل التنمية البشرية (المنخفض) لا يتوافق مع ترتيبها في نصيبها من المنظمات التنموية.

وإذا كنا قد تناولنا الحالة المصرية – مع ملاحظة أن الاتجاهات العامة المذكورة قائمة ومستمرة وتطرأ عليها تغيرات بسيطة كل عدة سنوات – **إلا أن نفس الظاهرة قائمة في دول أخرى مثل المغرب وتونس ولبنان وغيرها.** البعض يعبر عنها "بغلبة الطابع الحضري" على التنظيمات التطوعية، والتي تجعلها أكثر كثافة في العاصمة والمدن الكبرى والأقل في المناطق الريفية.

في المغرب تشير دراسة أنجزتها وزارة التنمية الاجتماعية عام 2010، في الست عشرة جهة إدارية التي تضمها المملكة المغربية إلى أن الدار البيضاء ومراكش والرباط وفاس ومكناس وطنجة، يستأثرون بالغالبية العظمي من عدد الجمعيات الأهلية (حوالي 35% من إجمالي الجمعيات تتركز في الرباط، الدار البيضاء، مراكش..).. هذا وقد أوضحت التفاصيل (التي وردت في التقرير السنوي للشبكة العربية عن التطوع، 2012)، إن ظاهرة التوزيع غير المتكافئ للجمعيات تبدو واضحة تماما في الحالة المغربية بين المدن والقرى، بالطبع لصالح الأولى.. وهي في غالبيتها مناطق تحتاج إلى التدخل التنموي المنظم، من جانب الدولة، ومن جانب المبادرات الأهلية.

المملكـة الأردنيـة تشـهد نفـس الظـاهرة، حيـث يتركـز فـي العاصـمة 35% مـن الجمعيـات الأهليـة، ويتـوزع البـاقي أي 65% علـى 11 منطقـة أو محافظـة تشـملها المملكـة الأردنيـة، ويرتفع نصيب الحضر –كاتجاه عام– عن الريف.

ومن ملاحظة الجدول التالي المتوافر لنا عن **الجمعيات الأهلية ذات الأهداف الاجتماعية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية في لبنان عام 2015، والتي تدخل مع الوزارة في شراكة،** ويتضح لنا أيضًا ظاهرة عدم التوزيع المتكافئ للجمعيات الأهلية في لبنان.

جدول (3) يوضح ظاهرة عدم التوازن الجغرافي في توزيع الجمعيات الأهلية في لبنان وغياب التوافق مع مؤشرات التنمية البشرية

المحافظة	عدد الجمعيات
محافظة بيروت	**853**
محافظة جبل لبنان	1207
محافظة لبنان الشمالي	649
محافظة لبنان الجنوبي	176
محافظة النبطية	148
محافظة البقاع	307
الإجمالي	3340

يتضح من الجدول السابق أن العاصمة بيروت ومحافظة جبل لبنان المجاورة لها، تستأثران بـأكثر مـن نصـف عـدد الجمعيـات الأهليـة ذات الأهـداف الاجتماعيـة وذلـك وفقًـا للمسـح الميـداني الشـامل لـوزارة التنميـة الاجتماعيـة... ونلحـظ أيضًـا أن المحافظـات الفقيـرة – وفقًـا لتقارير التنمية البشرية– وأهمها النبطية والبقاع يضمان 455 جمعية فقط.

عدم التوازن في التوزيع الجغرافي، وعدم التكافؤ بينه وبين المناطق الأكثر فقرًا (أو المناطق الطرفية البعيدة) يمتد أيضًا إلى **دول الخليج العربي،** حيث يقدم لنا د. إبراهيم على الملحم – في التقرير السنوي الخامس للشبكة العربية عام 2005– جدولا يتضمن بيانات رسمية تشير إلـى استئثار الريـاض ومكـة المكرمـة والمدينـة المنـورة، بنحـو نصـف عـدد الجمعيـات الخيريـة (منطقة الجوف، ومنطقة الحدود الشمالية تضم فقط 11 جمعية).. ثم تأتي البيانات الحديثة

عـن المملكـة السـعودية عـام 2015، لتشـير إلـى ارتفـاع العـدد الإجمـالي للجمعيـات إلـى الضعف، إلا أن مؤشرات عدم التوازن أو التكافؤ في التوزيع تظل ملمحًا عامًا.

الخلاصة أن ملمح عدم التوزيع الجغرافي المتوازن أو المتكافئ، تتسم به المنطقة العربية ككل ولا تتوافق مؤشرات الفقر – ومؤشرات التنمية البشرية– مع التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية، وهو عامل مهم يلقي الضوء على مدى الفعالية للعمل الأهلي من جانب، وقدرات استجابة المنظمات.

ثانيا: غلبة التوجه الخيري على التوجه التنموي:

أشرنا في مواضع متفرقة من قبل، إلى أن أحد ملامح الاستمرارية التي يتسم بها العمل الأهلي العربي – وعلى مدى تاريخه– هو غلبة التوجه الخيري، وبالمعنى التقليدي الذي يشير إلى علاقة مباشرة بين المانح والمتلقي... هذا التوجه في حد ذاته ليس موضعا للنقد فهو فلسفة عمل تعتمد على العطاء وتتوجه إلى الفقراء، وله علاقة كبيرة بالعقيدة والثقافة القائمة.

من ناحية أخرى فإن الأدبيات الغربية تهتم بهذا النمط، وكثيرًا ما تستخدم مفهوم faith based organizations أو charitable organizations، وهي كيانات تطوعية قائمة في كل دول العالم، تستهدف مساعدة الفئات المهمشة. ولكن من ناحية أخرى فإن مثل هذه المنظمات في الدول الغربية كثيرًا ما تقدم خدمات رعائية وصحية وتثقيفية، كما أنها تميل إلى الدعم الأسري (ككل) وتوفر فرصًا لتمكينها... **ومن ثم فإن حديثنا عن التوجه الخيري في المنطقة العربية، يتضمن ضرورة التطوير بحيث يمكن لنا توفير فرص الاعتماد على الذات للفئات الفقيرة والمهمشة...** وبالفعل نلمح تغييرات في عدة دول عربية في "وضعية" المنظمات الخيرية، حيث يتوجه بعضها إلى توفير خدمات رعائية اجتماعية، واتجه البعض الآخر نحو "تمكين" الفئات المستهدفة الفقيرة. تنطبق الملاحظة السابقة في دول الخليج العربي، وبدا لنا أحدث نماذجها في المملكة العربية السعودية (والتي تستخدم مفهوم الجمعيات الخيرية للدلالة على ظاهرة العمل الطوعي ككل).

وقد يكون من المفيد في هذا السياق، أن نشير إلى أن عدد الجمعيات الخيرية عام 2015، وصل إلى 650 جمعية في المملكة العربية السعودية، ولكن الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة

الشئون الاجتماعية، يشير إلى أن **485 جمعية من الإجمالي هي "جمعيات البر والإحسان"** بينما العدد الباقي (أي 165 جمعية فقط) تنشط في مجالات التوعية، البيئة، التنمية الأسرية، الإسكان، المعاقين، الأمومة والطفولة... وغير ذلك.

نحن إذن نتحدث عن حوالي 90% من إجمالي عدد المنظمات الأهلية، ليس في السعودية فقط، ولكن في غالبية دول الخليج العربي، هي جمعيات خيرية "بالمفهوم التقليدي التاريخي لها"... في باقي الدول العربية مازال ملمح التوجه الخيري قائما (30% تقريبًا نمط خيري تقليدي في المنطقة العربية)، وإذا أضفنا له الجمعيات الخدمية والرعائية – باعتبارها داعمة للفقراء بشكل أساسي– فإن ذلك يعني أننا إزاء حوالي 70% من إجمالي المنظمات الأهلية العربية. لن ندخل في تفاصيل أكثر عن هذا الملمح، حيث إننا تحدثنا عن النمط الخيري – باعتباره الجيل الأول من المنظمات الأهلية في الفصل السابق– الذي تناول البنية الرئيسية التي تتسم بها خريطة المنظمات الأهلية.. **ولكن ما يهمنا في هذا السياق هو التأكيد على أمرين:**

الأمر الأول: هو أننا إذا تصدينا لتحليل انعكاسات المنظمات الأهلية على عملية التغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، فإنه يصعب الأخذ في الاعتبار تأثيرات النمط الخيري التقليدي باعتبارها "**أدوات تسكينية**" تساعد على البقاء والاستمرار في الحياة، لكنها لا تغير من الوضع الراهن للفئات المهمشة.

الأمر الثاني: إن غلبة النمط الخيري على النمط التنموي والحقوقي، يشكل سمة استمرارية، في التاريخ الثقافي والاجتماعي للجمعيات الأهلية، ويرتبط بالوازع الديني القوي الذي يسعى لمساعدة الفقراء، بينما "التنمية" كما يدركها الناس هي مسئولية الحكومات.

ثالثا: ملامح خريطة المنظمات الأهلية من منظور الإدارة الرشيدة:

مع بداية القرن الحادي والعشرين، تصاعد مفهوم الإدارة الرشيدة للحكم good governance أو الحكم الرشيد (وأحيانًا الحوكمة)، وقد تم استخدام المفهوم وانتشاره وتوفير مؤشرات لقياسه، من جانب المؤسسات العالمية – وفي وثائق الأمم المتحدة– والمؤسسات الإقليمية العربية. هذا المفهوم – أي الإدارة الرشيدة– أضحى من المفاهيم التنموية العالمية التي تستهدف تفعيل التنمية البشرية، وهو لا يقتصر على الحكومات، والقطاع الخاص،

وإنما يمتد إلى القطاع الثالث، أي كل منظمات المجتمع المدني/ المنظمات الأهلية. **لقد اهتمت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، بمفهوم الإدارة الرشيدة للحكم وتعريفاته والقيمة المضافة له** (الموسوعة العربية للمجتمع المدني، 2008)، **واهتمت أيضًا بتفكيك المفهوم ثم دراسته ميدانيًا في بعض الدول العربية** (الإدارة الرشيدة للحكم– 2008)، **ثم اهتمت به مرة أخرى (قياس الفاعلية، 2010) باعتباره يتضمن عدة مؤشرات يمكنها قياس مدى فاعلية المنظمات الأهلية العربية** وقد كشف العمل الأخير – على وجه الخصوص– عن ملامح أو سمات تؤثر "سلبيًا" على أداء القطاع الثالث ككل، في المنطقة العربية... وقد يكون من المهم الإشارة، إلى أن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، باعتبارها المؤسسة الوحيدة على الساحة العربية المعنية بالبحوث والتدريب في هذا الميدان المهم، قد ضمنت في برامجها التدريبية منذ مطلع الألفية الثالثة حزمة تدريبية متميزة عن الإدارة الرشيدة للحكم أو أحد أركانها (بناء النظام المؤسسي، العمل الجماعي، الشفافية والنزاهة... وغير ذلك) ثم في الفترة 2013–2015، وعبر برنامجها للتعليم والتدريب عن بعد ODL، اهتمت مرة أخرى بالإدارة الرشيدة ومتطلباتها.

أ. كيف يمكن تعريف المفهوم ببساطة؟

إن "الحكم" governance هو مفهوم مجرد يعني مجموع المؤسسات والعمليات والآليات الموجودة للتأثير وممارسة السلطة في بلد ما... إذن هو مفهوم قديم وهو يبدو محايدا، ولا يمكن الاختلاف حوله. إلا أنه في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، طرح برنامج الأمم المتحدة، مفهوم الحكم الرشيد أو الإدارة الرشيدة G.G، وذلك بهدف إضفاء قيمة "إيجابية" لتغيير دور الدولة، والاعتراف بالفاعلين actors، وفي إطار من الشراكة partnership، والمشاركة participation، **والهدف النهائي هو تفعيل التعامل مع التحديات الإنمائية..**

لقد بدا هذا الطرح ضروريًا أكثر مع الألفية الثالثة، حين أصبحت العولمة تتجه نحو دمج الاقتصاديات وتحرير التجارة، وحين انهار نموذج "الدولة القائدة" ولم يعد هناك "لاعب وحيد" على الساحة، وتزايدت الضغوط نحو ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي..

إذن بدا لنا أن هناك نهجا جديدا للدولة يمكن أن يحقق التوازن بين العولمة وأدوار الفاعلين الجدد ويخلق بيئة اجتماعية واقتصادية

وسياسية أكثر استقرارا، على أن يستند هذا النهج إلى بناء قدرات الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن أفضل تعريف أو مدلول للإدارة الرشيدة للحكم – ومن منظور اهتمامنا بالمنظمات الأهلية – يمكن أن يتحقق من خلال السمات التالية المتوافق حولها:

1. الاستناد إلى حكم القانون.
2. المشاركة.
3. الشفافية.
4. الاستجابة.
5. التوافق حول مصالح المجتمع.
6. المساواة والتضمين (وتجنب الإقصاء).
7. الفاعلية والكفاءة.
8. المحاسبة والمساءلة.

إن السمات الثمانية السابقة، ليست هدفًا في حد ذاته، يقدر ما هي وسائل ترسي تفاعلات جديدة بين الدولة والمجتمع والسوق، وبهدف تحقيق التنمية البشرية المستدامة... لا نرغب في هذا السياق في الدخول في تفاصيل بعض الانتقادات (العربية على وجه الخصوص) التي توجهت نحو المفهوم، إلا أنها بإيجاز تركزت في أنه مفهوم يرسخ النموذج الليبرالي، ووفقًا للخبرة الغربية، ويهمل التقاليد السياسية في دول كثيرة، ويغفل تناقض المصالح، كما يغفل خصوصيات بعض المجتمعات العربية منها "عدم نضج المجتمع المدني" والدور القائم المهم للعصبيات والقبليات وغير ذلك.

إلا أنه في واقع الأمر يظل مفهوم الحكم الرشيد بمكوناته الثمانية، مهم لقياس أو اختبار درجة التطور في الممارسة الفعلية لمنظمات المجتمع المدني/ المنظمات الأهلية، والعلاقات بالشركاء، ويبتعد بنا عن التعامل مع كل طرف في "جزر منعزلة"، وهو مفهوم يفتح الباب لنا لتحسين الإدارة وإعادة توجيه البرامج والسياسات.

ما النتائج الرئيسية للدراسات الميدانية التي اهتمت بملامح الإدارة الرشيدة في المنظمات الأهلية العربية؟

في أواخر التسعينيات من القرن العشرين (الباز، 1997)، وفي أوائل الألفية الثالثة (عودة وآخرون، 2002)، صدرت دراستان عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، كشفا عن ملامح مهمة للإدارة الرشيدة للحكم، كان أبرزها – في ذلك الوقت– استمرارية رئيس مجلس الإدارة لفترات طويلة (تصل إلى 10 سنوات فأكثر)، وغلبة الذكور على الإناث في المواقع القيادية للجمعيات الأهلية، والافتقاد إلى العمل الجماعي، وحل الخلافات بجهود شخصية لدى الغالبية وليس الاحتكام إلى القانون (يأتي في درجة تالية)، وضعف المشاركة المجتمعية والتطوع، ومحدودية دور الجمعيات العمومية.. وغير ذلك من ملامح أو سمات، سجلتها عينة البحث في 11 دولة عربية ككل تعكس "هشاشة" الأبنية المؤسسية واحتياجها إلى برامج بناء قدرات..

إذا قارنا النتائج السابقة المبكرة، بمثيلتها في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قد يكون من المهم أن نأخذ في اعتبارنا أن مفاهيم تنموية حديثة قد اخترقت "قاموس" المنظمات الأهلية مثل الشفافية والمساءلة والمحاسبية والشراكة والحكم الرشيد... إضافة إلى برامج بناء القدرات والتي لم يقتصر مفهومها على التدريب وإنما يضم أيضًا تدفق المعرفة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لتطوير القطاع الأهلي، وبناء قواعد بيانات والتشبيك networking والتحالفات والائتلافات (وهي تبرز في لحظات الاحتياج إلى "جبهة" تتجه إلى أهداف معينة)... يعني ذلك أن المتغيرات العالمية تفاعلت مع المتغيرات الإقليمية العربية، وفي مرحلة زمنية تجسدت فيها العولمة بكل أشكالها، وتصاعدت فيها أيضًا "المخاطر" التي تفترض قدرات استجابية عالية من جانب منظمات المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية.. **كيف نقرأ النتائج بعد مرور 15 عاما على إجراء الدراسات الميدانية المذكورة؟**

ب. من منظور القدرات التنظيمية، وعمودها الفقري القدرات البشرية للعاملين والمتطوعين، يمكن إلقاء الضوء على المؤشرات التالية:

1. حوالي 40% من المنظمات المبحوثة، حجمها صغير أي يعمل بها عدد من الأفراد يقل عن خمسة، وكلما ارتفعنا في اتجاه المنظمات الكبرى يقل عددها– من جهة

ويتزايد فيها عدد العاملين من جهة أخرى (بعض المنظمات الكبرى يصل عدد العاملين فيها 800 فرد مقابل أجر).

2. متوسط عدد العاملين يختلف من بلد إلى آخر فهو يصل في مصر 34 في المتوسط، ثم لبنان (29)، ثم اليمن (13) وينخفض إلى 7 في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وسلطنة عمان.

3. إن مقارنة متوسط عدد العاملين (عام 2015) بمثيله عام 2000 يوضح تزايد عدد العاملين بأجر، وقد يكون تفسير ذلك تنوع الأنشطة، وتزايدها، وانخفاض أعداد المتطوعين، وموارد مادية "أكثر". ويدعم مثل هذه التفسيرات أن 50% من عينة قوامها 500 منظمة في خمس دول عربية (مصر، لبنان، المغرب، الإمارات، اليمن) بها مدير تنفيذي.

4. الأمر اللافت أن 54% من العينة ككل يرون أن هذا العدد من العاملين غير ملائم، كما أن الآراء والواقع الفعلي يشيران إلى "محدودية ملائمة القطاع الأهلي لكثير من الراغبين في العمل" وربما لانخفاض الأجور أو غياب التأمينات الاجتماعية.

5. إن الدراسات الميدانية الحديثة أوضحت لنا آراء المنظمات المبحوثة في نقاط ضعف فريق العمل، وكان أولها ضعف القدرة على العمل الجماعي (تراوحت النسبة بين 27% و34% من الآراء)، ثم الإمكانيات المحدودة للتعامل مع التكنولوجيا ومحدودية خبرات العاملين، وخاصة مهارات التعامل مع المجتمعات المحلية.

6. حوالي ربع المنظمات المبحوثة، في الأعوام 2006 و2010، أقرت بوجود إشكالية في تعبئة المتطوعين، بينما أبرزت النتائج أن لبنان هي الأفضل في استقطاب المتطوعين (87% من المنظمات لديها متطوعون، وفي أحيان كثيرة تشارك نسبة عالية من الفئات المستهدفة).

7. إن مؤشر النوع الاجتماعي بين العاملين والمتطوعين، في قاعدة بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية وفي الدراسات الميدانية، يؤكد غلبة الذكور على الإناث (أو غياب الإناث تماما في بعض دول مجلس التعاون الخليجي...) وذلك في المواقع القيادية. بينما يرتفع متوسط عدد العاملين بأجر بين الإناث في غالبية الدول العربية التي تم إجراء دراسات ميدانية بها.

8. من المهم الإشارة إلى أن أعضاء الجمعية العمومية – وهم متطوعون أعضاء بالمنظمة– يصل عدد الذكور إلى ضعف عدد الإناث، وهو ما يثير إشكالية تراجع العضوية بين الإناث إلى جانب هيمنة الذكور على المواقع القيادية (الاستثناء حالة لبنان التي تكشف بياناتها عن توازن بين الذكور والإناث).

ج. **ومن منظور القدرات المادية، وأوزان مصادر التمويل من الداخل والخارج، فإن الدراسة الميدانية لخمس دول عربية (عام 2010) تكشف لنا عن أن أهم ثلاثة مصادر للتمويل بالنسبة للمنظمات المبحوثة، كانت:** التمويل الذاتي، ثم الدعم الحكومي أو مشروعات الشراكة (وكان أكبر تواجد له في دول مجلس التعاون الخليجي)، ثم الهبات والتبرعات والمنح الداخلية.

وبالنسبة للتمويل الخارجي بدت التدفقات الأمريكية رافدًا أساسيًا يتراوح وزنه في الاستجابات بين 11% من المنظمات (كحد أقصى) و5% كحد أدنى (في حالة المغرب)، ثم يرتفع التمويل إلى 11% من المنظمات الأهلية في دول المغرب العربي (من الاتحاد الأوروبي)، ويغيب تمامًا عن دول مجلس التعاون الخليجي•.

من المهم الإشارة إلى أن التمويل من القطاع الخاص، والذي سوف نتناوله تفصيلا فيما بعد، قد برز في الدراسات الميدانية كجهة للتمويل، وهو يشكل ما بين حد أدنى 3% لدعم المنظمات الأهلية، و14% كحد أقصى في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن♣.

في استجابات المنظمات الأهلية لحجم الميزانية امتنعت نحو 32% من المنظمات المبحوثة في هذه الدراسة عن الاستجابة، وفي دراسة مستقلة لدول مجلس التعاون الخليجي (قنديل، عام 2009)، امتنع نحو 40% عن الاستجابة... **وهو مؤشر مهم لمحدودية الشفافية والإفصاح.**

• التمويل من مصادر عربية انخفض إلى 7 منظمات فقط، كان أبرزها من برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند".

♣ هناك مصادر تمويل أخرى تمثلت في السفارات الأجنبية، والوكالة الكندية واليابانية والسويدية وغيرها... بالإضافة إلى منظمات الأمم المتحدة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة غوث اللاجئين.

في ضوء النقطة السابقة، من الصعب الإشارة إلى إجمالي الإنفاق أو الميزانيات المخصصة للأنشطة، ولكن يكفي القول أن هناك مؤشرات تبرز اتجاهًا عامًا لتنامي الميزانيات، ونستدل عليه من قدرات ما يقرب من 50% من المنظمات للانتقال إلى مكان آخر أكثر اتساعًا، وتبني أنشطة جديدة، والاتجاه العام لزيادة العاملين بأجر في الألفية الثالثة وحتى عام 2015 (نتائج دراسة ميدانية تم تطبيقها في مصر، ولبنان، والمغرب، واليمن، والإمارات).

أما عن مؤشرات توظيف أدوات تكنولوجية، فإن حوالي 80% من المنظمات الأهلية لديها بريد إلكتروني (في مقابل 20% فقط مطلع الألفية)، وأن ما يتراوح بين 70% من المنظمات في دول الخليج العربي، و30% كحد أدنى من المنظمات في غالبية الدول الأخرى لديهم مواقع إلكترونية... ومن جانب آخر فإن توافر قواعد بيانات عن الأعضاء في المنظمات الأهلية يتراوح بين 50% (حالة المغرب)، و75% (حالة الإمارات). بينما تتجه النسبة إلى الانخفاض في حالة الحديث عن قواعد بيانات للمشروعات وللفئات المستفيدة، فحوالي 30-35% من المنظمات الأهلية لا تتوافر لها قواعد البيانات هذه.

الخلاصة إذن بخصوص قدرات المنظمات الأهلية من منظور الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية المتوافرة، أنه في حدود البيانات المتاحة يمكن القول أن هناك اختلافات وتباينات بين الدول العربية، وهناك تباينات داخل كل بلد عربي، وأن المنظمات الأهلية في كل بلد عبارة عن "هرم" قاعدته الكبيرة منظمات صغيرة ومواردها محدودة، وكلما اقتربنا من قمة الهرم ينخفض عدد المنظمات متوسطة الحجم ثم كبيرة الحجم، لنجد منظمات يعمل فيها المئات بشكل احترافي وترتفع ميزانياتها بشكل ضخم... وهنا مهم الإشارة إلى أن الفعالية – أي القدرة الاستجابية وقدرات تحقيق الأهداف- لا ترتبط بالضرورة بحجم المنظمة، فقد نجد في الواقع منظمات صغيرة في الريف أو البوادي لكنها تتواصل مع الجذور وتنجح في تحقيق أهدافها.

د. المشاركة والاحتكام للقانون:

وإذا كانت الإدارة الرشيدة للحكم، تتأثر بقدرات المنظمة البشرية والمادية والتكنولوجية (هيكلها التنظيمي ومواردها)، فإن النتائج السابقة التي تستند إلى دراسات ميدانية قد ركزت الضوء على عدة أمور مهمة أولها ما يواجه المنظمة من صعوبات في تعبئة المتطوعين، ثانيها خبرات ومهارات بشرية تحتاج إلى بناء قدرات، ثالثها عدم التوازن في النوع الاجتماعي سواء على مستوى أعضاء المنظمة أو في المواقع القيادية أو في متوسطات العاملين مقابل أجر... السؤال هنا كيف تدار هذه المنظمات؟ وإلى أي حد يتم الاحتكام إلى القانون؟

1. **إن الاحتكام إلى القانون في حالة الخلافات والصراعات أو الاحتكام للتصويت في مجالس الإدارات** يتراوح بين 18% و52% أي ما يزيد على النصف بقليل، يحتكمون في خلافاتهم إلى قواعد قانونية وإلى آراء الأعضاء.
2. **إن الجمعيات العمومية**، وهي قاعدة للمنظمات وتضم الأعضاء، تعاني من "التهميش" ويتم اللجوء إليها في مواسم الانتخابات، وهو مؤشر مهم فيما تحدثنا عنه من قبل أن التضمين من جهة (وليس الإقصاء أو التهميش) ومشاركة الجميع في صنع السياسات والبرامج من جهة أخرى، يمثلان أهم أركان الإدارة الرشيدة. ومن جانب آخر فإن الدراسة الميدانية المذكورة في خمس دول عربية قد أوضحت أن مناقشات الجمعية العمومية تؤثر في البرامج والسياسات، وذلك في أقصى التقديرات (حالة لبنان) 50% أي أن حوالي 35% لا يعتقدون أن هناك فعالية أو "جدوى" من الجمعية العمومية.... وقد تأكد ذلك في استجابة لاحقة (لتصل إلى 70% في مصر، و50% في لبنان) لنفي أية تعديلات اقترحتها الجمعية العمومية وتبناها مجلس الإدارة.
3. **هذا وقد كانت هناك اقتراحات لتفعيل الجمعيات العمومية**، وردت في استجابات المنظمات المبحوثة منها: مشاركة أعضاء الجمعية العمومية في لجان نوعية بالمنظمة، وإدماجهم في تنفيذ مشروعات، وتداول كل المعلومات والبيانات على مدى العام.

إن النتائج السابقة وغيرها تؤكد تهميش الجمعية العمومية، ومحدودية الاحتكام إلى القوانين، والتأثير المحدود من جانب

أعضاء الجمعية على القرارات والبرامج، وكلها تصب في النهاية في اتجاه محدودية دوران السلطة في مواقع مجلس الإدارة، ومحدودية المشاركة من جانب الأعضاء، وبالتالي بروز ظاهرة "شخصنة السلطة".. هذا إلى جانب ما أبرزته الدراسات الميدانية من قبل، من قصور الشفافية وتدفق المعلومات بحرية.. ولم يقتصر ذلك على المنظمات الخيرية والتنموية والخدمية، وإنما برز هذا القصور – بقوة أكثر– في المنظمات الحقوقية التي تطالب الدولة بالشفافية والديمقراطية.

رابعا: التطوع والمتطوعون:

لقد تناولنا في هذا الفصل من قبل، عدة موضوعات رئيسية تشكل في مجموعها متغيرات تؤثر على خريطة المنظمات الأهلية العربية، البعض منها يبدو سمات أو ملامح للمنظمات وقد تكون لها سمة الاستمرارية في التاريخ الاجتماعي للمنظمات الأهلية.. من ذلك استمرارية النهج الخيري التقليدي، والذي يشكل أحد الملامح الرئيسية لاتجاهات الخريطة، بحيث يغلب أو "يهيمن" أحيانًا على توجهات المنظمات الأهلية... تناولنا أيضًا سمة عدم التوزيع الجغرافي العادل أو المتوازن على خريطة العمل الأهلي في غالبية الدول العربية، بحيث إن توزيع المنظمات لا يتفق مع خريطة التنمية البشرية في كل بلد، فالمناطق الأكثر فقرًا لا تحظى باهتمام له وزن أو كثافة في المبادرات الأهلية، وذلك لصالح الحضر على حساب الريف والبوادي، ولصالح العاصمة على حساب المناطق والمحافظات الأخرى.. ثم تعرضنا في نقطة ثالثة – ضمن هذا الفصل– لسمات "إدارة الحكم" في المنظمات الأهلية، أو ما تتوافق حوله الأدبيات بـ "الإدارة الرشيدة للحكم".. وقد حاولنا بقدر ما هو متاح لنا من دراسات وبيانات أن نلقي الضوء على الفترة محل الدراسة (2000 .2015) من سمات تؤثر على فاعلية المنظمات الأهلية... **وكان من بينها القصور في المؤسسية وفي احترام القواعد القانونية، وضعف قيمة العمل الجماعي، والإدارة "بالشلة" أو الشخصنة، وهامشية دور الجمعيات العمومية التي تشكل قاعدة المتطوعين، وضعف ممارسات الشفافية في الإدارة المالية (يمكن التعبير عن ذلك بأزمة الممارسة الديمقراطية).**

وهنا نحن نسعى في هذه النقطة من التناول، إلى النظر فيما يطلق عليه نشطاء العمل الأهلي "إشكالية التطوع"، وبمعنى محدد هو العزوف عن التطوع أو تراجع بعض الفئات من المتطوعين، وأبرزهم الشباب والنساء.

أ. حول التغير الذي لحق بمفهوم التطوع:

ونود في بداية تناولنا لهذا البعد الإشارة إلى عدة ملاحظات:

- **الملاحظة الأولى** أن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، في مطلع الألفية الثالثة، قد أصدرت دراسة مقارنة – ضمت عدة دول عربية– عن التطوع والمتطوعين (موسي شيتوي وآخرون، عام 2001) وذلك بهدف معرفة ملامح المتطوعين، وخلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنوع الاجتماعي، ودوافع الظاهرة.. وعلى مدار التقارير السنوية الثلاثة عشر للشبكة، تعرضنا لنفس البعد حين تناولنا قضية مكافحة الفقر، وتمكين المرأة، والمخاطر الاجتماعية، وغير ذلك. وخلال الفترة من عام 2005 وحتى التقرير الأخير (الصحة، 2015)، تراكمت لدينا بيانات ومعلومات موثقة، وبعضها عن أعداد المتطوعين، **ولكن الأهم هو إثارة "إشكالية التطوع" وبنفس المصطلح في التقارير السنوية الأخيرة.**
- **الملاحظة الثانية،** وترتبط بالسابقة، أن الشبكة أصدرت عام 2011 تقريرها السنوي (بمناسبة الاحتفال بمرور عقد كامل على إعلان العام العالمي للتطوع) بعنوان التطوع في المنطقة العربية، وكان أكثر ثراءً في مضمونه وبياناته الموثقة عن الأعمال السابقة. ويشير ذلك **إلى حدوث تغيرات تدريجية، أتاحت معلومات وبيانات مهمة، عن وضعية التطوع** (كفعل) والمتطوعين (كفاعل) كما يشير إلى تراكم معرفي أكبر وأعمق، وإلى "نضج" أكثر في الجماعة الأكاديمية المعنية بالموضوع.
- **الملاحظة الثالثة،** تتعلق **بفوارق دقيقة بين التطوع volunteering والعطاء giving**... التطوع مفهوم يشير إلى" تخصيص الوقت والجهد، بشكل إرادي حر لمساعدة الآخرين ودون توقع عائد مادي، والتوجه إلى الصالح العام".. وفي الأدبيات والممارسات الغربية إشارة إلى أن الوقت والجهد قد يقابله عائد مادي لا يتفق مع الجهد المبذول أو الوقت الذي يتم تخصيصه (طبيب يخصص 6 ساعات أسبوعيًا مثلا للمرضى الفقراء، ويتقاضى أجرًا "رمزيًا" لا يتفق مع جهده ومكانته). ومهم هنا ملاحظة

أن التركيز البحثي كان يتوجه إلى التطوع المنظم أو المنتظم (في منظمة غير ربحية) وذلك عام 2001 حين تم الإعلان عن العام العالمي للتطوع. ثم حدث تطور في اجتماعات فريق الخبراء (وضم الكاتبة) والذي كان يعد تقريرًا بمناسبة احتفال الأمم المتحدة بمرور عقد كامل على العام العالمي للتطوع (بون، 2010). **وقد تمثل التغيير في: اتساع مفهوم التطوع** حيث أصبح "غير أسير" لمنظمات أو مؤسسات وسيطة، وحدث **تجاوز الاهتمام بالنمط التقليدي،** وأصبحنا نهتم **بالمبادرات عبر الفضاء الافتراضي،** ونهتم بالمبادرات محددة الأجل التي تستهدف تحقيق مهمة ما، دون إطار تنظيمي ثم تنفض.

على الجانب الآخر فإن العطاء giving، مفهوم يشير إلى التطوع بالمال أو التبرع لمساعدة الفقراء والمحتاجين (ويشمل التبرع بالملابس والاحتياجات المادية للفئات المستهدفة) وهو الأكثر انتشارًا بين جميع الفئات والطبقات، والأديان... ويتصاعد في المواسم والمناسبات الدينية (شهر رمضان والأعياد)، وبينما يتجه التبرع بالمال إلى المنظمات التنموية نحو الانخفاض، ويختفي بالنسبة للمنظمات الحقوقية، **فإنه يتصاعد في حالة العمل الخيري، والرعائي بالنسبة للأيتام والأرامل،** وكذلك في حالة العمل الإغاثي. **إن الإدراك السائد لدى المجتمعات العربية، هو أن التنمية مسئولية الحكومات.** إلا أن ما نلاحظه وترصده الدراسات هو دعم المبادرات الأهلية – من خلال التبرع بالمال– في حالة تبني مشروعات قومية، خاصة في مجال الصحة. مثال ذلك اتساع وتعاظم التبرع في حالة مستشفى سرطان الأطفال في مصر (نحو 70% من التبرعات كانت حوالي 100جنيه مصري فقط) ومستشفى القلب في أسوان التي بادر بها د. مجدي يعقوب أشهر جراحي القلب في العالم، وكذلك مستشفى السرطان في الأردن.

- **الملاحظة الرابعة** أننا ابتعدنا مع مطلع العقد الثاني في الألفية الثالثة عن النموذج الأساسي القديم، الذي اقترب من التطوع باعتباره نزعة خيرية إنسانية، هدفها مساعدة الفقراء. **لقد أصبحنا الآن نتحدث عن "بارومتر" أو مقياس يستخدم مؤشرات عديدة لفهم هذه الظاهرة الإنسانية واستيعاب التعدد والتنوع المصاحبين لها،** وإعلاء قيمة ممارسات تطوعية لها عمق ثقافي وتاريخي وتمارس فعليًا بشكل تلقائي منتظم... أشرنا من قبل إلى مفهوم "التويزة" في دول المغرب العربي، وجماعات العون الذاتي في اليمن،

والمساندة "القبلية" في جنوب مصر (الصعيد)، والعائلية والقبلية والعشائرية في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها.

- **الملاحظة الخامسة** والأخيرة في هذا السياق، **أن التقرير العالمي عن التطوع، الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (عام 2011) قد حدد – بتوسع- أشكال الفعل التطوعي**، منها الحركات الاجتماعية المؤيدة لقضية ما وفي إطار حماية الإنسان، جماعات تبادل المنافع والعمل الخيري والإنساني الإغاثي، والعمل الإنمائي، والتعاونيات والخدمات التي تستند إلى أساس عقائدي، والنشاط الذي يستهدف التأثير والدفاع Advocacy.. وغير ذلك.

إن التقرير العالمي المذكور الذي تواكب مع مرور عشر سنوات على العام العالمي للتطوع، قد طرح عشرة أفكار مغلوطة، لا تعبر عن واقع التطوع، وهي كما يلي:

1. إن التطوع خدمة اجتماعية أو عمل خيري.
2. إن التطوع يتم فقط من خلال برامج تطوعية ترتبط بمنظمات أهلية.
3. إن أفضل معدلات التطوع هي في الدول المتقدمة عالية الدخل.
4. إن العمل التطوعي لا يرتبط بنوعية الخدمة أو بالتقييم.
5. إن العمل التطوعي – لأنه بدون مقابل- بعيد عن المحاسبة والمساءلة.
6. إن العمل التطوعي لا يتأثر بالبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية.
7. إن التطوع يمكن أن يتطور فقط "بحسن النوايا" ولا يرتبط بالتخطيط.
8. إن التطوع فعل حر لا يستلزم دراسة جدواه الاقتصادية والاجتماعية.
9. إن التطوع مادام دون مقابل، لا يستلزم قياس قيمته الاقتصادية.
10. إن الأشكال الحديثة من التطوع أفضل من تلك التقليدية التاريخية.

إن الملاحظات الخمس السابقة معًا تقول لنا إن هناك تطورًا عالميًا وآخر إقليمي عربي، في فهم التطوع وإدراكه وتحديد ملامحه، وأن التطوع وهو عمل حر وتلقائي يستلزم التخطيط العلمي له ودراسة تأثيره أو مدى فعاليته، هذا بالإضافة إلى أهمية الربط بين التطوع وبين العطاء، والأخذ في الاعتبار كل أشكال التطوع التقليدي منها والحديث.

ب. لماذا أصبح التطوع إشكالية؟

وإذا كان طرح هذا الموضوع، قد جاء تحت عنوان "إشكالية التطوع"، والتي دائما ما تطرحها الدراسات العربية، **فإن السؤال هو لماذا أصبح التطوع إشكالية؟ وهل لدينا بيانات كمية وكيفية تلقي الضوء على الموضوع؟**

إن الدراسة التي قامت بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن التطوع والمتطوعين (شتيوي، 2001)، اعتمدت على عينة توجهنا إليها باستبيان، وضمت فئات متنوعة الأعمار ومتنوعة الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، لنتعرف على دوافع التطوع، وفي أي الأعمار تتركز.. وغير ذلك، وأخرى لم تمارس أي عمل تطوعي في الواقع. وهذه الدراسة، **ألقت الضوء على عدة أمور مهمة يمكن إيجازها فيما يلي:**

- إن نسبة المتطوعين من الذكور أعلى من الإناث، خاصة في مصر، وكانت أعلى نسبة للإناث في حالة الأردن.
- غالبية المتطوعين من المسلمين، ولكن نسبة تطوع المسيحيين كانت أعلى من حيث نسبتهم للسكان.
- سجلت الدراسة أن الشباب (في مطلع الألفية) هم أقل الفئات تطوعا، بينما كان المتطوعون في الفئة العمرية (40–60 عاما) هم العمود الفقري للمتطوعين.
- كشفت الدراسة عن علاقة طردية بين التطوع والتعليم، وإن كانت (حالتا مصر والأردن)، قد ارتفع فيهما عدد الفئات الحاصلة على تعليم متوسط ضمن المتطوعين.
- فئات الدخل العليا، وفقًا للنتائج، بالإضافة إلى فئات الدخل الوسطى شكلوا في التحليل النهائي 70%من المتطوعين.
- ارتبط التطوع إلى حد كبير ببدايات مبكرة في العمر، وغالبًا ما كان الأم أو الأب من المتطوعين، وهو ما يكشف عن تأثير عامل البيئة الثقافية والاجتماعية، ودور الأسرة.
- مجال العمل الخيري هو أول المجالات التي استقطبت غالبية المتطوعين، ومن ثم فإن الدافع الديني للتطوع جاء ضمن الدوافع الأساسية ذات الأولوية، إلى جانب الرغبة في خدمة المجتمع ثم الإسهام في التنمية.

- أشار المتطوعون إلى عدة عوامل تؤثر على استمرارهم في التطوع وتقوية الدافع التطوعي لديهم، أهمها إسناد أعمال لهم تشعرهم بذاتهم، وحصولهم على حوافز معنوية وأحيانًا مادية، وأن تقسيم العمل والاستفادة من المتطوعين تشجعهم على الاستمرار.
- بالنسبة لنتائج الدراسة لغير المتطوعين، فقد تعددت الأسباب من عدم توافر قناعة شخصية، وعدم الرغبة في الانخراط في علاقات ودوائر جديدة، أو مطلبهم في العمل مقابل أجر، بينما تخوف الإناث من الانخراط في العمل العام أو التقاليد الجامدة القائمة تمنعهم من التطوع، والضغوط الاقتصادية التي تدفع للعمل في السوق.

إذا انتقلنا إلى عام 2015، لنتبين خريطة التطوع والمتطوعين في المنطقة العربية، سوف نجد أن نتائج الدراسة المذكورة التي تمت عام 2000، قد تعمقت كثيرًا لتبرز فجوات وسلبيات متعددة، بدت ملامحها أكثر وضوحًا عام 2015:

1. الدراسة الأولى عام 2000، أبرزت غياب البيانات الخاصة بالمتطوعين، سواء على مستوى توثيق المنظمات الأهلية أو على مستوى الجهة الحكومية المعنية بالإشراف على القطاع الأهلي. بينما **في عام 2015 توافرت لنا بيانات أكثر عن المتطوعين في بعض الدول العربية، إلا أنها مازالت "أقل من المطلوب" الذي يمكننا من "قياس التطوع" بمنهجية علمية.** إن القياس هو استدلال لفهم ظاهرة التطوع والتعرف على أوزانها في سياقها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فالقياس "هو عملية تمثيل المفاهيم المجردة وتحويلها إلى مؤشرات أمبريقية".. وأول ما يجب توافره هو تعريف المفهوم بدقة (هل نقصد بالمتطوعين أعضاء الجمعية فقط؟)، وتحديد المستهدف من القياس (هل نقيس التطوع في سياق المنظمات الأهلية أم التطوع الفردي التلقائي خارج السياق)، هذا إضافة إلى توافر بيانات وإحصاءات ذات مصداقية... والمنطقة العربية لم تصل إلى ذلك بعد.

إن أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لقياس التطوع، هي معدل التطوع أي النسبة المئوية من السكان التي تتطوع، نوعية العمل التطوعي (بمعنى في أي مجال)، وعدد ساعات التطوع، ثم تقدير القيمة الاقتصادية للتطوع، وفقًا للمتوسط العام للدخل.

2. **إن أحد أبعاد إشكالية التطوع من منظور القياس، ليس فقط تقدير عدد المتطوعين، ولكن تصنيفهم وفقًا للعمر والنوع الاجتماعي والتعليم والدخل**، وإذا توافر ذلك أحيانًا في السنوات الأخيرة إلا أننا نحتاج "لبيانات دورية عبر سلسلة زمنية".

3. **مهم أن نتعرض لبعض البيانات المتوافرة عن التطوع في دول عربية**، وهي إما أنها كانت جهدًا للجهة الإدارية المعنية (من ذلك وزارة الشئون الاجتماعية في مصر، ووزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، وفي البحرين..) أو كان مصدرها مواقع الكترونية متميزة وفرت جانبًا مهمًا من البيانات (تونس والمغرب نماذج).

- **مصر**: أحدث بيان رسمي عن الوزارة، يشير إلى أن عدد المتطوعين حوالي ثلاثة ملايين، وبيانات الاتحاد العام للجمعيات في مصر (2008) يقول إن الغالبية العظمى من المتطوعين في الفئة العمرية من 40 إلى 60 سنة، ثم 60 سنة فأكثر (أي انخفاض نسبة تواجد الشباب)، وكان من أهم ملامح التطوع الوزن المحدود للنساء (الذكور ضعف عدد الإناث).
- **الأردن**: تقول بيانات وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن إن عدد المتطوعين (تحديدًا أعضاء الجمعيات) 188 ألف متطوع، منهم 24% من الإناث... بدا أيضًا تقدير وزن الشباب (أقل من 35 سنة) محدودًا إذ كان 9.6% فقط متطوعين شبابًا وأكثر من نصفهم من الذكور (المركز الأردني للدراسات).
- **لبنان**: كان تقدير عدد المتطوعين بشكل يتسم بالاستدامة هو 20 ألفًا فقط وفقًا للتقرير الوطني عن التطوع في لبنان (2011)، ولم تتواجد بيانات عن التطوع بعض الوقت..

ينبغي ألا نكتفي فقط ببيانات رسمية ولكن مهم الإشارة إلى نتائج لدراسات حالة تقول لنا في مصر مثلا إن جمعية "رسالة" التي قامت على أكتاف الشباب بكلية الهندسة جامعة القاهرة (عام 1999) أصبح لها 50 فرعًا عام 2015، تنشط تنمويًا وخيريًا في غالبية المحافظات المصرية، يرتفع فيها المتطوعون الشباب إلى 200 ألف متطوع ومتطوعة، ويشاركون بشكل فعلي في اختيار البرامج

والمشروعات وتنفيذها، ويشاركون في عملية تدبير التمويل... إذن نحن أمام حالة متميزة لمشاركة الشباب، وقاد هذه الحركة الشبابية أستاذ شاب بالكلية، وهو د. شريف عبد العظيم، ومازال الأب الروحي لهذه الجمعية، أي أننا نؤكد أن دراسات الحالة، وتعددها أمر مهم.

- **السودان:** لا يوجد مصدر رسمي للبيانات عن المتطوعين، ولكن تقدير التقرير الوطني عن التطوع بالسودان (2011) يقول لنا أن هناك بيانات متوافرة عن أربع منظمات كبرى (الهلال الأحمر، أنا السودان، الجمعية الوطنية لحماية البيئة، الجمعية الوطنية لمحاربة العادات الضارة) عدد أعضائها المساهمين والمتطوعين يفوق 700 ألف متطوع. كما يشير التقرير المذكور إلى أن الحد الأدنى للأعضاء ووفقًا للقانون هو 30 شخصًا، ومن ثم يكون المتطوعون حوالي 108 ألف متطوع ومتطوعة، وفقًا لمفهوم العضوية في الجمعيات.

إن الدخول في عمق تفاصيل المتطوعين، مستندين إلى بيانات شاملة أو مؤشرات أبرزتها البحوث والدراسات يكشف عن نتائج رئيسية عام 2015 فيما تعلق بالمتطوعين وإشكالية التطوع:

أولها: انحسار وتراجع عدد ونوعية الإناث المتطوعات في المنظمات الأهلية، هذا على الرغم من الاتجاه العام للتزايد النسبي للمنظمات النسائية (وأغلبها يقتصر على النساء).

ثانيها: اتجاه لتراجع عضوية الشباب في الجمعيات الأهلية (وتوثقه البيانات الرسمية) وانحسار عام لفعل التطوع. وفي تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، عن الشباب في منظومة المجتمع المدني (2007) رصد دقيق لهذه الظاهرة، بل إن التقرير قد لفت الاهتمام إلى توجه الشباب نحو الفضاء الافتراضي بشكل متصاعد. وكانت التقارير الوطنية تسجل عزوف الشباب عن العمل في أطر تنظيمية هيراركية، ورغبتهم في مساحة حرية كبيرة، ونقدهم "لهيمنة الكبار" على المنظمات التطوعية.

ثالثها: إن غياب التخصص وتوزيع العمل وعدم إسناد ما هو ملائم من الأنشطة للمتطوعين، قد أثر سلبًا وإلى درجة كبيرة على تراجع فئات متنوعة من المتطوعين وفي أعمار مختلفة. ومن ثم كان تأكيدنا على أن تواجد "**مراكز للمتطوعين**" تقوم بتلقي طلبات

التطوع، وتوزيعها – بعد تدريبها– على مختلف المنظمات الأهلية، هو أحد "المخارج" من إشكالية التطوع.. وهو مسار مألوف ومعروف في المجتمعات الغربية volunteers centers.

رابعها: الاتجاه العام في المنظمات الأهلية – خاصة الكبرى والنشطة– أدى إلى تواجد عمالة محترفة مقابل أجر بهذه المنظمات، وهو ما أثار "بعض التوترات" بين العاملين والمتطوعين (وانسحاب قطاعات منهم)، وتتفاقم المشكلة في سياق شبه غياب لقيمة العمل الجماعي في المجتمعات العربية على وجه العموم.

خامسها: إن الفضاء الافتراضي في السنوات الخمس الأخيرة، وخاصة بعد الثورات العربية، قد كان محلا لبدايات عمل تطوعي لمجموعات، وفي فترة معينة يتم فيها النشاط، خاصة في مجال البيئة والمجال الخيري، والإغاثة، ثم تنفض هذه المجموعة المتطوعة بعد الانتهاء من مشروعها. هذه الظاهرة المتصاعدة تؤكد أننا أمام إشكالية حقيقية تستلزم رؤية جديدة وروحًا جديدة للمنظمات الأهلية، لفتح الأبواب للتعاون مع هذه المبادرات.

سادسها: إن مختلف الدراسات، والرؤية المقارنة بين المنظمات الأهلية العربية، ومثيلاتها في الدول الغربية تكشف عن افتقادنا في المنطقة العربية لعاملين مهمين، أحدهما هو دور المدارس والجامعات في غرس قيمة التطوع، والأخرى البيئة الاجتماعية والأسرية التي لم تشجع الأطفال أو الشباب على التطوع، وإنما تركز على العملية التعليمية، بمفهومها الضيق. يضاف إلى ذلك أن الإعلام المرئي والمسموع لا يوجه قدرًا كافيًا من الاهتمام للتطوع، ويميل إلى التركيز على الشخصيات العامة ومتابعة الأحداث السياسية والاقتصادية، دون الاحتفاء برموز وطنية نشطة في التطوع.

إن مناقشتنا لإشكالية التطوع والمتطوعين في خريطة العمل الأهلي العربي، تكشف عن حالة "وهن" وجمود في إدارة العمل التطوعي، وبالتالي من المهم إدراك المنظمات الأهلية أن "بذور" الإشكالية مصدرها ممارسات المنظمات ذاتها، وضعف قدراتها (وأدائها) إزاء استقطاب متطوعين خاصة من الشباب، إضافة إلى عدم وضوح أدوارها وجدواها الاجتماعية والاقتصادية، وهيمنة "مجموعة" أو "شلة" واحدة على المنظمات.

خامسا: إشكالية التمويل ضمن المحددات التي تؤثر في الفعالية

طرحنا فيما سبق عدة تحديات أو إشكاليات، تحدد مستويات فعالية أداء المنظمات الأهلية العربية، وبعبارة أخرى تؤثر في قدرات هذه المنظمات، ونوعية الخدمات المقدمة، وإمكاناتها للوصول إلى الفئات المستهدفة. طرحنا عدم التوازن في التوزيع الجغرافي داخل كل بلد، والاتجاه للتركيز في العواصم والحضر، ثم ناقشنا التوجه الخيري الغالب على ملامح المنظمات، والذي لا يؤثر فعليًا في توفير عناصر القوة للفئات المستهدفة (التمكين)، ثم ناقشنا السلبيات التي تحيط بممارسات إدارة الحكم – مستندين إلى نتائج دراسات ميدانية– وأخيرًا كان طرحنا لإشكالية التطوع، كعامل يؤثر في قدرات المنظمات.

وفي سياق هذا العمل، الذي يستهدف صياغة خريطة المنظمات الأهلية، وسماتها في المنطقة العربية، نصل إلى مناقشة "إشكالية التمويل" **وقبل الدخول في مزيد من التفاصيل، نشير إلى بعض الملاحظات:**

الملاحظة الأولى: إن ندرة الموارد المالية بالنسبة إلى الاحتياجات والتطلعات، هي قائمة بشكل دائم، سواء على مستوى سياسات الدولة أو القطاع الخاص أو القطاع الأهلي. ومن ثم تبرز أهمية تخصيص الموارد وتوزيعها بشكل عادل وبكفاءة أو رشادة عالية.

الملاحظة الثانية: في الدول العربية، الغالبية العظمى من المنظمات التطوعية الأهلية، تثير إشكالية التمويل باعتباره التحدي الأول لها، واللافت للاهتمام أنه حتى في تلك الدول التي تدعم حكوماتها القطاع الأهلي – في شكل منح سنوية دائمة، ومقار توفرها الحكومة ودعم فني – فإن إثارة مشكلة التمويل تكون ضمن أولويات المنظمات الأهلية.. النموذج الأساسي الإمارات العربية المتحدة، ثم الكويت، والسعودية... وسوف نأتي إلى ذلك بشئ من التفصيل.

الملاحظة الثالثة: هناك تنوع في مصادر التمويل الداعمة للمنظمات الأهلية، وعادة ما تنص التشريعات على هذه المصادر المتاحة منها اشتراكات الأعضاء، التبرعات والمنح من المواطنين، مقابل بيع خدمات أو سلع (حتى وإن كانت بأسعار رمزية)، دعم الحكومات للمنظمات – ماديًا وتقنيًا– إضافة إلى عائد استثمارات للمنظمات (في حالة بعض الدول

العربية فقط وفقًا للتشريعات).. إن المصادر التمويلية المذكورة داخلية أو وطنية، ولكن هناك مصادر أخرى خارجية تتمثل في: دعم منظمات الأمم المتحدة لمجالات أو مشروعات، ودعم مؤسسات عالمية غير حكومية، ومنح مؤسسات تمويل عالمية أو أمريكية أو أوروبية، السفارات الأجنبية (حالة مصر مثلا)، ومؤسسات تمويل عربية (العدد الإجمالي لها 17 منها برنامج الخليج العربي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) وأخرى إغاثية، وقد تمتد خارج المنطقة العربية، وأغلبها يتركز في السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

الملاحظة الرابعة: تتوجه إلى الدعم المقدم من القطاع الخاص، ونتوافق حوله "بالمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص" Social responsibility، وقد تصاعدت أهميته في بعض الدول العربية، مع مطلع الألفية الثالثة، ويتم إما عبر "شراكات" مع المنظمات الأهلية مباشرة، أو من خلال مؤسسات اجتماعية مستقلة تمثل أذرع القطاع الخاص لدعم التنمية البشرية (من نماذجها مؤسسات زين للاتصالات، فودافون، مؤسسة ساويرس الاجتماعية، مؤسسة البنك الأهلي السعودي وغير ذلك الكثير).

الملاحظة الخامسة: هناك "أوزان" مختلفة ومتعددة للمصادر السابقة، تختلف من منظمة إلى أخرى داخل نفس البلد، أو تختلف باختلاف البلدان العربية... من ذلك أنه في حين ترتفع "أوزان" الحكومات كداعم ومانح في دول مجلس التعاون الخليجي، ينخفض إلى حد كبير قيمة الدعم الحكومي في مصر ولبنان والمغرب، وفي حين يصبح التمويل الخارجي هو المصدر "شبه الوحيد" للمنظمات الحقوقية في المنطقة العربية، فهو يختفي بشكل "شبه تام" في دول الخليج العربي... إذن هناك اختلافات بين "أوزان" مصادر التمويل داخل البلد الواحد، وبين البلدان بعضها البعض.

الخلاصة أن الملاحظات الخمس السابقة تؤكد على تعدد مصادر التمويل، الداخلية والخارجية، ولكن وفقًا لما تسمح به التشريعات الحاكمة التي تنظم وضعية المنظمات التطوعية، كما أن أوزان مصادر التمويل تختلف، كما سنرى من بلد إلى آخر، إلا أن "إشكالية التمويل" تبقى أمام المنظمات الأهلية تحديًا رئيسيًا، وفي الوقت نفسه تفتح لنا الباب لنتناول "مكونًا مهمًا" في العلاقة بين

الدولة والمجتمع المدني، وتفتح الباب أيضًا لإثارة القيم والأخلاقيات في العمل التطوعي.

أ. طرح التمويل كإشكالية دائمة:

منذ بداية الألفية الثالثة، ومع توالي الإصدارات الدورية السنوية (وكتابات الباحثين لأعمال جماعية)، اتجهت جميعها عبر هذه السنوات، ومهما تنوع موضوعها، إلى تأكيد أن التمويل يمثل الإشكالية الرئيسية.. وعلى الرغم من مرور السنوات، وتواجد شراكات قوية في بعض الدول العربية مع الحكومات (وأحيانًا القطاع الخاص)، إلا أن طرح إشكالية التمويل واعتباره "التحدي الرئيسي" أمام المنظمات الأهلية (أو المجتمع المدني) ظل قائمًا حتى كتابة هذه السطور (عام 2015).

ومن المهم إزاء هذه الأطروحة، محاولة تفكيكها وذلك على النحو التالي:

- **إن الأداء الجيد الكفء للمنظمة/المنظمات، يزيد من قدراتها** على استقطاب التبرعات والمنح، خاصة حين تتسم بالشفافية والنزاهة، والإدارة المالية الرشيدة.
- **إن الجمعيات الخيرية، كاتجاه عام، لا تعاني من أزمات مالية، ونادرًا ما تثير إشكالية التمويل.. لماذا؟** لأن هذه الجمعيات تقوم بعمل تقليدي تاريخي كوسيط بين مانح ومتلق، استنادًا إلى العقيدة والباعث الديني في أغلب الأحوال، وهو ما يستقطب تبرعات من المجتمع المحلي. إضافة إلى ذلك فإن إدارة الجمعيات – وغالبيتها جذورية– أبسط بشكل كبير من إدارة تلك المنظمات الخدمية والتنموية والحقوقية، وذلك من منظور عدد الأفراد العاملين والمقر والتيسيرات، ومدى تعقد البرامج والمشروعات.
- **إن الجمعيات الرعائية خاصة المعنية برعاية الأطفال الأيتام، لا تعاني هي الأخرى من إشكالية تمويل،** لنفس السبب الرئيسي الذي يستقطب تبرعات أهل الخير، ومن ثم يتصاعد عدد دور الأيتام بشكل كبير – في حالة مصر على سبيل المثال– ورغم أن بعضها قدراته الاستيعابية كبيرة، إلا أنه في الغالبية منها قد لا يزيد عدد الأطفال على العشرات فقط (وهو نوع من الهدر الاقتصادي، وأحيانًا تشوبه ممارسات الفساد)، ويكفي رفع شعار "ديني" لاستقطاب التمويل، حتى وإن اتسم أداء بعض دور الأيتام "بالمحدودية" (دفع ذلك إلى قرار وزاري بوقف منح التراخيص لها في سبتمبر 2015).

- **إن إشكالية التمويل تتصاعد في حالة المنظمات التنموية،** ولعدة أسباب أهمها ارتفاع تكلفة البرامج والمشروعات، واحتياجها إلى إدارة تتسم بالكفاءة والفاعلية، إلا أن الثقافة المجتمعية لا تشجع على التبرع لهذه المنظمات، حيث تدرك التنمية وقضايا التهميش ضمن مسئوليات الدولة.. هذه المنظمات في أغلبها، تتوجه إلى التمويل الخارجي – الأجنبي ثم العربي– وتعتمد على الحكومات من خلال دعم مباشر أو من خلال شراكات.. وأحيانًا بعض التبرعات أو المنح من خلال القطاع الخاص.
- **ثم تأتي المنظمات الحقوقية كحالة خاصة، من منظور تركزها في دول عربية دون الأخرى (منها مصر، لبنان، المغرب، الأردن، تونس...) ومن منظور اعتمادها الكامل على التمويل الأجنبي،** ورفض بعضها التسجيل وفقًا لقانون الجمعيات.. ومن ثم فإن الأخيرة تنشط ضمن شركات مدنية (لا تستهدف الربح)، وتبرر هذا التوجه بأنه يحررها من هيمنة الدولة وضوابط التمويل ومراقبته في التشريعات، وهو ما يخلق الصدام بينها وبين الحكومة.

إن المنظمات الحقوقية لا يزيد عددها الإجمالي في المنطقة العربية على **ثلاثة آلاف** (وفقًا للدراسات السابقة)، وتتسم علاقتها بالدولة بالتراوح بين التوتر والشك المتبادل، أو الصراع والمواجهة (من خلال الحصار الأمني وأحيانًا اللجوء إلى القضاء)... هذه المنظمات التي لا تقدم خدمات Non service delivery، تمول من الغرب – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي– وتنشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات وفي مرحلة تالية (في السنوات الأولى من الألفية الثالثة) بدأت تنشط في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن عدم الثقة المتبادل بين الطرفين – الحكومة والمنظمات الحقوقية– ليس مصدره فقط اعتماد الأخيرة على تمويل خارجي مباشرة، وإنما أيضًا "لعبها أدوارًا سياسية احتجاجية" (على الأقل من وجهة نظر الحكومات) إلى جانب تركز دوائر من المعارضة في هذه المنظمات... يضاف إلى ذلك ميل المنظمات الحقوقية إلى الاستقواء بالخارج، وليس بالداخل، ورؤية المانحين الغربيين لها كأدوات أساسية تحقق الديمقراطية والتغيير (بل والرهان عليها كفاعل رئيسي في التغيير). إلا إن غياب "الشفافية" إلى حد كبير عن ممارسات غالبية المنظمات الحقوقية، وعدم الإفصاح عن مصادر تمويلها، وامتدادها الضعيف في الجذور

والقواعد الشعبية، قد أضعف مساندة "الداخل" لها، وكان البديل الاستقواء بالخارج، بدلا من الاستناد على رأي عام قوي يدعم دورها.

إن المنظمات الحقوقية – في ضوء البيانات المتوافرة لنا– تعتمد بشكل كلي على التمويل الخارجي، وتستند في ذلك إلى أن "الدول ذاتها التي تتركز فيها، تحصل على معونات أجنبية"، كما أن الثقافة المجتمعية – في المنطقة العربية– لم "تنضج" أو تتطور في اتجاه التبرع لمنظمات تحقق المنفعة الجماعية collective benefit، وتدافع عن الحقوق.

نحن إذن إزاء إشكالية "دائمة" إذا جاز هذا التعريف، تجعل من التمويل هو التحدي الرئيسي أمام المنظمات الأهلية أو المجتمع المدني ودون وقفة موضوعية لتقييم ممارسات هذه المنظمات، ومدى تحقيقها للثقة المجتمعية ووضوح جدواها في الواقع، وكذلك إدارتها لبرامجها ومدى كفاءتها كعوامل مسئولة عن ضعف مواردها ومردودها داخل المجتمع ذاته.. ولا نغفل ظاهرة "الترحال" من جانب المنظمات لتنتقل من مجال نشاط إلى آخر وفقًا "لبوصلة" استراتيجيات مؤسسات التمويل.

ب. ماذا تقول لنا الدراسات الميدانية عن أوزان مصادر التمويل؟

نحن أمام ثلاث دراسات ميدانية، اهتمت بأولويات مصادر التمويل (ترتيبها وفقًا للأولوية) تمت خلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2010، وأحدث هذه الدراسات (مؤشرات الفاعلية) **تضمنت ترتيبًا من المنظمات الأهلية المبحوثة لمصادر التمويل، وكان ترتيب مصادر التمويل على النحو التالي:**

- **التمويل الذاتي**، حيث أشار 35% من العينة، أن المنظمات – من خلال الاشتراكات، وبيع سلع وخدمات وتبرعات الأعضاء لها– يتوافر لها مصدرًا للتمويل. إلا أن هذه النتيجة تختلف من بلد إلى آخر، فهي ترتفع في المغرب، ثم مصر، وتنخفض في الإمارات العربية إلى 18.6%، وبين الاثنين تتوزع باقي العينة من الدول الأخرى.
- **الدعم الحكومي**، أتى بين الأولويات الثلاث لمصادر التمويل، إذ أن نسبة أهميته كمتوسط عام في دول عربية خمس كان 22.4% إلا أن وزن الدعم الحكومي في

الإمارات العربية يصل 63%، وهو ما أدى إلى ارتفاع المتوسط العام لأولوية هذا المصدر، والذي انخفض كثيرا في حالة مصر واليمن ثم المغرب ولبنان.

- **التبرعات والهبات** من المجتمع، سجلت المرتبة الثالثة (كمتوسط عام) في الأولويات بنسبة 12.2%. اللافت للاهتمام أن عينة المنظمات الأهلية في مصر كانت أعلى المعدلات (20% من المنظمات المبحوثة)، بينما في الإمارات العربية المتحدة، التي تضمنت العينة الممثلة لها 70 منظمة (أي أكثر من نصف عدد المنظمات في دولة الإمارات وهي 120 منظمة فترة تطبيق الدراسة)، أشار أقل من 5% إلى أن هذا المصدر – أي التبرعات والهبات– ضمن مصادر التمويل التي تحتل الأولوية.

المفارقة هنا هي اعتبار عينة الإمارات أن الدعم الحكومي لها مهم جدًا (63%) بينما التبرعات ينخفض وزنها – وذلك في دولة غنية كما تكشف مؤشرات التنمية البشرية– ليصل إلى أقل من 5%.. **كيف يمكن تفسير ذلك؟** قد يكون ارتفاع الدعم الحكومي السنوي للجمعيات الأهلية – وهو الأعلى في كل الدول العربية– يؤدي إلى شبه اعتماد تام عليه، و"تكاسل" من جانب المنظمات المبحوثة في دولة الإمارات العربية لاستقطاب تمويل من تبرعات المواطنين.. وقد يكون توضيح وإبراز "الجدوى" الاجتماعية والاقتصادية من جانب المنظمات الأهلية أمام الرأي العام يحتاج إلى قدرات للتواصل مع المجتمع، كذلك قد تكون طبيعة مكونات القطاع الأهلي في الإمارات، تدفع إلى ذلك. على سبيل المثال، إذا عرفنا أن الهيكل التنظيمي للجمعيات في دولة الإمارات تغلب عليه أدوار ثقافية وفنية (جمعيات المسرح والفنون والثقافة الشعبية... وغير ذلك)، وعلى الجانب الآخر يتسم بارتفاع عدد الجمعيات التي تعبر عن الجاليات الأجنبية (تصل إلى الربع تقريبًا)، تصبح طبيعة الهيكل التنظيمي لمجالات نشاط الجمعيات – وفي ارتباطها بالتركيبة السكانية– عامل مهم يفسر تراجع التبرعات والهبات من المجتمع، ويقابله على الجانب الآخر تزايد الدعم الحكومي.

- **إن التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية (الأمريكي والأوروبي)** يتراوح في عينة البحث في 4 دول عربية (الإمارات وأغلب دول الخليج تحظر تشريعات التمويل من الخارج) ما بين 11% من المنظمات المبحوثة في لبنان – كحد أقصى– وحوالي 5% في حالة المغرب، وبين الحدين الأقصى والأدنى يبدو التمويل الأجنبي مصدرًا أساسيًا لحوالي

8% من المنظمات (مصر واليمن)... والجدير بالذكر تراجع التمويل من مؤسسات عربية لأقل من 2% من العينة الكلية.

- أما تواجد **القطاع الخاص بين الجهات الممولة والداعمة** لمشروعات المنظمات الأهلية – من منظور المسئولية الاجتماعية– فهو يرتفع في حالة اليمن إلى 14% من المنظمات المبحوثة، وهو ما أكدته دراسة ميدانية أخرى عام 2009 (قنديل، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دول الخليج العربي)، وانخفض دعم القطاع الخاص إلى الجمعيات الأهلية في الإمارات (4 منظمات فقط) ليدفعنا لنفس التفسير السابق بأن جدوى المنظمات في الإمارات غير واضح، إلى جانب المساندة الحكومية الكبيرة.. في حالة لبنان ومصر ارتفعت المؤشرات إلى 8% من المنظمات المبحوثة، وهو أفضل نسبيًا عن مطلع الألفية (2% فقط). إن التقرير السنوي التاسع للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (عام 2010) كان موضوعه "المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص"، ولعل العودة لهذا العمل المهم تؤكد لنا أن **هناك تطورًا مهمًا في المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص**، فالعمل المذكور ضم 6 دول عربية (الأردن، مصر، تونس، لبنان، المغرب، ...) بالإضافة إلى كل دول الخليج العربي. وعلى الرغم من النماذج المهمة التي تضمنها التقرير المذكور، **إلا أن إحدى صعوبات البحث هو رفض عدد كبير من الشركات الخاصة والمؤسسات المالية والتجارية (حوالي 50% منها) الإفصاح عن حجم الدعم الذي تقدمه للمنظمات الأهلية**، وإذا أخذنا في الاعتبار اقتراب نسبة 50% من المنظمات التطوعية لعدم الإفصاح عن مصادر تمويلها وحجم الدعم المقدم منها، نصبح أمام "إشكالية" ترتبط بالثقافة الاجتماعية، والتي لا تحبذ الإفصاح والشفافية على وجه العموم. (إما بسبب الشك المتبادل بين الفاعلين، أو ثقافة السرية في العمل الخيري، أو غير ذلك...).

وإذا كنا فيما سبق، نسجل اتجاهات عامة، عن مصادر التمويل وأولوياتها، من المهم التأكيد على أن هناك اختلافات واسعة بين "مدى" الاعتماد على كل مصدر من المصادر المذكورة، ليس بين الدول العربية فقط، وإنما داخل نفس المجتمع، وذلك وفقًا لعدة عوامل، من أبرزها: قدرات المنظمة، برامجها ومشروعاتها، أداؤها، مجال النشاط، والتشريع، والبيئة

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويظل دور الدولة الداعم، محوريًا، لعدد كبير من الدول العربية.

وللتدليل على الملاحظة السابقة، فإن دراسة ميدانية واسعة (ضمت 486 منظمة) عن واقع الشراكة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب اليمن، قد أسفرت عن أن الحكومات هي الشريك الرئيسي للمنظمات الأهلية – سواء من خلال دعمها المادي أو إسناد مشروعات لهذه المنظمات– ويوضح الجدول التالي هذه الخصوصية، في عام 2008 (قنديل، الشراكة الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي).

جدول رقم (4) يوضح مساندة الحكومة للمنظمات الأهلية

الدولة	النسبة
الإمارات العربية المتحدة	**%85**
مملكة البحرين	**%78**
المملكة العربية السعودية	**%76**
سلطنة عمان	**%59**
قطر	**%87.5**
الكويت	**%77.8**

يتضح لنا مما سبق أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، هي الداعم الرئيسي للمنظمات الأهلية سواء من خلال تخصيص معونة سنوية أو من خلال إسناد مشروعات لها وتمويلها (شراكات)... وهذا المثال السابق تتفرد به دول مجلس التعاون الخليجي، لأسباب تتعلق بتشجيع القطاع، والموارد المادية المتاحة لهذه الدول، وتقوية قدرات القطاع الأهلي (خاصة تلك التي تتوجه لتقوية الفئات المهمشة).. وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسات الميدانية تبرز إشكالية التمويل كأولوية تطرحها دائما المنظمات الأهلية في المنطقة العربية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي.

الخلاصة تذهب بنا إلى التأكيد على تنوع موارد التمويل، وأوزانها المختلفة من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر... ولكن تثار دائما في نتائج الدراسات المتتابعة الميدانية، إن إشكالية التمويل أهم التحديات حتى في أكثر الدول التي توفر حكوماتها دعمًا ماليًا

ضخمًا للمنظمات الأهلية (الإمارات)، وهو ما يتطلب منا البحث في قدرات المنظمات، وأدائها من جانب، والبيئة الثقافية والاجتماعية من جانب آخر.

سادسا: التشريعات العربية ضمن العوامل التي تحدد فاعلية المنظمات:

إذا كان هذا الفصل (الثالث) يطرح ويناقش ملامح إشكاليات رئيسية، تؤثر على فاعلية المنظمات الأهلية العربية، نتذكر هنا أننا تناولنا: **التوزيع الجغرافي غير المتوازن** (أو غير المتوافق) مع المناطق الفقيرة حيث تتركز المنظمات في العواصم والحضر على حساب الريف والبوادي، وتناولنا **غلبة التوجه الخيري** على العمل الأهلي، وملامح **الضعف و"الهشاشة" في الأبنية المؤسسية** ومن منظور الإدارة الرشيدة، ثم تناولنا **إشكالية التطوع** (موارد بشرية محدودة) ثم **إشكالية التمويل** (موارد مالية محدودة) وموقعها على خريطة المنظمات الأهلية..

أ. ملامح المشهد العام للبيئة التشريعية:

وهنا – في هذا السياق– نطرح إشكالية التشريع، وكيف ترى هذه المنظمات التشريعات الحاكمة لها، وكيف تصل هذه المنظمات إلى أن التشريعات "غير مهيئة" لتفعيل القطاع الأهلي، وتعظيم أدوارها... **وقبل الدخول في مزيد من التفاصيل، فقد تكون الملاحظات التالية مهمة لإلقاء الضوء على المشهد العام:**

الملاحظة الأولى: تتعلق باتجاهات التشريعات العربية إزاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المنطقة العربية، مع نهاية القرن العشرين. ففي السنوات الأخيرة من القرن الماضي، تصاعدت ضغوط متعددة، ومطالب – من الداخل والخارج– لتغيير التشريعات، استنادا إلى "تفعيل دور منظمات المجتمع المدني" من جانب وتحرير القطاع الأهلي من هيمنة الحكومات من جانب آخر، إضافة إلى التوافق مع القواعد والمعايير العالمية.

من المهم أن نتذكر المناخ العام السائد في العقد الأخير من القرن العشرين، والذي مهد لبلورة "العولمة" ووضوح اتجاهاتها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والقيمية، فقد عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات العالمية، (حقوق الإنسان: فيينا، القاهرة للسكان والتنمية،

قمة العالم الاجتماعية، مؤتمر المرأة العالمية..)، وصدرت عدة وثائق متتالية مهمة، ومن منظور هذا العمل، فقد أبرزت مخرجات هذه المؤتمرات القيمة المضافة للمجتمع المدني كفاعل جديد، وأكدت على بناء "شراكات" بين الأطراف الفاعلة للتعامل مع تحديات التنمية البشرية، بالإضافة إلى"تهيئة البيئة القانونية والسياسية" (تشريعات جديدة، وإرادة سياسية)..

إن المتغيرات العالمية السابقة تفاعلت في المنطقة العربية مع متغيرات إقليمية تطالب بمساحة أوسع من الحريات – ومن بينها حرية عمل المنظمات الأهلية وتبسيط الإجراءات وتحرير المنظمات من "السلطة الأبوية"– لتدفع في القرن الحادي والعشرين إلى إحداث تغيير في بعض الدول العربية.

الملاحظة الثانية: إن الغالبية العظمى من الدول العربية بها دساتير وقوانين تكفل حق تكوين الجمعيات الأهلية، وهي في ظاهرها قد تقترب إلى حد كبير من النصوص التي وردت في الصكوك الدولية، إلا أن تفاصيل هذه القوانين – وفقًا لما ذكره أ. عبد الله خليل في الإصدار المهم للشبكة عام 2006، عن "الدليل التشريعي العربي"– تسحب البساط من تحت هذه المبادئ... لقد حدث " تقادم" في التشريعات العربية المنظمة لأوضاع المجتمع المدني، وحين بدأت الألفية الثالثة، تصاعدت المطالب والضغوط الداخلية والخارجية لإحداث تغيير رئيسي – وليس شكليًا– في التشريعات، بحيث يعكس:

- علاقة ثقة بين الحكومات والمنظمات الأهلية.
- رؤية جديدة لدور فعال للمنظمات الأهلية.
- استقلالية ذاتية للمنظمات الأهلية.
- علاقة فعالة بين الديمقراطية وتحقيق الحريات من جانب وبين تشريعات المنظمات الأهلية من جانب آخر.

الملاحظة الثالثة: إن العولمة في تجلياتها السياسية والقيمية قد دفعت إلى الساحة بقوة، احترام حقوق الإنسان، التحول الديمقراطي، المشاركة الواسعة.. وغير ذلك، وكسرت الحواجز بين حدود الدول في العالم، وتغيرت مفاهيم السيادة والأمن القومي.. وكل ذلك يعني تدخلات

من الدول الكبرى والمؤسسات الدولية في توجهات التشريعات التي تنظم القطاع الأهلي، واستنادًا إلى قيم ومعايير عالمية "توسع من حريات" هذا القطاع•.

الملاحظة الرابعة: لقد عزز من التوجه السابق – في أواخر القرن العشرين– صدور عدة دلائل ومبادرات عالمية وإقليمية لتشريعات المجتمع المدني، من أهمها:

- كتيب الممارسات الرشيدة لقوانين المنظمات غير الحكومية، البنك الدولي، 1997.
- المبادئ القانونية لمشاركة المواطن، منظمة سيفكس العالمية، 1997.
- الدليل العالمي لقوانين المنظمات غير الحكومية، جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، 1998.
- الخطوط الاسترشادية للقوانين التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني open society institution، 2004.
- دليل المركز الدولي لقوانين المنظمات غير الربحية، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002 و2004.

الملاحظة الخامسة: تفاعلت هذه الإصدارات العالمية مع دلائل وإصدارات ومبادرات عربية مهمة، للدفع نحو تغيير التشريعات في الألفية الثالثة **أبرزها:**

- ميثاق الشرف الأخلاقي العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة 1997.
- الإعلان العربي للشفافية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، بيروت، 2002.
- إعلان حرية الجمعيات في الدول العربية، الأردن، 1999.
- إعلان الدار البيضاء عن حرية الجمعيات، الدار البيضاء، 2000.
- المبادئ الإرشادية لتشريعات المجتمع المدني العربي، القاهرة، 2007 (والكويت 2006)..

إن الملاحظات الخمس السابقة تبرز أن الألفية الثالثة قد بدأت، ومعها زخم السنوات الأخيرة من القرن العشرين – على المستويات العالمية والإقليمية– للدفع في اتجاه تغييرات تشريعات تسهم في

• إن دراسة حالة لمصر خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، توضح لنا ردود أفعال بل ومبادرات، أجنبية من حكومات ومؤسسات تمويل عالمية، تعترض على التشريع المصري عام 2002، وبشكل رسمي معلن ومذكرات يتم إرسالها لوزارة الخارجية. وبدا أن التحفظ الرئيسي لهم هو القيود على تدفق التمويل ورغبة الحكومة المصرية في مراقبته.

تهيئة البيئة المواتية، لتحقيق فعالية أكبر للجمعيات والمؤسسات الأهلية العربية... ثم في السنوات الأولى من الألفية الثالثة، تغيرت بالفعل "بعض التشريعات" ويصبح السؤال إلى أي مدى حدث توافق بين هذه التشريعات ومطالب المنظمات الأهلية؟ وما "حدود" الخلاف بين هذه المنظمات والدولة بخصوص التشريعات؟

ب. المحاور الرئيسية للاتجاهات الحديثة في التشريعات العالمية:

حين بدأت الألفية الثالثة، وحدث التفاعل غير المسبوق بين الأطراف في العالم نتيجة للتواصل عبر شبكة الفضاء الافتراضي، والمؤتمرات، والدلائل الموجهة للتشريعات وغير ذلك، أصبح معروفًا أن **هناك مبادئ أو قواعد ترتكز عليها التشريعات الحديثة، ومن ثم اتجهت المطالب العربية نحو مراعاة القواعد التالية وهي:**

أولها: متطلبات التمييز والشخصية القانونية. وتتضمن:

- النص على حد أدنى من الأفراد لتأسيس المنظمة لا يزيد على 7 أفراد.
- فتح مجالات النشاط دون النص على بعضها، ثم يتم منع أخرى (حقوق الإنسان).
- اعتبار أنشطة حقوق الإنسان ضمن الأغراض التنموية.
- حرية تأسيس المنظمات بمجرد الإخطار.
- عدم جواز إبطال التأسيس تحت أي ذريعة (مثل مخالفة النظام العام).

ثانيها: حرية الإدارة الذاتية للمنظمات.. وتتضمن:

- إطلاق حرية المنظمات في وضع لوائحها ونظمها الأساسية.
- حظر استبعاد أشخاص بعينهم من ممارسة حقهم في الانضمام للعضوية.
- تبسيط الإجراءات والوثائق المطلوبة.
- عدم جواز التدخل في قرارات المنظمة ممثلة في مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
- حظر وجود ممثل للحكومة في اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
- عدم جواز الاعتراض على المرشحين في انتخابات المنظمة.

- إلغاء سلطات الجهة الإدارية في التفتيش على الوثائق والمستندات دون إخطار.

ثالثها: حق المنظمات في إقامة تحالفات وشبكات، وحقوقها في عضوية الشبكات الدولية والإقليمية.

رابعها: تقييد حق الجهات الحكومية في إنهاء الوجود المادي للمنظمة وتحديد الحالات التي يجوز فيها اللجوء للقضاء.

خامسها: تنمية الموارد المالية للمنظمات الأهلية... وتتضمن:

- حرية المنظمات في تلقي التمويل الأجنبي مع إخطار الحكومة.
- حرية تلقي التبرعات.
- النص على الإعفاءات والمزايا الضريبية والجمركية مع تمتع المتبرعين بخفض الضريبة على الوعاء الصافي للدخل.
- إطلاق حرية الوقف للمنظمات الأهلية

سادسها: حظر النشاط السياسي، وبما يتفق مع التشريعات العالمية لحظر الدعاية الانتخابية، أو الإسهام في حملات لتأييد مرشح أو تقديم مرشحين باسم المنظمة لخوض الانتخابات.. مع عدم اعتبار أنشطة المنظمات الحقوقية والدفاعية ضمن الأنشطة السياسية المحظورة، وإقرار حقوق حرية الاجتماعات وحرية التعبير.

سابعها: إلغاء العقوبات السالبة للحرية وتطبيق قواعد القانون المدني، بمعنى إلغاء النصوص التجريمية في تشريعات المنظمات الأهلية.

ثامنها: الإدارة الرشيدة للمنظمات الأهلية. وتتضمن:

وضع الضوابط والشفافية في إدارة المنظمات، ووضع ضوابط كافية لمراجعة الحسابات الداخلية، واعتمادها من مدقق حسابات خارجي، ووضع سياسة وقواعد تضمن عدم تعارض المصالح conflict of interest، ومنع الفساد، واحترام قاعدة "الإفصاح" وتوفير كل البيانات وإقرار حرية تدفق المعلومات[♠].

[♠] مثلت البنود المذكورة – كمحاور مستهدفة– مضمون الإعلانات العربية المتتالية، وقد أصدرت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية دليلا استرشاديا (عام 2007) للتشريعات في المنطقة العربية إضافة إلى ما ذكرناه من قبل عن الدراسة القيمة للأستاذ عبد الله خليل عام 2007، والتي كلفته بها الشبكة العربية عن التشريعات.

إن مضمون المطالب العربية المذكورة، والتي تصاعدت في أواخر التسعينيات والألفية الثالثة، يتفق مع ما تذهب إليه التشريعات العالمية بخصوص متطلبات تمييز الشخصية القانونية/الاعتراف القانوني بها، ويتفق مع مفهوم الإدارة الرشيدة للحكم وضوابط منع الفساد في اتفاقيات الأمم المتحدة (الشفافية، المساءلة، المحاسبة)، وتتفق أيضًا مع مفهوم عدم الربحية non profit، وتحقيق الصالح العام.

ج. هل تتفق التشريعات العربية مع الاتجاهات والمطالب المذكورة؟

في مطلع الألفية الثالثة، **أصدرت عدة دول عربية تشريعات جديدة تنظم وضعية المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية**، منها اليمن، مصر، المملكة المغربية، البحرين، الأردن، ودول عربية أخرى في السنوات الأخيرة أبرزها تونس، والجزائر... **التشريعات الجديدة لم تحظ بتوافق واسع في بعض هذه الدول وأبرزها مصر**، بسبب " الطبيعة الانتقائية" في هذه التشريعات، والتي غيرت من بعض البنود القانونية، وتركت بعضها الآخر تحت دعاوي مختلفة منها "الأمن القومي"، أو ضمان "المراقبة والمحاسبة" وغير ذلك.. **وتبقى تفاوتات واختلافات بين تشريعات الدول العربية للتعامل مع المنظمات الأهلية:**

1. فيما تعلق **بالحد الأدنى لعدد الأعضاء** المؤسسين، فهناك دول عربية تقترب من المؤشرات العالمية منها مصر وتونس والمغرب ولبنان وفلسطين، ودول أخرى تستلزم أكثر من 10 أفراد منها اليمن (21 شخصًا) والجزائر (15 شخصًا)، والسعودية وسلطنة عمان (20 شخصًا).
2. **فيما تعلق بفتح المجال أمام كل الأنشطة** بما فيها حقوق الإنسان، كانت مصر ولبنان والمغرب واليمن والجزائر وتونس نماذج، لكن على الجانب الآخر، هناك تشريعات في دول أخرى تقوم بحصر الأنشطة في مجالات محددة (الإمارات، قطر، الكويت، السعودية..).
3. **بخصوص إجراءات التسجيل والإشهار**، فإن التشريعات العربية تتسم باتجاهات عامة، أبرزها تحديد جهة حكومية تتقدم إليها المنظمات الأهلية، وحق الجهة

الحكومية في رفض التأسيس، وإمكانية استبعاد الحكومات لأشخاص بعينهم. وأغلب التشريعات حددت مدة للقبول أو الرفض تتراوح غالبًا بين 30 يومًا و90 يومًا، بينما في حالة سلطة عُمان والسعودية مثلا لم يتم تحديد المدة، وتركت مفتوحة... هناك تشريع واحد فقط – هو التشريع اللبناني– هو الذي ينص على اكتساب الجمعية الشخصية الاعتبارية بمجرد "العلم والخبر".

4. **يهمنا هنا الإشارة إلى حق الجهة الحكومية في بعض الدول العربية، برفض طلب تأسيس المنظمات الأهلية دون أن يكون للمنظمة حق الطعن..** هذا البعد يدخلنا أكثر وبشكل أعمق، في طبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية... بعض الدول العربية – مثل الكويت والسعودية– لا يجوز الطعن في القرار الصادر برفض التسجيل، وأحيانًا يكون التظلم من قرار الرفض من جانب المؤسسين يرفع للوزير (أي أن الجهة التنفيذية هي التي تصدر القرار وتحكمه). في حالات أخري – مثل مصر واليمن– يمكن لأصحاب الشأن من المؤسسين التظلم أمام المحكمة، ونفس المبدأ قائم في البحرين وتونس.
5. هناك بعد آخر في التشريعات العربية له علاقة بما نطلق عليه "بناء الثقة" بين الدولة والمنظمات الأهلية، وهو أن **غالبية التشريعات العربية** " **تصيغ مواد مرنة وتتسع بها المحظورات**" بما يقوي من قبضة الدولة لحظات التدخل.. على سبيل المثال الأخذ بعبارات "المساس بالنظام العام"، أو "سلامة الدولة" أو القول بحظر المساس " بأسس العقيدة الإسلامية" أو "وحدة الشعب"...إن ما سبق يرد في تشريعات متعددة دون أن يكون لدينا تعريف دقيق بمثل هذه المفاهيم وهو "باب" تدخل منه الأجهزة الأمنية، وقد تتوسع في رفض إشهار الجمعيات أو حلها أو استبعاد بعض الأشخاص.
6. **بخصوص الممارسة الفعلية لمبدأ ديمقراطية الإدارة أو "الاستقلال الذاتي"، فإن الاتجاه العام في التشريعات العربية، أن كثيرًا من النصوص القانونية تتدخل لتحدد "تفاصيل" عملية الحكم الداخلي للمنظمات، والتي ينبغي أن تترك لهذه المنظمات** (تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية، الهيكل الداخلي، شروط العضوية.. وغير ذلك). أما الملمح الآخر المهم في التشريعات العربية فهو حق

الجهة الإدارية (وزارة الشئون الاجتماعية وأحيانًا وزارة الداخلية) في التدخل في الإدارة الداخلية للجمعيات... من أمثلة ذلك: وجود ممثل أو أكثر للحكومة في مجلس الإدارة، التدخل لسحب قرار أصدرته الجمعية، الحق في إلغاء الانتخابات، وجوب عرض قائمة بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة (أو المؤسسين) على الحكومة، إفادة الجهة الحكومية بقرارات مجلس الإدارة، حق التفتيش من جانب دون إخطار سابق للجمعية، موافقة الجهة الحكومية على عضوية المنظمة في الشبكات الدولية والإقليمية... هذه وغيرها تجدها قائمة كلها – أو بعضها– في الغالبية العظمى من التشريعات العربية.

7. **إذا كان ما سبق يمثل اتجاهات عامة في التشريعات العربية فإن هناك بعدين رئيسيين على درجة عالية من الأهمية، قد شكلا محاور للصدام أو التوتر بين الدولة والمجتمع المدني، وهما:**

- إنهاء الوجود المادي للمنظمة (الحل).
- قضية التمويل الأجنبي.

إن إنهاء الوجود المادي للمنظمة يتم وفقًا للمعايير العالمية، نتيجة ممارسة تعتبرها الحكومة أو الرأي العام أحيانًا، تخرج عن قواعد الشفافية، أو تنخرط في فساد، أو تتجاوز القانون الذي يوجه ويراقب منظمات المجتمع المدني (من ذلك مساندة مرشحين في الانتخابات أو الإسهام في تمويل الأحزاب السياسية). إلا أن تقييم هذه الوقائع بالحل أو التعويض أو دفع ضرائب (كانت المنظمة تتمتع بالإعفاء الضريبي من قبل) يتم في المحكمة.

الوضع في الدول العربية يختلف تمامًا فهو يتراوح بين اتجاهين:

الأول: هو "الحل الإداري" للجمعية، بأن يقوم الوزير بحل الجمعية وتعيين مجلس مؤقت، ويجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية (مصر، الأردن، البحرين). وقد لا يتوافر حق طعن الجمعية على القرار مثل قطر، الإمارات، الكويت، سلطنة عمان.

الثاني: الحل بموجب حكم قضائي، من ذلك تشريعات المغرب، الجزائر، تونس، اليمن... وتنتهي هذه التدابير كأن لم تكن بقوة القانون إذا رفضت الجهة القضائية الحل. ومن المهم الإشارة إلى أن مصر قد تقف بين الاتجاهين السابقين، إذ يجوز لوزير الشئون الاجتماعية الحل الإداري – بصفة مؤقتة– حتى تصدر المحكمة حكمها النهائي.

بخصوص التمويل، أشرنا في موضع سابق بأن بعض التشريعات تتضمن موارد التمويل الداخلية من اشتراكات الأعضاء، إعانات الدولة والمؤسسات الحكومية، الهبات والوصايا، التبرعات، عائد معارض وأسواق وحفلات، عائد الأنشطة التجارية والاقتصادية (في دول تسمح بها) وهي تشكل الاتجاه العام، بينما هناك دول تضع القيود على التبرعات والحفلات وتشترط موافقة مسبقة من الجهة الحكومية، أو تشترط موافقة على الوصية (المغرب في حالة جمعيات النفع العام، والبحرين)... **إلا أن المورد المالي المهم، والذي يخلق توترات ومصادمات بين الحكومة والمنظمات الأهلية، مصدره التمويل الأجنبي، في الدول التي تسمح التشريعات به.. وهناك ثلاثة اتجاهات بهذا الخصوص:**

أولها: حرية تلقي التمويل الأجنبي (لبنان، موريتانيا).

ثانيها: حرية تلقي التمويل الأجنبي بشرط الإخطار أو علم الحكومة وحالة المغرب نموذج وكذلك اليمن.

ثالثها: حظر تلقي التمويل الأجنبي دون ترخيص مسبق، لمبررات الأمن القومي والنظام العام. وأحيانًا (في حالة مصر) يمكن الحصول على التمويل الأجنبي من مؤسسات داخل الدولة (سفارات، منظمات الأمم المتحدة، مكاتب لفروع دولية...)، بدون إذن مسبق.

لقد كانت – ومازالت– هذه النقطة موضع خلاف كبير بين الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان على وجه التحديد، والتي ترفض "المراقبة" بأسلوب الترخيص المسبق (والانتظار لصدور القرار خلال مدة معينة غالبا 30 يومًا). ويبدو ذلك بوضوح في الدول التي يتصاعد فيها وزن المنظمات الحقوقية مثل مصر، والأردن، واليمن، وتونس، والجزائر، ثم البحرين، حيث تعتقد هذه المنظمات أن هذا الاتجاه مخالف للمعايير العالمية، وأنه أداة "لحصار منظمات حقوق الإنسان"... وعلى الجانب الآخر، فإن لجوء عدد من هذه المنظمات إلى العمل كشركات مدنية، وكذلك رفضها توفيق أوضاعها وفقًا للقانون الحاكم للمنظمات الأهلية، هو أمر يعمق من عدم الثقة بين الطرفين... يضاف إلى ذلك أن الغالبية العظمى من هذه المنظمات الحقوقية ترفض الإفصاح عن مواردها المالية من الخارج، مما يمس مبادئ الشفافية بالأساس.

الخلاصة أن الاتجاهات العامة للتشريعات العربية الحاكمة للمنظمات الأهلية عام 2015، وبعد إصدار تغييرات تشريعية في

عدة دول عربية، مازالت محلا "لعدم التوافق" بين غالبية الحكومات العربية والمنظمات الأهلية... كل طرف يستند إلى مبررات تقوي موقفه إزاء التشريع أو بنود معينة فيه، فالدولة تتمسك بحقها في المراقبة وسلطتها لتصحيح المسار، وتستند إلى اعتبارات الأمن القومي... بينما المنظمات المعارضة – خاصة الحقوقية- تعتبر أن الحكومات تخالف "المعايير العالمية"•، وإنها تنظر إليها نظرة تشكيك وتخشى من أدوارها ومطالبها للدفاع عن حقوق الإنسان..

الخلاصة:

لقد طرحنا فيما سبق- الفصل الثالث- المحددات التي تؤثر على فعالية المنظمات الأهلية العربية، لكي نتبين هل هذه المحددات أو التحديات قائمة عام 2015، حين نقارنها بعام 2000، وهي الفترة محل البحث.. إن مجموعة العوامل/ المحددات التي طرحناها، قد اعتمدت بشكل رئيسي على نتائج وبحوث ميدانية، وكتابات جماعية وتقارير شارك فيها 109 من الباحثين والخبراء من مختلف الدول العربية (خلال الفترة من عام 2000-2015).

وقد تبين لنا مما سبق – وبنظرة شاملة- عدة نتائج، نوجزها في نهاية هذا الفصل على النحو التالي:

- طوال الفترة محل البحث، ظلت بعض التحديات، أو ما تم التعبير عنه "بالإشكاليات" قائمة ولم يتم رصد أي تطور فيها، من ذلك إشكالية تعبئة المتطوعين، وإشكالية التمويل، ولم تشهد هذه الفترة (2000-2015) أي تطور يذكر على مستوى خريطة التوزيع الجغرافي للمنظمات – ما بين العواصم والحضر وبين الريف والبوادي- ولصالح الأخيرة، في اتجاه التجاوب مع متطلبات التنمية.
- خلال الفترة الزمنية محل اهتمامنا، حدث تطور في "العدد المطلق" للمنظمات التنموية، وتعدد وتنوع مجالات نشاطها استهدافا للتمكين، إلا أن الوزن النسبي للمنظمات الخيرية التقليدية (وإلى جانبها الرعائية والخدمية)، ظل هو الغالب.

• الشفافية والإفصاح والمكاشفة مكونات أساسية في المعايير العالمية، كما أن مراقبة الجهات الحكومية للمنظمات قائمة في كل دول العالم، حتى في الولايات المتحدة والدول الغربية، هناك مراقبة قانونية للتأكد من أن الإنفاق يتجه لصالح المجتمع، ومراقبة أخرى من الرأي العام للتأكد من الشفافية، إضافة إلى دور فاعل للقضاء.

- التفاعل بين المتغيرات العالمية والمتغيرات الإقليمية، أثر بالفعل على خريطة المنظمات الأهلية، ومن عدة زوايا، أبرزها مطالب نشطاء العمل الأهلي بتغيير التشريعات والتي تغيرت بالفعل في عدة دول عربية (وإن كانت مازالت ليست محلا للتوافق)، أثر أيضًا هذا التفاعل على أوزان مصادر التمويل، حيث حدث أعلى تدفق للتمويل الأجنبي في بعض الدول العربية (لصالح المنظمات الحقوقية ثم المنظمات النسائية). وصاحب ذلك قدر كبير من التوتر بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وإثارة قضايا كبرى أهمها الأمن القومي.
- لم تلمس الدراسات المتعددة التي اهتمت بإدارة الحكم في المنظمات الأهلية، تغيرات إيجابية بخصوص "الحكم الرشيد"، حيث استمرت المنظمات الأهلية العربية بنفس سماتها (عام 2015) التي حددناها من قبل (وفي عام 2000).

يرتبط بما سبق القول أن الإشكاليات الست التي تمثل محددات على كفاءة وفاعلية المنظمات الأهلية، يمكننا تصنيفها على النحو التالي:

- محددات ترتبط بالثقافة والقيم والمجتمع، أبرزها ما تعلق بالتطوع، وما انعكس على إدارة الحكم (مثل محدودية عمل الفريق، الشخصنة، الشللية، محدودية الممارسة الديمقراطية).
- محددات ترتبط بقدرات المنظمات الأهلية، أبرزها كفاءة ومهارات العاملين والمتطوعين، إدارة الحكم الرشيد، وقدرات التمويل.
- محددات ترتبط بالدولة وطبيعة العلاقة بينها وبين المنظمات الأهلية، أبرزها التشريعات التي تنظم وضعية الجمعيات الأهلية، والإرادة السياسية المهيئة لدور أكثر فعالية.

الفصل الرابع
تفاعلات خريطة المنظمات الأهلية مع المخاطر الاجتماعية

إذا كان الفصل الأول قد اهتم بمفهوم "الخريطة" المعرفية وقيمتها المضافة، واهتم الفصل الثاني بملامح خريطة المنظمات الأهلية (ما بين عام 2000 و2015) من منظور حجم القطاع الأهلي وملامح التغيير في مجالات النشاط، ثم جاء الفصل الثالث ليصيغ لنا التحديات والإشكاليات التي تواجه المنظمات – على وجه العموم– وتؤثر في مدى فاعليته، فإن الفصل الرابع ينتقل بنا إلى "أرض الواقع" وبشكل أعمق لنتعرف على تفاعلات المنظمات الأهلية مع المخاطر الاجتماعية social risk.. **وفي هذا السياق، من المهم إبداء الملاحظات التالية:**

الملاحظة الأولى: إن مطلع الألفية الثالثة، قد صاحبها إعلان التحديات الإنمائية للألفية من جانب الأمم المتحدة، والتي وقع عليها غالبية قيادات ورؤساء دول العالم. وقد تضمنت الوثيقة المذكورة تحديات رئيسية تواجه مسار وجهود التنمية المستدامة، وتحذيرات من تفاقم "المخاطر" التي ترتبط بها. كان أولها الفقر وضرورة تقليل معدلاته، ثم التعليم وقدراته الاستيعابية ونوعيته، وضرورة تطوير وشمول الخدمات الصحية، وتمكين النساء، والبيئة...وغير ذلك. إزاء ذلك كانت هناك مؤشرات لقياس مدى التقدم الذي تحرزه دول العالم، مع تقديم تقارير دورية، تناقش في المحفل العالمي للأمم المتحدة. وعلى مستوى المنطقة العربية ككل، كان هناك بعض التطور، إلا أنه متباين، بمعنى أن بعض التحديات – مثل القدرة الاستيعابية للتعليم أو الصحة الإنجابية للأم والطفل– قد حققت تطورا، ولكن في الوقت نفسه، فإن الفقر قد تزايد في بعض الدول العربية، وتفاقمت قضايا السكان.. ومن ثم لم نصبح أمام "تحديات" ولكن مخاطر تعميق وتوسيع هذه التحديات، بدلا عن حصارها. صحيح أن بعض الدول العربية – مثل الإمارات العربية المتحدة– تكشف مؤشراتها عن

تطورات إيجابية شاملة، ولكن الصحيح أيضًا أنها تعاني من مخاطر " ذات خصوصية" أبرزها التركيبة السكانية.

الخلاصة إذن أن الألفية الثالثة بدأت بتوافق عالمي حول التحديات التي ينبغي التعامل معها، وآليات تفعيل الشراكة بين القطاعات الثلاثة – حكومة، قطاع خاص، مجتمع مدني– وتوسيع مشاركة المواطنين، إلا أن عام 2015 يشهد محدودية التقدم الذي تم إحرازه على صعيد مكافحة الفقر، والبطالة، وتطور نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وشمولها، مما يدفع بنا إلى القول أننا أمام مخاطر اجتماعية واقتصادية (إلى جانب السياسية) تهدد المجتمعات العربية.

الملاحظة الثانية: تدريجيًا، ومع مطلع الألفية الثالثة، حدث تطور وتنامي في بعض مجالات أنشطة المنظمات الأهلية العربية، وتناولناها من قبل في الفصل الثاني، وكان أبرز مظاهرها تصاعد عدد المنظمات التنموية والحقوقية، وتوجه عدد كبير منها لتمكين الفقراء من خلال التدريب والتأهيل للاعتماد على ذاتهم. كذلك اتجهت كثير من المنظمات الأهلية في غالبية الدول العربية، نحو قضية بطالة الشباب (القروض والمشروعات الصغيرة)، ودعم النساء الفقيرات المعيلات لأسر.. من ناحية أخرى كان توجه عشرات من المنظمات الحقوقية نحو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للضغط في اتجاه المسكن اللائق، وتوفير البنية الأساسية للفقراء، وتحسين الخدمة الصحية، وتطوير نوعية التعليم... وغير ذلك.

معنى ذلك حدثت انعكاسات للمتغيرات الإقليمية وتزايد المخاطر على المنظمات الأهلية ولا شك أن هناك قدرا أعلى من الوعي والإدراك للتفاوتات بين الطبقات، ومحدودية تطبيق مبادئ وشعارات العدالة الاجتماعية على أرض الواقع وهو ما أدى إلى ثورات عربية وحركات احتجاجية من جانب، ودفع بعض النظم العربية – بعد مرور العقد الأول من الألفية– لتبني إصلاحات سياسية واقتصادية من جانب آخر.

الملاحظة الثالثة: نحن في تناولنا تفاعلات خريطة المنظمات الأهلية – بكل ملامحها التي ذكرناها من قبل– مع المخاطر الاجتماعية، نختبر فعليًا تطور "القدرات الاستجابية" التي تتميز بها المنظمات التطوعية، ومدى مرونتها في التعامل مع "المخاطر" التي تعاظمت في الألفية الثالثة. نهتم في الوقت نفسه بالفئات المستفيدة، والتي تتوجه لها المنظمات وأولويات المخاطر كما أدركتها، وموقع "العدالة الاجتماعية" على خريطة المنظمات الأهلية (الاهتمام بالفئات المهمشة، وأدوارها في "التضمين" ودمج هذه الفئات، وقدراتها على الوصول المتوازن إلى الأطراف والهوامش).

الملاحظة الرابعة: على مدى الفترة الزمنية محل البحث (2000 –2015)، فإن التقارير السنوية للشبكة العربية، وكذلك بعض الإصدارات الجماعية للشبكة العربية، قد تناولت "قضايا كبرى" تشكل جوهر ما نطلق عليه في هذا العمل "المخاطر الاجتماعية" مثل أدوار المنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر، وتمكين المرأة، والبيئة، والقضايا التي تتعلق بالشباب، والأطفال، ودور هذه المنظمات في التنوير الثقافي ونشر الفنون، والصحة.. وغير ذلك. **إلا أن التقرير السنوي الحادي عشر للشبكة – وكان موضوعه المخاطر الاجتماعية التي تهدد الأسرة العربية– قد انتقل بنا من الحديث عن تحديات التنمية إلى الوقوف على مدى المخاطر الاجتماعية**، وأضاف لنا دوائر جديدة من المخاطر منها العنف بين الأطفال والشباب وامتداده للمؤسسات التعليمية، وانتشار المخدرات، واستمرار العنف ضد المرأة، وتفكك الأسرة العربية وارتفاع معدلات الطلاق، ومخاطر المحتوى الإعلامي وتدني الأعمال الدرامية، ومخاطر الإنترنت.. وغير ذلك. ولكن من جانب آخر فقد نبهنا التقرير المذكور إلى أهمية إعادة النظر في فلسفة ومنهجية المنظمات الأهلية، في اتجاه العمل مع الأسرة ككل والمخاطر التي تتعرض لها وتهدد استقرارها، كما نبهنا – وبقوة– إلى قضية "نوعية " الخدمة وضرورة الانتقال من الكم إلى الكيف.

إن الفصل الرابع هذا يفتح الباب لمناقشة تفاعل العولمة، مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية، إذ ينبهنا لأن العولمة قد ارتبطت بتهميش قطاعات كبيرة من العمالة لا تمتلك قدرات تنافسية، وينبهنا أيضًا لتزايد مخاطر الفقر والتهميش، وامتداد مخاطر العولمة إلى الثقافة والقيم والهوية، وغزو ثقافة

استهلاكية، والفجوة الكبيرة داخل الأسرة العربية بين الأجيال، ومخاطر الفضاء الافتراضي وتأثير التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصال.

أولا: مفهوم المخاطر الاجتماعية وأولوياتها على الخريطة:

من منظور اهتمامنا بتفعيل دور المجتمع المدني/المنظمات الأهلية للتعامل مع التحديات الإنمائية والمخاطر الاجتماعية، قد يكون من المهم أن نتذكر أننا تناولنا من قبل – وفي عدة مواضع– غلبة التوجه الخيري على التوجه التنموي، وأهمية "**التحول الواعي**" من الفلسفة الخيرية الإغاثية إلى فلسفة تنموية حقوقية، لها برامج واضحة شاملة، لا تتعامل مع قطاعات من الأفراد دون الامتداد إلى البيئة الأسرية والبيئة المجتمعية ككل.

ومن المهم أيضًا أن نتذكر أن السنوات الخمس الأخيرة، قد شهدت "تفاقما" وتدهورا في الاستقرار السياسي والاقتصادي، خاصة بعد الثورات العربية، ونشوب صدامات مسلحة بين طوائف دينية وبين تيارات سياسية، ودرجة غير مسبوقة من الأحداث الإرهابية في مصر وتونس ثم السعودية والكويت (يونيو 2015) وصراعات مسلحة في ليبيا وسوريا واليمن والعراق.. **ما يهمنا من منظور هذا العمل هو هجرة الملايين من دولهم إلى البلدان القريبة، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها هذا "النزوح" على بعض الدول العربية**.. هناك إذن مصادر جديدة للمخاطر، تتنوع حدتها ومستوياتها، وتعمق في الوقت نفسه التوجه الإغاثي والخيري، وقد تحد من أدوار المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر.

أ. كيف يمكن تعريف المخاطر الاجتماعية؟

لقد اكتسب مجال تحليل المخاطر risk analysis أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، من منظور السعي لتحقيق "الأمن الإنساني" من جهة، ثم الطرح والنقاش "لمجتمع المخاطر العالمي" من جهة أخرى، **حيث أصبح من الصعب – في عصر العولمة– حصار المخاطر والأزمات داخل حدود جغرافية معينة.** والأكثر خطورة ما يعرف بـ "**تصدير المخاطر**" و"**المخاطر عابرة الحدود**"، وهي مصطلحات تعبر بدقة عن أهمية الموضوع، وفي مقابل

ذلك حدث تطور علمي – على المستويين الأكاديمي والعملي– في تناول "إدارة المخاطر" للتقليل من الخسائر، أو احتمالات حدوثها، أو التعامل مع آثارها، أو تجنبها.

تتعدد وتتنوع تعريفات المخاطر، فمنظمة القياسات العالمية (الأيزو) تقدم تعريفًا عامًا للمخاطر يشير إلى "تواجد تهديد بالخطر وإدراك أن شيئًا ما سيقود إلى خسائر في الممتلكات والأرواح والمؤسسات والمشروعات وفي نظم المعلومات"... التعريف السابق مثلا يرتبط بزاوية اهتمام المنظمة العالمية للقياسات، باعتبار أنها تهتم بشكل رئيسي بالأداء المهني.

أما التعريف الذي نرى أنه الأكثر ملاءمة من زاوية العلاقة بين المخاطر الاجتماعية والمنظمات الأهلية (والسياسات الاجتماعية للدولة)، **فهو يعرف المخاطر على النحو التالي:** إن المخاطر هي كل ما من شأنه أن يؤثر سلبًا على البشر، والممتلكات، والأموال، ونوعية حياة البشر، والقدرة على تحقيق الأهداف. وقد تكون المخاطر انعكاسًا لأحداث سيئة غير متوقعة، أو ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر.

إن مفهوم " إدارة المخاطر الاجتماعية" الذي شاع في الأدبيات والممارسات، مع مطلع الألفية الثالثة، يوظف بشكل أساسي في إطار:

- طرح سياسات اجتماعية استجابية.
- ارتباط المفهوم مع شبكات الأمان الاجتماعي.
- التعامل التشاركي المجتمعي لمواجهة المخاطر.
- مسئوليات الفاعلين الأساسين (الحكومة، القطاع الخاص، القطاع الأهلي ثم الأفراد والأسر).

إن Robert Holzman قد أصدر عملا قيمًا عن إدارة المخاطر الاجتماعية، وتأثرت به كثيرا غالبية المؤسسات العالمية، وقد تناول التقاطعات بين الدولة والمنظمات الأهلية/ المجتمع المدني إزاء تصاعد وتنوع المخاطر الاجتماعية.. **هنا نجد عدة نقاط مهمة ينبغي التأكيد عليها:**

- **إن التعامل مع المخاطر الاجتماعية يثير، وبقوة، حدود ومسئوليات الدولة والمجتمع المدني ككل...** فالدولة هي المسئولة بالدرجة الأولى عن توفير "الأمن الإنساني"، بينما المجتمع المدني مسئولياته تتخطى الإغاثة والرعاية الاجتماعية، لتمتد

إلى تمكين الفئات المهمشة، وتحصين المجتمع من المخاطر (التعليم والتثقيف والتوعية)، إلى جانب مراقبة السياسات الوطنية للدولة في تعاملها مع المخاطر، وتنفيذها شبكات الحماية أو "الأمان الاجتماعي".

- **إن "الشراكة القوية" (وليست الشكلية أو إسناد مشروعات)** بين الأطراف الثلاثة الفاعلة في المجتمع، هي التي يمكنها حماية المجتمعات والفئات المهمشة – على وجه الخصوص– من المخاطر.
- نحن نعيش في **عالم يسوده "عدم اليقين" بشأن المستقبل** وما يحمله من مخاطر، وهو ما يتطلب الاستعداد من خلال منظومة إدارة المخاطر، للتحكم في مدى الانعكاسات السلبية لوقوع المخاطر.
- **إن التعامل مع المخاطر يرتبط بطبيعة البيئة الثقافية والاجتماعية لمجتمع محدد،** ومن ثم فإن "**إدراك المخاطر**" يلعب دورًا مهمًا فيما تعتبره بعض المجتمعات (أو بعض الشرائح في المجتمع الواحد) يدخل في دائرة المخاطر، بينما مجتمعات أخرى لا تعتبره كذلك (مثال: كثرة حوادث الطرق، بعض قضايا البيئة، مخاطر الإدمان، مخاطر العنف...).

ب. مصادر المخاطر في المنطقة العربية:

وقبل أن نصيغ خريطة المخاطر في المنطقة العربية، قد يكون من المهم تناول "مصادر المخاطر"، على النحو التالي:

أ. **مصادر طبيعية:** مثل السيول والزلازل والكوارث الطبيعية، وقد تكون مرتبطة بمكان جغرافي محدد، أو قد تأتي مفاجئة وتشكل صدمة ترتبط بخسائر كبرى في الممتلكات والأرواح، وتقلل من فرص الإدارة الرشيدة لها.

ب.**مصادر مخاطر من صنع البشر أو ناتجة عن نشاط إنساني:** وهي تهمنا بشكل خاص في سياق هذا العمل، **ويمكن تصنيفها على النحو التالي:**

أولها: مخاطر لها طبيعة سياسية مثل الحروب، الثورات، الصراعات المسلحة بين عدة أطراف، الأفعال الإرهابية، الانشقاقات السياسية، الصراعات الدينية والطائفية والعرقية.

ثانيها: مخاطر لها طبيعة إنسانية طارئة، مثل الحوادث، وانهيار المساكن، وتدهور البنية الأساسية في مناطق عشوائية.

ثالثها: مخاطر صحية تهدد حياة البشر وتتطلب اتخاذ تدابير سريعة وشاملة، وهناك مخاطر أخرى تهدد الثروة الحيوانية والداجنة وتؤثر على المزارعين والمربين، وتؤثر أيضًا على المستهلكين.

رابعها: مخاطر لها طبيعة اقتصادية بعضها يرتبط ببيئة العمل، منها اتباع سياسات اقتصادية تستبعد عددًا من العاملين، إضرابات العمال، التأثيرات السلبية لانتهاك حقوق العمال عليهم وعلى أسرهم... وهناك أيضًا مخاطر ترتبط بالأزمات المالية – وقد تكون عابرة للقارات– أو ترتبط بانهيار سوق المال، والركود، والتضخم وارتفاع الأسعار بشكل يفوق قدرات شرائح كبيرة من الطبقة المتوسطة والدنيا.

إذا كان ما سبق يمثل مصادر المخاطر، وبعضها داخلي والبعض الآخر خارجي – وفي سياق ما ذكرناه عن عولمة المخاطر– فإن هناك **مخاطر أخرى** تبلورت في العقد الأول من الألفية الثالثة، وضمنتها تقارير عالمية (منها تقرير الأمن الإنساني) وتحدثت عنها تقارير عربية مقارنة (منها تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 2013 عن المخاطر الاجتماعية)... **ومن بين هذه المخاطر التي تنذر بتفكك المجتمع، وتؤثر سلبيًا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ما يلي:**

1. تنبهنا دراسات سوسيولوجيا المخاطر أن "**الخطر أصبح بداخلنا جميعًا**" وهو ناتج عن افتقاد الثقة في العلاقات الاجتماعية، وفي المؤسسات القائمة، وغياب الحوار والتسامح وقبول الآخر، ويترك كل ذلك "إحساس قوي" بعدم الأمان، يؤثر سلبًا على المجتمع ككل.
2. **أنتجت ثورة تكنولوجيا الاتصال مخاطر جديدة،** لم تكن معروفة من قبل، بحيث فقدت غالبية الأسر في المنطقة العربية وفي غيرها، مشاعر الانتماء وفجوة كبيرة بين الأجيال، وحالة من **الاغتراب الثقافي** لدى الشباب والأطفال، وفي بعض الأحيان **تهديد القيم والأخلاقيات... ومن ثم لم تعد الأسرة هي المؤسسة الأولى** المسئولة عن التنشئة الاجتماعية.
3. **ضعف درجة "التحصين من المخاطر"**، والتي قد تطول فئات متنوعة اجتماعيًا واقتصاديًا في نفس البلد، أضحت ضمن أهم المخاطر التي تهدد الفقراء والفئات المهمشة، حيث إنهم لا يمتلكون "أدوات القوة" التي تؤهلهم للتعامل مع المخاطر

(الوعي، التعليم، الدخل، المهارات...) ويترتب على ذلك – وفقًا لدراسات البنك الدولي– "نزول" مزيد من الفئات لدوائر فقر "أدنى"... ومن ثم كان التوجه نحو "**شبكات الأمن الاجتماعي**"، أو شبكات الحماية وبناء قدرات الفئات المهمشة، وزيادة الإنفاق العام على السياسات الاجتماعية (كبديل عن الدعم).

4. **الدراسات الحديثة تلفت نظرنا إلى مخاطر التهميش الذي لا يرتبط بالدخل أو التعليم**، ولكنه نوع من "**الإقصاء**" بسبب اختلاف العرق أو الدين أو بسبب "**عمليات الفرز السياسية**" ومن ثم في مقابل ذلك نثير قضية الاندماج الاجتماعي، وأهمية تبادل الحوار، وقبول الاختلاف.
5. أحد المخاطر الاجتماعية المهمة في المنطقة العربية، **اتجاه مؤشرات الطلاق وتفكيك الأسر نحو التزايد**، وارتفاع هذه النسبة ليس مصدره الأسر في الشرائح الدنيا و"أسر الهوامش"، لكنه يرتفع أيضًا في الأوساط المترفة العليا، وهو يعني أن الفقر أو الجذور الاقتصادية والاجتماعية، ليس هو المسئول عن ظاهرة "التفكك الأسري" وإنما سمات كل شريحة وإدراكها للمسئولية الأسرية والاجتماعية، إضافة إلى "الخلل القيمي".
6. **مخاطر العنف المتزايد – اللفظي والبدني**– هو أحد أهم المخاطر الاجتماعية في المنطقة العربية، حيث أصبح يمتد من العنف ضد المرأة بكل مظاهره، إلى العنف في المؤسسات التعليمية (ما بين الطلاب بعضهم البعض وبينهم وبين القائمين على التعليم)، إلى العنف في الشارع والحي، وتزايد معدلات الجريمة (خاصة بين الأحداث والشباب)، وانتشار العنف اللفظي في الإعلام والفضائيات.
7. **نزعات قوية للإدمان، والهروب من الواقع، من خلال تعاطي المخدرات**، وارتفاع نسبة إدمان الإناث بعد أن كانت الظاهرة تقتصر على الذكور (الشباب والأطفال أحيانًا).
8. **التطرف الديني والتشدد**، أصبح هو الآخر، يعكس نزعات قوية للهروب من الواقع، والانتماء إلى دائرة ضيقة من الجماعات الدينية، تجعلها بديلا للانتماء للمجتمع، وهو ما يتعمق في إطار الواقع الاجتماعي الذي يفتقد إلى حد كبير العدالة الاجتماعية، والفرص المتكافئة..

إن تصاعد وتشعب المخاطر وامتدادها للثقافة والقيم والسلوكيات وتفكك الأسرة العربية، يعني أن تصنيف المخاطر إلى اقتصادية (ترتبط بالفقر ومحدودية فرص العمل)، وبيئية (ترتبط بالكوارث الطبيعية أو ممارسات الرأسمالية المتوحشة)، وصحية (تهدد حياة الإنسان)، أو سياسية (ناتجة عن الصراعات المسلحة والحروب والثورات والنزاعات)، كل ذلك يعني الحاجة إلى سياسات اجتماعية تتسم بالشمول، وتمتد لكل فئات المجتمع، فالمخاطر لم تعد تهدد الفقراء والمهمشين وحدهم، وإنما المجتمع ككل... الرؤية الجديدة للسياسات الاجتماعية تعتمد على تفعيل دور الأطراف الفاعلة جميعها سواء المنظمات الأهلية، أو القطاع الخاص، أو مؤسسات الإعلام والتعليم.

ثانيا: معالم المخاطر الاجتماعية في المنطقة العربية:

إذا كنا قد تناولنا بإيجاز فيما سبق مفهوم "المخاطر"، ومصادره، وأكدنا على أن هناك تفاعلات عالمية وإقليمية تسهم في صياغة المخاطر، وأن العولمة وكسر الحدود التقليدية بين الدول، أدت إلى تعاظم هذه المخاطر، فإننا نستهدف في هذه النقطة طرح معالم المخاطر الاجتماعية في الدول العربية، بدون إغفال تصنيف هذه المخاطر وتفاعلاتها معًا (طبيعية ، بيئية، اقتصادية، سياسية، صحية واجتماعية، وثقافية)، وبدون إغفال أن المجتمعات ذاتها أضحت في اللحظة الحالية تعرف بأنها "مصانع للمخاطر".

أ. خريطة المخاطر:

سوف نطرح خريطة المخاطر – والتي توافق حولها خبراء ينتمون إلى 11 دولة عربية– وذلك لكي نتبين في النقطة التالية تفاعل المنظمات الأهلية العربية مع هذه المخاطر، والفئات المستهدفة. وإذا كنا هنا نطرح اتجاهات عامة للمخاطر، فإن ذلك يعني أن هناك تفاوتات في حدتها من بلد إلى آخر.. **وفي هذا السياق نشير بداية إلى مخاطر ترتبط بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأخرى مباشرة تهدد الأسرة العربية:**

1. **المخاطر التي ترتبط بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية:**

- ارتفاع مؤشرات الفقر، والفقر المدقع.
- ارتفاع نسبة البطالة وتصاعد البطالة بين الخريجين.
- مخاطر معدلات ارتفاع النمو السكاني.
- ارتفاع نسبة الأمية، و بين الإناث على وجه الخصوص.
- تدني نوعية التعليم وضعف القدرات التنافسية.
- التسرب من التعليم وضعف القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم.
- سياسات التهميش والإقصاء والاستبعاد.
- السياسات الاجتماعية للدولة تميل إلى "الرعاية" أكثر من "التمكين".
- تعامل الدولة مع نتائج المخاطر، وليس مصادرها للحد منها.
- تهميش مناطق سكانية بأكملها في الأطراف أو داخل الحضر، ما يدفع إلى ظاهرة العشوائيات (عدم الشمول، وغياب التوازن الجغرافي والفئوي عن السياسات الاجتماعية)•.
- مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان.
- مخاطر التركيبة السكانية خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ارتفاع الوافدين (ترتفع أحيانًا عن عدد المواطنين مثل حالة دولة الإمارات).
- مخاطر النزاعات المسلحة والهجرات الجماعية، وما يحدثه من ضغوط على الخدمات والبنية الأساسية للدولة التي يتوجه إليها المهاجرون، مع تدني نوعية الخدمات المقدمة لهم (العراق، السودان، سوريا، اليمن، ليبيا، وفلسطين...).

إذن المجموعة الأولي من المخاطر ترتبط بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتبدأ عند إخفاق السياسات التنموية – الاجتماعية والاقتصادية– من جانب، وغياب أو محدودية العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من جانب آخر، ثم التشابك مع مخاطر الهجرات الجماعية من بلد إلى آخر بسبب النزاعات المسلحة.

• 1033 منطقة عشوائية في مصر يسكنها 17 مليون مواطن، أحزمة البؤس في لبنان، السكن القصديري في الجزائر، مساكن الصفيح في المغرب، المخيمات في فلسطين والأردن ولبنان، الأطراف العشوائية في مملكة البحرين.

2. المجموعة الأخرى من المخاطر، ترتبط إلى حد كبير بالمجموعة الأولى المذكورة، وتتفاعل مع متغيرات العولمة ومتغيرات أخرى ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، وتعاني منها المجتمعات العربية بشكل مباشر. تتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

- **مخاطر ثقافية وقيمية** تدفع إلى اختلال منظومة القيم، وتراجع مرجعية الأسرة كأهم مؤسسة تنشئة اجتماعية (ضعف الانتماء، الانبهار بالنموذج الغربي، فقدان الشعور بالمواطنة، غياب التسامح والحوار، التطرف والتشدد الديني...). يرتبط بالمخاطر الثقافية أيضًا التعرض للإعلام الهابط، وتأثير الإعلام الاجتماعي، وفجوات بين الأجيال ومحدودية الفنون الراقية، وضعف الثقافة والاهتمام بالقراءة.
- **مخاطر تهدد الأطفال** أبرزها انخفاض نوعية التعليم، مؤشرات التسرب من التعليم، فرص غير متكافئة داخل الأسرة بين الذكور والإناث، عمل الأطفال، أطفال الشوارع، العنف والاستغلال الجنسي للأطفال، مخاطر الفضاء الافتراضي..
- **مخاطر تهدد الشباب** (والأطفال والمجتمع ككل) أبرزها مخاطر البطالة، وعدم توافق مهارات وتعليم الشباب مع احتياجات السوق، التعاطي وإدمان المخدرات، العنف غير المسبوق، الهجرة غير الشرعية، الاتجار في البشر، ومخاطر التعامل مع الإنترنت، والتطرف..
- **مخاطر الفقر واتساع دائرته**، ويرتبط بالبطالة والأعمال الهامشية غير المستدامة، وارتفاع الأسعار، عدم شمول السياسات الاجتماعية، وغياب التعليم والمهارات الملائمة للالتحاق بالسوق، وارتفاع نسبة النساء الفقيرات المعيلات لأسر (بسبب وفاة الزوج، أو الطلاق، أو مرضه، أو الهجر...).
- **التهميش السياسي والاجتماعي لفئات عريضة من النساء**، والعنف الجسدي والنفسي داخل الأسرة (أو خارجها)، والفرص غير المتكافئة في العمل، والتهميش السياسي، والحرمان من الأطفال.
- **التفكك الأسري**، ويتمثل في ارتفاع نسب الطلاق في الغالبية العظمى من الدول العربية، ظاهرة الزواج العرفي، الحرمان من الحق الشرعي في الميراث، زواج القاصرات، الأمهات العازبات (في بعض الدول العربية)، والأطفال مجهولو النسب، العنف الأسري،

الفجوة بين الأجيال، استقدام المربيات الأجانب ومخاطره، الاستهلاك الترفي، المسنون، التخلي عن رعاية الوالدين.

إن المجموعة الثانية من المخاطر التي تهدد الأسرة العربية والمجتمعات العربية ككل لا تنفصل عن المجموعة الأولى التي تعكس قصور السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبنية الرئيسية للدولة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) والتي "تراخت" في منهج التعامل مع المجتمع، وتطبيق العدالة الاجتماعية، وتضمين الفئات المهمشة، ولم تتوجه لرصد المخاطر قبل أن تهدد المجتمع، ومن ثم برزت بوضوح في السنوات الأخيرة "اختلالات" في منظومة القيم واستشراء الفساد، والتوترات والصراعات الاجتماعية.

ويوضح الرسم التوضيحي التالي تلخيصًا للمخاطر الجوهرية العشرة الكبرى التي تهدد

ب. مجموعة مخاطر تحيط بالعمل الأهلي:

إذا كان ما سبق يمثل "طيفًا واسعًا" من المخاطر التي وصلت إلى تهديد مباشر للمجتمعات العربية، وبدرجات من الحدة أو التفاوت تختلف من بلد لآخر، وإذا كنا قد أشرنا من قبل إلى أن مثل هذه التهديدات الخطيرة تستدعي سياسات اجتماعية شاملة ورؤية جديدة، فإن السؤال الآن يتعلق بمدى تضامن الدولة مع المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر.

في هذا السياق من المهم التأكيد مبدئيًا على ما يلي:

- **إن المنظمات الأهلية بطبيعتها – غير الربحية والتطوعية** التي تستهدف النفع العام– **هي مهيئة لإدراك هذه المخاطر** والاستجابة إليها بشكل أكثر سرعة ومرونة من الدولة.
- **إن امتداد المنظمات الأهلية، في الجذور القاعدية والشعبية،** قد يجعلها تلمس المخاطر قبل أن تتحول إلى "تهديد واقعي" لفئات كثيرة "مهمشة" لم يصل صوتها إلى الدولة بعد.
- **القدرة الاستجابية والمرونة، ملمحان رئيسيان تتسم بهما المنظمات الأهلية،** فهي وإن استجابت لمشكلات وتحديات في حدود ما يتوافر لها من قدرات بشرية ومادية، فإنها تنبه الحكومات إلى مخاطر وتهديدات، وهي في ذلك تتسم بالسرعة والمرونة لعدم تواجد عقبات بيروقراطية وإجراءات معقدة (كما هو الحال في الحكومات).
- **إن الشراكات التي تتم بين الحكومة وبعض المنظمات الأهلية، وهي تتعدى الدعم المادي، من شأنها "تحصين" المجتمع من المخاطر من ناحية،** وتفعيل دورها من ناحية أخرى في تقليل حدة هذه المخاطر (الفقر على سبيل المثال). إن الشراكة من هذا المنظور تعني توافق الطرفين (أو أكثر) على تحقيق أهداف محددة، وتوزيع المسئوليات بين الطرفين، في إطار من المساواة واحترام كل طرف للآخر، وفي "عملية" process تتسم بتعظيم المزايا النسبية لكل طرف، وفي ضوء المحاسبة والمساءلة والشفافية.

ولكن مهم أن نتذكر أمرين سبق تناولهما بشئ من التفصيل:

الأمر الأول: أن المنظمات الأهلية، أو ما يتم التوافق حوله عالميًا بالمجتمع المدني، هو كيان نابع من البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، التي يتواجد فيها، ومن ثم

فإنه يتأثر بها، وأيضًا يسعى للتأثير فيها وتغييرها، إلا أن "مدى فاعليته" يتحقق بمنظومة من العوامل قد تشكل محددات.

الأمر الثاني: إن قدرات المنظمات البشرية والمادية والتنظيمية، تتوقف على رؤيتها وفلسفتها للعمل، وتطلعاتها لتحقيق أهداف تتوافق مع قدراتها الفعلية، وتتوقف على مواردها البشرية ومهاراتها، والتمويل المتاح لها، مع عدم إغفال الأبعاد التي تتعلق بالحكم الرشيد (العمل الجماعي والتشاركية، وضوح الأدوار والمسئوليات، التخطيط، القيادة الواعية الجماعية، احترام قواعد القانون...).

في ضوء ما سبق، وفي ضوء ما سنأتي إليه لاحقًا من تفاعل المنظمات الأهلية مع التحديات والمخاطر، **مهم أن نرسم معالم "المخاطر" التي تواجه هذه المنظمات – وهي جزء من المجتمع– والتي قد تؤثر عليها سلبًا ونوجزها فيما يلي:**

1. تواجد فلسفة العمل، ورؤية أولويات المخاطر، والمنهجية الملائمة.
2. بناء الثقة بين الحكومات والمنظمات الأهلية، وتوفير بيئة قانونية وسياسية مهيئة.
3. التشبيك والائتلافات بين المنظمات المعنية بمواجهة مخاطر محددة (الفقر مثلا في مجتمع محلي محدد).
4. مخاطر تواجه استدامة العمل الأهلي (التمويل، قاعدة المتطوعين، التعامل مع الحكومة والتشريعات، جدية ومصداقية البرامج).
5. توافر الرغبة والقدرة على توسيع مساحة "الحراك" داخل المنظمات وتوسيع مساحة الحوار، واستقطاب عناصر شابة.
6. مخاطر التوجه إلى "التسكين بدلا من التمكين" في التعامل مع الفقراء والمهمشين.
7. مخاطر تسييس العمل الأهلي (أو "تدينه" و"تطييفه" استنادًا إلى الدين والطائفة)، وهو ما ينسف فكرة المنفعة العامة.
8. مخاطر العزوف عن "استمرارية التعلم" وبناء القدرات (التدريب، تدفق المعرفة، التخطيط للبرامج على أساس علمي...).
9. تعامل المنظمات الأهلية مع المخاطر بسياسة رد الفعل، وليس الإدراك المبكر والمبادرة.
10. مخاطر محدودية قدرات المنظمة لبناء شراكة مع الحكومة والقطاع الخاص، وهو ما يستند إلى المصداقية والشفافية وقدرات العمل الجماعي.

إن المخاطر العشرة السابقة التي تهدد استدامة وفاعلية المنظمات الأهلية العربية، تلخص الخطوط العريضة، والتي تتفرع إلى تفاصيل، وتحيط بالمنظمات الأهلية، وهي كيان رئيسي في المجتمع يتأثر بنفس البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعمل فيها. وهذه المخاطر مهم إدراكها وتبين ملامحها، وذلك في مواجهة المخاطر العشرة الرئيسية التي تواجه المجتمعات العربية.

الرسم التوضيحي التالي، يلقي الضوء على هذه المخاطر:

ج. مبادرات أهلية تستجيب للمخاطر الاجتماعية:

أشرنا من قبل إلى ضرورة تعظيم المزايا النسبية للمنظمات الأهلية/ المجتمع المدني، من منظور مرونتها في الاستجابة إلى الاحتياجات المتجددة في المجتمعات العربية، والسرعة التي تتسم بها دون تواجد تعقيدات إدارية. **وإذا كنا نسعى إلى تغطية الفترة من عام 2000 إلى عام 2015، فقد يكون من المهم الإشارة إلى عدة مبادرات أهلية، نقدمها كنماذج – وغيرها الكثير– تعبر عن استجابة منظمات أهلية "لمخاطر اجتماعية"، وقبل استجابة الحكومات:**

1. **ظاهرة أطفال الشوارع:** التي بدأت في مصر والمغرب والسودان ثم لبنان، كانت غير مدركة بشكل واعٍ من الحكومات في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين. وبجانبها – ومع التسرب من التعليم وتزايد مؤشرات الفقر– بدت قضية عمل الأطفال، وكأنها وجه ثانٍ للظاهرة، لاستغلال الأطفال في عمر مبكر للعمل بالورش وبعض الأعمال الطفيلية.

في ذلك التوقيت وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، برزت نماذج قوية لمبادرات أهلية، دقت ناقوس الخطر لتنبيه الحكومة والمجتمع إلى "فئات مهمشة" بلا مأوى، تنذر بتفاقم نتائجها مستقبلا، سواء في اتساع الظاهرة، وإمكانية امتدادها للأطفال الإناث (وحتى وقت قريب اقتصرت على الذكور فقط)، أو في عمق آثارها من حيث تحولهم إلى الإدمان واستهدافهم في ظاهرة الاتجار بالبشر، أو توجههم نحو سلوك إجرامي...

كانت "قرية الأمل في مصر" هي أولى المبادرات الأهلية، التي تأسست مبكرًا، في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، من مجموعة من رجال الأعمال، واجتذبت الإعلام والمجتمع، وقامت بضغوط كبيرة على الحكومة المصرية للتنبه إلى الظاهرة..

وفي الثمانينيات كانت الظاهرة لا تزيد على بضعة آلاف من الأطفال بلا مأوى، إلا أنها اتسعت كثيرًا في الألفية الثالثة، وتقدر حاليًا بمليون ونصف مليون طفل في الشارع المصري. وخلال هذه الفترة وحتى تاريخه (2015)، استمرت المنظمة المذكورة – وعشرات غيرها في مصر وفي دول عربية أخرى– تطور من منهجية عملها وتتعاون مع مراكز بحثية، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وتتشابك مع منظمات أخرى أضحت معنية بهذه

الظاهرة... إذن مبادرة أهلية واحدة تبنت رؤية وفلسفة عمل، تمكنت من نقل القضية – بكل أبعادها– إلى الحكومة وإلى المجتمع، وأصبحت على جدول أعمال القائمين بصنع القرار، والمؤسسات العالمية – وأبرزها اليونيسيف– والمراكز البحثية.

2. **وعلى الجانب الآخر لم يتواجد اهتمام ملحوظ، من جانب المجتمع والحكومة، بقضية عمل الأطفال في مصر، إلا أن الوعي الحقوقي والتنموي، أسفر عن مبادرات أهلية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين،** فدفع بالقضية إلى دائرة التشريع والمراقبة والتدخل لوضع ضوابط... مخاطر عمل الأطفال قد اجتذب المئات من المنظمات الأهلية في الألفية الثالثة، أضحت تقترب من الظاهرة من خلال عدة مداخل... البعض منها يركز على حقوق الأطفال في التعليم واللعب والحياة الآمنة، والبعض الآخر يجتهد في دعم ومساعدة أسر الأطفال لتوفير فرصة التعليم لهم، أو يوسع من دائرة التدريب والتأهيل المهني إلى جانب التعليم، والأحدث هو إتاحة فرص الثقافة والفنون لهم وتشكيل مجموعات منهم في أنشطة إبداعية.

إن مبادرة أهلية واحدة نبهت إلى ظاهرة الأطفال العاملين، مبكرا في الثمانينيات من القرن العشرين، دفعت إلى حركة مجتمعية واسعة للضغط على الحكومات للحفاظ على حقوق الأطفال.

3. **ظاهرة الهجرة غير المشروعة:** حدث تصاعد تدريجي في مؤشرات الهجرة غير المشروعة خاصة في دول المغرب العربي وفي مصر، وذلك في مطلع الألفية الثالثة، ومن ثم كانت مبادرات منظمات أهلية سباقة في رصد الظاهرة، وتأسست عشرات الجمعيات في هذه الدول لتوعية الشباب من مخاطر الهجرة غير المشروعة خاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي... تصاعد عدد ونوعية المنظمات التي توجهت لهذه القضية في السنوات الأخيرة وحتى عام 2015، وذلك في إطار مشروعات الشراكة الأوروبية المتوسطية وسياسات الاتحاد الأوروبي، والتي ركزت على الحد من الهجرة غير الشرعية من ناحية وتزايد الضحايا من الشباب والأطفال من ناحية أخرى. أحد التوجهات كان التثقيف والتوعية، توجه آخر ركز على البحوث والدراسات من ناحية ثم تمركز عمل مدني طوعي في المناطق التي تشهد كثافة في الهجرة غير الشرعية من ناحية أخرى (جمعية الحد من الهجرة في الفيوم)، وتوجهات أخرى للتعامل مع ضحايا الهجرة غير الشرعية (أو السرية كما يطلق عليها في

تونس)... لقد حدث إذن تطور مجتمعي مهم برز في مبادرات أهلية تهتم بظاهرة تزايد مخاطر الهجرة غير المشروعة.

بعد الثورة في تونس، تم نشر بيانات تتضمن هجرة 50 ألف شخص من النساء والأطفال والشباب (من سكان الأحياء الشعبية والمناطق الفقيرة المهمشة في القصرين وسليانة والقيروان والكاف)، وذلك بعد الثورة وتعرض 1800 شخص منهم للغرق (2011)، و1500 (عام 2012)، والغالبية العظمى منهم أقل من 24 سنة.. وحين تم كسر حاجز الصمت عن الظاهرة، تأسست عدة جمعيات في تونس في الخمس سنوات الأخيرة منها جمعية عائلات الضحايا، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك للتوعية بالمخاطر الاجتماعية وإهدار أرواح الشباب الفقراء..

نفس الظاهرة تشهدها مصر والمغرب إلا أن "الفعل المدني" يحتاج إلى تفعيل من خلال التنسيق بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، وعلى الرغم من ذلك فإن توجه العمل الأهلي للحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية، هو مبادرة دقت ناقوس الخطر..

4. **تردي أوضاع الخدمات الصحية:** هي أحد المخاطر التي تهدد حق الإنسان في الحياة، حيث اتجهت الخدمات الصحية في بعض الدول العربية إلى تقليص خدماتها الحكومية من جهة – نتيجة ضغط الإنفاق وضغوط الميزانيات السنوية – واتجهت أيضًا نوعية الخدمة إلى التدني أو التراجع... وفي مقابل ذلك اتسع القطاع الخاص الاستشفائي، وارتفعت أسعار الخدمات الصحية، وأصبحت دون "رقيب أو محاسبة"... إذا كانت هذه الظاهرة قائمة منذ مطلع الألفية الثالثة، إلا أن عام 2015 شهد تطورًا كبيرًا، في مناقشة قضية الخدمات الصحية وفتح ملفات العلاج الحكومي بالمجان وفي مقابله مغالاة القطاع الخاص في أسعار الخدمات، إضافة إلى ارتفاع أسعار الدواء... لقد سجل التقرير السنوي الثالث عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2015) هذه الظاهرة في علاقتها بالقدرات الاستجابية للمنظمات الأهلية. ومن ثم كانت لبنان، ومصر، والمغرب، والسودان مسرحًا لعدة مبادرات أهلية متميزة تدافع عن الحق في الصحة منها جمعية "ضحايا الإهمال الطبي"، جمعية الحق في الصحة، وجمعية الحق في الدواء. إضافة إلى منظمات أخرى تقوم بعمل مهم للضغط على الحكومات

لزيادة موازنة الصحة وتطوير منظومة الصحة (منها على سبيل المثال جمعية الصحة والبيئة في مصر).

5. **مكافحة الأمية "القضية القديمة الجديدة"**: ارتفاع نسبة الأمية في غالبية الدول العربية، كان محلا دائمًا لاهتمام الحكومات والمنظمات الأهلية، إلا أن اللافت للنظر هو استمرارية الموضوع على جدول الأعمال دون توافر الجدية الكافية والإمكانات المادية والتقنيات الفنية. ومع ارتفاع مؤشرات الفقر وتضافره مع الأمية، حدث تطور إيجابي في جهود مكافحة الأمية، فاتجهت نسبة الأمية إلى الانخفاض.. **حالة المملكة المغربية تطرح نموذجا مهما في هذا السياق** حيث نجد "تشاركية في مواجهة مخاطر الأمية" استنادًا إلى برنامج واحد يتعاون وينسق جهوده مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (عام 2003).. في هذا الإطار التزمت الدولة بتوفير المكونين أو المدربين وتوفير كتب دراسية، إضافة إلى حوافز مالية تشجيعية للمستفيدين. والتزمت المنظمات الأهلية المشاركة في "برنامج محاربة الأمية" بتوفير المقرات للتدريس، وإعداد المشرفين وتسجيل المستفيدين.. إن ارتفاع عدد المستفيدين من 286,000 (عام 2002 – 2003) إلى ما يقرب من مليون شخص (عام 2014 – 2015)، هو مؤشر جزئي للنجاح بين الشركاء، وانخفضت نسبة الأمية إلى 29%.. ونفس هذا التوجه الحديث إزاء مكافحة الأمية تم في الجزائر، حيث قادت "جمعية اقرأ" التي تنتشر فروعها في كل مكان، حركة جمعوية (وبشراكة حكومية) لمكافحة الأمية في الجزائر، وتخفيض أعداد الأميين في المجتمع.. إن الجمعية المذكورة قامت بدور "الرائد" لمحو أمية الملايين على مدى عدة سنوات في الجزائر، وقد حصلت على جائزة عالمية متميزة من الأمم المتحدة (عام 2014)، حيث تراكم عملها الجاد على مدى عدة سنوات لينخفض بنسبة الأمية للحد الأدنى.

هناك عشرات ومئات من النماذج الإيجابية لمنظمات أهلية، لعبت دورًا مهمًا في التعامل مع المخاطر بشكل ايجابي، وبعضها سبق جهود الحكومة ثم لفت انتباهها لوزن التهديدات التي يتعرض لها المجتمع، ومن ثم دفع لوضعها على جدول الأعمال.. المبادرات السابقة كانت مجرد نماذج، ولكن إلى جانبها توجد مبادرات أهلية اتجهت إلى التنوير الثقافي ودعم الفنون، أو الحد من الزواج

المبكر للقاصرات، ومخاطر العنف والإدمان، والتفكك الأسري، ومحاربة الفساد، إضافة إلى التحدي الرئيسي وهو الفقر والبطالة وسوف نأتي إلى بعضها فيما بعد.

ثالثا: تفاعلات المنظمات الأهلية مع الفقر والبطالة

يسعى الهدف التنموي الأول للألفية إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، وقياس التقدم الذي تحرزه الدول نحو بلوغ هذا الهدف يتحقق من خلال: خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار إلى النصف، توفير العمالة الكاملة والمنتجة للجميع بمن فيهم النساء والشباب، وخفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف. إلا أنه – وفقًا للتقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية وتحقيقها حتى عام 2010– فإن هناك تباينات كثيرة بين الدول العربية، هناك تقدم أحرزته دول المغرب العربي في مواجهة الفقر والحد من البطالة وتقدم محدود بدول المشرق العربي والبلدان الأقل نموا، والأخيرة التي سجلت منذ عام 2005 ارتفاعا في معدل الفقر والبطالة والجوع.

ويسجل لنا التقرير العربي المذكور، أن متوسط البطالة يصل إلى 12% وأكثر، من القوى العاملة في الدول العربية، كما أن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة البطالة بين الشباب (ونسبتهم حوالي النصف من العاطلين عن العمل)... المتوسط العام للبطالة بين الشباب في المنطقة العربية 30% (في التقرير الصادر عام 2010) وعلى الأرجح فإن النسبة عام 2015 قد تزايدت (38%من الشباب الخريجين من التعليم العالي في مصر عاطلون عن العمل).. هناك "خوف كبير من الأثر المترتب على حدة الأزمات والجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية.." هكذا يسجل تقرير جامعة الدول العربية تخوفًا من المخاطر المتزايدة للفقر والبطالة والجوع في بعض الدول الأقل نموًا، حتى وإن كان قد سجل فيما بعد تحسنا في معدلات وفيات الأطفال وانخفاض النسبة في أغلب الدول العربية، وتحسنا في مؤشرات القيد بالتعليم الابتدائي، والتكافؤ في فرص الالتحاق بالتعليم.. إلا أن التفاصيل على أرض الواقع تشير إلى تدني نوعية التعليم، وتدني الخدمات الصحية الحكومية في كثير من الدول العربية.

إن جهود الدول العربية أحرزت خطوات جيدة في الألفية الثالثة في سنواتها الأولى، إلا أنها – ووفقًا لنص التقرير السابق– "اصطدمت بانتكاسات وقيود تعزى إلى عوامل

مختلفة، منها ضعف الأداء الاقتصادي، وضعف تمويل السياسات الاجتماعية، وزيادة التوترات السياسية والصراعات، وانعكاسات الأزمات المالية العالمية". وإذا أضفنا إلى ذلك حالة الفوضى وعدم الاستقرار، التي صاحبت وتلت بعض الثورات العربية في المنطقة خاصة ليبيا وسوريا واليمن وبدرجة أقل حدة مصر وتونس حتى انتهت الفترة الانتقالية، إضافة إلى الوضع الاقتتالي المعروف في العراق ثم السودان، وفلسطين، كل ذلك يشير إلى "**مخاطر كبرى**" **تهدد أمن الإنسان**.. وترتفع هذه المخاطر وتتباين، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، لتسجل المؤشرات ارتفاعا ملحوظا للفقر في الأخيرة (أي المناطق الريفية).

وإذا كان هناك تباين بين الدول العربية فقيرة ومتوسطة الدخل، وتحسن مستمر في مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي، فإن العمل القيم (د. إبراهيم العيسوي وآخرون) عن "توطين الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي" (2009) يقترح التركيز على التفاوتات أكثر من التركيز على المستويات المطلقة المعبر عنها بالمتوسطات الوطنية للمؤشرات إضافة إلى التركيز على المرأة والبيئة، بالإضافة إلى "**أهمية تجاوز حساب الفقر المطلق (فقر الدخل)، وأن يتم تبني مفهوم الفقر الواسع (الفقر البشري أو فقر القدرات)**".. هناك "جيوب للفقر" كثيرة ومتنوعة – أي تفاوت مناطقي– في عدة دول بمجلس التعاون الخليجي، وهناك "تهميش" لبعض الفئات تستوجب إعادة نظر في المفاهيم وتطبيق قواعد العدالة الاجتماعية.

الخلاصة أن مخاطر الفقر والبطالة قائمة بقوة في المنطقة العربية ككل، وازدادت حدتها في بعض الدول العربية، هناك انتكاسات وتراجعات في السياسات الاجتماعية في اللحظة الحالية (عام 2015) مقارنة بتحسن المؤشرات في مطلع الألفية. نحن أصبحنا نواجه "فقر القدرات أو الفقر البشري" في الدول الغنية، ونواجه أيضًا الفقر والفقر المدقع في الدول العربية الأقل نموًا، ونواجه مؤشرات بطالة صريحة و"مقنعة" في الدول العربية ككل.. ومن ثم يصبح السؤال هو أي دور تلعبه المنظمات الأهلية في مواجهة الفقر والبطالة وفقر القدرات؟

سوف نشير في هذا السياق إلى **عدة تطورات أساسية،** بدت لنا واضحة في العقد الثاني من القرن الحادي العشرين:

أ. **حدث بعض التحول الملموس من جانب منظمات أهلية خيرية، اعتادت أن تكون "الوسيط" بين مانحين ومتلقين، في اتجاه خدمي ورعائي وتنموي.** منظمات أهلية كبرى اتسمت بالتوجه الخيري طوال عدة عقود، وقد ذكرنا من قبل أن السمة الخيرية غالبة على العمل الأهلي، إلا أننا نشهد تغيرات ملموسة في مواجهة مخاطر الفقر والبطالة وضعف الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للفقر. هذه المنظمات شهدت ما يلي:

- **تقديم خدمات تعليمية ورعائية على درجة عالية من الجودة، للآلاف من الأطفال الأيتام وأسرهم،** وصاحبها تأهيل وإعداد لسوق العمل من ذلك الجمعية الشرعية في مصر ولها فروع في غالبية المحافظات وعدد المستفيدين منهم يقترب من المليون.. من هذه النماذج أيضًا مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان، والتي استمرت لعقود طويلة تهتم بالأطفال الأيتام ثم اتسع نشاطها بشكل ملحوظ ليتوجه اهتمامها إلى الشباب والنساء الفقيرات المعيلات لأسر وذوي الاحتياجات الخاصة، مع اتباع "منهجية تنموية" لتقوية وتوفير عناصر القوة للفئات المهمشة.. عشرات ومئات من المنظمات الأهلية احتفظت بالسمة الخيرية التقليدية، ولكنها اتسعت في أنشطتها وفي تنوع الفئات المستفيدة.
- **منظمات أهلية معنية بالفقراء، تبلور إدراكها للمخاطر التي تواجه الأسر الفقيرة والمهمشة، حين يتعرض عائلها أو بعض أفرادها لأزمات صحية شديدة تهدد الأمن الإنساني،** ومن ثم ركزت على تقديم خدمات صحية دائمة لهم.. ومن النماذج المضيئة التي يمكن الإشارة إليها "جمعية العمل الاستعجالي" في المملكة المغربية، والتي تأسست عام 2000 بمبادرة من أحد الأطباء. هذه المنظمة نشطت في البداية لجمع تبرعات يتم بها توفير الأدوية للمرضى الفقراء غير القادرين على دفع فاتورة الأدوية (داخل أسوار المستشفى الجامعي ابن سينا)، ثم تطور أداؤها كثيرا لتوفر – إلى جانب الأدوية– أيامًا طبية بمقر الجمعية وقوافل من الأطباء.. وهي تتوجه إلى المرضى الفقراء في وضعية صعبة، وتوفر الملفات الخاصة بالمرضى خاصة أصحاب الأمراض المزمنة، وتستند إلى "إدارة رشيدة" مما أكسبها مصداقية، وتزايد في تبرعات أهل الخير.. ويصل عدد

المستفيدين من كل أنشطتها سنويًا حوالي 750,000 ألف من الفقراء المعوزين، وهو ما يسجل تطورًا في أداء جمعيات أو منظمات أهلية، استندت إلى توجه خيري ثم تطورت "بشكل متخصص" للتوجه نحو تقديم خدمات صحية للفئات المهمشة فقط.

ب. تطور وضعية وتوجهات منظمات أهلية، استندت إلى فعل الخير في البداية، ثم اهتمت بقضية واحدة حيوية يعاني منها الفقراء. النموذج الذي نطرحه في هذا السياق، هو "بنك الطعام" في مصر، والذي تأسس عام 2005، بتحالف بين مجموعة من رجال الأعمال وتم تسجيله وفقًا لقانون الجمعيات الأهلية في مصر. وقد تطورت أنشطة بنك الطعام إلى حد كبير – عبر 10 سنوات وحتى عام 2015– حيث كانت نقطة البداية توفير الغذاء الصحي إلى الأسر الفقيرة في العشوائيات بالعاصمة وبعض محافظات الوجه القبلي الفقيرة، **ثم تبنى بعد عدة سنوات محدودة "رؤية تنموية" تمثلت فيما يلي:**

- بناء قاعدة معلومات عن الأسر الفقيرة والجمعيات ذات المصداقية في مختلف المحافظات.
- إدارة عمليات مكافحة الجوع بأفضل بنية تحتية وبتنسيق كامل مع الشركاء (جمعيات أهلية بالمحافظات).
- نشر الوعي بين المواطنين من حيث تقليل الفاقد والحد من الإسراف في الإنفاق على الطعام.
- استغلال فوائض الطعام في الفنادق الكبرى والمطاعم بأسلوب حديث.
- استثمار جانب من التبرعات في مشروعات زراعية لتوفير الغذاء والتصنيع، والحفظ وتوفير فرص عمل.
- التأهيل المهني والتدريبي والتعليمي لفئات من هذه الأسر، وتوفير قروض لهم لإدارة مشروعات صغيرة مع تحفيز الأسر الفقيرة على إلحاق أبنائهم للتعليم، من خلال إمدادهم بأغذية طوال العام.

إن هذا النموذج وهو بنك الطعام، والذي كان توجهه خيريًا في الأساس – ومازال في جزء منه– إلا أنه تبنى مشروعات تنموية متعددة وناجحة وخلق شبكة من الجمعيات المساندة له.

ج. **أحد التطورات المهمة، والحديثة في مكافحة الفقر هي التوجه لتطوير مناطق فقيرة لا يتوافر لها بنية أساسية، وذلك بشكل كامل.** هذا المنحى استند إلى تراكم العمل وشموله من جانب وتركيزه من جانب آخر في منطقة محددة، وقد بدأ ذلك في التسعينيات من القرن العشرين، حيث نجحت الهيئة القبطية الإنجيلية في مصر – وهي نموذج مهم في هذا السياق– في تطوير منطقة عشوائية (حكر السكاكيني بالقاهرة) بشكل كامل. وقد استندت في عملها إلى التوعية لأهالي المنطقة، واستقطاب متطوعين، ووضع أولويات محددة لاحتياجات المواطنين من خلال مشاركة فعلية من جانبهم. وبعد عدة سنوات (8 سنوات)، نجحت المنظمة بالتعاون مع الأهالي – وبشراكة جزئية من الحكومة– في تطوير البنية الأساسية والصرف الصحي في المنطقة، وتطوير سلوكيات المواطنين إزاء البيئة والنظافة، وتوفير خدمات صحية وتعليمية لهم، مع مجهود يسجل لهم في مكافحة إدمان الشباب.. بعد هذه الخبرة انتقلت نفس المنظمة – من خلال اقتراب شامل اقتصادي واجتماعي وثقافي– إلى مناطق أخرى. وفي الوقت نفسه فإن هذه الخبرة الناجحة انتقلت إلى مؤسسات تطوعية أخرى، ركزت على تنمية مناطق فقيرة للغاية في ريف الوجه القبلي (مؤسسة الأورمان)، وتشجيع مؤسسات ومنظمات تطوعية على المبادرة في تطوير مناطق محلية فقيرة – سواء في القاهرة أو خارجها– وتبني توجهات شاملة (من ذلك "الحق في السكن" ودورها في منطقة الدويقة، وجمعية عشوائيات زينهم، وجمعيات "رعاية جامعي القمامة" في المناطق العشوائية التي يتركزون فيها، وجمعية عزبة الوالدة)، وهناك عشرات من الجمعيات الأخرى التي ركزت على مناطق محددة ارتبطت بها أهدافها التنموية، وتم فيها إدماج تطوير البنية الأساسية بالسلوك الإنساني والثقافة وفي التدريب والتأهيل للحصول على فرص عمل..

وعلى الرغم من وضوح هذا التوجه التنموي الشامل في السنوات الخمس الأخيرة، في حالة مصر – وبعد الثورة– فإن هذه الخبرة لم تنتقل إلى مجتمعات أخرى مثل **تونس** بعد الثورة، أو غيرها، هذا على الرغم أن د. عائشة التايب – في تقريرها عن المخاطر الاجتماعية التي تهدد الأسرة– تؤكد على تهميش مناطق كاملة تحتاج إلى تدخلات من جانب المجتمع المدني والحكومة "يبقى لافتا للانتباه بعد جملة التغيرات الحاصلة بالبلاد منذ 17 ديسمبر

2010 استمرار مظالم الاستبعاد التنموي لمناطق بأكملها.. حتى حركة تزايد الجمعيات بعد الثورة احتكرت تونس العاصمة 636 جمعية جديدة من مجموع 2140 جمعية موزعة على سائر المحافظات في عام 2011، واستمر نفس نسق التوزيع المختل للجمعيات ليعكس استمرارية المناطق المهمشة والمحرومة".. نلحظ نفس الخلل في حالة **لبنان**، حيث يشير تقريرها عن المخاطر الاجتماعية (د. كامل مهنا، د. مصطفى حجازي) أن "هناك مناطق كثيرة – فقيرة للغاية منها أحياء الصفيح المحيطة بالعاصمة– تفتقد البنية الأساسية والخدمات الصحية والإنارة والماء، وهي على هامش رقابة الأجهزة الأمنية، ويشيع في هذه المناطق الإدمان وتجارة المخدرات والأعمال الهامشية غير المشروعة وتتدهور قيمة الإنسان، إلا أن هذه المناطق لم تشهد مبادرات تطوعية متكاملة للنهوض بها"...

هناك قصور كبير في أدوار الحكومة والمجتمع المدني – وفقًا لما يذكره التقرير– **والتوجه العام يكاد ينحصر في الإغاثة والرعاية**، وليس التنمية المستدامة الشاملة لهذه المناطق المهمشة.

د. **تطور توظيف القروض الصغيرة للحد من البطالة والفقر**: ففي التسعينيات من القرن العشرين، برز اتجاه في بعض الدول العربية التي اتبعت سياسة الخصخصة privatization (مثل مصر، لبنان، الأردن، المغرب...)، لتوفير قروض صغيرة من جانب بعض الجمعيات الأهلية وجماعات رجال الأعمال، لبعض الفئات وشرائح المجتمع محدودة الدخل، والتي تأثرت سلبا بسياسات التوجه نحو تعظيم قوى السوق.. الخبرة كانت جديدة، وتتحسس خطواتها في مراحلها الأولى... وعبر السنوات، وفي مطلع الألفية الثالثة تصاعدت تدريجيًا خبرات توفير القروض الصغيرة وتأهيل وتدريب الفئات المستهدفة لإدارة المشروعات الصغيرة. وقد يكون السؤال في هذا السياق هو لماذا تعاظم وتطور كثيرًا هذا التوجه في المنطقة العربية وصار ملمحًا رئيسيًا؟.. هناك عدة **أسباب يمكن إيجازها على النحو التالي:**

- أول هذه الأسباب يتمثل في **سياسات الإصلاح الهيكلي**، والتي تسمى "الخصخصة"، واتبعتها بعض الدول العربية، وفي إطار توجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعامل مع الآثار السلبية لهذه السياسة الاقتصادية على بعض الفئات الهشة من جانب

وتسريح قطاعات من العاملين بشركات القطاع العام، مما دفع إلى الساحة توظيف القروض الصغيرة لمحاربة الفقر والبطالة.

- مع الألفية الثالثة، **وترويج المؤسسات المالية العالمية لهذه الآلية** –القروض الصغيرة والمشروعات المدرة للدخل– حدث انتشار كبير في غالبية الدول العربية لتأهيل وتدريب الشباب، والنساء الفقيرات المعيلات لأسر، ودعمهم في إيجاد فرص عمل. لم يقتصر ذلك على الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وإنما امتد إلى الصناديق الاجتماعية (مثل الصندوق الاجتماعي في مصر، وصندوق الرعاية في الأردن... وغيرها) ضمن جهود الحكومة والمجتمع المدني لحصار البطالة.
- **لم تعد الدولة العربية قادرة على توفير فرص عمل للشباب من الخريجين، فارتفعت نسبة البطالة في هذا القطاع الواسع** لتتراوح ما بين 35% و38% في المنطقة العربية.. وهو مصدر آخر يوسع دائرة الفقر لتمتد إلى شرائح من الطبقة المتوسطة.
- **لا يمكن إغفال واقع التعليم في غالبية الدول العربية الذي لم يتطور بالشكل الكافي** ليتلاءم مع ارتفاع القدرات التنافسية في سياق العولمة، ومن ثم أصبحنا إزاء **فجوة كبيرة بين احتياجات سوق العمل من جانب ومخرجات العملية التعليمية** من الشباب من جانب آخر.

إذن في سياق إخفاقات التنمية البشرية المستدامة وغياب الشمول والتكامل عن السياسات الاجتماعية وبكل مكوناتها، أصبحت البطالة خاصة بين الشباب من الخريجين، هي أحد مصادر المخاطر الاجتماعية والوجه الثاني للفقر، مما دفع إلى التوسع الضخم في توظيف القروض الصغيرة لمواجهة هذا الخطر.

إن التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 (الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية)، يشير إلى أنه بالاستناد إلى معدلات النمو السكاني المتوقعة، فإن الدول العربية ستحتاج إلى حوالي 51 مليون فرصة عمل لتثبيت معدل البطالة الحالي في المنطقة (وهو 12%)، ولسبب ارتفاع نسبة الشباب في الهيكل السكاني العربي فإن التقرير المذكور يشير

إلى بطالة 50% منهم، يرتفع لدي الإناث عن الذكور (حوالي 24% لدى الذكور و32% في الإناث)*.

يهمنا من منظور تركيزنا على مخاطر الفقر والبطالة في المنطقة العربية، أن نؤكد أن نسبة كبيرة من المنظمات التنموية العربية (وكذلك نسبة أقل من المنظمات الخيرية) قد ركزت أنشطتها على توفير قروض لإدارة مشروعات صغيرة، توفير فرص عمل. ومن الصعب للغاية – في عام 2015– تقدير عدد إجمالي، أو نسبة المنظمات الأهلية على الخريطة التي تتعامل في مشروعات تدريب وتأهيل، وبعضها تقدم أحيانًا دراسات جدوى لمجالات استثمار القروض الصغيرة.

وفي ضوء غياب البيانات المدققة الشاملة التي تبرز تصاعد وشيوع توظيف المنظمات الأهلية للقروض الصغيرة، كمنهج لتوفير فرص عمل، يمكن طرح النماذج التالية على المستوى العربي:

1. تأسست **شبكة سنابل** كمنظمة غير هادفة للربح، وبشكل رسمي عام 2003، من مجموعة من المنظمات التنموية المعنية بالتمويل الصغير، واتخذت من القاهرة المقر الرئيسي لها. ضم الاجتماع التأسيسي لها 17 ممثلا من 7 دول عربية، ثم زاد أعضاؤها إلى 60 من 12 بلدًا عربيًا عام 2007، **واستفاد منها 2,4 مليون مقترض بإجمالي محفظة قروض تبلغ 988 مليون دولار.** ثم حدث التطور التالي لشبكة سنابل عام 2013، حين تبنت مجموعة من الأهداف الإستراتيجية. وتضم الشبكة حاليًا 90 عضوًا من المنظمات من 13 دولة عربية وهي البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وقطر، والسعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، واليمن.. ووفقًا لتقاريرهم المقدمة (إلى سوق mix) فهم يخدمون 1,6 مليون شخص في المنطقة العربية. إن أهمية شبكة سنابل، التي ارتبطت بمطلع الألفية الثالثة، أنها مؤسسة أو منظمة معنية بدعم وبناء قدرات قطاع التمويل الأصغر، وهي تقدم ضمن خدماتها ورش تدريبية وتعليمية للمنظمات الأهلية لتصبح قادرة على إدارة عمليات التمويل والقروض الصغيرة، بمنهجية تتسم بالكفاءة والفاعلية.

* تشير الإحصاءات الرسمية إلى نسبة 13% في الأردن، البحرين 8%، تونس 18%، مصر 13%، المغرب 16%.

2. **إن مكافحة الفقر هو توجه أساسي في إستراتيجية برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، ويعتمد على التمويل الأصغر بوصفه** الآلية الفاعلة التي تستهدف مكافحة الفقر وتمكين الفئات المستهدفة من فرص عمل. ومع مطلع الألفية الثالثة توجه الأجفند لنشر "ثقافة التمويل الأصغر"، وتقديم الدعم الفني لمشروعات التمويل الأصغر.. **ثم كانت الخطوة المحورية لتوفير البنية التشريعية والقانونية لتأسيس ما يعرف باسم "بنوك الفقراء"** لتكون التشريعات متوافقة مع التمويل الأصغر.. ونجم عن هذه الجهود افتتاح أول بنك للفقراء في العالم العربي عام 2006 في الأردن (البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة)، ثم اليمن "بنك الأمل" في عام 2007، و"بنك الإبداع " في البحرين، ثم "إبداع لبنان" في 2012، ثم فلسطين (2013)، والمغرب (2014)، وموريتانيا 2015. ولكي نتبين أهمية هذه المبادرة المهمة من جانب الأجفند – وهي أحد أكبر مؤسسات التمويل العربية– **فإن هذه البنوك التي تم تأسيسها تتعامل مع نسبة كبيرة من الفقراء، حيث تبلغ حصة هذه البنوك حوالي 35% من سوق التمويل الأصغر.** وهي تتبع نظم تمويل مختلفة يستفيد بها النساء والشباب. ومن جانب آخر فقد استقطب "الأجفند" على مدار العشر سنوات السابقة، طيفًا واسعًا من الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين الذين لديهم قناعة بجدوى التمويل الصغير في اتجاه دمج الفقراء في المجتمع، وفي النظام المالي، وتوفير فرص عمل لهم (من بين هذه المؤسسات صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدولة الكويت، البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، مؤسسة الشباب الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.. وغيرها).

3. **أحد المشروعات المهمة على المستوى الإقليمي، التي سعت إلى مكافحة الفقر وتوفير فرص العمل – اعتمادا على القروض الصغيرة– تمثلت في تبني الشبكة العربية للمنظمات الأهلية لبرنامج "المجموعات التنموية" 2009 –2015.**

هذا المشروع **تنطلق فلسفته** من عمل جماعي يضم عددًا من المنظمات الأهلية الجذورية grassroots organizations يتراوح بين 5–7 منظمات وإلى جانبهم منظمة تمثل "ضابط الاتصال" تقوم بالتنسيق والمتابعة، ويقترحون معًا وفي إطار تشاركي، مشروع يستهدف مكافحة الفقر والحد من البطالة. **إن هذا المشروع الذي تم في 6 أقطار عربية**

(مصر، لبنان, المغرب, اليمن، البحرين، السودان)، قد تميز بعدة سمات، ومن المهم أن نتعرض لها بإيجاز:

- يعكس **مبادرة عربية** من داخل المنطقة، من جانب الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وبتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدولة الكويت، وصندوق الأوبك (فيينا).
- **الاعتماد على "منهج التشاركية"** من جانب المنظمات الأهلية حيث يقترحون ويناقشون المشروع بتفاصيله، والفئات المستهدفة والمكان الذي يتم فيه تنفيذه، والمبررات، وآليات التنفيذ (والغالبية العظمى اختارت مناطق مهمشة فقيرة داخل كل بلد، واستهدفت النساء الفقيرات والشباب من الأسر الفقيرة...).
- **دعم وتشجيع العمل الجماعي**، وتوزيع الأدوار والمسئوليات بين الشركاء، بالإضافة إلى **مشاركة من جانب الإدارات والهيئات الحكومية المسئولة**، في المناطق التي تم فيها التنفيذ.
- **المجموعة التنموية في كل بلد عربي، تتوافق حول مجالات التدريب ودعم القدرات،** التي تحتاج إلى تقويتها، وذلك قبل النزول الميداني لتنفيذ المشروع.. وكانت هناك مجالات تدريب مشتركة – تمثل اتجاهات عامة– اختارتها مختلف المجموعات وكان أبرزها: الشفافية والإدارة المالية، المتابعة والتقييم التشاركي، توزيع الأدوار والمحاسبية.. وهو ما وفرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- **التشارك في الخبرات وعملية التعلم**، كان لها مكانة مهمة، من خلال منتديات تضم الأطراف من كل بلد عربي شارك في المشروع، ومن خلال تدفق المعرفة والمعلومات – وهو ما وفرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية[♦]– إضافة إلى الموقع الالكتروني المخصص لذلك.
- من أهم ما اتسم به "مشروع المجموعات التنموية"، الذي اضطلعت به الشبكة العربية، وقد برز في التقييم النهائي للأداء ضمن نقاط القوة، هو أن **المجموعة تضم منظمات جذورية أو قاعدية وكان البعض منها في مناطق ريفية** (مثال حالتي لبنان والسودان)،

♦ راجع الموقع الالكتروني للشبكة العربية www.shabakaegypt.org

وهي منظمات اعتادت العمل الخيري التقليدي والبسيط، إلا أنها حين أدمجت في المشروع تبنت توجهات تنموية.

- اتسم أيضًا مشروع المجموعات التنموية **للحد من الفقر وتوفير فرص العمل**، بتوزيع واضح للأدوار والمسئوليات، ومن خلال النقاش **تم إعداد دليل عمل** لكل مجموعة، يتضمن: معايير اختيار المشروع، معاير اختيار الشركاء من المنظمات، مسئولية المنظمة المساندة، مسئولية وأدوار الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وإعداد التقارير الدورية ثم التقييم النهائي (راجع الملحق)[♠].

لقد شارك في المجموعات التنموية حوالي 30 منظمة أهلية ككل، وكل مجموعة بجانبها منظمة كبرى تتوافر لها خبرات تنموية طويلة وعميقة، وتمتلك مختلف التيسيرات للمشروع في كل بلد (قدرات بشرية، موارد مادية تدعم وتشارك، قدرات اتصالية، مقرات للاجتماعات، مدربون... وغير ذلك). وبإيجاز شديد، وبما يتفق مع منظور تناولنا لبعض الخبرات المهمة على المستوي الإقليمي، في مكافحة الفقر وتوفير فرص عمل، يمكن أن **نلقي الضوء على بعض الأبعاد التي اهتم بها مشروع المجموعات التنموية وذلك على النحو التالي:**

- اختارت المجموعة التنموية في **مصر**، بمساندة **الهيئة القبطية للخدمات الاجتماعية، ومشاركة 6 جمعيات أهلية، الأسر الفقيرة التي تضم أطفالا عاملين تسربوا من التعليم،** ويعيشون بمناطق عشوائية بالقاهرة. وحددت نوعية التدخل للتخفيف من الفقر من خلال منهج حقوقي تنموي، يستهدف إعادة بعض الأطفال للتعليم (نجحت في ذلك بالنسبة لـ 35% فقط من الفئات المستهدفة) إلى جانب تدريب وتأهيل أسرهم (وغالبًا نساء فقيرات معيلات للأسرة) وتوفير فرص عمل لهم من خلال مشروعات صغيرة (مخابز وأفران صغيرة، حياكة، صناعة منزلية لإكسسوارات..).. هذا وقد ارتبط التدريب والتأهيل للنساء المعيلات بقروض صغيرة، تتوجه إلى المشروعات المستهدفة.
- اختارت المجموعة التنموية في **لبنان، بمساندة "مؤسسات الرعاية الاجتماعية"**، ومشاركة 5 جمعيات أهلية، فئات فقيرة، في منطقة عشوائية داخل بيروت (الأوزاعي– الجناح) والتي تعاني من انتشار العنف والمخدرات وتدهور البنية التحتية للمنطقة،

♠ لمزيد من التفاصيل راجع التقييم النهائي لمشروع المجموعات التنموية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2014).

بالإضافة إلى مناطق فقيرة مهمشة في عكار، وأخرى في الجنوب (كانت إحدى المناطق المحتلة من إسرائيل).

وقد استهدفت المجموعة التنموية في لبنان النساء الفقيرات المعيلات لأسر، بالإضافة إلى الشباب (بيروت)، والمسنين، في جهود متواصلة وشاملة لتمكين هذه الفئات من خلال التدريب والتأهيل والتمكين لفرص عمل.

في **السودان** اختارت المجموعة التنموية التي تضم إلى جانب منظمة حواء – وهي المنظمة المساندة– أربع جمعيات نشطة في **ولاية كردفان** حيث تقع المناطق الشمالية منها "في تماس" مع المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة والحروب، ومن ثم تزايدت نسبة النساء النازحات لتلك المنطقة بحثًا عن الأمان والعمل. **هذه المجموعة اعتمدت على القروض الصغيرة** لقطاع من النساء لإدارة مشروعات صغيرة، بعد التدريب والتأهيل، كما اعتمدت على توفير أدوات إنتاج (الخراف والماعز، والدواجن...) لقطاع آخر.. ويتسم هذا المشروع في السودان باستدامته نظرًا للاعتماد على "القروض الصغيرة الدوارة" ومن ثم تضاعف العدد من النساء المستفيدات عدة مرات، ومازال النشاط مستمرًا.

في **المملكة المغربية** قدمت المجموعة التنموية التي يقودها منتدى الزهراء، نموذجًا متميزًا اعتمد على **مقاربة حقوقية وتنموية لتمكين النساء الفقيرات في وضعية صعبة.**. حيث توجه المشروع بمشاركة أربع جمعيات، نحو مناطق مهمشة للغاية، تعاني فيها النساء من الفقر وتنتشر فيها ظاهرة الاتجار بالبشر بين الفتيات القاصرات. ومن ثم ركزت المجموعة على "حماية الأسر" من خلال التدريب والتأهيل وتوفير فرص عمل، إلى جانب التثقيف والتوعية الحقوقية.

في **البحرين** اختارت المجموعة التنموية بمساندة جمعية نهضة فتاة البحرين – ومشاركة ثلاث جمعيات– تمكين النساء الفقيرات المعيلات لأسر، في بعض جيوب الفقر بالمنطقة، ومن خلال "مشروع تدوير المخلفات".. تميز هذا المشروع بتعاونه مع إحدى شركات القطاع الخاص الكبرى، النشطة في هذا الميدان، والذي تولى تدريب وتأهيل النساء الفقيرات وإشراكهن في العمل. من جانب آخر كان التوجه الحقوقي التنموي نحو النساء الفقيرات، يمثل أحد ملامح تمكين الفئة المستهدفة، من خلال التوعية والتثقيف.

وفي اليمن انطلقت مبادرة المجموعات التنموية الأهلية (2011–2014) وتشكلت المجموعة من المنظمة المساندة وهي شبكة النماء اليمنية، و4 جمعيات أخرى، وتم اختيار مناطق فقيرة للغاية على أطراف صنعاء العاصمة، واستهدفت فئات من الشباب ونساء فقيرات معيلات لأسر. **وتم التدريب في اتجاهين أولهما** التدريب حول الشفافية والإدارة المالية، ثم العمل الجماعي وتوزيع الأدوار، وإدارة القروض الصغيرة. **ثانيهما** تدريب وتأهيل الفئات المستهدفة على بعض المشروعات الصغيرة (منها صناعة البخور، والحياكة...)، أعقبها توفير قروض صغيرة لهم إلى جانب متابعة وتقييم من جانب أحد الخبراء المتخصصين في اليمن. ويمكن القول أن إجمالي عدد الفئات المستفيدة من مشروع مكافحة الفقر وتوفير فرص العمل، والذي تبنته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية قد وصل خلال الفترة من 2008–2015 إلى إجمالي 59 وأسرهم (إجمالي 300 فرد)، ومازالت "القروض الدوارة" يستفيد بها آخرون* حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

رابعا: حدود تفاعل المنظمات الأهلية مع المخاطر التي تهدد الأسرة والمجتمع:

يهتم هذا الجزء من الدراسة بمدى تجاوب المنظمات الأهلية العربية، مع مخاطر تصاعدت بشكل كبير خلال الفترة محل البحث (2000–2015)، وأضحت تهدد استقرار الأسرة والمجتمع. هذه المخاطر في جانب منها **ترتبط باهتزاز المنظومة القيمية** في سياق اجتماعي واقتصادي تغير إلى حد كبير، وتأثر **بمتغيرات العولمة**. ومن جانب آخر فقد تصاعدت هذه المخاطر في غياب **العدالة الاجتماعية** والفجوة الكبيرة بين الفقراء والأغنياء في المجتمعات العربية، **وتراجع دعم السياسات الاجتماعية والاقتصادية** – خاصة التعليم والصحة والثقافة– للقاعدة العريضة من المجتمع، وهو أمر مهم يعكسه بوضوح تدني نوعية الخدمات الصحية للدولة وتراجع الثقافة والتعليم. هذه المخاطر الاجتماعية، كانت محورًا لدراسات صدرت عن الشبكة العربية ومحورًا لتقارير سنوية تغطي هذه الموضوعات (التعليم، الصحة، الثقافة، العنف، إدمان الشباب للمخدرات، تأثير الانترنت على الشباب والأطفال، التفكك الأسري...).

* تجمد المشروع في اليمن بسبب أحداث العنف والصراعات المسلحة ويصعب تقدير العدد النهائي من المستفيدين في اللحظة الحالية (صيف عام 2015).

وسوف نسعى في هذا العمل، لتبيان حدود تفاعل خريطة المنظمات الأهلية مع المخاطر الاجتماعية هذه، ومنهجية التعامل معها من جانب المنظمات.. هذا ونذكر القارئ أن الفقر وارتفاع نسبة البطالة في المجتمعات العربية – وتم تناولها من قبل– ليس بالضرورة مصدرًا لهذه المخاطر. وتفسير ذلك أن ظاهرة التفكك الأسري، وهي الأبرز في هذا السياق، تخترق المجتمع كله – في الدول العربية جميعها– وهي ترتبط بقطاعات غنية (أو الأعلى دخلا) والقطاعات الفقيرة (الأقل دخلا) وهي ظاهرة ترتبط بالاختلالات القيمية.. وفيما يلي نوجز هذه المخاطر، ونجتهد في فهم حدود تدخلات المنظمات الأهلية في التعامل معها.

أ. مخاطر التفكك الأسري واختلال المنظومة القيمية :

إن أول المخاطر، والتي تصاعدت مؤشراتها في الأعوام الخمسة الأخيرة، **هي ارتفاع نسبة الطلاق في الأسرة العربية، ولننظر في الإحصاءات التالية المتوافرة لدينا (التقرير السنوي الحادي عشر للشبكة العربية، عام 2012):**

- الأردن: ارتفاع نسبة الطلاق إلى 23%من حالات الزواج.
- تونس: ارتفاع نسبة الطلاق بين الشباب إلى 48% (27% منهم لا تتجاوز أعمارهم 36 عاما)، والتقدير على المستوى الإجمالي يشير إلى 35% نسبة الطلاق.
- قطر: نسبة الطلاق عام 2010 بلغت 40,3% من إجمالي عدد عقود الزواج (كانت 31,8% عام 2008).
- مصر: ارتفاع نسبة الطلاق عام 2014 إلى 36% أغلبها بين الشباب، ثم في الفئة العمرية أكثر من 60 سنة.
- المغرب: تقدير نسبة الطلاق 33% عام 2010.
- لبنان: تقدر نسبة الطلاق بنحو 30% عام 2013.
- اليمن: ارتفاع معدلات الطلاق إلى 32%، وقد تركزت في الشباب أقل من 35 سنة (عام 2012).
- البحرين: ارتفاع نسبة الطلاق (عام 2012) إلى 23%، والتي تركزت في الشباب أقل من 35 سنة.

واللافت للاهتمام أن ارتفاع معدلات الطلاق في الأسرة، في غالبية الدول العربية، يرتبط بظواهر غير معتادة في الممارسات والثقافة العربية أبرزها:

1. ارتفاع **نسبة زواج الفتيات القاصرات** (الزواج المبكر) خاصة في مصر، المغرب، سوريا، الأردن، اليمن، وبعض دول الخليج (10% زواج القاصرات في المغرب مثلا).

2. ظاهرة **الزواج العرفي**، وامتدادها إلى كل شرائح المجتمع، خاصة في الجزائر، ومصر، والأردن، والمغرب.

3. ارتفاع **نسبة العنوسة** بين الشابات، وتصاعد ظاهرة "العنوسة الاختيارية" من جانب الفتيات في دول المغرب العربي، بالإضافة إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة العنوسة في دول الخليج العربي (خاصة قطر والبحرين ففي الأولى 27,5% لم يتزوجن في عمر 34 سنة، ونفس النسبة تقريبا في البحرين).

4. مؤشرات **لتصاعد عدد الأمهات العازبات** (الزواج خارج نطاق الأسرة) وهي ظاهرة مسكوت عنها إلا أن مؤشرات حكومية واهتمامًا من جانب بعض المنظمات الأهلية، يكشف عن الظاهرة في دول المغرب العربي♦.

ب.ظاهرة العنف:

إن التقارير الوطنية عن 11 دولة عربية، والتي ناقشت المخاطر الاجتماعية التي تهدد المجتمعات العربية، قد سجلت نسبة عنف مرتفعة للغاية، داخل المؤسسات التعليمية وخارجها. وتبرز حالتا مصر وتونس – التي شهدتا الثورات– هي الأعلى. (هذا إلى جانب مجمل الآثار السلبية للعنف المسلح والصدام بين التيارات الدينية والسياسية، والإرهاب في كل من اليمن، سوريا، ليبيا، العراق..)

إن حالات ممارسة العنف داخل المدارس الابتدائية في تونس عام 2011، ووفقًا لبيانات وزارة التربية، سجلت 4500 حالة اعتداء سواء بين الطلاب أو بينهم بين المدرسين... كانت النسبة عام 2005 حوالي 50% من الرقم المذكور (2025 حالة عنف)، وهو ما يشير إلى بذور الميل للعنف، حتى من قبل الثورة. **وقد سجل التقرير المصري نفس الظاهرة – داخل المدارس وداخل الجامعات**– وهي تحظى بنقاش مجتمعي واسع، وإن كانت لا توجد بيانات موثقة.. هذا بالإضافة إلى ظاهرة **الغش في الامتحانات** – بالجامعات والمدارس– والتي تستخدم أحدث وسائل تكنولوجيا الاتصال، وقد كشف الإعلام المصري عن ارتباط بين عنف

♦ مركز أمل لتأهيل النساء العازبات يسجل 1070 حالة ولادة خارج إطار الزواج سنويا في تونس.

الطلاب ضد المدرسين وبين ظاهرة الغش، وتم تسجيل آلاف الحالات. تقرير **المغرب** أيضًا تناول نفس الظاهرة التي تبرز امتداد العنف إلى المؤسسات التعليمية التربوية، سواء ما قبل التعليم الجامعي أو في المؤسسات التعليمية الجامعية... ويرصد تقرير **السودان** درجة عالية من العنف بين الطلاب، وبينهم وبين الأساتذة، وخاصة داخل الجامعات.

وبإيجاز تمتد ظاهرة العنف من الأسرة إلى الشارع إلى المدارس والجامعات، لتنذر بمخاطر غير مسبوقة حين يمتد الاعتداء على المدرسين وأساتذة الجامعات، وحين يرتبط هذا العنف من جانب الشباب المتعلم بالسياسة أحيانًا، أو "بالغش" لتحقيق النجاح، أو بانقطاع الحوار بين الأطراف المختلفة في الرأي، وهذا يعني حالة من" الاختلال القيمي" أو الانهيار القيمي والثقافي، وهي لا ترتبط بالفقر أو البطالة بالضرورة (كما يتم الترويج للأسباب).. وإنما ترتبط بمنظومة شاملة من الأداء المؤسسي ومن داخل الأسرة إلى الفضائيات والإعلام الاجتماعي social media وتدني العملية التعليمية (وانسحاب المضمون التربوي منها) وترتبط بأداء سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي شامل.

ج. الإدمان وتعاطي المخدرات:

إن ظاهرة العنف ترتبط جزئيًا بإدمان المخدرات، خاصة بين فئة الشباب، وكل التقارير تؤكد تصاعد ظاهرة إدمان الشباب ومخاطرها على المجتمعات العربية..

إن دراسة المركز الوطني للدراسات في الجزائر (2011)، تبرز تركز ظاهرة الإدمان بين الشباب 20 سنة إلى 40 سنة، وامتدت من الذكور إلى الإناث، وإلى الطلاب في المؤسسات التعليمية (لكنها لم تعلن تقدير النسبة المئوية رغم إشارتها إلى انتشار الظاهرة). تعاطي المخدرات بين الشباب يرتفع **في مصر** إلى 34% بين الشباب وبنسبة أقل بين الإناث، ويرتفع في السياقات الحضرية عن الريفية. واستنادا إلى دراسة أجريت في العشوائيات وتم تطبيقها على الشباب (تقرير مصر عن المخاطر الاجتماعية) تبين أن 59,2% منهم ينتمون إلى محافظة القاهرة ويتوزع الباقون على المحافظات، وأكثر من 50% منهم غير متزوجين... دراسات أخرى تم إجراؤها في الجامعات، كشفت عن تصاعد

نسبة الإدمان بين الشباب (الذكور والإناث)، وامتدادها بين مختلف الطبقات الدنيا محدودة الدخل، والأخرى عالية الدخل.

د. عمالة الأطفال، والأطفال بلا مأوى:

ظاهرة عمل الأطفال من جانب والأطفال بلا مأوى من جانب آخر، وإن كانت بينهما علاقة قوية مع التسرب من التعليم وتدني العملية التعليمية، إلا أن التفكك الأسري إلى جانب حالة الفقر في الأسرة، قد شكلا سببًا رئيسيًا. ووفقًا للمسح العام الأردني فإن 32%من هؤلاء الأطفال ينتمون إلى أسر مفككة. وفي **الجزائر** كشفت دراسة أخيرة (فورام– 2008) عن تواجد مليون طفل عامل، إلى جانب ما يقرب من التقدير السابق "لأطفال بلا مأوى"، وقد أوضحت دراسة المركز الوطني للدراسات الخاصة بالسكان والتنمية cenepa، أن الغالبية عمرهم أقل 14 سنة، تسربوا من سنوات التعليم وأن الغالبية منهم أصبحوا مشردين بسبب العنف العائلي (55%) وحالة التفكك الأسري (31%) إلى جانب الفقر.

في السودان أيضًا ترتبط ظاهرة عمل الأطفال مع الأطفال المشردين، حيث تشير دراسة (تضمنها التقرير السنوي عن المخاطر الاجتماعية) إلى أن هناك تزايدًا مستمرًا، ففي شوارع الخرطوم فقط 35 ألف مشرد، منهم 80% يعملون بالشوارع، 20% يتخذون الشارع مقرًا لهم. ويسجل التقرير المذكور تزايدًا مستمرًا كل عشر سنوات ومنذ بدأ رصد الظاهرة في عام 1982.. **وهنا أيضًا يظهر الفقر مع التفكك الأسري كعوامل مسئولة عن الظاهرة.**

في حالة مصر فإن التقديرات تذهب إلى ما يقرب من 2 مليون طفل من العاملين، وحوالي مليون طفل آخر بلا مأوى في القاهرة والمحافظات (ما بين عمر 7 سنوات إلى 17 سنة)، وتمتد الظاهرة – بتصاعد ملحوظ– إلى الإناث. وتكشف الدراسات عن ارتباط الظاهرة ككل بالفقر من جانب والتفكك الأسري من جانب آخر..

وتمتد وتتشعب ظاهرة عمل الأطفال والمشردين "أطفال بلا مأوي" في **المغرب**، ويزيد على ذلك **ظاهرة الاتجار بالبشر**، هذا وقد تركز انحراف الفتيات القاصرات، في المناطق العشوائية والأكثر فقرا، وهو ما رصدته دراسات منتدى الزهراء (وتم تضمين هذه القضية في تقرير المغرب عام 2012 عن المخاطر الاجتماعية التي تهدد الأسرة العربية) يضاف إلى ذلك ظاهرة "الأمهات العازبات"، وهو بعد مهم تتوجه له المنظمات الأهلية في دول المغرب العربي.

٥. مخاطر اجتماعية ذات خصوصية في دول الخليج:

هناك مجموعة أخرى من المخاطر الاجتماعية قائمة بكل وضوح تتسم بها خريطة دول مجلس التعاون الخليجي، ومهم أن تكون محورا لإدارة المخاطر الاجتماعية وبناء شراكات قوية بين الدولة والقطاع الخاص من جهة، والمنظمات الأهلية من جهة أخرى. وفي هذا السياق نرصد ثمانية مخاطر أساسية، توافقت حولها الدراسات في دول الخليج (د. أحمد عبد الله زايد وآخرون، 2006، قنديل، 2013) وهي:

1. **التركيبة السكانية لدول الخليج،** والتي تكمن في تنوع الأعراق والإثنيات للسكان، بسبب التزايد المضطرد في حجم العمالة الأجنبية والتي وصلت إلى 80% (في حالة دولة الإمارات، قطر...) و50% في حالة البحرين (والأخيرة برز فيها اتجاه متصاعد للبطالة بين الشباب).

2. **واقع العمالة في دول مجلس التعاون،** رسم خريطة لأقليات منعزلة لها جمعياتها وأنديتها وروابطها، تتفاعل فيما بينها في دائرة مغلقة (عدد هذه الجمعيات والروابط في البحرين 87 جمعية وأندية أجنبية، وفي الإمارات 60 جمعية أجنبية تعكس الروابط الخاصة بالأقليات).

3. **دولة الرفاهة أدت إلى مشكلة إفراط استهلاكي وسيطرة نزعة استهلاكية قوية من جهة،** وفي المقابل فقر بعض الفئات من جهة أخرى. ويرتبط بهذا هيمنة قيم استهلاكية اتجهت بالشباب في سياق العولمة، إلى استهلاك ضخم "لرموز منتجات غربية" لإثبات التميز مدفوعين بسلوك ينبهر بكل ما هو غربي.

4. **أشكال مختلفة لتفكك الأسرة المعيشية تكشف عنها:**
   - مؤشرات ارتفاع نسبة الطلاق (سبق الإشارة إلى بعضها).
   - استقدام المربيات الأجانب لرعاية الأطفال.
   - المخاطبات وعملية التعلم قائمة على اللغة الإنجليزية.
   - ارتفاع نسبة العنوسة وهو ما يثير القلق لدي الأسرة.

مهم ملاحظة أن المؤشرات السابقة للتفكك الأسري في دول الخليج قائمة في دول عربية أخرى، إلا أن استقدام المربيات الأجانب يرتفع إلى حد كبير في دول الخليج عنه في حالة لبنان ومصر مثلا التي تتركز فيهما هذه الظاهرة في الطبقات العليا، إضافة إلى النزعة

الاستهلاكية "المفرطة"، وإعلاء مظاهر النموذج الغربي، ويمثلان اتجاهًا عامًا في بعض الدول العربية.

5. **محدودية مشاركة المرأة في الحياة العامة**، وهيمنة ثقافة تقليدية قائمة على توزيع الأدوار، ومحدودية تقلد المواقع المهمة في إطار من المساواة وتكافؤ الفرص. وإذا كانت هذه السمة تمثل اتجاهًا عامًا في الدول العربية إلا أنها أكثر عمقًا وحدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

6. **تضخم المدن وزيادة معدلات النمو السكاني بها**، الأمر الذي يؤدي إلى ضغوط السكان على البنية الرئيسية واحتياجات ومطالب متزايدة، والأكثر خطورة **هو نمو أحياء ومناطق عشوائية وجيوب للفقر**، تهدد الاستقرار الاجتماعي.

7. **الانغلاق على الذات، ومحدودية التسامح**، والقبول المحدود للتعددية، وهو ما يخلق تطرفًا واستقطابًا بين تيارات دينية وسياسية واجتماعية.

8. **هناك مشكلات أخرى تتعلق بنوعية التعليم**، وضعف مخرجات العملية التعليمية، وعدم قدرتها على التجاوب مع احتياجات السوق العالمي والسوق الوطني، بالإضافة إلى الفساد ومحدودية تواجد منظمات مجتمع مدني مستقلة قوية. هذا وقد تحدثنا من قبل، عن المخاطر الاجتماعية والقيمية التي تحيط بالدائرة الواسعة من الشباب والأطفال من تعاملهم مع الإنترنت، وهو متغير آخر يؤثر سلبا على هذه الفئات، إذا ما تم توظيفه بغير إدراك أو وعي بالمخاطر، وبدون مراقبة.

إذا نظرنا إلى المشهد العام العربي، بكل ما فيه من مخاطر يتفاعل فيها ما هو داخلي مع ما هو خارجي، وما هو اجتماعي وثقافي مع ما هو اقتصادي وسياسي، سوف نتفهم الاختلالات القيمية الحادثة في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتغيرات في إدراك الهوية، والمواطنة والانتماء.. وسوف ندرك التغيرات الحادثة داخل الأسرة العربية وتراجعها كأهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، وتزايد الفجوة بين الأجيال، وتراجع قيم التسامح والاحترام (حتى داخل الأسرة الواحدة)، وتعايش المجتمع الواحد – بل الأسرة الواحدة– مع أفكار التطرف الديني والاعتدال.

وإذا تذكرنا أن مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية، يعني "تدخلات عامة لدعم ومساندة الأفراد والأسر والمجتمعات لإدارة أية تهديدات بمخاطر وشيكة، أيًا كان مصدرها، تهدد رأس المال البشري وممتلكات البشر وقيمهم، مع التركيز على الفئات الهشة"، سوف ندرك **أن التدخلات هذه مطلوبة من جانب السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومن جانب المنظمات الأهلية أو المجتمع المدني** (ومن جانب القطاع الخاص للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ومن ثم مصالحه)".

و. ماذا عن القدرات والفرص المتاحة للمنظمات الأهلية للتعامل بجدية مع المخاطر الاجتماعية؟

إن مجموعة الملاحظات التالية تلقي الضوء على منهجية وقدرات المنظمات الأهلية العربية، في تعاملها مع المخاطر الاجتماعية:

1. إذا كان إجمالي عدد المنظمات الأهلية العربية يفوق 300 ألف منظمة أهلية، عام 2015، ويتفاوت التوزيع من بلد إلى آخر (يرتفع في مصر والمغرب والجزائر لأكثر من 50 ألف جمعية في كل منها، وينخفض في دول الخليج العربي مثل الكويت: 126 جمعية، وسلطنة عمان: 124 جمعية، وقطر: 32 جمعية)، **فإن الدخول في تفاصيل أنشطة المنظمات في كل بلد يكشف عن تنوع في مواجهة المخاطر**. وإذا تم استثناء قطاع العمل الخيري التقليدي الذي يركز على مساعدة الفقراء من خلال تبرعات أهل الخير، **فإن خريطة العمل الأهلي تقول لنا عدة أمور:**

الأمر الأول: كثافة النشاط في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأطفال خاصة عمل الأطفال، أطفال بلا مأوى، التسرب من التعليم، الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة، الأطفال الأيتام، الأطفال مجهولو النسب. هذا إلى جانب بعض الاهتمام برعاية الأطفال الموهوبين أو المبدعين، وتوفير دور حضانة وغير ذلك.

ويوضح الجدول التالي عدد المنظمات الأهلية، المعنية بالأطفال فقط، حيث إن بعض المنظمات الرعائية والخدمية تهتم بالأطفال ضمن شرائح أخرى، ويصعب تقدير عددها.

جدول رقم (1) يوضح وزن الجمعيات المعنية بالأطفال فقط ونسبتها من الإجمالي

الدولة	عدد الجمعيات المعنية بالأطفال
مصر	8000

لبنان	302
الأردن	160
السودان	700
تونس	150
المغرب	608
سلطنة عمان	25
الإمارات	54
الكويت	30
اليمن	142

إن النسبة تتراوح في الجدول السابق ما بين 25% تقريبًا من إجمالي المنظمات في كل بلد (باستثناء الإمارات 46%)، و9% (حالة لبنان).. هذه المنظمات توجه اهتمامًا كبيرًا – خاصة في مصر، ولبنان، والسودان، والمغرب– لمخاطر تتعلق بعمل الأطفال والأطفال بلا مأوى إلى جانب مخاطر التسرب من التعليم وذوي الاحتياجات الخاصة. وعلى الجانب الآخر، فإن غالبية المنظمات المعنية بالأطفال في دول الخليج تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة.

الأمر الثاني: الذي تكشف عنه معالم خريطة العمل الأهلي في المنطقة العربية، هو الاهتمام بالنساء، سواء من منظور التمكين الاقتصادي (رعاية النساء الفقيرات المعيلات لأسر) أو من منظور حقوقي تنموي للدفاع عن حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحمايتها من العنف الأسري والتحرش الجنسي.

إن محاولة تحديد وزن المنظمات الأهلية المعنية بالمخاطر التي تتعرض لها المرأة العربية (ونشاطها الوحيد هو النساء) يمكن أن يفسرها الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح وزن الجمعيات المغلقة (التي تتوجه للنساء فقط) ضمن المنظومة الكلية

البلد	عدد الجمعيات المغلقة
مصر	**600**

لبنان	**166**
الأردن	**45**
تونس	**40**
الجزائر	**50**
المغرب	**900**
اليمن	**171**
البحرين	**22**
الإمارات	**9**
الكويت	**9**
قطر	**2**
سلطنة عمان	**45**

مهم أن نذكر القارئ مرة أخرى، أن هذه التقديرات تركز على المنظمات النشطة المسجلة رسميًا بأنها تستهدف النساء، ولكن في الواقع هناك منظمات أخرى كثيرة متعددة الأغراض أي تهتم بمجالات المرأة ضمن اهتمامات أخرى، ويصعب تقديرها.

الأمر الثالث: أن هناك اتجاهات عامة تميز المنظمات التي تتوجه إلى الشباب، أو التي يفضل الشباب تأسيسها وإدارتها، أبرزها – ومنذ مطلع الألفية الثالثة– تأهيل وتدريب الشباب وتوفير فرص عمل من خلال مشروعات وقروض صغيرة (التقرير السنوي السادس الذي صدر عن الشبكة العربية عام 2007 حول منظومة الشباب في المجتمع المدني)، حيث يسجل التقرير توجه نحو 40% من المنظمات المعنية بالشباب في مصر نحو القروض الصغيرة وتوفير فرص عمل. ويسجل نفس التقرير هذا التوجه في اليمن والسودان والأردن والكويت (في الأخيرة كانت مبادرة "همم" و"غراس" ذات أهمية خاصة لارتفاع نسبة الشباب الباحثين عن عمل).

المجال الثاني الذي اتسمت به المنظمات المعنية بالشباب، **الاهتمام بالثقافة الصحية، والتوعية الحقوقية للشباب والشابات عن قضايا النوع الاجتماعي**، ومكافحة التحرش والعنف ضد النساء. المجال الآخر تمثل في أنشطة بيئية، بالإضافة إلى تأسيس نوادٍ للعلوم

ورعاية المبدعين. هذا والجدير بالذكر ظهور حركات تطوعية تمثل مبادرات أهلية غير مسجلة رسميًا، تضم شباب وشابات نشطوا في الميدان للحد من ظاهرة التحرش وأبرزها في مصر.

إن النقلة النوعية المهمة في المنظمات المعنية بالشباب، في الخمس سنوات السابقة، والتي عكست مبادرات شابة – وفي ظروف صعبة شهدت الثورات– هي التوجه للفنون والإبداع من خلال أشكال جديدة نزلت إلى الشوارع في مجال الغناء والموسيقى والرسم والمسرح والسينما.. والتوجه الأخير له أهمية كبيرة (راجع التقرير السنوي الثاني عشر عن الثقافة، والذي أصدرته الشبكة العربية عام 2014)، فهو يركز على الميدان – وهو الشارع– وينشط وسط الجذور الشعبية، وهو أيضًا يعرض فنونه وإبداعاته، ويسعى إلى رفع التذوق الفني لدى عموم الناس، ويبث الأمل و"السعادة" في ظروف قاسية تحيط بها المخاطر (تبلور هذا الاتجاه بشكل كبير في مصر وتونس ولبنان والأردن).. وهو توجه يعني أيضًا العزوف عن النشاط فقط في الفضاء الالكتروني، والرغبة في التعامل مع القواعد الشعبية.. من أمثلتها في مصر: فرقة سكندريلا، فرقة شوارعنا، من فات قديمة تاه، محطات للفن المعاصر... وغير ذلك.

من جانب آخر كان هناك تصاعد في عدد ونوعية منظمات شباب الأعمال، والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات ومجتمع المعرفة. ومن أهم المجالات التي تنشط فيها المنظمات التي تعكس قضايا الشباب، هو **مكافحة الإدمان وانتشار المخدرات بين قطاعات عريضة** من الشباب.. والمجال الأخير اتخذ مسارين أولهما التثقيف والتوعية من "الشباب إلى الشباب". وثانيهما جهود الحد من التعاطي وتوفير "التعافي" لفئات من الشباب.. هذا ولا يتواجد على الساحة العربية تقديرات لوزن المنظمات الأهلية المعنية بالشباب، وهو ما يعود إلى إشكالية التصنيف من جهة، وتداخل الأنشطة من جهة أخرى وتعددها.

ولكن المتاح لدينا بعض التقديرات، منها مصر حيث تم تقدير العدد الإجمالي للمنظمات التي تتوجه للشباب فقط، بعد ثورة يناير 2011 بحوالي 600 منظمة أهلية، والجزائر 104 منظمة، والسودان حيث تضم الشبكة السودانية للشباب والتنمية 45 منظمة أهلية.

الخلاصة أن المتوافر من معلومات عن مجالات نشاط المنظمات الأهلية العربية وعلاقتها بالمخاطر يقول لنا أن الاهتمام الرئيسي

يتوجه للأطفال والحد من المخاطر التي يتعرضون لها، والنساء سواء من منظور التمكين الاقتصادي أو الحقوقي للحد من العنف عليهن، ثم الشباب حيث يغلب الاتجاه بالرياضة والصحة، ثم مكافحة الإدمان.

2. إن التحليل السابق يقودنا إلى قراءة نقدية لمنهجية تعامل المنظمات الأهلية العربية – على وجه العموم– مع المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية، والملاحظات الموجزة التالية تلقي الضوء على هذا الموضوع:

الملاحظة الأولى: تؤكد على الدور الفاعل الذي تلعبه المنظمات الأهلية في المنطقة العربية، وهو أمر ينطبق على مبادرات متميزة – تعرضنا لنماذج لها– تدرك المخاطر منذ بدايتها وتنبه لها، أو تتجاوب مع المخاطر الجديدة، أو تميل إلى التخفيف من تهديدات هذه المخاطر على الأسرة العربية بمنهجية تقليدية (ويقصد بها العمل الخيري لدعم الفقراء والمهمشين). صحيح أن الفقراء والفئات المهمشة هما محور الاهتمام الرئيسي سواء من منظور التوجه الخيري أو التوجه التنموي الحقوقي، ولكن الصحيح أيضًا أن هناك طيفًا واسعًا من المخاطر، لا يهدد الفقراء فقط والمهمشين، ولكن يهدد المجتمع ككل. مثل هذه المخاطر كالعنف والإدمان والتفكك الأسري.. وغيرها تتعامل معه المنظمات الأهلية، **لكن مهم إحداث تغيير في الرؤية وفلسفة العمل مع كل هذه المخاطر الاجتماعية،** آخذين في الاعتبار أن ما نتطلع إليه من تغيير، ينبغي أن يلحق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة والمنظمات الأهلية العربية، وفي سياق تجديد وتعظيم الشراكات.

إن إحدى الدراسات المهمة عن سوسيولوجيا المخاطر (أيريش بيك) ينبه إلى أن المجتمعات في العالم كله أصبحت "مصانع للمخاطر"، بسبب التحولات العميقة التي تشهدها كل المجتمعات، وتغير أنماط الإنتاج "ومعضلة توزيع الثروة" (العدالة الاجتماعية)، وهناك تغيرات ترتبط بالتطور التقني المتسارع، يطرح باستمرار أنماط متنوعة من المخاطر تقود إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وتزايد الإحساس بعدم الأمن.. إن مجتمعات المخاطر هذه تتطلب استحداث أو خلق "مجتمع مسئول لمواجهة المخاطر"، وتتطلب "عقلانية اجتماعية" لدفع كل الأطراف الفاعلة إلى التصدي لهذه المخاطر.. **ومن هنا نقول إن فلسفة التعامل مع**

المخاطر الاجتماعية، لابد أن تتوجه نحو التغيير – في إطار فهم مشترك وتوافق الأطراف– على ما يلي:

- رؤية شاملة للمخاطر، وتفاعلاتها معًا، وخريطة الأولويات.
- إحداث تطوير، يستند إلى الشراكة بين الدولة والقطاع الأهلي، ينتقل بنا من فلسفة الرعاية إلى التنمية.
- استشعار المخاطر قبل تطورها (لتصبح مثل كرة الثلج)، ومن ثم يمكن التعامل مع مصادر المخاطر، قبل التعامل مع آثارها.

إن الملاحظة الأولى إذن تؤكد على ضرورة تبني رؤية وفلسفة جديدة للمخاطر، من الدولة والمنظمات الأهلية، وفي إطار شراكات قوية تستطيع التعامل مع مصادر المخاطر ثم التقليل من آثارها بدلا من التعامل مع آثار هذه المخاطر.

الملاحظة الثانية هي أن المنظمات الأهلية التي تستهدف الحد من المخاطر –خاصة الفقر والبطالة وتفكيك الأسرة وتهميش النساء– تتبني اقترابات جزئية أو قطاعية، فأغلبها على سبيل المثال يستهدف توليد دخل للأسر الفقيرة، أو النساء الفقيرات المعيلات لأسر من خلال التمكين الاقتصادي دون اهتمام يذكر بالتثقيف والتعليم والتوعية، وهو ما يؤثر سلبًا على تحقيق نوعية حياة أفضل.. **بمعنى آخر هناك "تجزئة" في التعامل مع المخاطر**، ويتم التعامل مع فرد ما بالأسرة، سواء المرأة، أو الرجل، أو الشباب، أو الأطفال فقط.. وهذا المنحى لا ينهض بالأسرة والمجتمع ككل.

ومن ثم فإن **المقاربة الأسرية** مهمة للغاية، لتحقيق فاعلية أكبر في النتائج، وإذا كانت لدينا مؤشرات واضحة (تعرضنا للبعض منها) عن التفكيك الأسري وارتفاع إحصاءات الطلاق، والعنف، والإدمان وغيرها، فإن التعامل مع ظاهرة الإدمان وحدها – وفي غياب الاهتمام بأسر المدمنين– لا يحقق النتائج المرجوة.. وإذا كانت لدينا مؤشرات مقلقة للغاية عن وضعية "الأطفال بلا مأوى" أطفال الشوارع، فمن المستبعد تصحيح الوضع إذا كانت الدراسات الميدانية تقول لنا إن التفكك الأسري والعنف الأسري – إلى جانب الفقر– أهم أسباب هذه الظاهرة.

إن الملاحظة السابقة إذن تقترح عدم تجزئة المخاطر والتعامل القطاعي مع فئة واحدة تحيط بها المخاطر، دون الاهتمام بالبيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي "نبتت" فيها هذه المخاطر.. المقاربة الشاملة مطلوبة، ومراكز الإرشاد الأسري – وهي محدودة في منظومة الجمعيات الأهلية– في حاجة إلى إحياء وبعث، فهي في جانب منها تقوم بدور وقائي وعلاجي، وهي في جانب آخر عمل تنموي بالدرجة الأولى.

الملاحظة النقدية الثالثة، تذهب إلى التأكيد على أهمية الشبكات بين المنظمات الأهلية، وهناك شبكات وطنية وإقليمية بالفعل قائمة بعضها نشط، وبعضها يحتاج إلى تفعيل. ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى تواجد شبكات متعددة للعناية بحقوق الأطفال، أو أطفال الشوارع، أو النساء وأخرى تهتم بالإدمان (أبرزها وأكثرها تحديثا في منهجية عملها شبكة جمعيات مكافحة تعاطي المخدرات بالمغرب حيث تنشط داخل المؤسسات التعليمية واستحداث "خلايا اليقظة"، ويمتد عملها إلى أسر الطلاب) **إلا أن الملاحظة العامة هي أن مثل هذه الشبكات في حاجة إلى فتح أبوابها ونشاطها لمنظمات أخرى، تتكامل معها في الأهداف والنشاط، ليشارك الجميع في مواجهة الخطر..** من ذلك الربط بين شبكات أو منظمات تهتم بالأطفال العاملين، أو الأطفال المتسربين من التعليم، أو المنظمات المعنية بأطفال الشوارع، الربط بينها وبين مجموعة منظمات أخرى معنية بالحد من الفقر، أو تحسين نوعية التعليم، أو العنف الأسري... هكذا تتشابك المنظمات في إطار وطني، يحقق فيما بينها التكامل، والشمول، وهي في هذا تصبح لها تدخلات وقائية وأخرى علاجية وتنموية.

الملاحظة السابقة تؤكد على تفعيل الشبكات وتحديثها لكي تضم كل شبكة مجموعة من المنظمات، تتكامل معها في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة، أو إحدى الفئات ضمن هذه الأسر، وفي إطار من توزيع الأدوار والمسئوليات، وهو ما يسهم في تحقيق فعالية المواجهة.

الملاحظة الرابعة، تبرز التوزيع الجغرافي غير المتوازن للمنظمات الأهلية، حيث إننا في موضع سابق أشرنا إلى خريطة المنظمات، وكانت إحدى سماتها التركيز في العواصم (

بنسبة تصل إلى حوالي 50%)، وأشرنا إلى توطنها في الحضر في مختلف المحافظات على حساب الريف (والبوادي) وعلى حساب العشوائيات وجيوب الفقر، وكلها تواجه مخاطر أعمق وقد تكون أكثر حدة.

وإذا كان إعادة النظر في عدم التكافؤ في التوزيع الجغرافي سمة عامة للمنظمات الأهلية، وتوجهها نحو الفئات المستفيدة، فإن نفس السمة قائمة في توجهات السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعبرنا عنها من قبل بعدم العدالة في تطبيق السياسات.. ويبدو ذلك في قصور البنية الأساسية (المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، الطرق...) كما يبدو في قصور الخدمات التعليمية والصحية، وقصور شبكات "الحماية الاجتماعية" أو شبكات الأمان.

والملاحظة السابقة تبرز دور "الدولة القائد" التي تخطط وتنفذ السياسات وفقًا لمنهجية العدالة الاجتماعية، وهي قادرة على تشجيع الجهود التطوعية ودعمها وتوطينها بشكل متوازن في مختلف المناطق.. الملاحظة السابقة سجلها بدقة فريق الباحثين العرب، في مختلف التقارير السنوية للشبكة العربية للمنظمات (التقرير الثالث عشر عن الصحة، والثاني عشر عن الثقافة والفنون، والحادي عشر عن المخاطر الاجتماعية، وكذلك التقرير العاشر عن التطوع، وذلك على التوالي في الأعوام 2015، 2014، 2013، 2012...) والظاهرة كانت أكثر وضوحًا في مصر – حيث تتركز المحافظات الأكثر فقرًا في الجنوب– ولا تتوازن مخصصات السياسات الاجتماعية والاقتصادية مع حالة الفقر ومطالب السكان. وتتسم غالبية المنظمات الأهلية بالانخفاض من منظور العدد ونوعية الخدمات. وتعاني المملكة المغربية من نفس الحالة السابقة، وكذلك الجزائر، ولبنان، ومملكة البحرين.

معايير العدالة الاجتماعية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة، ثم في توزيع وأداء المنظمات الأهلية مهم للغاية للنهوض بالفئات الفقيرة والمهمشة، ولمواجهة المخاطر التي تهدد مختلف شرائح المجتمع.

الملاحظة الخامسة أن هناك ثغرات في أداء واهتمامات المنظمات الأهلية من المهم التنبه لها، إذ أن التوجه العام لها في سياق البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يفرض عليها الاستجابة إلى احتياجات ومطالب السكان، ومن ثم فإن هذه البيئة الضاغطة، تدفعها للتوجه نحو الفقراء والفئات المهمشة لضمان تحسين الدخل من ناحية، وتوفير فرص عمل

لهم من ناحية أخري. المساندة الاقتصادية لضمان استمرار الحياة للفقراء والمهمشين تأتي في المقام الأول سواء من خلال التوجه الخيري – وهو الغالب– أو من خلال التوجه التنموي التمكيني. **وإذا كان هذا هو الإطار العريض للتدخلات فإن التدخلات الأخرى لمواجهة المخاطر الاجتماعية – والتي تعرضنا لها– تبدو "قطاعية" في توجهاتها، وتتجاوب مع طبيعة المخاطر "الضاغطة"** (العنف، المخدرات، أطفال الشوارع...). في هذا السياق هناك **ثغرات أساسية** ينبغي التوجه نحوها، وأبرزها **الاهتمام بالثقافة والفنون والإبداع...** هذا المجال مع أهميته في التنوير والتثقيف – خاصة في القواعد الشعبية– لا يشكل "طلبًا" عليه، فالطلب أو الضغوط تتوجه بشكل رئيسي إلى المأكل والملبس والمأوى... الطلب – من منظور السوق– لا يتوجه إلى مكافحة الأمية، بل إن هناك خبرات في مصر مثلا سعت إلى تمكين النساء الفقيرات المعيلات لأسر، وإلى جانب ذلك تعليم هؤلاء النساء. اللافت للاهتمام هو حالة الرفض التي واجهتها أحد المشروعات الكبرى في مناطق يشتد بها الفقر (في الوجه القبلي)، ومطالب المنتفعات بالتوجه فقط نحو توفير لقمة العيش. هذا النموذج وغيره في بعض الدول العربية (منها المغرب) يوضح لنا أن التوجه استنادًا إلى "الحاجة أو المطلب" من جانب الفئات الفقيرة، يؤدي بالمنظمات الأهلية – وأيضًا سياسات الدولة– إلى إغفال مجالات مهمة... **ومن ثم تبدو أهم الثغرات على النحو التالي:**

1. **الثقافة والفنون والإبداع** من منظور "تنوير" القواعد الشعبية وتوفير السينما والمسرح والأغنية والفنون الشعبية الراقية للجماهير، وعدم إغلاق هذه الدائرة المهمة على النخبة... وقد كان التقرير السنوي الثاني عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (الثقافة والفنون ودعم الإبداع عام 2012) له خصوصية في هذا المجال. حيث أبرز تطورًا "محمودًا" في الخمس سنوات الأخيرة، سواء من خلال اتباع منهجية التنمية بالفن، أو من خلال تأسيس عشرات من المنظمات الأهلية التي بدأت في التوجه لهذا الميدان، والنزول إلى الشارع لاستقطاب الجماهير إلى الفنون الراقية.
2. **حماية المستهلك هو** مجال آخر مهم في ضوء انفلات الأسعار من ناحية، وضعف مراقبة الأسواق من ناحية أخرى. توجد بالفعل جمعيات لحماية المستهلك، إلا أنها لا تتسم بأي فعالية تذكر في أنشطتها (وكأنها أنشطة داخل أسوار الجمعية)، لا توجد

حملات جماهيرية لتوجيه وتثقيف المستهلكين، ولا توجد أدوار لهم في الضغط على صانعي السياسات لحماية المستهلكين وضبط الأسعار.

3. **رصد ومراقبة الإعلام والأعمال الدرامية التي تقدم في مختلف الدول العربية...** في كل دول العالم توجد منظمات "لحماية المشاهدين" سواء من العنف الذي يطرح على الفضائيات، أو مشاهد الجنس الفاضحة، وكل ما يمس الأخلاقيات، أو حمايته من الإعلانات التي اخترقت جميع الأعمال سعيًا وراء الربح (وبعضها وهمي)... وهذا مجال آخر مهم أن يكون محورًا لمبادرات تطوعية، ومهم أن تكون له فعالية، وليس مجرد تقرير أو إثبات موقف.
4. **مكافحة العنف والإدمان، من خلال برامج نشطة** تجعل من الشباب والأطفال – وهم المستهدفون– أطراف في شبكات الحماية.

5. **دمج الأبعاد الحقوقية مع الأبعاد التنموية** في أنشطة المنظمات الأهلية، وهذا الدمج يحقق فعالية وكفاءة سواء للعمل الحقوقي – الذي يواجه إشكالية العمل وسط الجماهير– أو العمل التنموي الذي يحتاج إلى إدراك حقوق الفئات المستهدفة.

هذه وغيرها ثغرات قائمة في نسيج أو منظومة المجتمع المدني، وجمعيها تعمل في اتجاه حماية المجتمعات من المخاطر.. وهذه المخاطر تتزايد وتتعمق، في اللحظات الحالية التي تشهد التطرف والعنف والإرهاب. وهي لحظات تحتاج إلى تكاتف وتشابك المبادرات الأهلية مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وفي ضوء قواعد ومبادئ ومعايير تعمق من الشفافية وتدفق المعلومات وتحقق عدالة اجتماعية.

الفصل الخامس
علاقات الشراكة والثقة على خريطة المنظمات الأهلية العربية

في هذا الفصل نهدف إلى تقييم علاقات الشراكة partnerships بين المنظمات الأهلية العربية بعضها البعض، وبين الحكومات والقطاع الخاص.. حرصنا على أن يكون عنوان الفصل الخامس متضمنا "الثقة"، فالأخيرة هي مفتاح العلاقات والتفاعلات بين الأطراف الفاعلة:

- **المنظمات الأهلية** الشريكة في نفس النشاط، أو التي تتكامل أنشطتها معًا، فيكون التعاون فيما بينها هو تعظيم الأدوار، وهو يعني فاعلية أكبر.
- **الحكومات** الطرف الرئيسي الفاعل، وهي صانعة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم تبدو المنظمات الأهلية – أو هكذا ينبغي– إحدى أذرعها للوصول إلى القواعد الشعبية، وتعظيم خدماتها، أو سد الثغرات في أدائها.
- **القطاع الخاص** والمؤسسات المالية، وفي إطار "المسئولية الاجتماعية social responsibility، ولها تداخلات تنموية تقل أو تزيد، في بعض الدول العربية، لمساندة بعض المنظمات الأهلية، أو المبادرات الأهلية بالمفهوم الواسع.

وقبل أن ندخل بشئ من التفصيل في هذا السياق، من المهم الإشارة إلى بعض الملاحظات الأولية:

الملاحظة الأولى: أن الشراكة بين الأطراف الفاعلة الثلاثة كانت – ومازالت– أحد المحاور الأساسية، أو لنقل "المخارج" من أزمات التنمية، بل وإخفاقاتها مع مطلع الألفية الثالثة. صحيح أن المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في التسعينيات (القاهرة للسكان والتنمية، المؤتمر العالمي في بكين، وقمة العالم الاجتماعية... وغيرها)، تضمنت إشارات متعددة للشراكة بين الحكومات والمنظمات الأهلية، ولدور الشبكات والائتلافات بين المنظمات، ودعم القطاع الخاص...، إلا أن الصحيح أيضًا أنه في مطلع الألفية الثالثة – وصدور

وثيقة التحديات الإنمائية للألفية- تعاظم الحديث عن بناء الشراكات لمواجهة التحديات الإنمائية للألفية.

الملاحظة الثانية: تتعلق بتصاعد أهمية المسئولية الاجتماعية، حيث تمت إعادة إحياء للمفهوم، فبعد أن كان يرتبط في جذور الفكر السياسي الغربي بالعلاقة بين الفرد والمجتمع (باعتبار أن الفرد ينبغي أن يحرص في نشاطه المهني والإنساني على عدم الإضرار بالمجتمع)، أصبح يتم توظيفه في المجتمعات الليبرالية الغربية لكي يتم إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي، (وهي البيئة المناسبة لازدهار القطاع الخاص). إلا أن الألفية الثالثة قد شهدت اهتمامًا واسعًا، وغير مسبوق بالمسئولية الاجتماعية، وهو ما يجد تفسيره في العولمة بكل تجلياتها، وفي عمليات الإقصاء والتهميش لفئات عريضة من القوى العاملة، ويجد تفسيره أيضًا في الأزمة المالية العالمية والمخاطر العابرة للحدود، وتطور مؤشرات قياس التنمية (بما فيها قياس المسئولية الاجتماعية).

الملاحظة الثالثة: إن ملامح البيئة العالمية التي نشهدها الآن ونتعايش معها، والتي تم طرحها بقوة على الساحة العالمية والإقليمية مع مطلع الألفية الثالثة، قد تنامى فيها مجموعة من المفاهيم والاقترابات التنموية، والتي بدت "محركات" دافعة للتنمية البشرية... منها التنمية المستدامة، بناء الشراكات، المسئولية الاجتماعية، رأس المال البشري، الأمن الإنساني، شبكات الحماية، التمكين، التخطيط الاستراتيجي، رأس المال الاجتماعي، ميثاق الشرف الأخلاقي، بناء القدرات، ودعم المجتمع المدني، توفير البيئة المواتية للعمل التطوعي.. وغير ذلك.

إن الملاحظات الثلاث السابقة تبرز لنا أن الألفية الثالثة - وفي مواجهة تحديات وإخفاقات التنمية من ناحية والآثار السلبية للعولمة من ناحية أخرى- قد طرحت منظومة متكاملة من المفاهيم والاقترابات التنموية، تستهدف جميعها تحسين نوعية حياة البشر، وقد كان لهذا الطرح ردود أفعال مهمة في المنطقة العربية ككل، وشهدنا نماذج متعددة ناجحة وشهدنا أيضًا عثرات وإخفاقات... فالاتفاق والتوافق حول هذه المفاهيم والاقترابات التنموية، تتوقف

فعاليتها في الواقع على البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطبق فيها.

وفيما يلي نستهدف المراجعة النقدية – التي تستند إلى الواقع– لجانب مهم من هذه المفاهيم التنموية، وانعكاساتها على القطاع الأهلي العربي..

أولا: تفاعل المنظمات الأهلية مع بعضها البعض - الشبكات والتحالفات:

هذا هو المستوى الأول من مستويات التعاون والتنسيق والتشبيك بين المنظمات الأهلية، حيث أننا نهتم بتطور التفاعلات بين هذه المنظمات، وإمكانات التكامل والتنسيق بينهم.

وفي هذا السياق، ومنذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين تحقق الذيوع والانتشار لعدة مفاهيم وممارسات تعكس مجموعة من العمليات والأنشطة، تقوم بها وتبادر إليها، المنظمات الأهلية لتحقيق التضامن والتساند فيما بينها، أو تحقيق درجة من التكامل والتنسيق في أنشطة تنموية... من ذلك "الشبكة" network أو التشبيك networking، أو الائتلافات أو التحالفات... وغير ذلك.

إن مثل هذه "الصيغ" لتفاعلات المنظمات الأهلية، قد بدأت في الظهور على الساحة العربية في نهاية التسعينيات، ثم تصاعدت أهميتها وأدوارها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. واللافت للاهتمام أن السنوات الخمس الأخيرة (2010 – 2015)، قد شهدت حالة من "الوهن" أو الضعف أصابت هذه الشبكات والتحالفات، وهو ما سنعود إليه فيما بعد، ونكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى ما لحق بالمجتمعات العربية في السنوات هذه من مخاطر متعددة، بعضها سياسي (الثورات والحركات الاحتجاجية، والعنف والصراعات المسلحة...) وبعضها اقتصادي (أزمات اقتصادية طاحنة، وضمور التمويل الأجنبي والعربي...) وبعضها الآخر ثقافي واجتماعي (مصدره تغير القيم، والشك المتبادل بين الأطراف الفاعلة، والصراعات الثقافية والسياسية بين تيارات مجتمعية... وغير ذلك).

ما نريد أن نصل إليه أن الألفية التي بدأت بشبكات وتحالفات قوية بين أطرافها في مطلع الألفية، أضحت عام 2015 تعاني من حالة ضعف أو جمود، فمثل هذه الكيانات هي جزء

من المجتمع لا ينفصل عنه، وهي تتكون من عدة أطراف ينبغي أن يستند تعاونها إلى الثقة والاحترام والقناعة بالدور التطوعي الذي تلعبه... وكلها أمور أصابها "الاهتزاز والخلل".

1. التفاعل عبر الشبكات:

لقد قدمت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، عبر رحلة عملها، وفي فترة البحث (2000–2015) عدة أعمال علمية اهتمت فيها بالربط بين المفاهيم والواقع العربي (من ذلك الإصدار الجماعي عن الشبكات العربية عام 2003، والموسوعة العربية للمجتمع المدني عام 2008).

إن تعريف "الشبكة" يأتي كنتاج لفعل التشبيك، ويعني خلق روابط وعلاقات في إطار غير تراتبي، ويضم أفرادًا أو مجموعات أو منظمات بشكل طوعي اختياري، وبهدف تحقيق "أهداف مشتركة".

إذن الشبكة هي صيغة لأسلوب عمل جماعي، تستهدف تقوية العلاقات بين أطرافها، واقتسام المعلومات، وبناء قدرات المجموعة ككل. ويكون الانضمام لها تطوعيًا أو اختياريًا، وهناك توافق حول الأهداف المشتركة من جانب، وقبول لمسئوليات العمل من جانب آخر، وفي إطار يتسم بالمساواة، وهي تضم منظمات فقط أو منظمات وأفرادًا ومؤسسات تمويل.

وعلى الرغم أن تأسيس أولى الشبكات في العالم قد ارتبط بالسبعينيات في آسيا مع تواجد شبكة للصحة، إلا أن التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة، قد شهد ذيوعًا **وانتشارًا لشبكات وطنية** (على مستوى البلد الواحد)، **وإقليمية** على مستوى منطقة جغرافية معينة (أبرزها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية) أو على **مستوى عالمي** ينضم إليها اختيارًا وطوعًا منظمات وأفراد معنيون (مثل شبكة منظمة CIVICUS العالمية أو شبكة الباحثين لدراسة القطاع الثالث ISTR)، ومن ثم تصاعدت بقوة مناقشة "**ظاهرة المجتمع المدني العالمي**" التي تعكس كيانات تطوعية على مستوى العالم، تخترق الحدود الجغرافية، وكانت مظهرًا أو بعدًا من العولمة.

لقد ارتبطت أهمية الشبكات في الإطار التنموي، بعدد من الأهداف التي يمكن أن تحققها، من بينها ما يلي:

- الإسهام في عملية التنمية البشرية من خلال التفاعل بين الأطراف واقتسام الخبرات وتدفق المعلومات.

- الدور الاتصالي يبدو في الشبكات – في عصر العولمة– له أهميته الكبرى، فتطور تكنولوجيا الاتصال يتيح التواصل بين مختلف الأطراف، ويوفر المعلومات لمنظمات المجتمع المدني.
- التشبيك يتيح لمؤسسات التمويل العالمية، دعم المشروعات وبرامج عالمية تنفذ في دول مختلفة، وفي إطار من الشراكات، وفي الوقت نفسه ييسر لهذه المؤسسات العالمية المساءلة والمحاسبة لكيان واحد لعب دور الوسيط.
- الشبكات وعملية التشبيك ذاتها، توفر إمكانات كبيرة لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني ومهم ملاحظة أن مفهوم بناء القدرات capacity building قد ذاع وانتشر إلى حد كبير مع مفهوم الشبكة، وفي نفس التوقيت.
- الشبكات لها القدرة على العمل في اتجاه التأثير على الحكومات لتحقيق أهداف معينة (منها مثلا تغيير التشريعات الضابطة للمجتمع المدني وفقًا للمعايير العالمية) أو العمل من أجل الدفاع advocacy والمناصرة لقضايا ومطالب حقوق الإنسان.

إذن الشبكات ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق أهداف تنموية وتعليمية وتدريبية وتوفير نماذج لخبرات رائدة، قادرة على الإسهام في عملية التنمية البشرية.

ومن هذا المنظور، ومع مطلع الألفية الثالثة، تواجدت على الساحة العربية، عدة شبكات عربية، تنوعت في صيغها وأهدافها، إلا أنها اتخذت جميعها أشكالا رسمية – بمعنى تواجد لائحة أساسية لها وصيغة قانونية للإدارة والعضوية– وتبنت أهدافًا معينة، بعضها استهدف النهوض بالمرأة مثل مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة، والتي أعلنت عن تأسيسها لمناصرة قضايا المرأة في دول المغرب العربي، وتعبئة الطاقات قبل مؤتمر بكين (1995)، وبعضها استهدف تفعيل دور المنظمات الأهلية المعنية بالبيئة مثل الشبكة العربية للبيئة (1992)، أو استهداف تحدي تنموي مهم مثل محو الأمية وتعليم الكبار، والتي تعكسها الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار (1999).. ثم كان التميز الذي اتسمت به الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (1997 قد تم الإعلان عنها تحت التأسيس في المؤتمر العربي للمنظمات الأهلية بالقاهرة)، حيث **ربطت الشبكة العربية مبررات وجودها ببناء قدرات المجتمع المدني.**

لقد تضمن مفهوم بناء القدرات، والذي تبنته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، عدة أهداف فرعية ومجموعة من الأدوات، التي تحقق تطوير القدرات، ومن أبرزها ما يلي:

- **تطوير البحوث والدراسات** المعنية بواقع المنظمات الأهلية، ومن خلال مجموعة أكاديمية عربية للكشف عن مختلف أبعاد القطاع الأهلي، والدفع قدمًا نحو تعظيم قدراته وأدائه (أنتجت الشبكة ما يقرب من 50 عملا علميًا، وتعتبر الجهة العربية الوحيدة المعنية بهذا المجال).
- **عقد ورش تدريبية في مختلف الدول العربية،** استفاد منها الآلاف من العاملين والمتطوعين بالمنظمات الأهلية، وفي موضوعات مختلفة بدءًا من إعداد المدربين T.O.T، مرورًا بتطوير البناء المؤسسي، والشفافية والإدارة المالية، والتقييم، واستقطاب المتطوعين، وتكنولوجيا الاتصال (وغير ذلك) وصولا إلى **تبني برامج التعليم عن بعد ODL** – في الفترة من 2013 إلى 2015 – والتي تتوجه إلى العاملين والباحثين المعنيين، على مدى ثلاثة شهور♦.
- **توفير التواصل والتشبيك** بين المنظمات الأهلية العربية، من خلال ورش العمل والمؤتمرات، وتدفق المعرفة والمعلومات عبر الموقع الالكتروني للشبكة.
- **تبني نماذج رائدة من العمل التنموي على أرض الواقع،** من خلال مشروع ضخم يطلق عليه "**المجموعات التنموية**"، وذلك في 6 دول عربية (مصر، السودان، لبنان، المغرب، البحرين، اليمن)، وذلك منذ عام 2008 حتى عام 2015، حيث يجمع هذا المشروع ما بين بناء قدرات المنظمات الأهلية الجذورية، والتوجه بمشروعات لمكافحة الفقر.

ومن المهم في هذا السياق، الإشارة إلى تواجد شبكات أخرى عربية (مثل المنظمة العربية للأسرة، والشبكة العربية لحقوق الإنسان، وشبكة المنظمات العربية للتنمية... وغيرها)، وكل منها تختلف مستويات عملها واستدامتها ومن ثم فاعليتها. وهناك أيضًا على الساحة العربية شبكات وطنية (إلى جانب الإقليمية) معنية بالنساء أو الأطفال أو الشباب وجميعها (تقريبًا قد برز دورها مع مطلع الألفية الثالثة).

♦ يتضمن البرنامج ثلاثة موضوعات رئيسية أولها الدور التنموي للمنظمات الأهلية، ثانيها تطوير تكنولوجيا الاتصال لفائدة العمل الأهلي، ثالثها الإدارة الرشيدة.

إلا أننا في هذه اللحظة الزمنية – عام 2015– في حاجة إلى مراجعة نقدية لواقع هذه الشبكات، وتفاعلات المنظمات الأهلية معًا، ومن هذا المنظور يهمنا إبداء الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: إن الفترة الزمنية التي شهدت تأسيس شبكات عربية كصيغة للتفاعل والدعم المتبادل بين المنظمات الأهلية العربية، ارتفع فيها "التوقع" كثيرًا من هذه الشبكات. فمن ناحية كانت نهاية التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة، هي الفترة التي تصاعد فيها الاهتمام بالمجتمع المدني، من منظور دوره التنموي، ومن منظور إمكانات التشبيك لبناء القدرات، والضغوط على الحكومات لتهيئة "البيئة المناسبة" لعمل المنظمات التطوعية. من ناحية أخرى رصدنا توجهات جديدة للخطاب السياسي الرسمي، وخطاب أغلب الحكومات العربية عن بناء الشراكات وتشجيع منظمات المجتمع المدني ودعمها. ولا يمكن إغفال أن بعض الشبكات العربية – مثل شبكة البيئة و95 المغاربية– تأسست مرتبطة بمؤتمرات عالمية، وهو ما أعطي لها "الزخم" والحماس في لحظة زمنية معينة.. هذا إضافة إلى تدفق التمويل الأجنبي والعربي لمساندة هذه الشبكات..

الملاحظة الثانية: حين نصل إلى عام 2015 نلحظ "تراجع" هذه الشبكات العربية، سواء من منظور الدعم المادي لها أو من منظور أعضاء هذه الشبكات.. وبدلا من تفعيل هذه الشبكات في لحظة تاريخية صعبة تشهد ضغوط الأزمات العربية على المواطن وحياته اليومية، فإن دعم هذه الشبكات قد تراجع في "سياق إقليمي عربي مختلف" (المرحلة الانتقالية لما بعد الثورات العربية، والصراعات المسلحة في بعض الدول العربية، والنظرة المتشككة للمجتمع المدني وأدواره، وأحداث الإرهاب المتتالية، وإثارة أولوية الأمن القومي، وتراجع مؤسسات التمويل عن الدعم...).

الملاحظة الثالثة: مهم الإشارة في هذه الملاحظة الثالثة إلى أن الشبكات العالمية، أو ما نطلق عليه المجتمع المدني العالمي، والذي تمثل في منظمات تخترق الحدود وتضم في عضويتها ومجالس أمنائها ممثلين من كل مناطق العالم، اتجهت هي الأخرى للتراجع والجمود، في موقف متماثل مع الشبكات العربية الإقليمية... هذه الشبكات العالمية (وكان أبرزها الشبكة العالمية لتحالف المواطنين[♠] civicus)، حصلت على تمويلات كبيرة من

[♠] كانت الكاتبة عضو مجلس أمناء منظمة سيفكس في الفترة من 1998-2003.

مؤسسات التمويل العالمية، ومساندة قوية كفلت لها الفاعلية في تحقيق التواصل والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني، وعقد مؤتمرات عالمية كبرى، وتبني برامج ومشروعات.

إلا أن الدعم المالي لها تراجع بقوة منذ عام 2007 (بسبب الأزمات المالية العالمية)، كما أن قدراتها التواصلية وبرامجها قد تراجعت.. إلى جانب تراجع عدد الأعضاء – من مختلف دول العالم– المسددين للاشتراكات (لضغوط اقتصادية، أو لإدراك هيمنة أطراف عالمية... وغير ذلك)، وكانت السنوات الأولى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة، بداية "المشهد الجديد"، وانتقال بعض المنظمات العالمية غير الحكومية، خارج الولايات المتحدة الأمريكية (منها منظمة سيفكس)، وصعوبات توفير التأشيرات بعد الأحداث الإرهابية، للمشاركة في الاجتماعات العالمية للشبكات.

الملاحظة الرابعة: إن الشبكات العربية وكذا الشبكات العالمية، والتي كانت الآمال والتوقعات منها ضخمة، شهدتا تراجعًا في عدد الأعضاء المسددين للاشتراكات. ولو ركزنا على تفسير هذا التراجع سوف نلمس بوضوح أمرين: **أولهما** ارتباط العضوية بالرغبة من جانب الأعضاء في المشاركة في المؤتمرات، وهي دائما "جاذبة" للعرب على وجه الخصوص. وإذا توقفت هذه المؤتمرات تتراجع العضوية، خاصة في عصر تكنولوجيا الاتصال، حيث يمكن الحصول على "المنتج العلمي" عبر الفضاء الالكتروني. **ثانيهما** ارتباط العضوية بتوقعات الحصول على التمويل، ومن ثم حين تكون الشبكات ليست مصدرًا للتمويل، تتراجع العضوية.

الملاحظة الخامسة: تركز على أن هناك بعض القيود التشريعية في قوانين عربية، تحظر الاشتراك في عضوية الشبكات العالمية إلا بموافقة مكتوبة من الجهة الإدارية المعنية، وهو أمر تبرره الجهات الرسمية "بالأمن القومي"، في دول أخرى مثل المغرب ولبنان، والأردن والجزائر لا يتواجد هذا القيد. إنما على وجه العموم فإن تواجد قيود قانونية على العضوية بالشبكات، هو أمر يؤثر بالسلب على العضوية، ويعكس تواجد "سلطة أبوية" هي التي تقرر الصواب والخطأ – حفاظا على الأمن القومي– رغم عدم ملاءمة مثل هذا القيد التشريعي في وقت سقوط الحواجز الجغرافية بين دول العالم، والقدرات الفائقة للاتصال الالكتروني.

إن الملاحظات الخمس السابقة تلقي الضوء على "وضعية" الشبكات الإقليمية، وكذا العالمية، والتي تأثرت إيجابًا بالمتغيرات العالمية

الداعمة لأدوارها في نهاية التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة، ثم تدريجيًا وتحت ضغوط المتغيرات العالمية والإقليمية تراجع دورها، أو تجمد – خاصة مع صعوبات التمويل- رغم أن هذه الشبكات في أغلبها، تبنت استراتيجيات جديدة* وآليات مختلفة، ولكن المناخ العام ككل، الذي تأثرت به المنظمات الأهلية سلبا، هو الذي امتد بالضرورة إلى الشبكات، وهي قائمة على العضوية.

2. التفاعل عبر التحالفات والائتلافات:

يبدو لنا أن التحالفات والائتلافات بين المنظمات الأهلية في كل بلد عربي، هي أكثر يسرًا وبساطة، ولها انتشارها بشكل أكبر من الشبكات (سواء الوطنية أو العربية). يفسر ذلك أن غالبية الشبكات تتطلب إجراءات لتسجيل العضوية، وغالبًا ما تكون لها شروط في الأعضاء، وكذلك سداد رسوم عضوية سنوية. وكل هذه الإجراءات، وغيرها مما تتطلبه إدارة الشبكة، تكون قائمة في نظامها الأساسي ولوائحها، وأغلبها يحصل على تسجيل قانوني في دولة المقر.

الشبكات تميل إلى اتخاذ صيغة قانونية، رغم أن البعض منها – خاصة خارج المنطقة العربية– غير مسجلة قانونًا وتجتمع بشكل دوري في أي بلد في العالم، وفي صورة منتديات، لمناقشة القضايا التي تهتم بها... **التحالفات أو الائتلافات لها سمات خاصة وطبيعة تميزها، أبرزها ما يلي:**

- إنها عبارة عن تجمع من المنظمات الأهلية، المعنية بقضية معينة، وهو تجمع غير رسمي أي يتسم بحرية الدخول وحرية الخروج.
- ليس لها صيغة قانونية.
- أغلبها يدافع عن قضية معينة، ويسعي للضغط على صانعي السياسات للتوجه نحو حلول معينة.
- الانضمام للتحالف أو الائتلاف طوعي.

---

* مشروع المجموعات التنموية هو أحد نماذج التوجه الجديد للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وكذلك برنامج التعليم والتدريب عن بعد عبر الفضاء الافتراضي.

- يمكن أن ينفض هذا التحالف أو الائتلاف بعد تحقيق أهدافه، ولكن له أن يستمر أيضًا طالما أعضاؤه من المنظمات يرون ضرورة لذلك.

هناك عشرات النماذج من هذه التحالفات/الائتلافات تتشكل في لحظات التهديد أو المخاطر، منها ما تعلق بالدفاع عن حقوق المجتمع المدني إذا تعرضت بعض المنظمات لتجميد عملها، أو تدخلات الأمن، أو إذا تم اعتقال بعض نشطاء العمل الأهلي (خاصة المدافعين عن حقوق الإنسان)... منها أيضًا ما يتشكل للاعتراض على بعض التشريعات (التي تمس تشريع الجمعيات الأهلية مثلا، أو بعض بنود قوانين تضيق من الحريات، منها قانون الإرهاب أو قانون الخدمة المدنية)، ومثل هذه التحالفات تتشكل – كما ذكرنا سابقا– في لحظات تستوجب التضامن، حين يدرك أعضاء هذه التحالفات أو الائتلافات أن هناك مخاطر تهددهم، وأن هناك ضرورة "للتساند".

على الجانب الآخر فإن الساحة العربية، تشهد ائتلافات وتحالفات أكثر استدامة، تسعى إلى تعبئة المؤيدين لمناصرة قضايا مهمة، مثل: حقوق الأطفال أو حقوق المرأة والحق في الصحة، وهو ما يمثل أكثر أشكال الائتلافات انتشارًا.

وإذا كان ما سبق يلقي الضوء على جانب من تفاعلات المنظمات الأهلية مع بعضها البعض، وهي مهمة في السياق الحقوقي والضغط على الحكومة لاتخاذ قرارات أو تغيير سياسات، **فإن هناك نماذج أخرى لتفاعلات بين هذه المنظمات للتعامل مع تحديات تنموية، من أهمها:**

- مشروع "المجموعات التنموية"، الذي تبنته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2008–2015)، والقائم على تحالف مجموعة من المنظمات الأهلية (في 6 دول عربية) لتنفيذ مشروع تنموي للحد من الفقر. وهذا المشروع قائم على فكرة التوافق حول الهدف، وتوزيع الأدوار والمسئوليات بين الشركاء في كل دولة عربية.
- مشروعات تنموية للنهوض بالمرأة، قائم على تحالف أو ائتلاف بين مجموعة منظمات رابطة المرأة العربية بالقاهرة، ومعها عشرات من المنظمات في مختلف المحافظات المصرية، ويمتد إلى بعض الدول العربية.
- ائتلاف حماية الأطفال من المخاطر في مصر، سواء الأطفال العاملين في مواقع لها خطورتها عليهم أو أطفال الشوارع.

- منتدى شبكة الزهراء للمرأة في المملكة المغربية، والذي يستهدف حماية النساء والفتيات من مخاطر الاتجار بالبشر.
- ائتلافات وتحالفات مراقبة الانتخابات، والذي يتشكل من مجموعات من المنظمات الحقوقية والمنظمات التنموية، لمراقبة نزاهة وشفافية الانتخابات، وهي تحالفات تنفض بعد تنفيذ مهامها (لبنان، مصر، المغرب، الجزائر، الأردن...).
- تحالف بين مجموعة من المنظمات الأهلية في لبنان، تقوده مؤسسة عامل، لإغاثة اللاجئين السوريين.
- ائتلاف أو تحالف حماية الشباب من مخاطر الإدمان في المملكة المغربية.

ما سبق وغيره، يطرح نماذج متنوعة من الائتلافات والتحالفات، تعكس أحد مستويات التفاعل بين المنظمات الأهلية، وبمعنى تحقيق التعاون والتكامل بين مجموعة من المنظمات، والتنسيق بينها، لتحقيق أهداف محددة (تنموية، مناصرة ودفاع عن حقوق، لوبي للضغط على الحكومة...). وعلى الرغم من تواجد مثل هذه الصيغ لتحقيق أهداف معينة، سواء اتخذت صيغة الشبكة أو الائتلافات أو التحالفات، إلا أن الدراسات الميدانية – خاصة ما قامت به الشبكة العربية للمنظمات الأهلية– قد كشفت عن قصور العمل الجماعي، داخل المنظمة، أو بين المنظمات بعضها البعض. ففي دراسة تمت عام 2009، فإن الغالبية العظمي من المنظمات أوضحت محدودية التفاعل والتعاون فيما بينها، وأكدت على أن توافر "روح الفريق" من شأنها التعامل بفاعلية أكثر مع تحديات التنمية... وهو بعد غائب إلى حد كبير نؤكد على أهميته، ونؤكد على ارتباطه بطبيعة الثقافة العربية وعملية التعلم، وقد يرتبط أيضًا بدرجة من التنافس بين المنظمات الأهلية النشطة في نفس الميدان، والرغبة في "الاستئثار" بالتمويل.

ثانيا: التفاعلات بين الحكومة والمنظمات الأهلية- حدود الشراكة:

إذا كنا في النقطة السابقة قد ناقشنا التفاعلات بين المنظمات الأهلية بعضها والبعض الآخر، وأثرنا نقطة لافتة للاهتمام، وهي أن الألفية بدأت "واعدة" ببناء علاقات تواصل وتعاون بين المنظمات الأهلية، سواء في شكل شبكات أو تحالفات أو ائتلافات لينتهي العقد

الأول من الألفية الثالثة، بدرجات من الجمود والتفكك في هذه "الصيغ"، نتيجة لعدة عوامل أشرنا إليها، **فإننا حين نبحث في تفاعل المنظمات الأهلية مع الحكومات (عبر الفترة من عام 2000 إلى عام 2015) نثير عدة تساؤلات مهمة، أبرزها:**

- إلى أي حد تجاوبت الحكومات العربية مع طرح شراكة للمنظمات الأهلية؟
- كيف نقيم هذه الشراكات عام 2015 في تعاملها مع مخاطر وتحديات التنمية البشرية؟
- ما أهم المتطلبات لتفعيل الشراكة ومواجهة إشكالياتها؟

وقبل أن ندخل في مزيد من التفاصيل عن واقع ومستقبل الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومات العربية، قد يكون من المهم إبداء الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: إن مقاربة "الاعتماد المتبادل" بين كل الأطراف الفاعلة داخل الدولة، والذي برز في فرنسا عام 1986 – وفقًا للمركز الوطني للبحوث العلمية– كان مبادرة عامة تدعو في سياق اقتصادي معين تتعقد فيه علاقات السوق، إلى اتفاق لتحديث أجهزة الدولة... وقد اقتصر المفهوم على مصطلح "الشريك"، ثم برز مفهوم الشراكة partnership تدريجيًا، ليؤسس لعلاقة جديدة بين الدولة والمجتمع المدني، كإحدى الآليات الرئيسية لإحداث التغيير الاجتماعي.

الملاحظة الثانية: في مطلع الألفية الثالثة، وبعد انعقاد مؤتمرات عالمية متتالية دعت إليها الأمم المتحدة في التسعينيات من القرن الماضي، دخل مفهوم الشراكة partnership القاموس العالمي والممارسة العملية، ضمن مجموعة من المصطلحات التنموية تستهدف التعامل مع تحديات التنمية البشرية.. ومن ثم اتسع إلى درجة كبيرة توظيف مفهوم الشراكة، بعد تصديق زعماء وقيادات العالم على وثيقة "التحديات الإنمائية للألفية"، وذلك في مطلع الألفية الثالثة.

الملاحظة الثالثة: إن أهم ما حمله مفهوم الشراكة في طرحه الجديد، هو تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة المشتركة، بين الأطراف الفاعلين: الحكومات، المجتمع المدني، القطاع الخاص، حيث تصبح أمام الجميع أهداف مشتركة، ضمن إطار أخلاقي يستند إلى المساواة، وتكافؤ الفرص، وتصبح الشراكة هذه تجسيدا "لفعل عقلاني" يجسد "الديمقراطية التشاركية" ويحقق النفع العام.

الملاحظة الرابعة: إن الشراكة ترتبط بمفهوم رأس المال الاجتماعي، فالمجتمع المدني من أهم مولدات رأس المال الاجتماعي، والأخير يستند إلى **الثقة** كشرط ضروري ومسبق، وإذا كانت الشراكات فاعلة وتستند إلى الثقة، فإن ذلك يعني امتلاك رأس مال اجتماعي قوي، يحقق التضامن والتساند بين أفراد ومؤسسات المجتمع، وفي سياق من روح "الفريق"... ببساطة شديدة فإن رأس المال الاجتماعي، هو "مجموعة من القيم والأخلاقيات التي تيسر عمليات التفاعل الاجتماعي، في اتجاه يحمي المصلحة العامة للمجتمع، ويحقق تماسك الأفراد والمؤسسات وارتباطهم بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بهم"، **إن "محيط الثقة" بين الأفراد والجماعات والمؤسسات هو أحد مؤشرات القياس لرأس المال الاجتماعي**، وهي – أي الثقة– أحد متطلبات الشراكة الفاعلة القوية.

الملاحظة الخامسة: لقد اهتمت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية خلال الفترة محل البحث (عام 2000–2015) بالشراكة بين الحكومات والمنظمات الأهلية، وذلك عبر تقاريرها السنوية (إلى جانب إصدار التقرير السنوي الخامس بعنوان بناء الشراكة لمواجهة تحديات التنمية عام 2006)، ومن ثم فنحن في تقييمنا لأبعاد الشراكة وممارساتها، ومدى تطورها، نعتمد على بيانات موثقة ومحدثة عبر هذه السنوات في مختلف الدول العربية. وأهمية هذه الملاحظة تبدو لنا، حين نشير إلى التنوع والاختلاف من جهة في مستويات ممارسة الشراكة، وحين نطرح من جهة أخرى اتجاهات عامة تتسم بها هذه الشراكات (مع عدم إغفال التنوع والاختلاف).

أ. مفهوم الشراكة ومتطلباته:

إن مفهوم الشراكة يعني "اقترابًا تنمويًا، يتضمن علاقة تكامل بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر، يستند إلى تحقيق أهداف محددة، تحقق النفع العام، في إطار من المساواة بين الأطراف، واحترام كل طرف للآخر، وفي إطار من توزيع الأدوار والمسئوليات، وتوافر الشفافية والمحاسبية، مع تعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف".

إن التعريف السابق الذي اقترحه الكاتب (قنديل، 2006) يتوافق مع السياق العربي الإقليمي، وهو لا يركز على الشركاء أو البعد الإجرائي (كما تميل الأدبيات الغربية)، **وإنما يركز على السياق التنموي، وعلاقات التكامل والتوافق، والأبعاد الأخلاقية، وكذلك هو تعريف يسعى للتخلص من ممارسات سلبية، ومن ثم أهم سمات هذا الاقتراب:**

- يعكس اقترابًا تنمويًا حديثًا لمواجهة "إخفاق التنمية" والتي تبدأ من أعلى إلى أسفل.
- التعريف يعكس فكرة التكامل بين الأطراف، والسعي للمنفعة العامة، واستبعاد التهميش أو الإقصاء، والتركيز على "التضمين".
- إن تعريف الشراكة يمتد من الحكومات والقطاع الأهلي، إلى شراكات أخرى مع القطاع الخاص، والإعلام، والجامعات والمراكز البحثية، والمجتمعات المحلية..
- إن تضمين تعريف الشراكة، لفكرة "استناد علاقة الشركاء على المساواة والاحترام المتبادل"، يعني بالنسبة لنا – في السياق العربي– استبعاد علاقة الهيمنة من طرف على آخر، أو استقواء جهة (مؤسسة تمويل أو حكومة) على باقي الأطراف استنادا إلى رؤيتها أنها "الأقوى".
- أحد الأبعاد المهمة التي ينبغي الالتفات إليها، هو "تعظيم المزايا النسبية لكل طرف".

إن مفهوم الشراكة إذن الذي طرحناه، هو مفهوم تنموي متكامل يتضمن تعريفه أركانًا أساسية لابد أن تتوافر لكي يحقق إسهاما قويًا في التعامل مع تحديات التنمية البشرية. أهم ما نلفت النظر إليه هو أن كل طرف من الشركاء لديه مزايا نسبية، وقد لا تتضمن أبعادًا مادية، وهو ما يتحقق من المنظمات الأهلية التي تتوافر لها سمات إيجابية يمكن توظيفها ولا تتوافر في باقي الشركاء.

وقد يكون السؤال هو ما أهم المزايا النسبية، التي تتوافر للمنظمات الأهلية، ويمكن تعظيمها في الشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل وغيرها؟

- إن أهم المزايا النسبية للمنظمات الأهلية، إنها "**من الناس وبين الناس**"، هي نتاج مبادرات تطوعية مختلفة متنوعة، في الحضر أو الريف أو البوادي، هي تتواجد في المناطق الغنية والمناطق الفقيرة، هي **تختار** "**طواعية**" **مجال نشاطها** والفئات المستفيدة، ومن ثم هي الأسرع في الوصول إلى القواعد الشعبية الفقيرة وأسرع في الوصول للنخبة.

- يترتب على ذلك أن "**القدرات الاستجابية**" لهذه المنظمات في المناطق التي تتركز فيها، أعلى بكثير من قدرات الأطراف الشريكة (الحكومة والقطاع الخاص)، لأنها تستشعر "المخاطر الاجتماعية"، وتبادر للتجاوب معها.
- الأمر الآخر **أن المنظمات الأهلية، لا تتقيد بجهاز بيروقراطي إداري ضخم**، يعقد من عملية اتخاذ القرار واختبار الاستجابة للخطر، ومن ثم من الطبيعي أن نجد هذه المنظمات الأهلية– أو المجتمع المدني– في كل دول العالم هو الأسرع في الكوارث والأزمات والإغاثة.
- إحدى المزايا النسبية المهمة المتوافرة للمنظمات الأهلية، أنها **تعتمد على المتطوعين، ولو بشكل جزئي**، ومن ثم في لحظات المخاطر الاجتماعية، تتعاظم قدراتها على تعبئة المتطوعين.. إذن قدرة توفير عناصر بشرية تسهم في البرامج والسياسات، هو مصدر قوة لا يمكن إغفاله. ويرتبط بذلك أن المجتمع المحلي المستهدف في حد ذاته، تتطوع بعض عناصره وتشارك بفعالية في عملية تنفيذ المشروعات والبرامج.
- إن تواجد المنظمات الأهلية بين الفئات المستفيدة والمستهدفة في أي مجتمع محلي، **يجعل درجة الثقة عالية** بينها وبين تلك الفئات، ويحقق "ضمانات" للوصول إلى الفئات المستهدفة، ومن ثم تتوافر درجة فعالية أكبر في الأداء.
- مهم أن نرصد بين المزايا النسبية للمنظمات الأهلية في عملية بناء الشراكة، أن إسهامها في مشروعات وبرامج تنموية، يحقق **وفورات مادية**، وذلك بتواجدها في المناطق المستهدفة ووسط الفئات المستهدفة وبقدراتها على إشراك المتطوعين.

نحن أردنا أن نشير بشئ من التركيز إلى أن الشراكة، لا تعني بالضرورة الإسهام في تمويل مشروعات وبرامج، لأن المنظمات الأهلية لديها من "المزايا النسبية" ما يحقق أهداف البرامج والمشروعات التنموية التي تسعى إليها الحكومة.. ولكن في الوقت نفسه فإن شراكة الحكومة للقطاع الأهلي ليست "عمليات مقاولة" لإسناد مشروعات، ولكنها توزيع للأدوار والمسئوليات بين الأطراف في سياق من الاحترام المتبادل والمحاسبية..

هذا، وهناك **مجموعة من المتطلبات،** لابد من الوعي بها لنجاح الشراكات، **وفي الوقت نفسه يمكن اعتبارها مؤشرات indicators لقياس الفعالية.** وبعبارة أخرى توظيف هذه المؤشرات لتقييم عملية الشراكة ومخرجاتها.

- يتمثل أول هذه المتطلبات في **وعي الأطراف الشريكة، أو الشركاء المحتملين، لأهمية هذه الشراكات في مواجهة تحديات التنمية البشرية،** بل إن هناك "قيمة مضافة" تتحقق من هذا التوجه التنموي، وأبرزها الوصول إلي الفئات المهمشة والفقراء من خلال المنظمات الأهلية.
- أما ثاني هذه المتطلبات فيتمثل **بالحرص على الثقة** – خاصة **من جانب الحكومة– في المنظمات الشريكة لها،** ومن ثم فإن انحسار الشراكات في بعض المنظمات باعتبارها من "أهل الثقة" فقط من منظور الحكومات، وغياب المعايير الموضوعية في اختيار الشركاء المستهدفين، يؤثر سلبًا على الشراكات القائمة.
- يرتبط بذلك **بلورة معايير موضوعية** لتوسيع دائرة شراكة الحكومات العربية مع المنظمات الأهلية، ومن أبرزها:
  - التخصص في المجال المستهدف.
  - الخبرات المتراكمة للمنظمات.
  - التواجد في المناطق المستهدفة بالشراكة.
  - ثقة ورضاء المجتمع المحلي عن أداء المنظمات.
  - تواجد متطوعين من المجتمعات المحلية.
  - تيسيرات تمتلكها المنظمات لتسهيل الأداء.

هذا وقد تكون خبرة **المملكة المغربية،** كما سنأتي إليها فيما بعد، لها دلالة، حيث يتم الإعلان عن مشروعات كبرى تتطلب شراكات (منها مثلا صحة الأم والطفل)، تكون بمثابة "مناقصات" كما في ممارسات القطاع الخاص، ويفتح الباب للمنظمات للإبداع في التنفيذ والمشاركة في التخطيط، وهناك "معايير معلنة" يستند إليها الاختيار.

- أحد المتطلبات المهمة لإنجاح الشراكات، **توفير البيئة السياسية والتشريعية "المهيئة"** لعمل الشراكات... من بينها:
  - إرادة سياسية وخطاب سياسي مساند.

- تشريعات مهيئة لمناخ من الثقة بين الأطراف.
- تواجد تيسيرات بيروقراطية، بمعنى عدم تعقيد الإجراءات الإدارية من جانب الأجهزة الحكومية – المحلية والمركزية– وتحويلها إلى أجهزة مساندة ومتفهمة لهذه الشراكات.
- توفير امتيازات وإعفاءات أكبر لمنظمات تستهدف النفع العام.

• متطلب آخر يتمثل في **تواجد "كيان"** يضم ممثلي الحكومة وممثلي المنظمات الأهلية وبعض الخبراء، لمتابعة وتقويم المشروعات محل الشراكة، مع وضوح مبادئ المحاسبية والشفافية، بقدر الأدوار التي يلعبها كل طرف من الشركاء.

• مهم هنا الإشارة إلى متطلب آخر، هو بالفعل بمثابة أحد مؤشرات قياس فعالية الشراكة، وهو إدراك الطرف المانح (سواء الحكومة وحدها أو أي من مؤسسات التمويل) **لأهمية استمرارية واستدامة المشروعات حتى بعد توقف التمويل..** يفسر ذلك أن هناك خبرات عربية متعددة لنماذج شراكة اتسمت بالنجاح – لحظات التنفيذ– إلا أنه بعد انتهاء التمويل، "يذهب كل طرف إلى سبيله" ولا يحدث أي تطوير أو تفعيل لأبعاد الخبرات التي تحققت، أي هناك افتقاد للاستدامة... من أبرز هذه النماذج تعاون وزارة الصحة المصرية مع هيئة المعونة الأمريكية لعدة سنوات، في العقد الأول من الألفية الثالثة، وبشراكة 53 منظمة أهلية في أسوان (ائتلاف أسوان) لتقديم خدمات صحية – داخل وحدات متخصصة في هذه المنظمات– لخدمة القرى والنجوع البعيدة والمحرومة، ولصالح فئات مهمشة، تتواجد في هذه المناطق التي يصعب الوصول إليها. الخبرة كانت ايجابية للغاية وتم تقييمها، **ثم بعد انتهاء فترة التمويل (5 سنوات) حدث تراجع تدريجي ثم جمود بعد أحداث الثورة المصرية، على الرغم من النجاحات التي تحققت، ومنها:**

- إعلاء قيمة العمل الجماعي.
- فتح مقرات المنظمات القاعدية للفقراء والفئات المهمشة.
- دعم الخبرات الفنية من جانب ووزارة الصحة ومديريات الصحة في محافظات الوجه القبلي.
- تواجد أدوار واضحة للاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية.
- توافر محاسبية وشفافية..

إن عدم البناء على الخبرات المتراكمة لشراكات اتسمت بالفعالية، يحدث انقطاعًا في عملية التطور، وتوقف في الخدمات المقدمة، ويؤثر سلبًا على الثقة بين الأطراف... الشراكة أبعد بكثير عن عمليات مقاولات لتوفير المال واستهداف خدمات، ثم انقضاء المشروعات وقطع دائرة تعميق الشراكات، بعد انتهاء التنفيذ.

ب.تجاوب الحكومات العربية مع مفهوم الشراكة:

منذ مطلع الألفية الثالثة، وكما أشرنا من قبل إلى وثيقة "التحديات الإنمائية للألفية الثالثة"، بدا من التحليل في الدراسات السابقة أن قيادات وزعماء الدول العربية اتجهوا للحديث عن شراكة الجمعيات أو المنظمات الأهلية للحكومات، البعض منهم مثل حالة مصر والمملكة المغربية ولبنان، اتسم الخطاب السياسي الرسمي لهم باستخدام مفهوم "المجتمع المدني".. وقد تركز الخطاب الرسمي في عدة مجالات كان أبرزها: مكافحة الفقر، التوعية والتثقيف والخدمات الصحية، والتعليم. المجالات التنموية، هذه كانت المحور الرئيسي لمضمون الخطاب السياسي الرسمي، والقيادات الحكومية التنفيذية في المنطقة العربية.

وهنا قد يكون السؤال عن مدى تواجد استراتجيات قومية أو خطط إستراتيجية للتعامل مع تحديات التنمية البشرية، "وفي إطار من الشراكة"... بمعنى آخر ما هو مدى توافق الخطاب السياسي الرسمي عن " إعلاء قيمة الشراكة"، مع الواقع العربي؟

- إن **الملاحظة الأولى** في هذا السياق، تشير إلى أن اتجاهات الخطاب السياسي الرسمي، بدأ يكثف دعوته – في أغلب الدول العربية– إلى مشاركة كل القوى الاجتماعية في المسئوليات والنهوض بالمجتمعات العربية. واللافت للاهتمام حين نقوم بتحليل هذا الخطاب، **هو التركيز على أبعاد اجتماعية أخفقت فيها الدولة، واتسمت بثغرات في أداء السياسات العامة... كان أبرز هذه الأبعاد:**

التعليم: سواء مطالبة القطاع الأهلي بالتوسع في تأسيس المدارس، أو تحسين نوعية التعليم، أو توفير أجهزة الحاسب الآلي، أو العمل في محور مكافحة الأمية وتشجيع تعليم الإناث... أبعاد بدا فيها إخفاق السياسة التعليمية من جانب، وارتبط بها من جانب آخر تقاليد وثقافة بالية (تعليم الإناث).

مكافحة الفقر: كانت أحد المحاور الرئيسية للخطاب السياسي العربي في مطلع الألفية الثالثة، فيما تعلق باستقطاب الشركاء، وخاصة المنظمات الأهلية. وقد تطور هذا الاهتمام – والذي كان التحدي الأول في الوثيقة الإنمائية لتحديات الألفية– تدريجيًا وبشكل إجمالي، عبر سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث شهدت هذه الفترة:

- تأسيس صناديق اجتماعية تنموية (الصندوق الاجتماعي في مصر، الصندوق الهاشمي الأردني للتنمية...).
- هيئات ومجالس عليا، وبشراكة المنظمات الأهلية وتمثيلها فيها، وكان أبرزها المجالس القومية للمرأة، (مصر، البحرين، الإمارات) والهيئات العليا للمرأة (لبنان، الأردن، المغرب..) مع التركيز على دعم النساء الفقيرات المعيلات لأسر.
- أصدرت عدة دول عربية استراتيجيات لمكافحة الفقر (أولها كان في المملكة المغربية، اليمن، ولبنان..) وتضمنت أولويات لمجالات الاهتمام وإقرار بشراكة المنظمات الأهلية.

الصحة: كانت المحور الثالث الرئيسي لاهتمام الخطاب السياسي الرسمي، سواء ما تعلق بصحة الأم والطفل (الصحة الإنجابية)، أو تحسين نوعية الصحة، أو الاهتمام – من جانب المنظمات الأهلية– بالثغرات الجغرافية والنوعية للسياسة الصحية، للوصول إلى كافة قواعد السكان.

الخلاصة إذن أن التعليم ومكافحة الفقر والصحة كانت المجالات الرئيسية الثلاثة، التي ركز عليها الخطاب السياسي الرسمي في اهتمامه بشراكة القطاع الأهلي ودعمه للمبادرات التطوعية فيها.. بينما هناك مجالات تم إغفالها مثل البيئة والثقافة والفنون والإبداع، وحقوق الإنسان، وكذا مكافحة الأمية والبطالة وتحسين نوعية المسكن والصرف الصحي.. وغير ذلك من مجالات، شهد عام 2015 تصاعد الاهتمام بها من منظور بناء الشراكات.

المنطقة العربية على وجه العموم شهدت اهتمامًا بالشراكة بين الحكومات والمنظمات الأهلية مع مطلع الألفية الثالثة بل إن البعض منها أسند أدوارًا محددة للقطاع الأهلي في الخطط الرسمية، والبعض منها أيضًا حرص على إحداث تغيير في التشريعات لتهيئة بيئة مواتية (حتى وإن لم تحظ التشريعات الجديدة هذه بتوافق).. **إلا أنه من المهم الإشارة إلى سمات**

خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث اعتادت الحكومات لسنوات وعقود، أن تكون الفاعل الرئيسي في سياق "الدولة الراعية".. والسؤال هو هل تغير هذا الوضع؟

لقد اتجهت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بعد سنوات محدودة من بداية الألفية الثالثة إلى توجيه اهتمامها نحو الجمعيات الأهلية، أو جمعيات النفع العام كما يطلق عليها أحيانًا. **الخطاب السياسي الرسمي كاتجاه عام في دول مجلس التعاون الخليجي توجه نحو إبراز قيمة العمل التطوعي وقيمة الشراكات.** إن ميثاق **مملكة البحرين** يؤكد ويعزز الحريات العامة والمشاركة المجتمعية وتأسيس الجمعيات (وهو الميثاق الذي تم التصويت عليه بالموافقة بنسبة 98.2% من المواطنين)، كذلك فإن خطابات وكلمات افتتاح دورات المجلس الوطني تحمل التأكيد على "التشاركية المجتمعية"، وفي عام 2004 كان أحد المحاور الرئيسية في "الإستراتيجية الحكومية" هو تطوير وتوسيع الشراكة عبر تفعيل المجتمع المدني. اللافت للاهتمام أن **المملكة العربية السعودية**، وفي الألفية الثالثة أبدت اهتمامًا غير مسبوق، بتضمين كل الشركاء في "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر"، وقد ضم فريق العمل لصياغة الإستراتيجية – وبقرار ملكي– ممثلي الحكومات والقطاع الخاص والجمعيات الخيرية، وهم أطراف ثلاثة شريكة في التخطيط ثم التنفيذ. وقد كان "صندوق التنمية البشرية" وجهًا آخر لتوفير التدريب والتأهيل والحد من البطالة.

نفس التوجه للخطاب الرسمي نحو الشراكة تواجد في **قطر**، وكانت مؤسسة قطر للتدريب والعلوم والتنمية الاجتماعية (والتي كانت ترأسها آنذاك حرم أمير البلاد) مختصة بشمول وتكامل السياسات الاجتماعية في تعاملها مع القضايا التنموية وخاصة إزاء الأسرة (انبثقت دار الإنماء الاجتماعي عن المؤسسة المذكورة)...

اتجهت **الكويت** أيضًا في مطلع الألفية نفس المنحى، لدعم الشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، وها هي دولة الكويت عام 2015 تضع إستراتيجية جديدة رسمية لتعظيم الشراكات وتقوية دور القطاع الأهلي.. من ناحية أخرى فإن **سلطنة عمان** بدأت الألفية الثالثة بتغيير تشريع الجمعيات الأهلية، وعكست خطابات السلطان قابوس "تعميق المشاركة" خاصة "المرأة العمانية في القرية والمدينة.. في الحضر والبادية"، وترجمت السياسات الاجتماعية هذا التوجه.. دولة **الإمارات العربية المتحدة**، لم تكن بعيدة عن هذا

التوجه العالمي والإقليمي، وفي عام 2002 كانت "الإستراتيجية الوطنية" تستهدف تعظيم مشاركة كل الأطراف.

الخلاصة أن مطلع الألفية قد شهد توجهًا جديدًا نحو الشراكة وتعظيم دور القطاع الأهلي، وهو توجه يشير إلى إدراك الحكومات والقيادات للمتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة، ويكشف عن رغبة "الدولة الراعية" أو "الدولة الريعية" في إفساح مساحة أوسع للقطاع الأهلي، والتخلي عن جانب من " أعبائها" تحت ضغوط النفقات المتزايدة – التي تحملها السياسات الاجتماعية والاقتصادية– وهو ما كشفت عنه السنوات التالية (خاصة بعد الأزمة المالية وامتدادها إلى دول الخليج).

إذا كنا معنيين بشراكة الحكومات والقطاع الأهلي في الفترة محل البحث (2000 – 2015)، فإن ما سبق يكشف عن أن المنطقة العربية ككل قد شهدت خطابًا سياسيًا جديدًا يدعم الشراكة المجتمعية، وإعلان عن استراتيجيات تستهدف الفقراء والفئات المهمشة، ومساحة أكبر لتحرك القطاع الأهلي.. بل إن دول الخليج العربي التي كان إجمالي عدد الجمعيات الأهلية بها في مطلع الألفية 826 جمعية فقط، اتجهت هي الأخرى في تعاملها مع تحديات التنمية البشرية إلى تقوية الطرف الثالث – أي الجمعيات الأهلية– سواء من منظور دعمها ماديًا أو توسيع المساحة لها وزيادة عددها (عدد الجمعيات وصل عام 2015 إلى 1601) أو تطوير بعضها للتشريعات..

يعني ما سبق عدة أمور أبرزها:

- التوافق بين دول المنطقة العربية حول القيمة المضافة لبناء شراكات.
- جهود الدولة المركزية لإشراك جمعيات أهلية في تنمية المجتمعات المحلية.
- عدم قدرة "الدولة الراعية" على تحمل كل الأعباء المتزايدة.
- إدراك أن الجمعيات أو المنظمات الأهلية أحد شركاء التنمية، وضرورة النظر إليها ضمن إستراتيجية وطنية.

ج. ماذا تقول لنا خبرات الشراكة في الواقع العربي عام 2015؟

- إن أول ما تقوله لنا خبرة الشراكات بين الحكومات والمنظمات الأهلية، هو **أن تطورًا كبيرًا قد لحق بها عبر الـ 15 عامًا الأخيرة، وذلك من منظور تعددها وتكاثفها على وجه العموم، ومن منظور تنوع مجالات هذه الشراكة وامتداد المشروعات إلى مجالات جديدة**، لم تكن قائمة مع مطلع الألفية.. منها مشروعات البيئة والصرف الصحي وتوفير المياه الآمنة، ومنها الثقافة والفنون والإبداع (دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المغربية تطرح نماذج مهمة)، ومنها الشراكة في تنفيذ مشروعات صغيرة وقروض صغيرة (نماذج مصر والأردن) تتوجه للشباب والنساء الفقيرات المعيلات لأسر، ومنها نماذج شراكة جديدة لتنمية المجتمع المحلي، وعلى وجه الخصوص الريف (وقد كان شبه غائب عن الاهتمام، وتونس تطرح نموذجًا من خلال جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن)، وكذلك تنمية العشوائيات من خلال اقتراب تنموي تشاركي (حالة مصر والتركيز على بعض العشوائيات في أطراف القاهرة)..
- مجالات أخرى تصاعدت فيها الشراكة بين الحكومات والمنظمات الأهلية، أبرزها **برامج دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في العملية التعليمية** (قطر، والمملكة العربية السعودية مع ملاحظة تواجد أطراف أخرى من الشركاء مثل المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص...)، وبرامج **رعاية الأطفال بلا مأوى** (حالة مصر مهمة كنموذج لشراكة المجلس القومي للأمومة والطفولة مع ما يقرب من 300 جمعية أهلية بمختلف المحافظات).
- ومن جانب آخر فإن كلا من **الصحة والتعليم** – على وجه الخصوص– شهدتا تصاعدا غير مسبوق، ضمن أولويات بناء الشراكات في بعض الدول العربية، والتي تشهد أزمات وضغوطًا اقتصادية واجتماعية وسياسية مكثفة (حالة لبنان نموذج حيث تشارك منظمات المجتمع، ومن خلال عقود بين الحكومات والقطاع الأهلي في تقديم أكثر من 40% من الخدمات الصحية للسكان).
- **كذلك برزت آليات جديدة لإدارة "الشراكات" في السنوات الأخيرة**، يعكسها تأسيس لجان التنسيق من خلال ممثلين عن المجتمع المدني والجهات الحكومية المعنية (منها اليمن قبل الثورة وذلك بخصوص تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفقر، وتمكين المرأة، ومنها المملكة المغربية في السنوات الأخيرة في مواجهة مخاطر الفقر، وتدني نوعية الخدمات الصحية).

الخلاصة إذن نحن أمام تطورات عامة مهمة لحقت ببناء الشراكة ونماذجها في كل الدول العربية تقريبا، ولكن هذه التطورات

الإيجابية تختلف مستوياتها وتتنوع من بلد عربي لآخر، كما أنها لا تخفي عنا بعض الثغرات والسلبيات التي تحتاج إلى التعامل معها، وقبل ذلك الوعي بها لتلافيها.

وقبل أن ننتقل لبعض النماذج المهمة من الشراكات بين القطاع الأهلي والحكومات العربية، وأحيانًا ما يكون القطاع الخاص طرف ثالث شريك، **من المهم أن نراجع بعض نتائج الدراسات الميدانية للتعرف على وزن هذه الشراكات (حيث لا توجد بيانات موثقة متكاملة) من خلال دراسات ميدانية**، ونتعرف أيضًا على آراء **الجمعيات الأهلية** في عمليات الشراكة، وأهم **العقبات** (قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 2009، وكذلك: قنديل، الشراكة الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، 2008).

د. أبرز نتائج البحوث التي اتجهت لاختبار الشراكات:

1. لقد أسفر بحث ميداني تم إجراؤه في مجلس التعاون الخليجي، (قنديل 2009) على عينة واسعة تضم 486 منظمة، أن الغالبية من المنظمات تدخل في مشروعات شراكة مع الحكومات، وقد تفاوتت نسبة هذه المنظمات من بلد إلى آخر على النحو التالي:

- دولة الإمارات العربية المتحدة 84% من إجمالي الجمعيات.
- مملكة البحرين 77% من إجمالي الجمعيات.
- المملكة العربية السعودية 76% من إجمالي الجمعيات.
- سلطنة عمان 58% من إجمالي الجمعيات.
- دولة قطر 87% من إجمالي الجمعيات.
- دولة الكويت 77% من إجمالي الجمعيات.

في مقابل هذه الاستجابات المرتفعة لتأكيد شراكة المنظمات الأهلية مع الحكومات – مع الأخذ في الاعتبار **أن حصولها على منح من الحكومة يتم تضمينه**– فإن النتائج تشير إلى أن التفاعلات مع القطاع الخاص تنخفض نسبيًا، وتتفاوت من بلد إلى آخر، كما سنأتي إلى ذلك فيما بعد، بينما التنسيق والتشبيك بين المنظمات في البلد الواحد تتجه أيضًا إلى الانخفاض.

ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي توفر دعمًا ماديًا ضخمًا (وأحيانًا مقرات) للمنظمات الأهلية، بدافع تشجيعها.. إلا أن السنوات الأخيرة

شهدت أما تراجعًا أو جمودًا في الدعم المقدم من الحكومات، وذلك بسبب الضغوط الاقتصادية من جانب، وتراجع أسعار البترول من جانب آخر، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن الثقافة السائدة بين المنظمات وداخلها تدرك أن التنمية هي مسئولية الدولة، مما يؤثر سلبًا على ثقافة التطوع ومجالاتها.

2. دراسة ميدانية أخري للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2010) طبقت في عدة دول عربية، كشفت عن أن الشراكة بين الحكومات والمنظمات الأهلية قد تصاعدت نسبيًا عن مطلع الألفية الثالثة، وسجلت البيانات ما يلي:

- مصر 50% من العينة لديهم شراكات مع الحكومة.
- لبنان 48% من العينة لديهم شراكات مع الحكومة.
- المغرب 60% من العينة لديهم شراكات مع الحكومة.
- اليمن 55% من العينة لديهم شراكات مع الحكومة.

قد يكون من المهم هنا في نتائج هذه الدراسة أن الشراكات التي تتحدث عنها المنظمات الأهلية، في البلاد المذكورة، تبدأ من تعاون الحكومة مع المنظمات في المحليات وتيسير عملها، وتوفير دعم مادي، أو شراكة الطرفين معا لتنفيذ مشروعات. وفي الوقت نفسه فإن النتائج تشير إلى أن التعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية في البلد الواحد، يتجه إلى الانخفاض، وكذلك التعاون مع القطاع الخاص، وهو ما سنأتي إليه فيما بعد.

3. لقد أوضحت نتائج الدراسات الميدانية في الدول العربية المتضمنة فيها (دول مجلس التعاون الخليجي، مصر، لبنان، المغرب، اليمن)، وكذلك التقارير السنوية الأخيرة (عن الصحة، الثقافة والفنون، المخاطر الاجتماعية خلال الأعوام 2015، 2014، 2013) **عن رؤية المنظمات الأهلية العربية للمشكلات أو العقبات الرئيسية التي تؤثر سلبًا على شراكة المنظمات مع الحكومات. وتمثلت أبرز النتائج فيما يلي:**

- ضعف التنسيق والتعاون في المشروعات المشتركة، والاحتياج إلى "آلية" تحقق التكامل بين الأطراف.
- ضعف تدفق المعلومات عن أولويات القضايا التنموية والمخاطر التي تهدد المجتمع.
- توترات تشوب العلاقة بين المنظمات الأهلية والأجهزة البيروقراطية.
- ضرورة إحداث تغيير ببعض بنود التشريعات لتوفير البيئة المهيئة.

- ضعف ثقافة التطوع والاحتياج إلى حملات إعلامية تحفز المجتمع المحلي للمشاركة.
- الحاجة إلى الشفافية والنزاهة، **وإعلان للمعايير التي تستند إليها مشروعات الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومات.**
- توزيع المسئوليات والأدوار بدقة بين الأطراف الشريكة حتى يمكن تقييم الأداء والمخرجات، وتيسير المحاسبية.
- ينبغي النظر للمجتمع المدني/المنظمات الأهلية، كشريك يسهم في عملية التخطيط ثم التنفيذ والمتابعة، إلى جانب توافر تقييم تشاركي participatory evaluation.
- غلبة المركزية على نمط مشروعات الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومات.
- ميل بعض الحكومات العربية إلى **إقصاء وتهميش منظمات أهلية لأسباب متنوعة،** من بينها غلبة "الشخصنة" على الاعتبارات المؤسسية وفرص النجاح، أو تواجد اعتبارات سياسية، أو دينية.
- "**الدمج الوظيفي**" الذي يحدث أحيانًا في مشروعات الشراكة بين الحكومات والمنظمات الأهلية، يؤدي إلى إضعاف هذه المنظمات، وعدم ترك مساحة حرية لها للإبداع.
- اعتبارات أخرى تضمنتها الدراسات الميدانية والبحوث المتتابعة، يمكن أن نلخصها في محدودية "الإدارة الرشيدة للحكم" سواء في المنظمات الأهلية ذاتها (أبرزها كان ضعف عمل الفريق، الحاجة إلى تدريب وبناء قدرات، غياب التقييم) أو سواء في الأطراف الحكومية الشريكة (عدم وضوح الأدوار والمسئوليات، ضعف عمليات المساندة للمشروعات المشتركة، تعقد الإجراءات الإدارية في المحليات...).

وسوف نطرح بعض نماذج الشراكة بين الحكومة والمنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر الاجتماعية، مع حرصنا على إبراز التعدد والتنوع، والعوامل الجوهرية التي تميز كل نموذج..

جمهورية مصر العربية

شراكة في مواجهة تحديات التعليم

إن أحد المخاطر التي تهدد التنمية البشرية المستدامة في مصر ترتبط بالتعليم، ومن ثم في محاولة للنهوض بالعملية التعليمية

برزت نماذج متعددة "لشراكة فاعلة تبدأ من التخطيط إلى التنفيذ"، ما بين الجهة الحكومية المعنية – وهي وزارة التربية والتعليم– والمنظمات الأهلية، وقد برزت نماذج متنوعة في هذا السياق، بعضها يركز على تعليم الفتيات الإناث أو مكافحة أمية الكبار، وبعضها الآخر يستهدف النهوض بالعملية التعليمية ككل، وفي مواقع محددة يتفق عليها الشركاء، لاختيار المدارس المستهدفة للنهوض بها.

إن اهتمام المنظمات الأهلية بالتعليم في مصر، هو بعد تاريخي بدأ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتمثل في الاهتمام بتأسيس مدارس أهلية، بل إن جامعة القاهرة كان تأسيسها بمبادرة أهلية في مطلع القرن العشرين، واتسم أيضًا اهتمام المنظمات الأهلية بمكافحة الأمية، ثم امتد في الألفية الثالثة إلى النهوض بأركان العملية التعليمية (تطوير المدارس الحكومية، تدريب وتأهيل المعلمين، توفير أجهزة الحاسب الآلي، التركيز على تعليم الفتيات خاصة في الوجه القبلي).

لقد قامت وزارة التربية والتعليم باتخاذ قرار بإنشاء "إدارة الجمعيات الأهلية" ضمن الهيكل المؤسسي للوزارة، وذلك عام 2000 بهدف تيسير التواصل والتعاون بين الجمعيات المعنية بالتعليم وبين وزارة التربية والتعليم. كان أبرز مهامها تأسيس قاعدة بيانات للمنظمات النشطة في التعليم (8131 منظمة) وتيسير أنشطتها بدءًا من عملية اقتراح المشروعات وتنفيذها انتهاءً بالدفع قدمًا لتطوير المشاركة المجتمعية (في المجتمعات المحلية، ومجالس الآباء) للنهوض بالتعليم...

وفي هذا السياق امتدت الشراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية إلى 640 مشروعًا، استهدفت 150246 طالبًا وطالبة، وبحجم تمويل تشاركت فيه الأطراف (ومن بينهم منظمات لرجال الأعمال). وأبرز ما ميز هذه الخبرة ورش العمل والمؤتمرات والاجتماعات التحضيرية بين الأطراف (ومن بينهم القائمون على العملية التعليمية في المدارس المستهدفة)، وبمشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني، كما أسست وزارة التربية والتعليم آلية للتنسيق يمثل فيها كل الأطراف – الوزارة، منظمات المجتمع المدني، المعلمون، أولياء الأمور– مما كان له أبلغ الأثر في نجاح هذه الخبرة، التي تراكمت منذ مطلع الألفية حتى عام 2015.

إن أهم الاتجاهات التي تحركت فيها مشروعات الشراكة تمثل في "**تحسين البيئة التعليمية لمئات من المدارس التي تتواجد في العشوائيات والمناطق الفقيرة..** وامتد ذلك من القاهرة إلى بعض المحافظات لخفض نسبة التسرب من التعليم، وزيادة قدرات المعلمين لتحسين مهارات التلاميذ، وتفعيل مشاركتهم، وأولياء أمورهم في تطوير البيئة المدرسية.. نحن هنا نتحدث عن مخرجات حوالي 700 مشروع استندت إلى توافق بين الأطراف لتطوير العملية التعليمية، واستند إلى توزيع أدوار ومسئوليات محددة، وتمويل ودعم فني مشترك مابين المنظمات الأهلية ووزارة التربية والتعليم.

ولاشك أن الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (إضافة إلى حالة الفوضى) بعد أحداث الثورة عام 2011، ثم المرحلة الانتقالية بعد الثورة الثانية (في يونيو 2013) قد أثر سلبا على تراكم الخبرات الناجحة لمشروعات الشراكة هذه.. ولكن عام 2015 صاحبة مبادرات شراكة جديدة توفر الأمل في تفعيل دور القطاع الأهلي للنهوض بالتعليم، وهو واحد من أهم تحديات التنمية.

المملكة المغربية

بناء شراكات فاعلة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005)

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تم إعلانها في المملكة المغربية، قد شكلت وسيطًا جيدًا وبيئة مهيئة، لتعميق الشراكة بين الحكومة وبين منظمات المجتمع المدني، خاصة في تواجد وزارة لمنظمات المجتمع المدني. ومن ثم تطورت وتنوعت الشراكات في إطار عدة برامج قومية منها برامج الأنشطة المدرة للدخل والدمج الاجتماعي للفقراء، وبرنامج "تمكين" الذي يتوجه للنساء والفتيات، وبرامج "محاربة الأمية" (يشارك فيه 972 جمعية) واستفاد من البرنامج الأخير ما يقترب من المليون، وبرنامج "الخدمات والمساعدات الاجتماعية" وهي شراكة للتقليل من الفقر.

إن مطلع الألفية الثالثة، قد شهد تغيير التشريعات المنظمة للجمعيات الأهلية في المملكة المغربية، وصاحب ذلك توسيع مساحة الحرية والنقاش حول أولويات قضايا التنمية،

وإستراتيجية لمكافحة الفقر، وإحداث تغيير في مدونة الأحوال الشخصية، إضافة إلى إصلاحات سياسية واقتصادية تسعى للتغيير التدريجي. **وفي هذا الإطار بدت خبرات شراكة المنظمات الأهلية مع الحكومة – في المملكة المغربية– تتسم بفعالية كبيرة، واتسمت بعدة أمور:**

أولها: درجة عالية من الشفافية والنزاهة في تبني المعايير لاختيار الشركاء.

ثانيها: آليات توافرت للتنسيق والمتابعة والتقييم.

ثالثها: تدفق معلوماتي عن أولويات قضايا التنمية في سياق المبادرات التنموية.

رابعها: الاستعانة بالبحوث والدراسات والمؤسسات الأكاديمية.

وإذا ركزنا على مجال واحد من مجالات الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومة في المغرب، فقد يكون "**برنامج مكافحة الفقر في القرى**"، له أهمية وخصوصية. فالأمية ترتفع معدلاتها في الريف إلى 54,4% مقابل 27,2% في الحضر، أخذا في الاعتبار أن نسبة الإناث الأميات في الريف 58% (10 سنوات فأكثر)، مما يجعل الأمية "ظاهرة قروية ونسائية بامتياز"، وذلك وفقًا لتقرير المغرب في المخاطر الاجتماعية 2013. والأكثر من ذلك أن دراسة مهمة لمنتدى الزهراء للمرأة المغربية (وهي شبكة جمعيات) تذهب إلى نسبة الأمية ترتفع لدى آباء وأمهات الفتيات المستغلات جنسيًا، وأن عدد الأمهات الأميات ضعف عدد الآباء الأميين، لهذه الشريحة، ومن ثم برزت الأمية ضمن مصادر ظاهرة الاتجار بالبشر.

صحيح أن نسبة الأمية في المغرب انخفضت عام 2011 إلى 30%، مقارنة بما كان عام 2006، وهو أحد إنجازات "مبادرة التنمية البشرية" بما تتضمنه من برامج للشراكة بين الحكومة والقطاع الأهلي*، إلا أن الصحيح أيضًا هو تعاظم ظاهرة الفقر في الريف، والتي تصدت لها هذه الشراكات. إن حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (من عام 2005 – 2010) تمثلت في تنفيذ أكثر من 22,000 مشروع تنموي، وقد أشارت دراسة المندوبية السامية للتخطيط إلى أن هذه الشراكات قد قلصت من معدلات الفقر للفئات المستهدفة من 36% إلى 21%... الخلاصة أن برنامج محاربة الفقر، وكذا برنامج محاربة الأمية –

* حصلت المملكة المغربية عام 2006 ثم عام 2011 على جائزة اليونسكو لمحو الأمية، هذا وقد أسهمت الجمعيات الأهلية وحدها بمحو أمية 51% من المستهدفين.

ضمن مبادرة التنمية البشرية– والذي استفاد منه مليون ونصف المليون شخص عام 2010، إضافة إلى ما يقرب من 2 مليون مواطن من المهمشين في العشوائيات، قد نجح في اقترابه التنموي الشامل التشاركي في التعامل مع التحديات الرئيسية للتنمية.

السودان

شراكة من أجل الأطفال في وضعية حرجة

لقد بدت وضعية الأطفال الحرجة، والتي تمثلت في ظاهرة أطفال الشوارع، التسول، الانحرافات، العنف، من أبرز مجالات الشراكة والعمل المشترك بين الحكومة والمنظمات الأهلية. فالمجلس القومي للأمومة والطفولة، والذي امتد إلى كل الولايات، قام عبر الألفية الثالثة بجهود كبيرة للتنسيق بين الآليات الرسمية، والآليات غير الرسمية.. والأخيرة تتمثل في المنظمات الأهلية والحركة السودانية من أجل الأطفال، وفي إطار خطط خمسية (بدأت 2007 . 2011) برزت محاور مهمة تستلزم التصدي لها، أبرزها أطفال الشوارع، ختان الإناث، الأطفال في سباقات الهجن، الأطفال الجنود، الأطفال مجهولو النسب، الاستغلال الجنسي، والعنف.. هذه المجالات تتعاون فيها الحكومة، والمنظمات الأهلية، واليونيسيف وبعض مؤسسات التمويل العالمية.. ولاشك أن التواجد القوي لمؤسسات عالمية، ضمن الشراكة مع الحكومة والقطاع الأهلي قد وفر جانبًا كبيرًا من المصداقية، والجدية.

الجدير بالذكر أن الشراكات بين الأطراف الفاعلة في المجتمع (الحكومة، القطاع الأهلي، مؤسسات التمويل والقطاع الخاص) هي قائمة وجوهرية بخصوص الأطفال في وضعية حرجة، أو الأطفال تحت الخطر، وهو أمر ملحوظ ليس فقط في السودان وإنما في مصر، لبنان، المغرب، الجزائر، الأردن، العراق، فلسطين، اليمن، ودول أخرى تشهد درجات أقل من هذه الظاهرة.. إلا أن الدراسات الميدانية التي تمت في هذه الدول تشير إلى أن الظاهرة تعود إلى التسرب من التعليم، والفقر، والعنف الأسري، وأطفال غير شرعيين (وأحيانًا أمهات عازبات في ظاهرة تتصاعد مخاطرها في دول المغرب العربي)..

الجزائر

الشراكة في إطار إستراتيجية ظاهرة أطفال الشوارع

وفقًا للدراسات والبحوث، يتواجد في الجزائر مليون طفل عامل تسربوا من التعليم، يضاف إليهم 300 ألف طفل أيام العطل والمناسبات، وأكثر من ربعهم أقل من 14 عامًا. وتكشف دراسة "فورام" عام 2008، عن أن نسبة تصل إلى 68% يقيمون في الشوارع والميادين.. هذه الظاهرة وهي "قنبلة موقوتة"، دفعت إلى تبني إستراتيجية تنموية تستند إلى دمج المنظمات الأهلية المعنية بالأطفال في مشروعات وجهود الحكومة، وفي سياق من الشراكة بين الطرفين (ومؤسسات تمويل عالمية)، وفي الوقت نفسه الاهتمام بجذور المشكلة من خلال القطاع الأهلي.. من ذلك مكافحة الأمية في الجزائر من خلال جمعية اقرأ، والتي نجحت بكل المؤشرات في الوصول إلى ملايين المستفيدين (حصلت على عدة جوائز عالمية)، وكذلك التنسيق مع المنظمات المعنية بالمرأة سواء للكشف عن واقع ظاهرة الأمهات العازبات والأطفال مجهولي النسب.

لقد سجلت الدراسات في الدول العربية التي مرت بأحداث الثورات، ثم مراحل انتقالية، (وأبرزها في هذا السياق حالتا تونس ومصر)، إن إحدى النتائج التي مست المجتمع المدني، برزت في ضعف الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني، بل وبعض "الجمود" الذي أصاب قطاعًا كبيرًا من منظمات المجتمع المدني. **وكانت هناك أسباب عديدة لتفسير ذلك أهمها ما يلي:**

- الانشغال بالأحداث السياسية، والتطورات في مواقع السلطة.
- المطالب الاجتماعية والفئوية المتصاعدة.
- حالة التشكيك في المنظمات الحقوقية.
- الضعف الذي انتاب الحركة النقابية.
- حالة الفوضى والصدام بين التيارات السياسية والفكرية مع مطالبات بتصفية المنظمات والقيادات التي كانت موالية للنظام السابق.

- توقف التمويل الأجنبي وضعف المعونات والتبرعات الداخلية.

مهم الأخذ في الاعتبار أن العوامل السابقة وبدرجات مختلفة أثرت على دول أخرى – مثل مملكة البحرين– التي شهدت ما يعرف "بالحراك الشعبي" (في فبراير 2011).

مملكة البحرين

الشراكة في إطار المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية "صندوق العمل الأهلي"

هو مركز متخصص في طرح واستقبال المشروعات التي تتقدم بها الجمعيات الأهلية وتمويلها، ولإنجاحه في هذه المهمة تم تأسيس صندوق العمل الأهلي والاجتماعي عام 2006، وهو قناة وسيطة بين المنظمات الأهلية وشركات القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة، وهو صندوق يتبنى توجهات تنموية. وقد أصدر المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية دليلا حول أولوية المشروعات التي يرحب بشراكتها أبرزها: حماية المستهلك، البيئة، الصحة، والمواطنة.. وتم في هذا السياق تنفيذ حوالي 300 مشروع، ومن خلال إدارة وشراكة جماعية.

إن **مجال الصحة هو أحد مجالات اهتمام الحكومات والقطاع الأهلي معًا**، ولعل الشراكات بين الطرفين لتقديم الخدمات الصحية تعد – في بعض الدول العربية– هي الأهم. فالصحة ترتبط بالحياة والأمن الإنساني، خاصة بالنسبة للفقراء والمهمشين وقطاعات من الطبقة المتوسطة، والذين لا يستطيعون تحمل التكلفة المرتفعة للخدمة الصحية في القطاع الخاص، والغالبية منهم هم خارج نطاق التغطية التأمينية للصحة.

إن التقرير السنوي للشبكة العربية عام 2015، والذي ركز على دور المنظمات الأهلية العربية في الرعاية الصحية للسكان، قد كشف عن أشكال ومستويات متعددة للشراكة، وذلك على النحو التالي:

- **مبادرات أهلية قومية متخصصة للرعاية الصحية**، يمولها ويدعمها المجتمع وتصبح ظهيرًا قويًا للخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة من ذلك مستشفى سرطان الأطفال في مصر، ومستشفى السرطان بالأردن، وما تقدمة جمعية " العمل الاستعجالي في المغرب"

لرعاية أصحاب الأمراض المزمنة من الفقراء (خدمات صحية وتقديم الرعاية والأدوية) والأخيرة تقدم خدماتها سنويًا لحوالي 342 ألفًا من الفئات الفقيرة... ومثل هذه المنظمات، تدعمها الدولة (جزئيًا)، وتقدم بعض التيسيرات لها.

- **شراكة بين الحكومات ممثلة في وزارة الصحة وبين المنظمات الأهلية**، سواء في العاصمة أو خارجها في الحضر والريف، حيث يلتزم الطرفان بتقديم خدمات صحية رعائية بتكاليف رمزية داخل هذه المنظمات، وتلتزم الحكومة بتوفير الأطباء والقائمين على الخدمة الصحية. مصر تبدو أحد النماذج لهذه الشراكة وكذلك المملكة المغربية.. وفي الأخيرة تتم دراسة اتفاقيات الشراكة منذ عام 2010، من خلال آليات معينة، ولجان للبت في المجالات محل الاهتمام وعقدت وزارة الصحة في المغرب منذ ذلك التاريخ (2010) 80 اتفاقية شراكة لتوفير بنوك الدم، وشراكة مع 400 منظمة أهلية استنادًا إلى معايير محددة معلنة.
- **شراكة بين الحكومة والقطاع الأهلي والقطاع الخاص** تسد الثغرات في أداء الحكومة للخدمة الصحية، وتعد هذه الشراكات بمثابة "عقود تفويض" لإدارة الخدمة الصحية.. وأبرز نماذجها حالة لبنان.

لبنان

الخدمة الصحية ما بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص

إن لبنان تطرح حالة خاصة من شراكة الحكومة مع القطاع الخاص الاستشفائي من جهة، ومع المنظمات الأهلية التي تقدم خدمات صحية من جهة أخرى. إن المستشفيات الحكومية هي أقل من 10% من المستشفيات المتوافرة لتقديم الخدمات الصحية للسكان. ومن ثم فإن القطاع الأهلي – الذي يمتلك 760 مركزا ومستوصفًا صحيًا في لبنان– هو شريك رئيسي للحكومة في توفير الخدمات الصحية، استنادًا إلى شراكات أو تعاقدات. ومن جانب آخر فإن وزارة الصحة التي لم توجه اهتمامًا لتأسيس مستشفيات ومراكز صحية، وفي سياق الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تعيشها لبنان، فإنها توفر تمويلا للاستشفاء في القطاع الخاص. ومن ثم

ارتفعت نفقات العلاج بشكل كبير، وتتحمل الحكومة ما يقرب من 100 مليون دولار أمريكي.. هي وضعية خاصة لافتة للاهتمام لنوع من "التنازع" بين شراكة الحكومة مع منظمات لا تسعى للربح، ومع أخرى خاصة تستهدف الربح.

لن ندخل في مزيد من التفاصيل عن الشراكات القائمة بين المنظمات الأهلية والحكومات (والقطاع الخاص أحيانًا)، إلا أننا **نود التأكيد في نهاية هذا التناول على عدة أمور:**

الأمر الأول: يمتلك القطاع الأهلي فرصًا كبيرة لتعظيم أدواره وإمكاناته خاصة في تكامله مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وإدماجه ضمن الاستراتيجيات وخطط التنمية.

الأمر الثاني: امتداد الشراكات بين القطاعين الحكومي والأهلي إلى تحديات إنمائية على درجة عالية من الأهمية، أبرزها الصحة والتعليم ودمج النساء في التنمية، والتخفيف من الفقر، والأطفال في خطر... وغير ذلك.

الأمر الثالث: إن نماذج الشراكات الناجحة، خاصة في المغرب، تقاس فاعليتها – أو مدي نجاحها في تحقيق أهدافها– استنادًا إلى عدة مؤشرات، نوجزها فيما يلي:

- أهداف محددة لشراكة الأطراف.
- آلية معلنة تقوم بدورها في التنسيق والمتابعة.
- معايير موضوعية يتم الاستناد إليها في اختيار الشراكات والمشروعات.
- مؤشرات لمتابعة وتقويم ما يتم إحرازه من خطوات.

في التقييم النهائي للشراكات على خريطة المنظمات الأهلية، يمكن القول أن هناك تطورات كمية وكيفية لحقت بهذه الشراكات ما بين عام 2000 – 2015، إلا أننا لدينا صعوبة في حصرها والتعرف على تفاصيلها من منظور توافر قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة ونزيهة عن عدد ونوعية هذه الشراكات في المنطقة العربية أن نتناول مدى امتداد هذه الشراكات. ومن ناحية أخري هناك صعوبات في التقييم على مدى هذه السنوات، من منظور المخرجات ونوعيتها، وبالفعل كما أشار التقرير العالمي للأمم المتحدة (يوليو2015) – بعد رصد التطور في تنفيذ الأهداف الإنمائية

للألفية- أننا "لدينا مؤشرات لما تحقق من نجاح، ونشاهد شراكات جديدة ومبتكرة حشدت الرأي العام وأعطت الأولوية للناس واحتياجاتهم.. إلا أننا لا نعرف ما تحقق من آثار في التنمية الحقيقية، ولا نعرف الاستثمار الحقيقي للموارد.. لا نعلم على وجه الدقة تأثير هذه الشراكات في الاقتصاد، أو في رضاء الأفراد عما يقدم لهم من خدمات". وهذا هو وضعنا في المنطقة العربية إذا حاولنا أن نغوص في تفاصيل أكثر عن انعكاس هذه التوجهات الجديدة للشراكة على المجتمعات العربية.

ثالثا: حدود التفاعلات بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص:

إن هذا الفصل (الخامس)، يتناول المنظمات الأهلية في تفاعلاتها، بمعنى إضفاء حركة "دينامية" على خريطة المنظمات الأهلية العربية، وهي تتحرك وتتفاعل مع بعضها البعض – وهو ما رصده الجزء الأول من هذا الفصل- في إطار التحالفات والائتلافات والشبكات. ثم تفاعلات المنظمات الأهلية العربية مع الحكومات، وكان تركيزنا على بناء الشراكات بين الطرفين، وأهم مجالات الشراكات هذه، والمعوقات التي تحدد فاعليتها. وفي هذه النقطة التالية، أي الجزء الثالث من ديناميات التفاعل على خريطة المنظمات الأهلية العربية، نهتم بالقطاع الخاص أو ما يعرف بالمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص social responsibility.

وقبل أن نتناول هذا الموضوع بشئ من التفصيل، نبدي الملاحظات الأولية التالية:

الملاحظة الأولى: في إطار تصاعد الاهتمام العلمي والعملي، بإسهام القطاع الخاص والمؤسسات المالية في دعم التنمية البشرية، ثم تحديدًا مساندة القطاع الأهلي في مواجهة التحديات الإنمائية، شهد العقد الأول من الألفية الثالثة اهتمامًا بالمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص. وهذا الاهتمام العالمي انعكس على اهتمام إقليمي عربي لدعم التنمية البشرية المستدامة (وثائق، مؤتمرات، ورش عمل، إدارات للمسئولية الاجتماعية في المؤسسات المالية والقطاع الخاص، دلائل وكتيبات للدعم ومعاييره.. وغير ذلك)، والمهم في هذا السياق

التأكيد على بلورة مؤشرات متعددة لدعم القطاع الخاص (وهو القطاع الثاني إلى جانب الحكومة) للقطاع الأهلي العربي أي القطاع الثالث.

الملاحظة الثانية: إن أحد مظاهر الاهتمام العربي بالمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، قد تمثلت في إصدارات علمية مهمة، تسعى للوقوف على الواقع العربي، وكان من بينها اهتمام التقارير السنوية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية بهذا الموضوع، وتضمينه كمحور رئيسي للكشف عن الواقع، وذلك منذ عام 2000. ثم صدر التقرير السنوي التاسع للشبكة العربية في عام 2010، ليهتم فقط بالمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المجتمع المدني العربي"، وتضمن هذا التقرير نتائج مهمة سوف نتعرض لأبرزها فيما بعد.

الملاحظة الثالثة: أنه في أعقاب الأزمة المالية العالمية (2007–2008) وفي إطار العولمة التي كسرت الحدود الجغرافية بين الدول، كانت هناك تخوفات كبيرة– وبعضها صحيح– عن تراجع مساندة القطاع الخاص للقطاع الأهلي وتراجع شراكاته عن الحكومة. وقد صدر عام 2011 من جانب منظمة الأيزو العالمية (منظمة القياسات والمواصفات العالمية) وبتوصية من الأمم المتحدة، ما يعرف باسم "التوصية 26000". وفي هذا السياق فإن هذه التوصية، قد تفاعلت مع مختلف المفاهيم التنموية التي تصاعد الاهتمام بها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، أبرزها:

الشراكة، الأمن الإنساني، التمكين، رأس المال الاجتماعي، تعزيز المجتمع المدني، بناء القدرات، الحكم الرشيد، مواثيق الشرف الأخلاقية... وهذه وغيرها، كانت ضمن أسس وقواعد التوصية 26000 لتعميق المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

إن المسئولية الاجتماعية والتي تعني ببساطة في مفهومها المتسع "مبادرات وتدابير تتخذها أي منظمة أو مؤسسة لإزالة أو تخفيف آثار سياسات أو قرارات قد تؤثر سلبا على الأفراد والجماعات، ومن ثم تعوق عملية التنمية البشرية"، قد عكست لنا في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، تفاعلات العولمة وتأثيرها على أمن الإنسان، ليس من المنظور الاقتصادي فقط، ولكن أيضًا من المنظور الاجتماعي والثقافي والسياسي.

وفيما يلي نتناول بشئ من التفصيل أبعاد مفهوم المسئولية الاجتماعية، ونركز على القطاع الخاص، ثم نتناول الملامح العامة للممارسة في الواقع العربي.

أ. التعريف بالمسئولية الاجتماعية: "الأبعاد والقضايا المركزية"

لا يوجد تعريف واضح محدد لمفهوم المسئولية الاجتماعية، هناك تعريفات واجتهادات متنوعة بعضها يضيق من المفهوم، ويستخدمه بشكل مرادف لمعنى المسئولية الاجتماعية لرأس المال أو القطاع الخاص، وبعضها الآخر يتسع ليعبر عن المسئولية الاجتماعية للمنظمات الربحية وغير الربحية والإعلام والجامعات ومراكز البحوث والجامعات والأفراد والمؤسسات، وذلك تعبيرًا عن تعميق الالتزام الأخلاقي لكل الأطراف في مواجهة تهديد الأمن الإنساني.

إذا كان محور تركيزنا هو المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع القطاع الأهلي، فإن أكثر التعريفات المتداولة حوله هو ما طرحه البنك الدولي بأن "المسئولية الاجتماعية لرأس المال هي الالتزام بالإسهام في التنمية البشرية المستدامة، وذلك من خلال دعم العاملين وأسرهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، بما يتضمنه من منظمات غير حكومية، وذلك بهدف تحسين نوعية حياتهم، وبما يفيد الشركات وعملية التنمية".

الاتحاد الأوروبي يطرح تعريفًا به أبعاد إضافية، بمقتضاه "المسئولية الاجتماعية لرأس المال يعني أن تقوم الشركات الخاصة بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في عملها، وتتفاعل مع باقي الشركاء والأطراف، على نحو تطوعي".

إن التعريفات السابقة وغيرها لمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال/ أو القطاع الخاص، تكشف عن سمات أساسية:

أولها: أن التركيز يكون على طرف واحد – وهو القطاع الخاص وأصحاب رأس المال– وتفاعلات هذا الطرف مع أطراف أخرى حكومية، وغير حكومية، ومجتمعية.

ثانيها: إن الإسهام في التنمية المستدامة يتحقق بدءا من احترام حقوق العاملين وأسرهم ونوعية حياتهم، مرورا بالالتزام بحقوق المجتمع والبيئة، والإسهام في الاستقرار الاجتماعي.

ثالثها: إن المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تتراوح في التعريفات بين أن تكون تطوعية إرادية، أو أنها التزام أخلاقي "يفرض" على الشركات الخاصة تحقيق الأمن الاجتماعي.

رابعها: سواء كان التزامًا أو تطوعًا، فإن شراكة رأس المال مع الحكومات ومع المنظمات غير الربحية، في مواجهة المخاطر الاجتماعية، إنما يحقق الثقة المجتمعية في رأس المال من جهة ويدعم الاستقرار الاجتماعي، وهو البيئة المناسبة لتنامي رأس المال.

إذا كان ما سبق يحدد المفهوم الضيق لرأس المال الاجتماعي، باعتباره محورا للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، فإننا ينبغي أن ننتبه دائما إلى أن المفهوم الواسع يهمنا أيضًا باعتباره يتخطى رأس المال ومؤسساته وشركاته، ليمتد إلى شركاء آخرين منهم الإعلام ومراكز البحث والجامعات والمنظمات. **وقد سعى مؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية عام 1995، إلى توسيع مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال، وخصص له محورا رئيسيًا.. لماذا؟ عدة أسباب تفسر ذلك في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، أبرزها:**

- تدهور الأوضاع في الدول النامية ومناقشة مسئولية دول الشمال.
- التطور الضخم الذي شهدته الشركات متعددة الجنسيات والتي حققت أرباحًا طائلة، على حساب العمالة الرخيصة في الدول النامية، بالإضافة إلى تدمير البيئة.
- الطرح القوي لمحور المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأهمية "بناء شراكات قوية".
- مبادئ احترام حقوق الإنسان، ومعايير العمل، وحماية البيئة ومكافحة الفساد.

لقد مهد هذا المؤتمر، وما تبعه من مبادرات•، لمهمة عمل المنظمة العالمية للقياسات (الأيزو) لصياغة معايير وموجهات لالتزام مختلف الأطراف بالمسئولية الاجتماعية (2007-2011)، وكان ذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة وفريق عالمي من الخبراء.

إن هذه المبادرة العالمية، لا تتوقف عند القطاع الخاص فقط أو الشركات العالمية متعددة الجنسيات، وإنما اتسعت لتمتد إلى كل أنماط المنظمات... ويعني ذلك أن الأيزو – وهي منظمة دولية غير حكومية معنية **بمعايير الأداء المتميز**– قد تبنت المفهوم الواسع للمسئولية الاجتماعية، وذلك في إطار اهتمامها بالتميز ونوعية الأداء.

إن المعايير الدولية التي طورتها منظمة "الأيزو" لتقييم المسئولية الاجتماعية وممارساتها، قد وضعت القطاع الخاص والشركات

•منها مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسية (2001) ومبادرة منظمة العمل الدولية (عام 2007) المعروفة باسم "الإعلان ثلاثي الأطراف للمبادئ المتعلقة بالشركات عابرة الجنسية".. وغير ذلك.

الدولية متعددة الجنسيات في سياق "عملية تشاركية كاملة" لمختلف الأطراف: حكومات، مجتمع مدني، جماعات المستهلكين، المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية، المؤسسات المالية، النقابات... جميعها معًا في إطار واحد من خلال ما توافق عليه بالتوصية 26000، تستهدف التنمية البشرية المستدامة، من خلال أداء يتسم بالتميز والفعالية.

إن التعريف الذي تبنته منظمة "الأيزو" للمسئولية الاجتماعية يشير إلى أنها: "إرادة من جانب أي منظمة، تجعلها تقبل مسئولية المحاسبة عن كل نشاط وقرار تتبناه، يؤثر في المجتمع وفي البيئة، وهي تسهم في عملية التنمية البشرية المستدامة، من خلال اتباعها مستويات أداء، تتسم بالتميز والفعالية".

إن هذا التعريف للمسئولية الاجتماعية، يشكل "قيمة مضافة" لعدة اعتبارات:

أولها: أنه يعكس إرادة will قد تكون سياسية (الحكومة) أو اقتصادية مالية (القطاع الخاص) أو النفع العام (المجتمع المدني) أو جماعة أو نقابة.

ثانيها: إن الأيزو تربط بين قبول المسئولية الاجتماعية وممارساتها، وبين مبادئ الشفافية والمحاسبية في أي قرار تتخذه، يمس المجتمع والبيئة.

ثالثها: إن الهدف النهائي هو التنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة.

رابعها: ربطت منظمة "الأيزو" التي عرفت عالميًا بتوجهها نحو التميز في الأداء، بين معايير وأداء المسئولية الاجتماعية من جانب، والفعالية من جانب آخر*.

خامسها: أن مفهوم المسئولية أصبح يدخل في اعتباره توقعات المجتمع، منها احترام القطاع الخاص – أو غيره– للقانون، التجاوب مع احتياجات المجتمع، الانعكاسات على البيئة والمجتمع، ونوعية الخدمات والسلع.

سادسها: إدخال مبدأ التوافق بين كل الشركاء وأصحاب المصلحة، أي أصحاب الأسهم، المساهمون، العاملون، العملاء، والمجتمع المحلي (وذلك بالنسبة للقطاع الخاص) أي توسيع المشاركة والوقوف أمام كل قرار لمعرفة من يتأثر سلبًا ومن يتأثر إيجابًا.

---

* تحقيق التغير المستهدف المخطط له، برشادة اقتصادية، ونوعية عالية من المخرجات (وهذه النوعية الجيدة هي مستهدفة من المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص).

إن الطرح الجديد للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص (وللقطاع الأهلي إلى جانبه) تجاوز فكرة النوايا الحسنة لتحقيق النجاح، وتجاوز الخيرية – أي اعتماد طرف على طرف آخر- لينتقل إلى "التمكين"، أي توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطرف المتلقي، وهو مقياس لاختبار مدى فاعلية أداء القطاع الخاص في تفاعلاته مع المنظمات الأهلية في المنطقة العربية على وجه الخصوص.

وأخيرًا في هذا السياق، وقبل اختبار ممارسات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تفاعلاته مع القطاع الأهلي على وجه الخصوص، **مهم الإشارة إلى بعض القضايا المركزية – وهي بمثابة موجهات- نستنتج منها بعض مؤشرات القياس.. وهي تتمثل فيما يلي:**

أ. أولى القضايا هي **الأولويات** التي تتوجه لها برامج المسئولية الاجتماعية، ومدى ارتباطها "الحاسم" بالتنمية البشرية.. من ذلك قضايا البيئة (حماية من التلوث، استدامة الموارد، التغيرات المناخية...) وقضايا العاملين (احترام حقوقهم وبناء قدراتهم)، قضايا حماية المستهلك (نوعية الخدمة أو المنتج، النزاهة، الشفافية) وقضايا تنموية مجتمعية أبرزها التقليل من الفقر (نماذج رائدة يدعمها القطاع الخاص، النهوض بالمجتمعات المحلية، بناء قدرات المنظمات الأهلية، الإسهام في مواجهة البطالة)..

يطرح علينا ذلك أول مؤشر لاختبار المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وهو مدى أولوية المجال أو المجالات، التي يدعمها في المنطقة العربية من منظور التنمية البشرية..

ب.القضية المركزية الثانية التي يمكن أن نصل بها إلى أحد مؤشرات الفاعلية في العلاقات بين القطاع الخاص والقطاع الأهلي، **هي التوافق حول المبادئ التي يتم الاستناد إليها في ممارسات المسئولية الاجتماعية** وهي: المحاسبية والتجاوب مع المساءلة، الشفافية في القرارات والنشاطات التي تؤثر على المجتمع والبيئة، سلوك أخلاقي أمين يحترم الكرامة الإنسانية للفئات التي يتم التوجه إليها.

المؤشر الثاني لاختبار ممارسات المسئولية الاجتماعية للمجتمع وتفاعلاتها، هي احترام الشركاء وأصحاب المصلحة وتوخي الشفافية والنزاهة.

ج. قضية أخرى مركزية تتعلق **بمدى إدراك المنظمة/ مؤسسات القطاع الخاص بالقيمة المضافة من المسئولية الاجتماعية**، وبمعنى محدد وهو إدراك الأطراف للتوقعات المجتمعية والاستجابة لها وإدراك الآثار المحتملة لأي قرارات أو سياسات على المجتمع ككل والبيئة.. **والتميز يتحقق في: الإدارة الرشيدة لبرامج المسئولية الاجتماعية** (وقبلها داخل المنظمات ذاتها)، وتوسيع الشراكة في برامج التنمية، واحترام حقوق الإنسان في كل ممارسات العاملين.

يشكل ذلك مؤشرًا آخر يمكن أن يتم اختباره في السياق العربي، وهو تواجد إدارة متميزة من جانب فريق العمل في المؤسسات الخاصة، تقودها مبادئ الاحترام والمشاركة في التنمية، تنفيذ سياسات وبرامج المسئولية الاجتماعية.

إن الفرضية الرئيسية التي يستند إليها "التسويق" للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي المشاركة في عملية التنمية، ومن خلال تمكين الفئات المستهدفة مثل النساء الفقيرات المعيلات لأسر، أو دعم نفقات تعليم الفئات المحتاجة، أو نشر المعرفة، أو توفير فرص عمل جديدة... المهم هنا هو تأسيس علاقات تفاعلية بين شركات القطاع الخاص والمنظمات الأهلية (أو الأطراف الأخرى الشريكة) من شأنها أن تؤثر إيجابًا في عملية التنمية، وتحقق المنفعة العامة للمجتمع، وتعظم قدراته.

ب. قراءة نقدية للاتجاهات العامة لشراكة القطاع الخاص مع الأهلي:

قد يكون من المهم بداية الإشارة إلى أن التعرف على واقع تفاعلات القطاع الخاص مع القطاع الأهلي، استنادًا إلى مبدأ المسئولية الاجتماعية، يواجه بعض الصعوبات في المنطقة العربية، لعل أبرزها الغياب (شبه التام) لتقارير شاملة عن المنطقة أو عن بلد معين، يتضمن مسارات/ مجالات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وآليات ومعايير الدعم أو الشراكة مع القطاع الأهلي، وكذلك قيمة تمويل المشروعات.

اللافت للاهتمام هو رفض عدد كبير من المؤسسات الخاصة والمالية الإفصاح عن حجم الدعم الموجه لمشروعات المنظمات الأهلية، وفي الوقت نفسه رفض نسبة عالية من المنظمات الأهلية الإفصاح عن حجم ما تتلقاه من القطاع الخاص. إذن نحن إزاء طرفين "مانح ومتلق"، يتوافقان على مشروعات تنموية، مهم أن نتعرف على أبعادها، إلا أن ما يتوافر يتركز في طبيعة المشروعات ومجالاتها، دون إمكانية تلمس التدفق المالي وقيمته... بعض المواقع الالكترونية لمؤسسات المال والأعمال – خاصة البنوك– يمكن أن نجد عنها بيانات تفيدنا في التحليل، إلا أن الغالبية لا توفر بيانات مالية (تقدير الدعم المالي والتبرعات إلى القطاع الأهلي في مصر من الشركات الخاصة في شهر رمضان عام 2015، أشار إلى 14 مليون جنيه مصري ولم يتم الإفصاح عن المصادر أو أوجه الإنفاق).

في دراسة ميدانية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية في خمس دول عربية (عام 2010) يمكن أن نستدل على تزايد إدراك القطاع الخاص لمسئوليته الاجتماعية، من خلال اتجاه عام مشترك بين المنظمات المبحوثة يرصد القطاع الخاص ضمن الثلاثة مصادر الأولى للتمويل. في الوقت نفسه فإن هذا التوجه قائم في دول مجلس التعاون الخليجي حيث إن الدراسة المسحية الميدانية – التي اعتمدت على الاستبيان– بخصوص الشراكة الاجتماعية (قنديل، 2009)، تقول لنا إن القطاع الخاص من بين المصادر الأساسية، ولكن أيضًا دون رغبة في الإفصاح عن قيمة التدفق المالي.

واللافت للاهتمام أكثر بالنسبة لنا أن دراسة ميدانية مستقلة عن "المسئولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي" (قنديل، 2010)، قد كشفت عن عدم رغبة الشركات الخاصة والمؤسسات المالية، وبنسبة تصل إلى 50% من العينة، في الإفصاح عن حجم التدفقات المالية لدعم التنمية*.

* تنوعت الإجابات من جانب بعض الشركات الخاصة التي أوضحت دعمها المالي، لتصل مثلا في اليمن من حالة واحدة إلى نصف مليون دولار أمريكي، وفي الكويت تراوحت الاستجابات ما بين مليون و8 ملايين دينار كويتي، وفي السعودية تراوحت الاستجابات من الشركات الخاصة– ضمن العينة– ما بين 5 ملايين ريال سعودي و94 مليونًا إلا أن الوقوف على الحجم الكلي للتدفقات المالية، أمر مستبعد.

هناك صعوبات إذن في رصد حدود دعم القطاع الخاص للقطاع الأهلي، سواء من جانب الطرف الأول أو الثاني... وقد يفسر ذلك باستمرار "ثقافة السرية والتكتم" لدى البعض، أو الشك القائم بين أحد الأطراف (خاصة المنظمات الأهلية) والحكومات، أو قد يفسر "ببواعث دينية" تمنع أو تقيد الحديث في العلن عن المساعدات... وعامة هي افتراضات، لكنها تشير إلى أن التطور الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية لم يفرز بعد قطاع خاص قوي، يدرك أن العطاء جزء من مسئوليته الاجتماعية وهو يحقق استقرارًا اجتماعيًا بالإضافة إلى صورة أفضل له، تضمن له الاستدامة وتسويق صورته لدى المجتمع.

هناك عدد من المؤشرات المهمة التي يمكن أن نتناولها في سياق مناقشة التفاعلات بين القطاع الخاص والقطاع الأهلي العربي، نوجزها على النحو التالي:

1. **هناك درجة واضحة من التشابك بين المصالح السياسية والاقتصادية، كملمح عام للتفاعل بين القطاع الخاص والقطاع الأهلي** حيث يبرز شركات خاصة كبرى لرجال أعمال، ينشطون في المجال السياسي (سواء بالترشيح وعضوية البرلمان أو بمناصرة مساندين لهم)، وهم يدعمون جوانب من النشاط الأهلي "للتسويق السياسي" لهم أو في اتجاه تحسين مواقعهم وعلاقاتهم بالنظام السياسي القائم. هذه الظاهرة واضحة للغاية في بعض الدول العربية منها مصر، لبنان، الأردن، المغرب، الكويت، البحرين. يترتب على ذلك تفضيل الشركات الخاصة تقديم دعمها إلى مجالات تعتبرها "آمنة" (ومن ثم تبتعد عن دعم منظمات حقوقية أو لها أي نشاط سياسي معارض)، وتعتبرها أيضًا جسورًا لبناء علاقات مع القائمين على صنع السياسات والقرارات. إلا أن الأمر يضعنا في النهاية أمام "حالة أو حالات خاصة" يصعب تقويمها ضمن مسار تطور المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
2. الأمر الآخر الذي يرتبط بممارسة المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المنطقة العربية، وله علاقة بالسياق التاريخي والثقافي يتعلق بمدى **إدراك مؤسسات المال وشركات القطاع الخاص للقيمة المضافة للمسئولية الاجتماعية، وهل الوعي بها قد تطور عبر الفترة من عام 2000 إلى عام 2015 وهي فترة البحث محل اهتمامنا؟**

إننا أمام مجموعة من المؤشرات، تقول لنا إن هناك تطورًا في ممارسة المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، أبرزها ما يلي:

- **تغيرات مؤسسية في "حوكمة" القطاع الخاص،** حيث تتواجد إدارات متخصصة للمسئولية الاجتماعية حققت نقلة نوعية، فالدراسة الميدانية مثلا التي طبقت الاستبيان على عدد كبير من شركات القطاع الخاص – في دول مجلس التعاون الخليجي– أبرزت أن 57% من العينة يرون أن تواجد هذه الإدارات في شركاتهم ييسر عملية التفاعل المجتمعي والشراكات. لكن يظل أمامنا نسبة 43% لا تتوافر لديهم القناعة بأن الإدارة المتخصصة "المحترفة" للمسئولية الاجتماعية لها فوائد عملية. من جانب آخر وفي أحد تقارير "مركز المسئولية الاجتماعية" في مصر يسجل لنا أن 50% من الشركات الخاصة الصناعية والتجارية والبنوك لديهم إدارة متخصصة لتفعيل دورهم في التعامل مع تحديات التنمية البشرية، ولكن أيضًا يظل حوالي 50% لا يفضلون مؤسسية العمل بمبادئ المسئولية الاجتماعية.
- **المؤشر الآخر لتطور الممارسة في شراكة القطاع الخاص للقطاع الأهلي والمجتمع ككل، تبدو في ميل شركات كبرى لتأسيس منظمات/مؤسسات أهلية،** تمثل الجسر بين مسئوليتها الاجتماعية وبين المجتمع ككل والمنظمات الأهلية. أن جزءًا كبيرًا من هذه المؤسسات أو المنظمات تم تأسيسه في السنوات الأخيرة من العقد الأول للألفية، من ذلك ما قامت به شركات المحمول موبينيل، وفودافون، اتصالات، زينة، موبايلي وغيرها في المنطقة العربية. منها أيضًا ما يتبع شركات لكبار رجال الأعمال (مؤسسة ساويرس، مؤسسة أبو العينين...وغير ذلك).
- **إن قطاعًا كبيرًا من الشركات الخاصة ومؤسسات التمويل لديها خطة للدعم الاجتماعي** (تقدر بحوالي 50%)، أو دعم العمل الأهلي (وذلك وفقًا للدراسات المذكورة سابقا)، وهو ما يعني تواجد أولويات أو مجالات لها الأسبقية في ممارسة القطاع الخاص لمبادئ المسئولية الاجتماعية.

إن الدراسة الميدانية في دول مجلس التعاون الخليجي (2009)، قد أبرزت أن دعم الجمعيات الأهلية يأتي في المرتبة الثالثة – بعد النشاط الخيري ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة– على جدول أولويات الشركات الكبرى الخاصة، ويأتي بعد ذلك توفير فرص عمل،

وأنشطة تنموية وتثقيفية وبيئية وبناء مساجد وتحفيظ قرآن، وتقديم الإغاثة لدول إسلامية... **هذا وقد برز عامل مهم يفسر ذلك وهو معيار مصداقية المنظمات الأهلية، وإدراك ما يميزها، لدعمها ومساندتها من جانب القطاع الخاص...** وهو بعد مهم تمت مناقشته في عدة مؤتمرات وورش عمل (منها ورشة العمل العربية عن المسئولية الاجتماعية بالبحرين عام 2010)، حيث أوضحت أطراف متعددة تمثل القطاع الخاص (منها الغرف التجارية والصناعية) أن **الثقة** في المنظمات الأهلية ومدى مصداقيتها وجديتها "غير واضحة بالنسبة لهم" ومن ثم قد يفضلون شراكة الحكومات – في التعليم والصحة والبيئة– أو اختيار منظمة/ منظمات بعينها لدعم مشروعاتها.

3. ضمن مؤشرات تطور المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص **انعقاد مؤتمرات وورش عمل متتالية ومتعددة، تضم القطاع الخاص والشركاء (الحكومة والمجتمع المدني)،** واستحوذت على اهتمام كبير في العقد السابق... هذا بالإضافة إلى تصاعد الاهتمام من جانب الجماعة الأكاديمية، وتوفير مسوح ميدانية في بعض الدول العربية عن ممارسات المسئولية الاجتماعية (منها المغرب، الأردن، دول الخليج، مصر).

4. لقد أبرزت بعض البحوث **اتجاهًا عامًا لارتفاع إسهام القطاع الخاص لأنشطة الجمعيات الأهلية في العقد الأول من الألفية الثالثة.** في حالة مصر مثلا كان إسهام القطاع الخاص 2% (من إجمالي المنظمات الأهلية) في مطلع الألفية ثم ارتفع إلى 8.5% مع مطلع العقد الثاني ونفس الاتجاه كان ملموسًا في الدراسات عن الأردن والسعودية والبحرين.

ج. نماذج مهمة:

من ضمن المؤشرات التي تبرز الاتجاه العام لتصاعد المسئولية الاجتماعية في المنطقة العربية، تواجد "مبادرات وطنية للمسئولية الاجتماعية" تستهدف تفعيل دور الشركات الخاصة وتضامنها لدعم التنمية والقطاع الأهلي، وترسيخ الشراكة، والالتزام بقواعد الشفافية... هذه المبادرات تواجدت في مصر، واستندت إليها الحكومة المصرية لاستحداث "شهادة تميز للمسئولية الاجتماعية" وتواجدت أيضًا في المغرب عام 2005 وفي سياق شامل ضمن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفي لبنان، والسعودية. هذا وقد شهدت السودان –

لأول مرة عام 2009– تأسيس أول مؤسسة غير ربحية متخصصة في المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة تحت اسم "المجموعة السودانية للمسئولية الاجتماعية".

والجدير بالذكر في هذا السياق أن "**مؤسسة التقدم العلمي" في دولة الكويت**، هي أولى المبادرات العربية التي ظهرت أواخر السبعينيات من القرن العشرين، والتي ركزت حتى هذه اللحظة، على تطوير البحوث ودعمها، وإعداد الباحثين، والتدريب والترجمة وتوفير جوائز للتفوق العلمي في المنطقة العربية. والمؤسسة هذه تمول منذ تأسيسها بنسبة مئوية من أرباح شركات القطاع الخاص، ومن خلال غرفة التجارة والصناعة بدولة الكويت.

إن أحد النماذج والأمثلة المهمة لتفاعل القطاع الخاص مع القطاع الأهلي، يتجلى لنا في "**زين للاتصالات" في المملكة الأردنية.** فهذه الشركة تنفذ مجموعة متكاملة من برامج المسئولية الاجتماعية، تستهدف دعم التعليم والصحة والشباب والرياضة، وهي في هذا الشأن تعقد شراكات مع منظمات المجتمع المدني والبلديات. وقد سجلت شركة زين رقمًا قياسيًا في عدد الأنشطة التي تقوم بها شركة خاصة واحدة عام 2009، حيث بلغ عدد أنشطتها 40 نشاطًا من أصل 401 نشاط نفذتها 282 شركة خاصة في الأردن، وذلك وفقًا لنتائج مسح ميداني عام 2010.

هناك حالة أخرى نموذجية نطرحها في سياق تفاعل القطاع الخاص والمؤسسات المالية مع المبادرات الأهلية للتنمية البشرية، وهي تتمثل في "**البنك الأهلي السعودي**" والذي حرص على الإعلان بشفافية عن برامجه للمسئولية الاجتماعية والتدفقات المالية، من خلال مطبوعاته أو في الموقع الالكتروني له. يضاف إلى ذلك أسباب أخرى لتميز البنك الأهلي السعودي، أهمها أنه يتبنى "رؤية" ترجمها إلى برامج خلاقة ومبتكرة في مجالات تنموية (الصحة، التعليم، تشجيع العمل التطوعي...) هذا وتتم مراجعة تقاريره من المبادرة العالمية للمسئولية الاجتماعية GRI، كما حصل على عدة جوائز متميزة لشراكته في التنمية... إن أحد أهم مبادراته تتمثل في توفير فرص عمل للشباب والنساء المعيلات لأسر، ومن خلال التدريب والتأهيل، ثم القروض الصغيرة، وقد استفاد عدة آلاف من هذه المبادرة.. يضاف إلى ذلك برنامج تطوير العملية التعليمية، وبرنامج دعم القطاع الصحي، ودعم العمل الخيري، وذوي الاحتياجات الخاصة وغير ذلك.

نحن إزاء نموذج متميز هو البنك الأهلي السعودي، الذي يشارك الحكومة والمنظمات الأهلية في تنفيذ برامج تنموية، تستند إلى رؤية واضحة للأولويات والفئات الأكثر احتياجًا... لديه معايير واضحة، وشفافية وتدفق معلوماتي مستمر منذ عام 2000 حتى عام 2015.

إن أهم المجالات التي تتوجه إليها شراكات القطاع الخاص مع المنظمات الأهلية والحكومات العربية، تتمثل فيما يلي:

- التقليل من حدة الفقر، وتوفير فرص تدريب وعمل للشباب والنساء الفقيرات المعيلات لأسر.
- دعم الصحة وتوفير الأجهزة الطبية، والتثقيف والتوعية الصحية.
- برامج القروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة.
- المساهمة في مشروعات النهوض بالعملية التعليمية.
- دعم الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- الإسهام في تشجيع البحث العملي والتفوق.
- تكنولوجيا المعلومات.
- البيئة.
- تشجيع العمل التطوعي (برنامج مبادرة لمؤسسة فودافون).
- دعم الرياضة والرياضيين (التركيز المتواصل على الشباب).
- تشجيع الثقافة والفنون والإبداع (برامج مؤسسة ساويرس).

وإذا كنا لا نمتلك قاعدة بيانات عن مبادرات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، إلا أننا أمام المئات من هذه المبادرات في المنطقة العربية، بعضها يتفاعل مع المنظمات الأهلية والبعض الآخر يدعم الحكومات، ويدخل معها في شراكات والنماذج التالية نقدمها على سبيل المثال:

المملكة المغربية:

- تحالف "مؤسسة تلفونكا" مع مؤسسة المغربي للتجارة الخارجية.
- شراكة من أجل "المدرسة الرقمية" لتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات في الريف.

- برنامج "مؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية"، وتتوجه لدعم التعليم في الأوساط القروية بين المهمشين، وحماية البيئة.
- دعم القطاع الخاص (25 شركة خاصة) "لمؤسسة ذكورة للتربية" التي تستهدف مكافحة الأمية في المملكة المغربية.
- برنامج دعم القطاع الخاص للجمعيات الرياضية المعنية بكرة القدم والسباحة وغيرها.
- برنامج المدرسة "الايكولوجية" لحماية البيئة والمدعمة من القطاع الخاص وتستهدف آلاف الطلاب في المدارس الوطنية.
- تأهيل قرية "الفخارين" لمحاربة التلوث في مراكش، والمدعم من القطاع الخاص لتطوير هذه الصناعة التقليدية بجانب الحفاظ على البيئة.

تونس:

- المبادرة المشتركة للتنمية المستدامة، وهو تحالف من 40 شركة خاصة لدعم الجمعيات النشطة في المشروعات الصغيرة.
- البنك الخيري للدواء، وتدعمه شركات الصناعات الدوائية.
- شراكة الاتحاد التونسي مع شركات القطاع الخاص لدعم البرامج الاجتماعية.
- الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، وهي محصلة شراكة بين القطاع الخاص وبعض منظمات المجتمع المدني لخدمة المشروعات التنموية للفلاحين (خبرة متميزة في المنطقة العربية).

دولة الكويت:

- غرفة التجارة والصناعة بالكويت.
- مستشفى البنك الوطني للأطفال.
- المبادرة الوطنية لبنك الكويت الوطني لدعم الجمعيات الأهلية.
- مركز العيسى لزراعة الأعضاء.
- مركز حمد صقر التخصصي.

الجمهورية اليمنية:

- مؤسسة هائل.

الإمارات العربية المتحدة:

- برنامج المسئولية الاجتماعية لهيئة تنظيم الاتصالات.

المملكة العربية السعودية:

- مبادرة المسئولية الاجتماعية للبنك الأهلي التجاري.
- مؤسسة الوليد بن طلال والتي تمتد أعمالها لأغلب الدول العربية.

سلطنة عمان:

- مبادرة بنك مسقط لخدمة المجتمع.

الجمهورية اللبنانية:

- مؤسسة الحريري.
- مؤسسة الصفدي.
- مؤسسة رينيه معوض.

جمهورية مصر العربية:

- مؤسسة بنك الطعام المصري (تحالف قطاع خاص وشركات كبرى مع الجمعيات الأهلية في مختلف المحافظات المصرية).
- مؤسسة أبو العيون للخدمات الاجتماعية.
- مؤسسة ساويرس.
- فودافون مصر لتنمية المجتمع (أبرزها برنامج منحة العمل الأهلي).
- مبادرة "اتصالات" في المسئولية الاجتماعية.
- مبادرة "موبينيل" للمسئولية الاجتماعية.
- مبادرة مجموعة منصور الاجتماعية.

الجمهورية السودانية:

- "صندوق زين" للتنمية الاجتماعية.
- مؤسسة"حجار" الخيرية.
- مبادرة الشركة السودانية للاتصالات.

المملكة الأردنية:

- مبادرة المسئولية الاجتماعية لمؤسسة زين للاتصالات.

إن ما سبق يمثل نماذج من شراكات تضم القطاع الخاص – في إطار المسئولية الاجتماعية– وبعض المنظمات الأهلية، وأحيانًا الطرف الثالث وهو الحكومات العربية.. إن مثل هذه الشراكات تنامت تدريجيًا في العقد الأول من الألفية الثالثة، إلا أنها تأثرت سلبا بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، ومرة أخرى بعد الثورات العربية وأحداث العنف التي شهدتها بعض الدول العربية. **إن حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المنطقة العربية، كان لها تأثيرها على الممارسة الفعلية لمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص...** ومن ثم فقد اتجه كثير من كبار رجال الأعمال – أصحاب الشركات الخاصة الكبرى– إلى تفضيل النشاط في إطار مؤسسات أهلية خاصة بهم.

وعلى الرغم من صعوبة توافر قواعد بيانات موثقة عن الشراكة بين القطاعين الخاص والأهلي (والحكومات)، إلا أنه من المتوقع مستقبلا، في إطار تحقق بعض الاستقرار الاجتماعي والسياسي، أن يستعيد القطاع الخاص بعض أدواره في مجال المسئولية الاجتماعية (خاصة في حالة مصر وتونس ولبنان)، **ولكن قد يكون من المهم في النهاية إلقاء الضوء على بعض العقبات التي تحول دون تفعيل القطاع الخاص:**

أولها: التوقعات السلبية المتبادلة بين الطرفين، فقد أبرزت نتائج بعض البحوث أن منظمات المجتمع المدني لا تثق كثيرًا في شركات القطاع الخاص، وتعتبر ما تقدمه من دعم لها محدود، ويركز على "تسويق سياسي واقتصادي لهذه الشركات"... وفي المقابل فإن القطاع الخاص يقدم دعمًا ماديًا أو منح مالية، أكثر منها شراكات حقيقية بين مختلف الأطراف، هذا إلى جانب تشكيكه في "مصداقية" جانب من أنشطة المتجمع المدني ومدى جديتها، ومن ثم تلجأ الشركات إلى توفير تبرعات للفقراء بشكل مباشر، وتنفيذ قوافل وخدمات صحية مباشرة للمواطنين، وتقديم دعم مباشر للأندية الرياضية أو للمؤسسات التعليمية.

الشراكة تعني توافقًا حول أهداف مشتركة وتوزيع الأعباء والمسئوليات بين الأطراف مع وجود شفافية ومحاسبية، والتخطيط المشترك للمشروعات حتى عملية التنفيذ.. بينما أبرز الاتجاهات في المنطقة العربية تشير إلى الاكتفاء بالدعم المادي.

ثانيها: ندرة التوثيق ومحدودية البحث في المنطقة العربية، والتي تسعى إلى الرصد الدقيق من جانب، وتقييم هذه الشراكات من جانب آخر، وهو ما يؤثر على إدراك المردود من شراكة القطاع الخاص للأطراف الأخرى.

ثالثها: غياب خطة إستراتيجية متكاملة في أغلب الدول العربية، تستند إلى "رؤية" vision لبرامج المسئولية الاجتماعية، والأولويات التي ينبغي التوجه نحوها، وفي إطار إستراتيجية للتنمية البشرية (حالة المغرب توفر هذا).

رابعها: أن دعم القطاع الخاص للمنظمات الأهلية في الأغلب لا يستند إلى معايير موضوعية معلنة، ولا توجد مؤسسية في غالبية الشركات الخاصة والمؤسسات المالية، تتولى إدارة برامج المسئولية الاجتماعية.

خامسها: الحاجة إلى استحداث آليات وطنية في كل دولة، تعمق التفاعل بين الشركات الخاصة والمنظمات الأهلية، وتقترب من جدواها الاجتماعية.

وأخيرًا فإن قيام شراكات بين مجموعات من المنظمات الأهلية، سوف يعظم من مصداقية هذه المنظمات، ومن فاعلية البرامج والأنشطة التي يمكن أن تستقطب القطاع الخاص. ولعل مراجعة الأطر التشريعية التي تعزز المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، قد تقود إلى تطوير، وإلى "استقرار وثبات" لتحفيز القطاع الخاص على تعظيم دوره المجتمعي.

رسم توضيحي 1

لمستويات الشراكة الاجتماعية على خريطة المنظمات الأهلية العربية

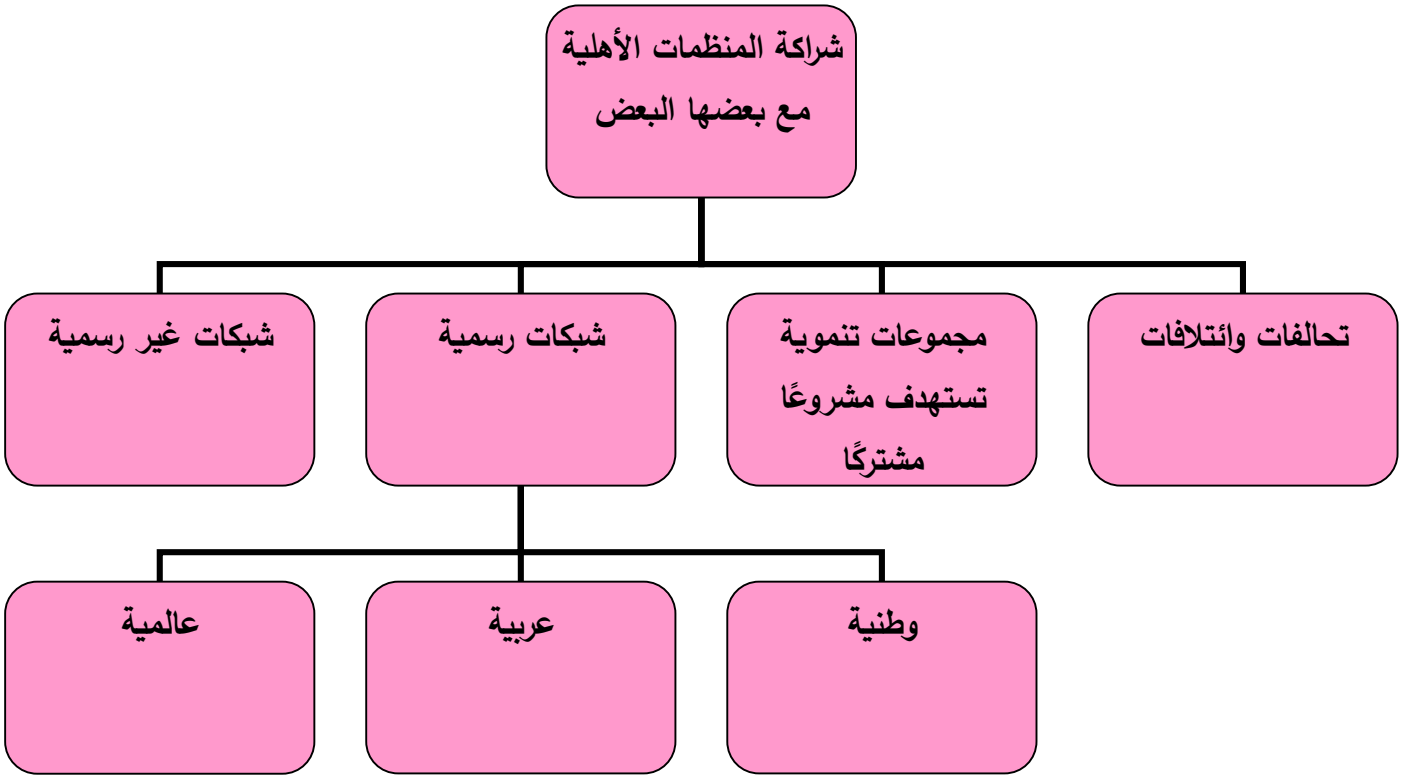

رسم توضيحي (2)

لمستويات شراكة الحكومات مع المنظمات الأهلية

رسم توضيحي (3) لممارسات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص

الفصل السادس

التحولات في خريطة المنظمات الأهلية
2000- 2015
الفرص والإمكانات

عبر الخمسة فصول السابقة، تجولنا في خريطة المنظمات الأهلية العربية، والتغيرات التي لحقت بها خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2015. لقد اجتهدنا قدر الإمكان لتوظيف مفهوم "الخريطة المعرفية" للكشف عن الملامح العامة للقطاع الأهلي أو القطاع الثالث، ثم بدأنا نتطرق إلى تفاصيل كثيرة يتسم بها المشهد العام، لنصل إلى هذا الفصل السادس والأخير في العمل.

هنا – وفي هذا السياق– يمكن أن نجيب عن بعض الأسئلة التي طرحها هذا العمل منذ البداية، ولكن أسئلة أخرى يمكن إثارتها وتبقى "دون إجابة"... وهذه الأخيرة، في أغلبها، تتعلق بمدى فاعلية هذا القطاع ككل، وبشكل يتطرق إلى نوعية الإسهام في التعامل مع تحديات التنمية البشرية... بعبارة أخرى فإن إجابة تساؤلات عن تقييم نوعية الخدمات، أو عن **تقييم الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي** في دولة عربية أو المنطقة العربية ككل، هو أمر صعب لغياب أو ندرة البيانات الرسمية التي يمكن الاعتماد عليها.

إننا نهتم في هذا الفصل السادس والأخير، بالقراءة النقدية لخريطة المنظمات الأهلية العربية، بين عام 2000 وعام 2015، لحظات كتابة هذا العمل. ومن ثم يصبح من المهم أن نناقش في النهاية، عدة أمور:

أولها: هل تمكننا في هذا العمل من توظيف مفهوم الخريطة المعرفية في اتجاه فهم أفضل للظاهرة؟

ثانيها: ما الأبعاد الإيجابية التي يمكن البناء عليها وتطويرها في الظاهرة محل البحث، أي المجتمع المدني/ أو المنظمات الأهلية؟

ثالثها: ما الثغرات والسلبيات التي يجب التنبه إليها والتعامل معها في الواقع، ولكن في اتجاه المستقبل؟

رابعها: كيف نقيم تطور المنظمات الأهلية العربية إجمالا، خلال الفترة محل البحث (2000–2015)؟

خامسها: ما العناصر الحاسمة التي سوف تؤثر على ظاهرة المنظمات التطوعية في المستقبل القريب؟

وقبل تناول هذه المحاور لنصل إلى الفرص والإمكانات التي يحملها القطاع الأهلي أو القطاع الثالث في تعامله مع تحديات التنمية البشرية، قد يكون من المهم إبداء الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: لقد تناولنا في الفصل الأول من هذا العمل، **ميلنا إلى توظيف مصطلح المنظمات الأهلية أو الجمعيات الأهلية، باعتباره يعبر عن الثقافة العربية**، ويرتبط بها، وبتاريخ العمل الأهلي في المنطقة العربية منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر. من ناحية أخرى استند تفضيلنا للمصطلح السابق إلى ما تعبر عنه التشريعات العربية، إذ أنها جميعًا تتحدث عن جمعيات ومؤسسات أهلية، أو منظمات أهلية، كما أن عامة المواطنين يدركون هذه المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح، والتي تسعى إلى النفع العام، باعتبارها "جمعيات أهلية"... من ناحية أخرى تحدثنا عن مفهوم المجتمع المدني، تعريفه وأركانه، ووصلنا إلى أن هذا المفهوم "الغربي"، يفتقد في الواقع العربي بعض السمات اللصيقة به (أبرزها ما تعلق بمقومات الثقافة المدنية التي يستند إليها)... وعلى الرغم من ذلك فإن التعبير عن هذه الظاهرة بأنها "المجتمع المدني"، هو أمر جائز ووارد تماما، على أن نكون مدركين الأبعاد السابقة الفارقة (الكاتبة وظفت المفهوم من قبل في غالبية الأعمال العلمية ثم بعد المراجعة النقدية للواقع العربي نستخدم مفهوم الجمعيات/ المنظمات الأهلية).

الملاحظة الثانية: أن هذا العمل قد استند إلى البحوث والدراسات والتقارير، التي تم إنجازها في الخمس عشرة سنة الماضية – وما قبلها– من جانب الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، إلى جانب دراسات أخرى للكاتبة، **وما كان يمكن الوصول إلى هذه المرحلة – أي تناول خريطة المنظمات الأهلية العربية– دون تواجد هذا التراكم المعرفي.**

الملاحظة الثالثة: أنه على الرغم من تأكيدنا في الأعمال السابقة، وصولا إلى "الخريطة" في اللحظة الحالية، أن هناك **صعوبات أساسية واجهت الباحثين** (110 باحثين وخبراء عرب من أغلب الدول العربية)، تمثلت في غياب قواعد بيانات شاملة يتم تحديثها باستمرار – إلى جانب عدم وضوح معايير تصنيف المنظمات الأهلية– إلا أن ما توافر لنا عبر هذه السلسلة الزمنية، قد مثل "أساسًا معقولا" نستند إليه.

إن الملاحظات الثلاث الأولية مجتمعة تنقلنا إلى النقاط الجوهرية التي يطرحها الفصل السادس – الذي نتناوله– لكي يتم "الربط" بين النتائج التي أسفرت عنها خريطة العمل الأهلي العربي من جانب، والتحرك نحو المستقبل من جانب آخر.

أولا: إلى أي حد نجحنا في توظيف مفهوم الخريطة المعرفية؟

إن الخريطة المعرفية كما ذكرنا من قبل، هي أداة علمية منهجية، تعنى بالكشف عن ملامح الواقع – من المنظور الكمي والكيفي– وذلك في لحظة تاريخية محددة، مع ربط الظاهرة بالسياق الثقافي (والتاريخي ضمنه) والاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهذه الخريطة المعرفية تهتم بإبراز التطور في مرحلة زمنية معينة (نحن هنا نركز على الأعوام من 2000 إلى 2015)، ثم اعتمادًا عليها نستشرف المستقبل... معنى ذلك أن "صياغة الخريطة" ليست هدفًا في حد ذاتها، وإنما أداة منهجية لها "قيمة مضافة" علمية وعملية.

استنادًا إلى ما سبق، سوف نطرح ونقيم نتائج توظيفنا لمفهوم "الخريطة"، حين يكون عنوان هذا العمل يتضمن التحولات والتغيرات عبر الفترة الزمنية المحددة (2000–2015)، وذلك على النحو التالي:

أ. الكشف عن التراكم المعرفي وتطوير الأطر المنهجية:

1. **من خلال الخريطة المعرفية، واستنادًا إلى الأدبيات الغربية، ثم الأدبيات العربية، تناولنا مشروعات بحثية عالمية** سعت إلى **بناء "خرائط" شاملة للمجتمع المدني.**

اهتم بعضها بما يعرف بالخريطة المعرفية الكونية، من ذلك تقرير "أمن الإنسان" ونادي طوكيو للدراسات الكونية. وقد حدد التقرير الأخير الفواعل المتغيرة في العولمة، حيث كانت ركيزته الثانية في الخريطة، هي منظمات المجتمع المدني سواء على المستوى الوطني، أو تلك العابرة للحدود. وقد أضاف إليها التقرير المذكور وسائل الإعلام الكونية، وتصاعد تأثير الدين والجماعات الإثنية، والشركات المتعددة الجنسية كفاعل.. إلا أن الأهم كان ما تعلق بالتفاعلات بين الفاعلين الجدد، وما تعلق أيضًا

بإمكانات التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني وهؤلاء الفاعلين من جهة، وبينهم وبين الدول الكبرى من جهة أخرى.

إذن الخرائط الكونية، أو الخرائط المعرفية العالمية، في مطلع الألفية الثالثة، أو قبلها بسنوات محدودة اهتمت بالأمن الإنساني والتحديات الكبرى، بالإضافة إلى "إطار دينامكي متحرك" يشكل مساحة للمجتمع المدني ليتفاعل مع باقي اللاعبين في إطار تدفق التمويل و"لقاء المصالح".

2. **من جانب آخر كان اهتمام هذا العمل بالمشروعات البحثية العالمية، التي استندت إلى مفهوم الخريطة mapping كأداة منهجية للاقتراب من واقع المجتمع المدني** في العالم. ومن ثم كان تناولنا للمشروع الدولي المقارن للمجتمع المدني في جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، والذي ركز على الإسهام الاقتصادي والاجتماعي، لما يطلق عليه القطاع الثالث، وذلك في 13 دولة بالعالم (من بينها مصر والبرازيل كدول نامية) ثم امتد إلى 38 دولة، واتسع إلى أكثر من 60 دولة في العالم. وهذا المشروع بدأ مطلع التسعينيات وامتد حتى عام 2006، واعتمد على تدفق معرفي هائل وقواعد بيانات يتم تحديثها باستمرار، مما سمح لهذا المشروع بصياغة خريطة للواقع تكشف عما يلي: حجم القطاع في كل دولة، تصنيف أنماط النشاط، عدد ونوعية العاملين والمتطوعين، مصادر التمويل وأوزانها، إسهام القطاع الثالث في الدخل القومي وتوفير فرص عمل.

إن جهود فريق العمل – في كل الدول المبحوثة– وتحركهم في إطار عمل جماعي، ونجاحهم بداية في تصنيف منظمات المجتمع المدني، إلى جانب توافقهم على المفاهيم، كانت كلها دروسا مستفادة لنا في المنطقة العربية للتحرك عبر خطوات محسوبة، تصل بنا إلى "ما يقترب" من هذه الخريطة.. وبالطبع كان مهما لنا توفير التراكم المعرفي عبر فترة زمنية، ومن خلال تضافر الجماعة الأكاديمية العربية.

3. الأمر الآخر المهم إلى جانب اعتمادنا وكشفنا للتراكم المعرفي في المنطقة العربية، **هو أننا اقتربنا من الواقع بمنهج شامل متعدد الأبعاد – اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي– إلى جانب اعتمادنا على المنهج المقارن.** الأخير وفر لنا المعرفة والمعلومات المتاحة عن كل بلد عربي، وخصوصياته، ثم وفر لنا إمكانات الوقوف على الملامح العامة لواقع المنظمات الأهلية في المنطقة العربية ككل ثم خصوصية البعض منها. وقد كان لإصدار التقارير السنوية، من جانب الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، تأثيرات إيجابية من منظور تحديث البيانات، ومن منظور الكشف على التفاعل بين الظاهرة – أي المنظمات الأهلية– والمتغيرات العالمية والإقليمية والوطنية. **لقد امتد تطوير الأطر المنهجية، وهو ما يعد قيمة مضافة لتوظيف مفهوم الخريطة المعرفية، إلى أبعاد مهمة شكلت نقلة نوعية في دراسات القطاع الأهلي العربي، أبرزها ما يلي:**

- **القراءة النقدية لجانب من الأدبيات الغربية،** على الرغم من استفادتنا منها، بدءا من توظيف مفهوم المجتمع المدني، مرورا بأدواره – خاصة الدور السياسي– حيث بالغت هذه الأدبيات في توقعاتها أن المجتمع المدني آلية رئيسية لتحقيق التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، غافلين عن أن "منظمات المجتمع المدني" هذه، هي جزء من بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وليس "كيانًا خارجيًا" تم استيراده، ليحقق النقلة الديمقراطية.. ومن ثم فإن هذه المنظمات – بما فيها الحقوقية– تعاني من نفس السمات أو السلبيات التي يعاني منها المجتمع ككل.. ومن أبرزها محدودية الممارسة الديمقراطية، وضعف دوران السلطة، ومحدودية الشفافية، والإدارة الرشيدة للحكم.
- يدخل ضمن تطوير الأطر المنهجية للتحليل، أن "الخريطة المعرفية" للمنظمات الأهلية، فتحت لنا الباب للوقوف على **أهمية التحليل الثقافي للظاهرة محل البحث.** ومن ثم تبين أن العمق التاريخي للمنظمات الأهلية العربية، ومنذ القرن التاسع عشر (الربع الأول)، كان له تأثيره على صياغة الخريطة وإعادة تشكلها، في مراحل مختلفة.. **ومن ثم لمسنا انقطاعًا في بعض**

سمات الظاهرة من جانب، ولمسنا استمرارية من جانب آخر. ومن نماذج الأخيرة – أي الاستمرارية– الملمح الخيري الذي يستند إلى بواعث دينية تحرك وتدفع بعض الفئات السكانية لتأسيس منظمات خيرية.. كذلك فإن "الاستمرارية" بدت في حالة "الشك المتبادل" بين الحكومات المتعاقبة وبين المنظمات الأهلية، وكانت التشريعات أحد ملامح هذا الشك أحيانًا، و"التربص" الأمني في أحيان أخرى. بدا لنا من خلال التحليل الثقافي، أنه قد حدث "تراجع" في عدد ونوعية المتطوعين – نتيجة متغيرات متعددة أشرنا إليها في موضع سابق– فالنساء اللاتي قدن حركة العمل الأهلي انسحبن إلى حد كبير، وأصبحت الغلبة للذكور، واختلط العمل السياسي مع العمل الأهلي مع الدعوة الدينية... التحليل الثقافي أيضًا دفعنا إلى مناقشة غياب ثقافة التطوع وإخفاق أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إرساء قيم التطوع، خاصة في الرؤية السائدة أن "التنمية مسئولية الحكومة".

- **إن تطوير الأطر المنهجية كان متطلبًا أساسيًا لصياغة خريطة العمل الأهلي، ومن ثم تحقق لنا الدمج الشامل أو الرؤية الشاملة للعلاقات المتفاعلة بين علم السياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون،** بل وتوظيف تكنولوجيا الاتصال، في اتجاه فهم أفضل للواقع العربي.
- الأمر الآخر أن الوصول للخريطة قد تطلب **إجراء بحوث ميدانية،** تلقي الضوء على جوانب من الظاهرة لا تتوافر لدينا معلومات عنها، خاصة من منظور القائمين على القطاع الأهلي، وهذه البحوث الميدانية إلى جانب الوصفية، وما هو متوافر من بيانات ومعلومات رسمية، جميعها تضافرت – عبر شبكة الباحثين في الدول العربية– لصياغة الخريطة عبر سلسلة زمنية.

إذن يمكن أن نذهب إلى أن توظيف مفهوم "الخريطة المعرفية" قد أتاح لنا الاستفادة من التراكم المعرفي عبر السنوات 2000–2015، الذي تحقق من خلال الجماعة الأكاديمية العربية بالإضافة إلى تطويرنا للأطر المنهجية التي توجه دراسات المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية، وذلك في اتجاه فهم أفضل للظاهرة محل البحث.

ب. الكشف عن ملامح الواقع من خلال مؤشرات كمية وكيفية:

يمثل الكشف عن واقع العمل الأهلي العربي، استنادا إلى مؤشرات كمية وكيفية، البعد الثاني المهم الذي استدعى جهودنا لصياغة خريطة المنظمات الأهلية، خاصة أننا اتخذنا عام 2000 نقطة زمنية أولى، نقيس عليها التحولات والتغيرات التي طرأت على الخريطة عام 2015. **ومن ثم نحن هنا نختبر ما توصلنا إليه من نتائج تمثل قيمة مضافة، لفهم واقع يشهد "حالة ديناميكية" تتفاعل فيها المتغيرات الداخلية مع الخارجية.**

1. إن أول ما يمكن أن نسجله في هذا السياق، هو أن بداية الألفية الثالثة قد شهدت "صحوة" غير مسبوقة في إدراك المنظمات الأهلية لذاتها ودورها، وهو ما كان نتيجة لمجموعة من التفاعلات بين متغيرات داخلية وخارجية. لقد قدم هذا العمل سلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينيات من القرن العشرين، وشاركت فيها منظمات المجتمع المدني من مختلف دول العالم، **ثم كانت الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة،** والتي صدق عليها رؤساء وزعماء العالم (بما فيها من مؤشرات لقياس التطور في التعامل مع التحديات الإنمائية). **تناولنا أيضًا في تفسيرنا وتوصيفنا للمتغيرات التي لحقت بخريطة المنظمات الأهلية، انعكاس هذا التوجه العالمي على تغيير الخطاب السياسي في المنطقة العربية،** والسمات الإيجابية "المبشرة" التي لحقت به. وتعرضنا لانعكاسات المفاهيم التنموية الجديدة في الساحة العالمية، وتفاعلاتها مع الساحة الإقليمية العربية.. كان من أبرزها: الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والإدارة الرشيدة للحكم، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، الشفافية والنزاهة، المساءلة والمحاسبية، المشاركة المجتمعية..

لقد سجلنا أيضًا ضمن مجموعة التفاعلات بين متغيرات خارجية وأخرى داخلية إقليمية، تدفق التمويل غير المسبوق من بعض الدول الكبرى ومؤسسات التمويل العالمية، وأخرى دولية غير حكومية، في اتجاه دعم بعض منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، وعلى وجه الخصوص المنظمات الحقوقية (اعتماد كامل على التمويل الأجنبي)، وقطاع من منظمات المرأة التي تنشط في الحقوق السياسية والمدنية، وتضغط في اتجاه تغيير بعض المواضع في قانون الأحوال الشخصية والوضع الحقوقي للنساء.

وإذا كنا قد اعتمدنا على مؤشرات كيفية لوصف واقع العمل الأهلي العربي في مطلع الألفية الثالثة، إلا أننا دعمنا ذلك بمؤشرات كمية تؤكد تضاعف عدد هذه المنظمات من جهة، إضافة إلى مؤشرات كمية أخرى عن حجم التدفق التمويلي لهذه المنظمات عام 2015، خلال الفترة محل البحث من جهة أخرى. كما استعنا أيضًا بمجموعة مؤشرات كمية وكيفية، تتعلق بالدول التي شهدت ثورات في السنوات الأربع الأخيرة لكي نفسر – مدعمين بدلائل– تفاعلات المتغيرات الخارجية مع الداخلية، خاصة من منظور "الرهان الغربي" على قدرة هذه المنظمات في عملية التغيير الديمقراطي.

2. **لقد كانت المؤشرات الكمية إلى جانب الكيفية، حاسمة في إبراز التغيرات التي لحقت بخريطة المنظمات الأهلية في المنطقة العربية** (من منظور العدد ومن منظور مجالات الاهتمام). إن أبرز نقاط القوة في توظيفنا "لمفهوم الخريطة المعرفية" أنها:

- أوضحت **الاتجاه العام لتزايد هذه المنظمات التطوعية**، ففى مطلع الألفية الثالثة سجلنا 65,000 منظمة، وفي عام 2015 سجلنا نحو 300,000 منظمة. وقد تناولنا تفصيلا – اعتمادًا على المؤشرات الكمية والكيفية– أن معدلات نمو القطاع الأهلي، كانت أكثر سرعة في مصر، والمغرب، والجزائر، ثم تونس واليمن (بعد الثورة). صحيح أن العدد قد تضاعف خلال هذه الفترة في لبنان والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن معدلات النمو كانت محدودة (خاصة في دولة الكويت، وقطر، ودولة الإمارات).
- **إن أبرز نقاط القوة التي كشفت عنها التحولات في خريطة المنظمات الأهلية العربية، تتعلق بمجالات اهتمام هذه المنظمات.** فالقطاع الأوسع منها اتجه إلى التعامل مع تحدي الفقر والفئات المهمشة، خاصة النساء الفقيرات المعيلات لأسر. بعض هذه المنظمات – وفقًا للمؤشرات التي اعتمدنا عليها– اعتمد على الاقتراب الخيري، والذي وصفناه بأنه "تسكيني" يساعد الفقراء على الحياة والاستمرار، ومنظمات أخرى أضافت للتوجه الخيري، تقديم خدمات صحية وتعليمية وتثقيفية.

بينما منظمات أخرى، نطلق عليها تنموية وحقوقية، تصاعد عددها في أغلب الدول العربية (ليشكل ما بين 23% و27% من الإجمالي) تصاعدت جهودها في الحد من الفقر من خلال اقتراب "تمكيني" أي تقوية الفئات المهمشة من خلال توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها، لتحقق الاعتماد على ذاتها والمشاركة في التنمية.

- **كشفت خريطة المنظمات الأهلية العربية، عن أحد أبعاد القوة في التحولات التي لحقت بها**، حيث شهدت نهايات العقد السابق، ثم السنوات الأخيرة، **تصاعدا في الاهتمام بتوفير فرص عمل للفئات المهمشة، والشباب، من خلال القروض الصغيرة وتبني مشروعات صغيرة مدرة للدخل.** وفي هذا السياق لم تتوافر لنا بيانات شاملة بعدد المنظمات التي تبنت هذا التوجه، أو أعداد المستفيدين. لكننا اعتمدنا على المنهج الوصفي ودراسات الحالة، إلى جانب البيانات الرسمية لبعض الحكومات العربية، عن التعاون والتنسيق بين القطاع الأهلي والصناديق والمؤسسات العربية، المعنية بمكافحة الفقر من خلال المشروعات والقروض الصغيرة، والتي يسبقها التأهيل والتدريب. اعتمدنا أيضًا على بيانات برنامج الخليج العربي للتنمية، والذي كان أول من بادر – على المستوى العربي– للاهتمام بهذا المجال، وأنشأ ما يعرف "ببنوك الفقراء" الذي اتخذ مسميات مختلفة في الدول العربية، واعتمد على آلية القروض والمشروعات الصغيرة.
- **الأمر الثالث الذي نسجله في سياق رصدنا لتوظيف مفهوم الخريطة، لفهم المتغيرات والديناميات التي كانت المنظمات الأهلية العربية مجالا لها، هو أننا في هذا العمل لم نغفل العلاقة بين المخاطر الاجتماعية المتصاعدة في المنطقة العربية وبين خريطة العمل الأهلي العربي.** لقد رصدنا نقاط قوة ونقاط ضعف، كانت أبرز نقاط القوة القدرة الاستجابية العالية للمنظمات الأهلية على وجه العموم للتحرك إزاء المخاطر، وكان أبرزها في العمل الإغاثي لحظات المخاطر والكوارث الطبيعية، وكذلك لحظات مخاطر الحروب والصدامات المسلحة، وإزاء قطاعات كبيرة متضررة من السكان "نزحوا" إلى دول عربية مجاورة. و**من جانب آخر رصدنا ضمن – تضاريس هذه الخريطة– تدخلات تختلف في نوعياتها وفعاليتها، إزاء ظواهر**

سلبية كان أبرزها: أطفال الشوارع، الأطفال العاملين، النساء الفقيرات المعيلات لأسر، العنف ضد المرأة، وظاهرة العنف ككل التي تصاعدت في المنطقة العربية، ومكافحة الإدمان، والتسرب من التعليم، وحماية الفتيات من الزواج المبكر، والحماية من الاتجار بالبشر، وخدمات صحية للفقراء... وغير ذلك.

- **إلا أن أبرز نقاط الضعف التي لمسناها في خريطة المنظمات الأهلية العربية، هو "توجهها القطاعي" نحو كل فئة على حدة، وافتقادها الاقتراب التكاملي الشامل من الأسرة.** فقد تضمنت خريطة المخاطر العربية ظاهرة "التفكك الأسري" في مختلف الدول العربية، حيث ارتفعت مؤشرات الطلاق بشكل غير مسبوق – خاصة في فئة الشباب– وتراوحت بين 20% و40% من إجمالي حالات الطلاق، كما أضحت "العنوسة" ظاهرة ملموسة، بالإضافة إلى العنف ضد المرأة من داخل الأسرة (ومن خارجها)، والعنف الموجه للأطفال... **إن خريطة المخاطر الاجتماعية، مدعمة بمؤشرات كمية وكيفية، توافق معها على الجانب الآخر خريطة مجالات اهتمام المنظمات الأهلية...** إلا أن مراجعتنا النقدية لهذا البعد كشفت عن ثغرات (منها الاهتمام بالمسنين وضعف الاهتمام بالثقافة والإبداع والتنوير، ومحدودية الاهتمام بالانعكاسات الخطيرة للانترنت على الأطفال... وغير ذلك) كما أن مراجعتنا النقدية، قد توصلت إلى أهمية التركيز على "الأسرة العربية" ككل بكافة أفرادها (الأطفال والشباب والزوج والزوجة) والاقتراب منها بمنظور شامل اجتماعي اقتصادي ثقافي.

إذن توظيفنا للخريطة، والتي اعتمدت على مؤشرات كمية وكيفية، قد كشفت عن أبعاد قوة وتحولات مهمة في مواجهة الفقر ومحدودية فرص العمل، ولكنها كشفت عن نقاط ضعف في المقابل حين نقارن خريطة المخاطر العربية بخريطة مجالات اهتمام المنظمات الأهلية العربية، والتي تحتاج إلى "تفعيل" واقتراب شامل من المخاطر التي تهدد الأسرة.

3. **إن أحد الأبعاد التي تم تناولها في توصيفنا لخريطة المنظمات الأهلية العربية، قد تعلقت بعملية صنع القرارات والبرامج والمشروعات داخل هذه المنظمات،** وهو ما عبرنا

عنه بإدارة الحكم أو الإدارة الرشيدة good governance. **لقد اعتمدنا في وصف آليات العمل والتفاعل داخل المنظمات، على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية،** منها نتائج الدراسات الميدانية عبر السلسلة الزمنية (2000–2015)، والبحوث المتعددة للجماعة الأكاديمية العربية، والتشريعات واللوائح الحاكمة.

- **وفي هذا السياق كشف لنا هذا العمل، عن ضغوط ومطالب القطاع الأهلي لتغيير التشريعات، وإدراك البعض لها أنها لا توفر "بيئة مناسبة" لتفعيل دور المنظمات الأهلية،** وهو الأمر الذي لاقى تأييدًا من مؤسسات دولية وقوى كبرى. وعلى الجانب الآخر حدثت تغيرات في التشريعات في عدة دول عربية، أبرزها مصر، اليمن، المغرب، الجزائر، تونس والأردن... إلا أنه رغم ذلك لم تصل المنظمات حول توافق فيما بينها، رغم أن هذه التشريعات وضعت شروطًا ميسرة لتسجيل المنظمات الجديدة، ولم تتضمن حصرًا "جامعًا مانعًا" لمجالات النشاط كما كان الوضع من قبل، بالإضافة إلى توافر حق حل المنظمة نهائيًا في يد القضاء.. ولعل النقطة الجوهرية التي أثير حولها الخلاف – وأحيانًا الصدام– بين الحكومة وقطاع المنظمات الحقوقية، تتعلق بحق موافقة الحكومة (والجهة الإدارية المعنية) على التمويل الأجنبي: **والحالة المصرية كانت – ومازالت– نموذجًا لهذا "الصدام"** والذي بررت فيه الحكومة موقفها باعتبارات "الأمن القومي"، بينما بررت المنظمات الحقوقية رفضها لأي رقابة مسبقة، بأنها تعوق نشاطها وبرامجها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.
- **إن من أهم ما كشفت عنه خريطة المنظمات الأهلية، هو استمرارية "حالة الضعف والوهن" في إدارة الحكم بهذه المنظمات.** ووفقًا لنتائج الدراسات الميدانية – التي تضمنت مؤشرات كمية– فإن غالبية هذه المنظمات تعاني من قصور الممارسة الديمقراطية داخلها، **ويتمثل ذلك في عدة مؤشرات:**
  - ضعف دوران مواقع السلطة واستمرار الرئيس في موقعه لفترات طويلة.
  - الشخصنة والشللية.
  - تهميش الجمعية العمومية.
  - حل الخلافات الداخلية بين الأعضاء بعيدًا عن القانون أو اللائحة.
  - عدم التوازن في الإدارة بين الذكور والإناث.

- التقييم الموضوعي للمشروعات والبرامج لا مكان له (إلا في حالة تواجد مانح أجنبي).
- ضعف ممارسات الشفافية والمساءلة والمحاسبية.

إذا كان ما سبق قد شكل ملامح عامة لإدارة الحكم في المنظمات الأهلية العربية، **فإن اللافت هو "استمرارية" هذه السمات – وفقًا للدراسات الميدانية والمؤشرات الكمية والكيفية– طوال الفترة محل البحث، وهي 2000–2015..** ويثير ذلك بالطبع النقاش حول علاقة الثقافة والقيم في المجتمعات العربية، بنمط إدارة الحكم في المنظمات الأهلية، وذلك على الرغم من أن قطاعًا من هذه المنظمات يتصدي لقضية الديمقراطية والمواطنة وتوسيع المشاركة. ومرة أخرى نؤكد على أن هذه المنظمات جزء من المجتمع ككل، وتعكس ثقافته، وهي ليست "كيانًا" يتم استيراده من الغرب.

الخلاصة إذن بهذا الخصوص أن توظيف "الخريطة" اقترب بنا من خلال مؤشرات كمية وكيفية نحو فهم أفضل للواقع، وكشف عن جوانب مهمة من تحولات برزت على خريطة المنظمات الأهلية (2000–2015) وفي الوقت نفسه استمرارية لبعض ملامح هذا القطاع – أبرزها منهجية إدارة الحكم– والتي لم تشهد تغيرات ايجابية، رغم أن هناك تغيرات ايجابية لدى قطاع كبير من المنظمات نجحت في توسيع برامجها وأنشطتها والتصدي لقضايا حيوية، ولكن دون أن تصاحب ذلك تغيرات جوهرية في منهجية إداراتها.

4. خريطة المنظمات الأهلية وتفاعلها مع خريطة التنمية البشرية:

من بين النتائج المهمة التي توصلنا إليها في هذا العمل، واعتمادًا على اقتراب "الخريطة المعرفية"، كانت عدم التوزيع الجغرافي العادل للمنظمات الأهلية في كل الدول العربية. فالمنظمات تتركز في العاصمة (وأحيانًا بنسبة 50%) ثم يتوزع العدد الباقي على المدن الكبرى الحضرية، وتتجه النسبة إلى الانخفاض في الأطراف، وأحزمة الفقر، وفي القرى والعشوائيات. **لقد قدمنا مؤشرات كمية وكيفية، تلقي الضوء على هذه الظاهرة المهمة، وافتقاد القرى والبوادي، والمحافظات الفقيرة لمبادرات تطوعية تنموية، تهتم بالفقراء**

والمهمشين في هذه المناطق وتقدم لهم خدمات صحية وتعليمية – بنوعية عالية– للإسهام في النهوض بهذه المناطق.. كنا أمام حالات "تنطق" بغياب معايير العدالة في التوزيع (مصر، المغرب، الجزائر، تونس، الأردن، لبنان...)، وكان اللافت للاهتمام في هذه الظاهرة، **أن المناطق التي تغيب عنها (أو تنخفض فيها) المبادرات التطوعية، هي ذات المناطق التي تعاني من غياب معايير العدالة الاجتماعية في مخصصات الدولة لتنفيذ السياسات العامة.** إذن هي "حالة صارخة" لغياب معايير العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات، تشترك فيها الحكومات (وتجسدها السياسات العامة) ومنظمات المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية.

وتدعيمًا وامتدادًا لتحليلنا هذا، **اعتمدنا على خرائط التنمية البشرية في كل دولة، والتي توضح مستويات التفاوت في النمو بين محافظة وأخرى.** كانت النتيجة أن المحافظات والمناطق الأكثر فقرا، وتلك الحدودية في الأطراف، هي التي تشهد نسبًا متواضعة من المنظمات التطوعية، لا تتفق مع احتياجاتها أو حالة الفقر فيها.. إذن هذه المفارقة بين احتياجات السكان والحالة الاقتصادية والاجتماعية لهم من جانب، وبين التوزيع الجغرافي، وكذلك "التوزيع النوعي" لمجالات اهتمام المنظمات الأهلية، هي إحدى النتائج الرئيسية التي تكشف عن ثغرات في الأداء، ونوع من الإقصاء أو التهميش للسكان في هذه المناطق.

لقد اتجه تفسيرنا بهذا الشأن، إلى ارتباط اعتبارات التعليم والدخل بالمناطق الرئيسية الحضرية، إلى جانب الرغبة في التواجد حيث تتركز السلطة المركزية، والأجهزة البيروقراطية التي يتم التعامل معها، إلى جانب الرغبة في التواجد في دائرة "الضوء الإعلامي" وميل البعض إلى المشاركة في العمل العام والعمل السياسي. ومن جانب آخر أشرنا إلى تواجد "مجموعات" أو جماعات تقليدية في المناطق الريفية، وفي الجبال والصحاري، وحيث تتواجد القبائل، لتحل "عرفيًا" محل المنظمات الأهلية، التي يتم تسجيلها وفقًا للقانون. من ذلك جماعات العون الذاتي في اليمن، "والتويزة" في دول المغرب العربي... وهذه وغيرها تستند إلى التضامن التطوعي والتآزر بين السكان.

إلى جانب ذلك أوضحت النتائج أنه **مقابل محدودية المنظمات التنموية، برزت جمعيات خيرية لها أساس عقائدي/ديني**، وأن هذه المنظمات – والحالة المصرية• نموذجًا– كانت تمثل تيار الإسلام السياسي، وتعتمد على العمل الخيري لبناء علاقات مع السكان في المناطق الفقيرة (خاصة أفقر المحافظات في الوجه القبلي)، ومن ثم فقد نجحت في **تعبئة "الموالاة"** وحشد أصواتهم في الانتخابات والاستفتاءات بعد ثورة يناير 2011.

وفي واقع الأمر فإن هذه المنظمات الخيرية– الخدمية، قدمت البديل لغياب أو محدودية خدمات الدولة، خاصة الصحية والتعليمية، وقدمت الدعم المادي والمساعدات إلى الفقراء في المحافظات الفقيرة، ومن ثم تبدو النتيجة الطبيعية هي "اكتساب الموالين" لهم.

إذن الخريطة اهتمت بالتوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية في المنطقة العربية وداخل كل بلد وسعت إلى تفسير عدم التوازن في هذا التوزيع الجغرافي، وربطه بعدم العدالة في مخصصات السياسات العامة.

5. الكشف عن تغيرات في الفاعلين Actors:

إن الاقتراب من تحليلنا الشامل لخريطة المنظمات الأهلية في المنطقة العربية، عبر الفترة من عام 2000 إلى عام 2015، قد وفر لنا المعرفة بخصوص "الفاعلين الجدد" في ساحة العمل الأهلي. هؤلاء الفاعلون الجدد، خاصة في الدول العربية التي شهدت الثورات، ينتمون إلى شرائح الشباب أو مرحلة الثلاثينيات والأربعينيات من العمر، وأطلقوا على أنفسهم تعبير "النشطاء" activists أسس البعض منهم عددًا من المنظمات التي تم تسجيلها بعد الثورة في تونس ثم مصر. البعض منهم سعى للتعبير عن روح الثورة ومطالبها في الحرية والعدالة الاجتماعية، والبعض الآخر مثل امتدادًا لتيار الإسلام السياسي.

- **وعلى وجه العموم فقد حدث خلط كبير بين العمل الأهلي والعمل السياسي، وبين العمل الخيري وتيارات الإسلام السياسي** (الذي مثله الإخوان، والسلفيون). لقد تحدثنا في هذا العمل من قبل، عن ظاهرة "التديين" (أي توظيف الدين في العمل الأهلي) وظاهرة "التطييف" (أي توظيف النزعة الطائفية في العمل الأهلي)، ولدينا نماذج من لبنان

• اتخذت لجنة خاصة تابعة لوزارة التضامن عدة قرارات متتالية لتصفية ما يقرب من 1140 منظمة خيرية– خدمية، في الأقاليم والعاصمة في محاولة لحصار "سيطرة" الإخوان المسلمين على هذه المنظمات (2015/2014).

والبحرين والعراق واليمن، ثم تحدثنا عن ظاهرة "التسييس" (أي لعب أدوار سياسية تعبر عن بعض التيارات السياسية).. والأخيرة – أي تسييس العمل الأهلي– لم يكن جديدا على "خريطة المنظمات الأهلية"، فكبار رجال الأعمال والأثرياء الذين يهتمون بالعمل السياسي، عمدوا – منذ مطلع الألفية على وجه الخصوص– إلى تأسيس جمعيات أهلية، تمثل الأذرع الاجتماعية لهم لدخول البرلمان وكسب الأصوات والتأييد. واللافت للاهتمام، أن هذه الفئات – بعد ثورتي تونس ومصر– تجمد عملهم بضع سنوات، ثم عادوا مؤخرًا إلى الساحة بقوة أكبر عامي 2014، 2015.

- **نشير أيضًا إلى أن الفاعلين الجدد New Actors كان بعضهم ضمن نشطاء منظمات حقوقية،** ثم انشقوا عنها وأسسوا منظمات جديدة مستقلة، لا تختلف في الأهداف، وإنما هي كيانات جديدة، تحصل على نصيبها من "كعكة الثورة" و"كعكة التمويل الأجنبي".
- **لقد حدث أيضًا تراجع في نشاط النساء على خريطة العمل الأهلي، وهو ما أوضحناه بمؤشرات كمية وكيفية،** رموز تقليدية كبيرة لم تعد قائمة على الساحة، وأجيال جديدة شابة ومتوسطة العمر حلت مكانها، أو اتخذت طرقًا ومسالك مختلفة و"مسيسة" إلى حد كبير.. **ولا يمكن إغفال مجموعات تطوعية متضامنة ظهرت عبر "الفضاء الافتراضي"** في ظاهرة نطلق عليها "المجتمع المدني الافتراضي"، وهي أحد تأثيرات العولمة والتطور غير المسبوق في تكنولوجيا الاتصال. صحيح أن كثيرًا منها – منذ الثورات العربية– قد وظف الفضاء الافتراضي لسماع صوته وآرائه الاحتجاجية في عالم السياسة، ولكن الصحيح أيضًا تواجد مجموعات تطوعية – في شبكة الانترنت– تتحرك في مجالات البيئة والنظافة، والدعوة لاحترام قواعد القانون، والعمل الخيري في بعض القرى الفقيرة والعشوائيات.. وغيرها، قد انتقلت من الفضاء الافتراضي إلى أرض الواقع، لتنظيم العمل الإغاثي لدعم النازحين والمهاجرين من أقطار مجاورة، بسبب الحروب الداخلية والعنف المسلح (حركة "من أجل السوريين" لإغاثتهم في مصر بتوفير الغذاء والدواء...).

هذه المجموعات في الفضاء الافتراضي، تلتحم معًا وتتضامن من أجل تحقيق أهداف محددة، ثم تنفض في أغلبها بعد تحقيق هدفها، وأغلبهم من الشباب (أقل من 35 عاما)،

والذين يفضلون مساحة من الحرية بعيدا عن الأطر الهيراركية التنظيمية، في المنظمات الأهلية... وليست لدينا معلومات عن محاولات تعاون أو دمج بين هذه الجماعات التطوعية في الفضاء الافتراضي، وبين المنظمات الأهلية المسجلة قانونا.

خلاصة القول أن هذا العمل، الذي استند إلى مفهوم الخريطة المعرفية للمنظمات الأهلية، قد تمكن من خلال مؤشرات كيفية وكمية، من توفير تفاصيل المشهد العام لهذه المنظمات في تفاعلها مع الواقع العربي، وما حفل به من متغيرات وتحديات ومخاطر، بالإضافة إلى إبراز تفاعل العمل العربي الأهلي مع متغيرات خارجية، وفي إطار العولمة. "مشهد الخريطة" يقول لنا إن هناك تغيرات وتحولات ملموسة، ويقول لنا أيضًا إن هناك ثغرات وسلبيات ينبغي التعامل معها.

ثانيا: الفرص والإمكانات - رؤية المستقبل:

نحن إزاء موارد بشرية ومادية ضخمة، تتمثل في منظمات تطوعية تستهدف النفع العام، وعلى الجانب الآخر نحن إزاء تحديات تنموية ضخمة تتطلب مشاركة الحكومات، والمنظمات الأهلية (إلى جانب القطاع الخاص) والمجتمع ككل للتعامل معها... تحديات الفقر، وتوفير فرص عمل، والتعليم، وتحسين نوعية الصحة ووصول الخدمات للجميع في إطار من المساواة والعدالة الاجتماعية، وتحديات تمكين المرأة العربية وتمكين الفئات المهمشة، والحفاظ على تمكين المرأة العربية، وتمكين الفئات المهمشة، والحفاظ على البيئة... كل هذه تحديات متشابكة ومعقدة، وتفوق قدرات الحكومات. وإذا أضفنا إلى ذلك المخاطر الاجتماعية التي تهدد الأسرة العربية، وتتمثل في ارتفاع معدلات الطلاق، والعنف، والإدمان، واختلال القيم، وغير ذلك من مخاطر لا ترتبط بالضرورة بالأسر الفقيرة، فإن ذلك يعني ضرورة استثمار كل الموارد البشرية والمادية – وأهمها هنا المنظمات الأهلية– للتضافر والتعاون معًا في مواجهة التحديات والمخاطر.

أ. البناء على ما هو ايجابي والتعامل مع ما هو سلبي

لقد كشف هذا العمل عن أبعاد ايجابية متعددة ومتنوعة للقطاع الأهلي العربي، أو القطاع الثالث، ونستطيع – إذا توافرت الرؤية والتخطيط والشراكات– البناء عليها، والتعظيم من

أدوارها وإمكاناتها. كما كشف عن ثغرات في الأداء، تعكس بعض السلبيات سواء في الأدوار الممكنة تجاه بعض الفئات أو المناطق المهمشة، أو في البيئة الوسيطة، ويقصد بالأخيرة إدارة الموارد البشرية والمادية بفعالية وكفاءة داخل هذه المنظمات التي ارتبط تأسيسها بالطوعية والإرادة الحرة والتوجه للنفع العام، أو في البيئة المجتمعية بما تتضمنه من ثقافة و قيم تؤثر على ما نتعارف عليه بثقافة التطوع.

وفي هذا السياق سوف نتعرض بإيجاز إلى الأبعاد الإيجابية التي يمكن تعظيمها والبناء عليها، ثم في المقابل أبرز السلبيات والثغرات التي نحتاج للتعامل معها.

1. إن الحجم الكبير للقطاع الأهلي في الدول العربية، مع تنوع وتعدد الأنشطة ومجالات الاهتمام، هو أمر يتيح لنا فرصًا وإمكانات لدعم المنظمات الأهلية وتشجيعها.

- إن القدرات الاستجابية لهذه المنظمات، وتوافر المرونة في إدارتها وبرامجها ومشروعاتها، هو بعد ايجابي مهم.
- الاستشعار المبكر للاحتياجات السكانية.
- التواجد بين القواعد الشعبية، وامتداد جذورها في المحليات.
- ثقة قائمة بين المواطن وبين ما تقدمه المنظمات الأهلية من خدمات.
- التنوع في مجالات اهتمام هذه المنظمات التطوعية بقضية الفقر والفقراء، وإمكانات الدمج بين التوجه الخيري والخدمي، خاصة في مجال الخدمات الصحية والتثقيف والتوعية.
- فرص وإمكانات قائمة لتشجيع تأسيس منظمات تنموية تستهدف تمكين الفئات الهشة.
- الشراكات القائمة بين الحكومات وبعض المنظمات الأهلية في المنطقة العربية، هي "شراكات واعدة" بفرص وإمكانات كبيرة، في مجال الحد من الفقر وتوفير فرص عمل، وفي مجالات الصحة والتعليم. وتعظيم منفعة هذه الشراكات يتوقف على إرادة صانعي السياسات لدمج هذه الشراكات في خطط قومية، تستهدف الأولويات من جانب، وتستند إلى معايير موضوعية من جانب آخر تحقق الشفافية.

2. على الجانب الآخر هناك سلبيات وثغرات ينبغي التنبه لها، والنظر إليها بموضوعية من جانب المنظمات، ومن جانب الحكومات العربية، وقد سجلنا في هذا العمل الذي استهدف الكشف عن خريطة المنظمات – وإبراز السلبيات– أن تغيرات محدودة قد لحقت بها طوال الفترة من عام 2000 إلى عام 2015 أبرزها ما يلي:

- عدم التوازن في التوزيع الجغرافي داخل المجتمعات العربية.
- تركيز المنظمات الأهلية، حتى في مجموعة الدول العربية الغنية، على أولوية إشكالية التمويل.
- مشكلات تعاني منها الكثير من المنظمات ترتبط بإدارة الحكم وعملية صنع البرامج والمشروعات.
- ضيق فرص مشاركة الجمعية العمومية في صنع السياسات والبرامج.
- ضعف عمليات استقطاب المتطوعين، وإعدادهم، وتوزيع الأدوار.
- محدودية الابتكار والإبداع، وتناول مشاكل تقليدية بحلول تقليدية.
- "اهتزاز مصداقية" قطاع من المنظمات الأهلية، بسبب عدم الإعلان عن مصادر التمويل والإنفاق، وأحيانًا بعض مؤشرات الفساد.
- افتقاد مفهوم "الاحتراف"، الذي يعتمد على كفاءات وفاعلية في الأداء، وتوزيع الأدوار والمسئوليات، إلى جانب قبول المحاسبة والنزاهة والشفافية والمساءلة.

ثلاثة تدخلات رئيسية مطلوبة من جانب الحكومات ومن جانب المنظمات الأهلية.

أولها: إعادة النظر في التشريعات وتفاوض الطرفين والوصول إلى "توافق" بينهما، خاصة ما يثار عن اعتبارات الأمن القومي.

ثانيها: برنامج جاد لبناء قدرات المنظمات الأهلية يتوجه نحو الثغرات الأساسية في الأداء، وذلك بالتعاون بين الجهة الإدارية المعنية والمراكز البحثية التدريبية ذات المصداقية.

ثالثها: تبني الأطراف لميثاق شرف أخلاقي، يحدد قواعد العلاقة بين الحكومة والمنظمات الأهلية، والمبادئ التي تقود ممارسات المنظمات

الأهلية وتتفق مع الشفافية والمساءلة والمحاسبية، والقواعد الحاكمة للتعامل مع المجتمع ككل والفئات المستفيدة على وجه الخصوص.

3. إن فرص وإمكانات تعظيم دور المنظمات الأهلية، في المنطقة العربية، مسئولية مشتركة بين الحكومات وبين المنظمات الأهلية، وتتوقف على توافر عدة متطلبات، أبرزها:

الاهتمام بتدفق المعرفة بشفافية لكل الأطراف من جانب، وبناء قواعد بيانات تعتمد على تصنيف علمي حديث. وفي هذا السياق، فإن التدفق المعرفي والمعلومات حول قضايا التنمية والمخاطر الاجتماعية وثغرات السياسات الاجتماعية للدولة، مهم توفيرها بكل شفافية لكل الأطراف من خلال الإعلام، وورش العمل، والمؤتمرات... إن المواجهة الصريحة من جانب الدولة للمجتمع ككل ولمنظمات المجتمع المدني، أثبتت في الواقع تطور بعض دول العالم – مثل ماليزيا وسنغافورة وغيرهما– أنها تشحن كل قوى المجتمع لمواجهة التحديات والمخاطر. وعلى الجانب الآخر فإن المنظمات الأهلية – بقيمة الدور الذي تقوم به– تكتسب مصداقية، تكفل لها التعامل "برشادة" مع الموارد البشرية والمادية المتوافرة لها.

ومن منظور بناء قواعد بيانات دقيقة عن القطاع الثالث، فهي الأخرى مسئولية مشتركة بين الحكومات والمنظمات الأهلية، وهي ليست نوعًا من "الترف"، وإنما هي الآلية التي تجعلنا نعرف من يقوم بماذا؟ وفي أي مكان؟ ومن هم المنتفعون؟ وهو ما يفتح أبواب شراكات قوية بين المنظمات والحكومات من جانب، وشبكات أو مجموعات من المنظمات الأهلية تكون قادرة معًا على مواجهة التحديات والمخاطر.

هنا نشير إلى أمرين مهمين، **أولهما** أن تتضمن التشريعات العربية مادة (أو عدة مواد) ملزمة للمنظمات بتوفير كل بياناتها في كل عام – ومن خلال استمارة محددة– تفيد بمشروعاتها خلال عام، ومواردها المادية، وعدد العاملين والمتطوعين... وغير ذلك من البيانات الأساسية، التي تسمح للحكومة وأجهزة الإحصاء الرسمية، بتوفير وتحديث قواعد البيانات سنويًا.. والتوجه السابق يتواجد – ولأول مرة– في مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر (2015). **ثانيهما** ضرورة توافر الشفافية والإفصاح لدي الطرف الآخر، وهو المنظمات الأهلية، وبدون "المكاشفة" هذه والثقة ما بين المجتمع والحكومة، لن يتقدم هذا القطاع خطوة واحدة.. وقد أبرزنا من قبل ضمن حديثنا ومناقشتنا

لخريطة المنظمات الأهلية العربية، أن إحدى الإشكاليات المهمة، التي تؤثر سلبًا على المنظمات ككل – وتقيد إمكانية بناء قاعدة بيانات– هو ما كشفت عنه الدراسات الميدانية (عبر الفترة من 2000 إلى 2015) من غياب الإفصاح والشفافية (غالبا ما كانت نسبة تجاوب المنظمات مع الدراسات الميدانية – خاصة ما تعلق بالموارد المادية– لا تزيد على 25% من مفردات عينة الدراسة).

إذن تعظيم فرص مشاركة المنظمات الأهلية العربية في مواجهة تحديات التنمية، يتطلب منها والحكومات تدفق المعلومات والمعرفة بكل شفافية وتوفير قاعدة بيانات علمية، يتم تحديثها بصفة دائمة، دورية.

1. **أهمية التقييم والتوصل إلى مؤشرات الفاعلية، يشكلان معًا إحدى الفرص المتاحة لتطوير القطاع الأهلي، وتعظيم إسهامه في التعامل مع التحديات الإنمائية والحد من المخاطر الاجتماعية.** إن الدراسات العربية التي اضطلعت بها الجماعة الأكاديمية العربية، ومن خلال الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، قد وجهت اهتمامها إلى واقع "التقييم" في القطاع الأهلي.

وفي هذا السياق تبين لنا – كما أشرنا من قبل– شبه غياب للتقييم في الغالبية العظمى من المنظمات الأهلية، وأن نسبة ضئيلة (تراوحت بين 3% و5%) تشير إلى أنها يتم تقييم أدائها من جانب الجهة الأجنبية التي مولت مشروعاتها. إن إدراك قيمة ما تضيفه عملية التقييم evaluation، لترشيد الموارد وتطوير العمل محدود للغاية، بعض المنظمات تشير إلى أن تقييمها يتم في مجلس الأمناء، أو من جانب الجهة الإدارية المعنية، وهو أمر بعيد عن المقصود بالتقييم... إن وزارات الشئون الاجتماعية، وهي غالبا تتحمل مسئولية الإشراف والمتابعة عن المنظمات الأهلية، لا تمتلك الأدوات أو الخبراء للتقييم.

إن مفهوم التقييم لغويًا يعني "تقدير قيمة الشئ"، وهو يعني علميًا في هذا السياق: عملية بحث تطبيقية لجمع وتحليل الدلائل evidence التي تصل بنا إلى الحكم على سياسات وبرامج ومشروعات أو الحكم على خطة أو أشخاص قائمين عليها أو على القيم، بحيث تقودنا إلى تقدير ما نقوم به، وتكشف عن الإيجابيات لتعظيمها أو السلبيات للتعامل معها.

إن التقييم الذي يقود إلى تطوير الواقع، يستهدف المستقبل لتحسين الأداء، يستهدف التوصل إلى نتائج يتم توظيفها لإحداث تغيير، ويكشف عن عمليات التفاعل الداخلية والخارجية التي تؤثر على "الفاعلية"، بل يتوصل إلى مؤشرات نقيس بها هذه الفاعلية.

إذن القياس هو في صميم عملية التقييم وينتمي إلى نفس المجال البحثي، وهو مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية المتسقة والمتكاملة التي تستهدف المنظمة للوقوف على مدى تحقق النتائج ونوعيتها وعلاقتها بقدرات هذه المنظمة capacity وتفاعلاتها الداخلية ثم مع البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ب. الفرص والإمكانات ما بين الحكومة والقطاع الأهلي:

وإذا كنا نتحدث عن الفرص والإمكانات المتاحة لتطوير إسهام القطاع الثالث في مواجهة تحديات التنمية والحد من المخاطر الاجتماعية، وإذا كانت المنظمات ذاتها تثير دومًا إشكالية التمويل، فإن اللافت للاهتمام هو عزوف هذه المنظمات عن "التقييم التشاركي"، وله خطوات محددة داخل المنظمة ويتم دون استدعاء خبراء من الخارج (تكلفتهم مرتفعة).

أما بخصوص قياس الفاعلية – والكفاءة تدخل ضمن المفهوم– وبمعنى تحقق النتائج دون إهدار الوقت أو الجهد أو المال – فإن العمل الجماعي الذي شارك فيه أجيال مختلفة من الخبراء (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة: 2010)، قد توصل إلى مجموعة من المؤشرات تقيس مدى النجاح في تنفيذ الأهداف، وتقيس نوعية الأداء (المخرجات). إن تطبيق هذا النموذج للقياس يتم أيضًا بشكل جماعي تشاركي داخل المنظمة، ودون تكلفة، وعلى الرغم من ذلك فإننا نرصد استمرارية تنفيذ برامج ومشروعات دون أن تتوقف المنظمات التطوعية هذه، الهادفة إلى النفع العام، لتقييم وقياس ما حققته في الواقع، وهو ما يبدو "تماثلا" مع سلوك بعض الحكومات التي لا تتوقف لتقييم مشروعاتها.

إن خبرات العالم الخارجي، فيما تعلق بالقطاع الثالث، تقول لنا إن عملية التقييم والقياس للفاعلية، حين تتم بشكل دوري فهي ترتفع بنوعية الخدمات، وهذه الخطوة المهمة التي نفتقدها في المنطقة العربية – ونطالب بها– تتم من خلال عدة اقترابات:

أولها: داخل المنظمة وعن طريق عمل جماعي، يعد عملية تعلم، من خلال "التقييم التشاركي" لكل برنامج أو مشروع، وغالبا ما يتم توفير خبير واحد خارجي يقوم بدور "الميسر" facilitator، ويتجه التقييم هنا إلى مجموعة المدخلات (الموارد البشرية والمادية والخطة الإستراتيجية وتدفق المعلومات... وغير ذلك) ثم إلى مجموعة عناصر تشكل وتؤثر على العملية process، وتتضمن العلاقة بالمجتمع والفئات المستفيدة وعوامل غير محسوبة وغيرها، ثم المخرجات الناتجة عن هذا المشروع أو البرنامج.

ثانيها: مجموعة خبراء من خارج المنظمة يضطلعون بمهام التقييم وقياس الفاعلية، وهنا فإن الخطوة هذه تتم بشكل مخطط له، ضمن الإطار الزمني للمشروع، وضمن تكلفة المشروع ذاته.

ثالثها: تواجد مراكز متخصصة ينصب اهتمامها على بناء قواعد بيانات من جهة، والبحوث والدراسات المعنية بتطوير القطاع الثالث (أو ما نطلق عليه القطاع الأهلي) من أهم هذه المراكز في الولايات المتحدة الأمريكية "المركز المستقل".. ومثل هذه المؤسسات وغيرها توفر ما يعرف باسم "الاستحقاق" accreditation للمنظمات التي تدخل ضمن إطاره، ومن ثم تحصل على مزايا أكبر ودعم أكبر من الحكومة.

إذن من أهم الفرص المتاحة لنا في المنطقة العربية هي توفير مثل هذه المراكز المستقلة التي تضطلع بالتقييم والقياس على أساس علمي، ثم اقتراح خطوات محددة للنهوض بهذه المنظمات. من جانب آخر فإن برامج بناء القدرات مهم أن يكون من بينها تدريب وإعداد للقائمين على المنظمات الأهلية، على عملية التقييم التشاركي participatory evaluation ، وتصبح مبادرة للتعلم الجماعي و"الإدراك الذاتي" للايجابيات والسلبيات.

وقد يكون من المهم في سياق توجهنا للمستقبل **إيجاز "مجموعات العناصر" التي يتوجه لها التقييم والقياس، وذلك على النحو التالي•:**

أولا: مجموعة مؤشرات القدرات:

• تمثل هذه المجموعات خلاصة جهد جماعي لفريق من الخبراء العرب، توجه اهتمامهم إلى التقييم ثم إلى قياس الفاعلية، وقد تم اختبار هذه العناصر ميدانيا في خمس دول عربية وكشفت عن نتائج مهمة للغاية (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2010).

أ. مجموعة **القدرات البشرية:**

- عدد العاملين بالمنظمة، النوع الاجتماعي، الكفاءات والخبرات، الخلفية التعليمية، ملاءمتهم لطبيعة العمل والأدوار.
- المتطوعون ضمن المنظمة (سواء أعضاء الجمعية العمومية أو خارجها)، طبيعة الأدوار، التخصص، الخلفية التعليمية، دائرة اهتمامهم، حصولهم على تدريب.
- المتطوعون من المجتمعات المحلية المستهدفة.
- ثقافة العمل من منظور العمل الجماعي، التواصل، تدفق المعلومات بينهم.

ب. مجموعة **القدرات المادية:**

- الموارد المتاحة، ومصادرها، وأوزانها (الداخلية والخارجية).
- استدامة بعض مصادر التمويل.
- قدرة توليد مصادر دخل تحقق استدامة النشاط.
- توافر الإفصاح والمكاشفة للموارد المادية ومصادرها.

ج. القدرات التكنولوجية:

- توافر حاسب آلي، بريد الكتروني، موقع الكتروني.
- توظيف الأدوات التكنولوجية في الأرشفة الالكترونية، وقواعد بيانات للمنظمة، وبرامج تختص بالنظام المالي.
- توظيف القدرات التكنولوجية في التواصل والتشبيك.

د. القدرات التنظيمية:

- توزيع السلطات والأدوار في عملية صنع البرامج والمشروعات.
- توافر لجان نوعية متخصصة.
- مدى الانتظام في عقد اجتماعات مجلس الأمناء.
- مشاركة الجمعية العمومية، وتأثيرها على صنع القرار.
- تداول المواقع القيادية.

- وسائل حسم الاختلافات (حوار، توافق، الاحتكام للنظام الأساسي، التصويت).
- المحاسبة والمساءلة.
- توافر المعلومات لكل الأطراف.

ثانيا: مجموعة مؤشرات البيئة الوسيطة:

- البيئة التشريعية، وأهم معوقاتها.
- التفاعل مع الأجهزة الإدارية والحكومية.
- ثقافة وقيم المجتمع وانعكاسها على الأداء.
- ضغوط وقيود سياسية، طائفية، دينية.
- تواجد اهتمام إعلامي من عدمه.
- مشاركة الشباب والنساء.
- قدرات التواصل المجتمعية مع الأطراف الأخرى، وبين المنظمات ذاتها.

ثالثا: مجموعة مؤشرات المخرجات:

- توافق المشروعات والبرامج مع أولوية القضايا المجتمعية.
- الفئات المستفيدة، وتقدير العدد.
- اختبار رضاء المستفيدين عن نوعية الخدمة.
- استجابة قدرات المنظمات للمخاطر المجتمعية.
- مدى التجاوب المجتمعي مع التوعية والتثقيف والمبادرات.
- التواصل في المجتمع المحلي مع جهود المنظمة لإحداث تغيير.
- اهتمام المنظمات ذاتها بتقييم أدائها.

إن المجموعات الثلاث السابقة، تطرح معًا نموذجًا، مستمدًا من فهمنا للواقع العربي وحالة المنظمات الأهلية في المنطقة، وسواء اعتمد عليه مركز بحثي متخصص أو المنظمات ذاتها، فهو بعد يسهم بلا شك في النهوض بدور القطاع الأهلي في مواجهة التحديات الإنمائية والحد من المخاطر الاجتماعية.

ج. فلسفة وتوجهات جديدة للسياسات الاجتماعية- مسئولية الحكومة والمنظمات الأهلية:

إن إحداث تغيير في فلسفة السياسات الاجتماعية والاقتصادية، نعتبره متطلبًا جوهريًا لتغيير برامج وسياسات ومشروعات المنظمات الأهلية العربية، ذلك أن الأخيرة – أي المنظمات التطوعية– لا تنشط في "فراغ"، وإنما في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي محدد. وقد توصلنا في ملامح خريطة المنظمات الأهلية، أنها تتشابه أو تتماثل مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة من جانب، كما أنها تتقاطع مع هذه السياسات من جانب آخر... **وإذا أردنا تفسير ذلك فإننا نشير إلى بعض الملاحظات الرئيسية، أهمها ما يلي:**

1. إن عدم سعي السياسات الاجتماعية للدولة (الرعاية، الصحة، التعليم على وجه الخصوص) إلى تحقيق **العدالة الاجتماعية،** وتوفير تكافؤ الفرص للجميع، يقابله من جانب المنظمات الأهلية أنشطة "تسكينية تعويضية" لبعض فئات السكان المهمشة، ودون مراعاة للعدالة.

2. **إن فلسفة السياسة الاجتماعية القائمة على مفهوم "دولة الرعاية" وانعكاسات هذا التوجه على سياسات وبرامج الجهات الحكومية المعنية** (وأبرز صورها المساعدة الاجتماعية أو ما يعرف بالضمان الاجتماعي للفقراء)، يقابله أيضًا من جانب المنظمات الأهلية في المنطقة العربية، توجه الغالبية العظمى من هذه المنظمات نحو الخيرية (مساعدة مادية مباشرة للفقراء) إلى جانب أنشطة رعاية لبعض الفئات المهمشة.

3. **إن المخصصات المالية للسياسات الاجتماعية في أغلب الدول** العربية، لا تتسم بالتوزيع الجغرافي العادل، وأبرز مثال ما ذكرناه من قبل بخصوص الرعاية والخدمات الصحية، فهناك "سوء توزيع في الإنفاق"، أو غياب معايير العدالة الاجتماعية في توزيع الوحدات والمراكز الاستشفائية في غالبية الدول العربية. وهو ما يبدو واضحا في ضعف الخدمات الصحية المقدمة من الحكومة في الأطراف، وفي الريف/والبوادي، لصالح العاصمة والمراكز الحضرية. وقد أشرنا في خريطتنا لتوزيع المنظمات الأهلية، إلى أن اللافت للنظر هو امتداد نفس السمة لهذه المنظمات (أي ضعف المبادرات الأهلية في المناطق التي تشتد حاجتها للخدمات كبديل تعويضي عن الخدمات الصحية التي تقدمها الحكومات).

4. نحن أيضًا إزاء ظاهرة تتعلق بإدارة السياسات الاجتماعية للدولة، **حيث تفتقد غالبية الدول العربية، آليات الدمج والتنسيق بين السياسات، بحيث تتوجه** جميعها نحو تقوية "رأس المال البشري"، وبما يخلق درجة عالية من الثقة والتعاون بين البشر، وبما يحقق عملية الدمج الاجتماعي (بدلا من الإقصاء والتهميش). وفي هذا السياق فإن مثل هذه التوجهات التقليدية للسياسات الاجتماعية للدولة، نلمسها أيضًا في سياسات وبرامج ومشروعات المنظمات الأهلية، في غالبية الدول العربية.. تكرار وتشابه لنفس المنحى أو المسار التقليدي، الذي يفضل "العمل القطاعي" أو "العمل بالتجزئة"، بدلا من التوجه الشامل التنموي للمجتمعات المحلية ككل، أو التوجه للأسرة كوحدة رئيسية في المجتمع.

5. **ملاحظة أخرى تتسم بها السياسات الاجتماعية للدولة، وكذلك برامج ومشروعات المنظمات التطوعية، وهي تتمثل في أن الفجوات الكبيرة بين الذين يملكون والذين لا يملكون – وهو أحد أوجه اللامساواة الاجتماعية– لا ينبغي أن يتم التعامل معها بأدوات التمكين الاقتصادي فقط،** كما يحدث في الواقع العربي... ولكن هناك أبعادا ثقافية وقيمية، تشكل مخاطر قوية، إذا لم تتوفر سياسة ثقافية شاملة، تتوجه للجميع قائمة على "فكر مستنير"، وترحيب بالإبداع والمبدعين، ونوعية تعليم جيدة تتوافر لمن يملكون ومن لا يملكون، بحيث تتوافر أسس راسخة للانتماء، والمواطنة، واحترام قواعد القانون، وتعميق قيمة العمل، وقيمة الوقت.

الخلاصة هنا تذهب بنا إلى ضرورة تجديد فلسفة السياسات الاجتماعية، وهو ما سوف يقودنا إلى تغيير مماثل في فلسفة المبادرات الأهلية التطوعية. إن القرن الحادي والعشرين بما حمله معه من تحديات امتدت من عالم الاقتصاد إلى السياسة وإلى المعرفة وتكنولوجيا الاتصال، وامتدت إلى القيم والثقافة والحقوق..، هذا القرن الحادي والعشرين وفي العقد الثاني منه – وهو عقد المخاطر والتحديات– يستوجب التعامل برؤى جديدة وآليات جديدة، وإلا اشتدت المخاطر واستحكمت حلقاتها حول الجميع.

هذا وقد يكون من المفيد **طرح بعض المبادئ – أو الموجهات الرئيسية– التي يمكن الاستناد إليها، في عملية إحداث تغيير للسياسات الاجتماعية والمنظمات الأهلية التي تتفاعل معها، بحيث تشكل إطارًا للتجديد والفاعلية:**

1. أول هذه المبادئ **هو تقوية رأس المال البشري،** وهو ما يعد قاعدة لانطلاق السياسات الاجتماعية للدولة، وإحدى أذرعها القوية القادرة على الدعم والمساندة هي المنظمات الأهلية. وهذا المعنى يشير إلى **تقوية مستويات الثقة والتعاون** بين الناس بعضهم البعض، والنظر – إليهم كشبكة كبيرة وشبكات صغيرة ضمنها– تجمع عناصر بشرية مختلفة الأفكار والتوجهات، قادرة على التضامن والعمل معًا في مواجهة التحديات والمخاطر الاجتماعية.

2. ثاني هذه المبادئ، ويرتبط بما سبق، **رؤية الدولة للقيمة المضافة من الروابط والجمعيات الأهلية والمؤسسات،** وهي قيمة تتخطى تقديم مساعدات للفقراء، لتمتد إلى أدوار تنموية وتغيير ثقافي واجتماعي، يمهد لبيئة تشهد "شراكات" فاعلة مؤثرة.

3. إن تنمية رأس المال الاجتماعي، يعني أيضًا في مضمونه **تعميق "الدمج الاجتماعي"** في مقابل استبعاد كل السياسات التي تقوم على الإقصاء، والنظر للجميع باعتبارهم مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات، وفي إطار من المساواة.

4. إن **المقاربة الاجتماعية والاقتصادية من الفقر والفقراء، والمهمشون (أو المستبعدون اجتماعيًا)، ينبغي أن يقودها ما يعرف حديثًا "بالهندسة الاجتماعية"** social Engineering حيث يتم النظر إلى قضية الفقر والفقراء – وهو التحدي الأول– بمعنى "**الفقر البشري أو فقر القدرات**"... **ويعني ذلك:**

- إن السياسات الاجتماعية للدولة لابد أن تتوجه إلى أنها تتعامل مع "قدرات إنسانية" تمكن الناس من امتلاك وسائل وأدوات تعزز فرص اختيارهم وتمكينهم.
- يعني ذلك أيضًا أننا نمتد إلى فضاء واسع من الحقوق والحريات، والتعليم، والثقافة، والمعرفة.
- يعني ذلك أن التعامل بمعايير المال أو النقد فقط، وتوفير مساعدات ورعاية، لا يصب في اتجاه الحياة الكريمة إلا إذا تضافر ذلك مع بناء قدرات إنسانية بالمفهوم الواسع.

5. **هناك خطورة في إيجاز مهمة التنمية البشرية في توفير الدخل الملائم فقط دون النظر إلى أن الاستبعاد والتهميش الاجتماعي ليس ناتجًا فقط عن دخل محدود** أو غياب فرصة عمل، وإنما هناك فئات كثيرة أخرى مهمشة ويتوافر لها دخل مرتفع، لكنها "مستبعدة" سياسيًا أو ثقافيًا، بسبب الدين أو الطائفة أو الفكر، وقد تكون مستبعدة لأسباب جغرافية (تعيش في الأطراف الحدودية ومهمشة).. وهذه الفئات قد تكون في لحظة من اللحظات "فاعلة" كمصدر للخطر يهز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

إن السياسات الاجتماعية في مفهومها الحديث، وبمعنى تبني أهداف مخطط لها، وتدابير وأفعال Actions يتم اختيارها على أسس علمية، هي تستند إلى شركاء يعملون معًا، فإلى جانب الحكومات، هناك المجتمع المدني (أو المنظمات الأهلية) والقطاع الخاص والمواطنون، والجميع لابد أن تتدفق إليهم كافة المعلومات بشفافية، حتى يمكن تقوية رأس المال البشري، وتوجيهه نحو العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

د. هل هناك عناصر حاسمة تحدد مسار وفاعلية القطاع الثالث؟

لقد تحدثنا في الفصل السادس والأخير، في رحلتنا العلمية للكشف عن خريطة المنظمات الأهلية العربية (2000–2015) عن فرص وإمكانات تفعيل الطرف الثالث أو القطاع الثالث في مواجهة تحديات التنمية البشرية، ومن بينها المخاطر الاجتماعية التي تهدد السلام والاستقرار الاجتماعي... لقد كان من بين الإمكانات والفرص الواعدة، تصاعد حجم هذا القطاع، بما يضمه من منظمات أهلية، واتساع مجالات اهتمامه والأنماط والأنشطة الجديدة – والتي تجاوبت مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية– وتدريجيًا عبر الفترة من عام 2000 وحتى عام 2015. لقد كانت القدرات الاستجابية مرتفعة بلا شك، للتجاوب بمرونة مع احتياجات السكان المتعاظمة، خاصة إزاء العمل الإغاثي، وفي مواجهة الفقر، وباقترابات مختلفة.

كان أمامنا ثغرات في الأداء بلا شك، وعدة سلبيات في حاجة إلى التعامل معها، **وأوجزنا "المخرج الآمن" للمنظمات الأهلية متمثلا في عدة تدخلات رئيسية**، كان أبرزها إعادة النظر في التشريعات في إطار من التفاوض والتوافق، وبرامج جادة لبناء القدرات، وتبني الأطراف لميثاق شرف أخلاقي يحترمه الجميع ويحدد الحقوق والواجبات لكل طرف.

أضفنا إلى ذلك أبعادًا أخرى، تعد متطلبات لتعظيم الفرص والإمكانات – إزاء عملية استغلال الثروة البشرية والمادية المتوافرة في مبادرات أهلية– كان من بينها الاهتمام بتدفق المعرفة بكل شفافية للأطراف، وبناء قواعد بيانات تعتمد على التصنيف العالمي – العلمي– الحديث، وإدراك التقييم ومؤشرات قياس الفعالية باعتبارهما أدوات رئيسية للنهوض بالقطاع الأهلي، والتوجه نحو المستقبل... ثم كان حديثنا عن ضرورة تبني السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة، لفلسفة ورؤى جديدة، قائمة على مفهوم رأس المال الاجتماعي – ومن ضمنه المنظمات الأهلية– والتوجه بمناهج جديدة للبشر تهتم "بالفقر الإنساني" بالمفهوم الشامل وهو ما يتخطى الدخل النقدي (ومنهج المساعدات)، وإنما يعتمد على توفير الفرص والأدوات لتقوية رأس المال البشري، والاهتمام بالثقافة والقيم والمعرفة وتدفق المعلومات (لمواجهة فقر المعرفة، والاختلالات القيمية).... على أن تتضامن وتتساند السياسات الاجتماعية معًا – ومن بينها الصحة والتعليم والرعاية وتوفير فرص العمل– في اتجاه بناء البشر.

وإذا كان ذلك يصيغ لنا مستقبلا، تتآزر فيه الحكومات مع المجتمع المدني، لمواجهة تحديات التنمية البشرية والمخاطر الاجتماعية، فإن السؤال هل توجد "عناصر حاسمة" تؤثر على المستقبل؟

هنا نعود إلى تقديم هذا العمل، الذي تناول في البداية أهمية صياغة خريطة معرفية للمنظمات الأهلية في المنطقة العربية، حيث كان من بين الاعتبارات المهمة، **المخاطر السياسية** التي تهدد المنطقة العربية... إن هذه المخاطر – إلى جانب **تحديات التنمية البشرية**– تعاظمت إلى درجة كبيرة، وتعقدت، وتشابكت، من بينها حالة الفوضى داخل بعض الدول العربية (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن...)، والتي تشابكت مع الاقتتال المسلح، وصراعات دينية وطائفية مسلحة، وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من جانب قوى مسلحة، لدول عربية مجاورة، وتعدد وتنوع الحركات والعناصر الإرهابية في بعض الدول العربية ومن

بينها دول الخليج العربي (وأبرزها السعودية والبحرين والكويت) إلى جانب تهديد الأمن القومي في مصر خاصة في سيناء ومن جانب عناصر إرهابية مسلحة، وفي مرحلة انتقالية مهمة لسعي مصر للاستقرار والتنمية.

وبالطبع مع تداخل بعض دول الجوار، لتغذية الاقتتال المسلح والإرهاب، وكذلك دلائل وقوف بعض الدول الكبرى، لمساندة بعض الأطراف والتيارات، والعمل على إعادة تشكيل "خريطة الشرق الأوسط الجديد"، نصبح أمام **أمرين في غاية الدقة يؤثران بطريقة حاسمة، على وضعية المنظمات الأهلية:**

الأمر الأول: إن الدفاع عن **الأمن القومي،** هو أولا وقبل كل شئ حق للدولة للدفاع عن سيادتها، وله مبرراته القوية. إلا أن الدفاع عن ذلك الحق واتخاذ كل الإجراءات لحماية الدولة، قد يؤثر سلبا على بعض المنظمات الأهلية. الأمن القومي قد يستدعي اتخاذ إجراءات – تشريعية أو أمنية– تؤثر على مسار العمل الأهلي، خاصة أن هناك ميراثًا تاريخيًا "للشك المتبادل" بين المجتمع المدني والدولة.. يتعمق هذا الشك حين تتواجد منظمات حقوقية (وأخرى تنموية) تعتمد بشكل دائم على التمويل الأجنبي، ومن دول كبرى هي ذاتها تتدخل لدعم أطراف تهدد الأمن القومي.

الأمر الثاني: إن المجتمع المدني القوي (أو الصحي Healthy) يتواجد في دولة قوية، وبمعنى محدد هو تواجد مؤسسات قوية للدولة تعمل لصالح كل المواطنين، وهناك قواعد قانونية واضحة وصارمة يتم احترامها، وتطبق على الجميع بمساواة، وتحدد الحقوق والواجبات لكل الأطراف... ومن ثم فإن "هشاشة الدولة" وضعف قدراتها على إنفاذ القوانين، وما يرتبط بذلك من فوضى وفساد، هو أمر حاسم يؤثر على مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني/أو المنظمات الأهلية.. إضافة إلى أنه قد يدفع البعض منها إلى "فساد"، أو يبتعد بها عن العمل الجاد لصالح المواطنين ولتحقيق المنفعة العامة، وهو أحد مستويات الوصول إلى اليأس أو الإحباط ويدفع إلى الانسحاب من العمل العام.

إذن تهديد الأمن القومي، واتخاذ الدولة إجراءات "مبررة" للحفاظ على أمنها، قد يؤثر سلبًا على مسار العمل الأهلي، كما أن "هشاشة" الدولة أو ضعفها، وقدراتها المحدودة على إنفاذ القوانين هو أمر آخر يؤثر على رؤية المبادرات الأهلية للنفع العام، قد يثير

لديها تخوفات من اتهامات قد تلحق بها، وفي سياق فوضى القوانين والفساد، يتجمد أو ينسحب من يرغب في المشاركة في العمل العام.

المراجع

أولا: قائمة الكتب والأوراق البحثية:

1. د. أماني قنديل، قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية بدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: 2014).

2. د. أماني قنديل، إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: 2013).

3. د. أماني قنديل، أي دور يلعبه المجتمع المدني؟ قراءة نقدية للواقع والأدبيات، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2011).

4. د. أماني قنديل، المجتمع المدني والمتغيرات الجديدة الثورية والإصلاحية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة:2011).

5. د. أماني قنديل، باحث رئيسي ومحرر، مؤشرات قياس فاعلية المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة: 2010).

6. د. أماني قنيل، المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص، دراسة ميدانية المكتب التنفيذي لدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: 2010).

7. د. أماني قنديل، المرأة ومنظمات المجتمع المدني في مصر، المجلس القومي للمرأة، (القاهرة: 2009).

8. السيد ياسين، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية، نهضة مصر للطباعة والنشر، (القاهرة:2009).

9. د. أماني قنديل، تقييم فرص وإمكانات النهوض بمنظمات المجتمع المدني المعنية بحماية الأطفال من الخطر، الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة (القاهرة: 2009).

10. د. إبراهيم العيسوي وآخرون، الفقر ومقاييسه المختلفة، المكتب التنفيذي وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، (البحرين: 2009).

11. د. أماني قنديل، باحث رئيسي والمحرر، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2008).

12. د. أماني قنديل، مجموعة كتيبات بناء القدرات، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2008).

13. د. أماني قنديل، الشراكة الاجتماعية ومسئولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تحليلية ميدانية، المكتب التنفيذي لدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: 2008).

14. د. أماني قنديل، باحث رئيسي ومحرر، الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية العربية، دراسة مقارنة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2007).

15. د. أماني قنديل، باحث رئيسي ومحرر، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، (القاهرة: 2007).

16. د. أماني قنديل، تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المعنية بالشباب دراسة ميدانية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، (القاهرة: 2007).

17. مجموعة بحوث ودراسات المؤتمر العام الثاني للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (الكويت: 2006).

18. د. أماني قنديل (محررًا)، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2006).

19. د. أماني قنديل، تقييم أداء المنظمات الحقوقية في المراقبة الانتخابية في مصر، (القاهرة: 2006).

20. سلسلة كتيبات الإعلام والمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني، (القاهرة: 2006).

21. د. مديحة الصفتي وآخرون، دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي (السودان، فلسطين، مصر، المغرب، اليمن)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2005).

22. محسن عوض، محرر، الدليل العربي: حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، (القاهرة: 2005).

23. د. أماني قنديل، مؤسسات المجتمع المدني: الفاعلية ودراسات حالة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة: 2005).

24. تعزيز التضمينية والمساءلة، البنك الدولي (2004).

25. د. أماني قنديل وآخرون، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2003).

26. ستيفن ديلو، التفكير والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، (القاهرة: 2003).

27. د. علي ليلة، دور المنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر (المغرب، اليمن، لبنان، مصر)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2002).

28. د. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (القاهرة: 2002).

29. الأمن الإنساني، الأمم المتحدة، (نيويورك: 2002).

30. تنظيم الجمعيات في الدول العربية، "جمعية عدل"، برنامج بنيان والبنك الدولي، (عمان: 2002).

31. مجموعة بحوث ودراسات المؤتمر العام التأسيسي للشبكة، (بيروت: 2002).

32. د.أماني قنديل، المجتمع المدني في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة: 2001).

33. د. سلوى العامري، الاحتياجات التدريبية للمنظمات الأهلية في مطلع الألفية الثالثة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2001).

34. د. موسي شتيوي وآخرون، التطوع في المنطقة العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2001).

35. د. محمود عودة وآخرون، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2000).

36. د. أمينة لمريني وآخرون، المرأة في المنظمات الأهلية العربية (الأردن، المغرب، فلسطين، مصر، الكويت)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة:1999).

37. د. أماني قنديل، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: 1998).

38. د. أماني قنديل، دراسة مشروع قانون الجمعيات المصري في السياق العربي والدولي، جماعة تنمية الديمقراطية، (القاهرة: 1998).

39. د. أماني قنديل، بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة: (1997).

40. مجموعة بحوث ودراسات المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، (القاهرة: 1997).

41. د. أماني قنديل وآخرون، الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 1997).

42. شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية: على مشارف القرن الحادي والعشرين، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، (القاهرة: 1997).

43. د. أماني قنديل، المجتمع المدني في المنطقة العربية، منظمة سيفيكس العالمية (القاهرة: 1994) باللغتين العربية والإنجليزية.

44. ميجل دارسي وآخرون، مواطنون، دعم المجتمع المدني في العالم، منظمة سيفكس العالمية بالتعاون مع الشبكة العربية، (واشنطن، والقاهرة: 1994).

45. د. أماني قنديل، سارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، (القاهرة: 1992).

46. د. سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1992).

ثانيا: التقارير السنوية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية:

1. فريق من الباحثين، التقرير السنوي الأول ملامح واقع المنظمات الأهلية، (القاهرة: 2001).

2. فريق من الباحثين، التقرير السنوي الثاني، الواقع والتطور، (القاهرة: 2002).

3. فريق من الباحثين، التقرير السنوي الثالث، مكافحة الفقر، (القاهرة: 2003).

4. فريق من الباحثين، التقرير السنوي الرابع، تمكين المرأة العربية، (القاهرة: 2004).

5. فريق من الباحثين، التقرير السنوي الخامس، بناء الشراكة، (القاهرة: 2005).

6. فريق من الباحثين، التقرير السنوي السادس، الشباب في منظومة المجتمع المدني، (القاهرة: 2006).

7. فريق من الباحثين، التقرير السنوي السابع، الأطفال في منظومة المجتمع المدني، (القاهرة: 2007).

8. فريق من الباحثين، التقرير السنوي الثامن، قضايا البيئة في المجتمع المدني، (القاهرة: 2008).

9. فريق من الباحثين، التقرير السنوي التاسع، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المنظمات الأهلية، (القاهرة: 2009).

10. فريق من الباحثين، التقرير السنوي العاشر، حالة التطوع في المنطقة العربية (القاهرة: 2010).

11. فريق من الباحثين، التقرير السنوي الحادي عشر، المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية، (القاهرة:2011).

12. فريق من الباحثين، التقرير السنوي الثاني عشر، دور المنظمات الأهلية العربية في إثراء الثقافة والفنون والإبداع، (القاهرة: 2013).

13. فريق من الباحثين، التقرير السنوي الثالث عشر، دور المنظمات الأهلية العربية في قضايا الصحة والسكان، (القاهرة: 2014).

ثالثا: المراجع الأجنبية الرئيسية

1. Bahgat Qorani (ed), The changing Middle east, AUC, (Cairo: 2010).

2. راجع أهم إصدارات المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز الأمريكية، والتي أثرت في الكتابات العربية:

- Lester Salmon and Helmut Anheier, Defining the Non-Profit sector, Manchester University Pres (1997).
- Lester Salmon (ed) Global Civil society, volume 2, Kumar Ian press (2004).
- www.jhu.edu/ccss.

3. الموقع الالكتروني للتحالف العالمي لمشاركة المواطنين: www.civicus.org

4. Denise M. Horn, Women, Civil society and the Geopolitics of Democratization, Rout ledge (2010).

5. Richard Sennett, The Culture of the new capitalism, Yale University press, (2006).

6. Janet A. Flammang, The Taste for civilization: Food, politics and civil society, University of Illinois press, (2009).

7. Encyclopedia of social measurement, University of Texas, (2005).

8. Lester M. Salmon (ed), The International Guide to Nonprofit Law, John Wiley & sons, New Jersey (1993).

9. Helmut Anheier & Lester Salmon (eds.), The Nonprofit sector Across National Analysis, Johns Hopkins University, (1997).

10. Social Risk Management, The World Bank, (2003).

11. Robert Holzmann & others, Social Risk: The World Bank Approach to social protection in globalizing world, Washington D.C (2009).

12. Guidance on Social Responsibility, ISO 26000, (2009).

13. James C. McDavid and Laura R. L. Hawthorn, Program Evaluation and Performance measurement, Sage publication, (2006).

14. Sandra M. Mathison, Encyclopedia of Evaluation, Sage publications (2005).

15. Helmet Anheier, Civil society: measurement, Evaluation, & Policy, Civicus. (2004).

الملاحق

ملحق رقم 1
نحو ميثاق شرف أخلاقي للعمل الأهلي العربي♦

مقدمة عامة:

المقدمة العامة تضمنت المبررات التي تدعو لصياغته، من خلال الإشارة الموجزة إلى الدور العالمي، وخصوصا الكونية وما تمليه من التزامات أخلاقية، والبعد العربي، وما يدعو إليه من ضرورة تنسيق الجهود العربية في مجال المنظمات التطوعية العربية، على أساس انتمائها إلى أمة واحدة لها تاريخ مشترك وثقافة عربية إسلامية ومسيحية وتراث في التضامن.

وتلي ذلك الإشارة إلى صحوة المجتمع المدني العربي، وما أدت إليه من النمو الكمي والكيفي للمنظمات التطوعية العربية، والحاجة الماسة لتحديد القيم الأخلاقية التي تمس علاقة هذه المنظمات بالدولة، وعلاقتها بالمجتمع العالمي وعلاقتها بالمجتمع المدني ومؤسساته، وعلاقتها مع المواطنين.

♦ إعداد أ. السيد ياسين بتكليف من الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (المؤتمر التأسيسي للشبكة العربية، بيروت 2002).

وأخيرا بيان بأهمية الميثاق الأخلاقي العربي في زيادة فاعلية عمل المنظمات التطوعية العربية، وزيادة مصداقيتها إزاء المجتمعات العربية التي تعمل في ظلها، وفي مواجهة المجتمع العالمي.

القسم العام:

أولا: موجهات أساسية:

يتصدر قائمة الموجهات الرئيسية مطلب رئيسي، وهو أن كل إنسان ينبغي أن يعامل بإنسانية.

ويلي ذلك التزام المنظمات التطوعية العربية بأن تعمل لتحقيق الأهداف العامة التالية:

1. صياغة ثقافة لا تقوم على العنف، بل تقوم على أساس احترام الحياة.
2. صياغة ثقافة تقوم على التضامن وإقامة نظام اقتصادي عاجل.
3. صياغة ثقافة تنهض على التسامح وحياة تقوم على احترام الحقيقة.
4. صياغة ثقافة تقوم على أساس الحقوق المتساوية لكل المواطنين بغض النظر عن الجنس والعقيدة والدين.
5. صياغة ثقافة تقوم على أساس المشاركة بين الرجال والنساء.
6. أن تلتزم المنظمات التطوعية العربية برفع الوعي الاجتماعي والثقافي للمواطنين.

ثانيا: الالتزام بقيم الثقافة المدنية المعاصرة:

1. تلتزم المنظمات التطوعية العربية بكل ما تتضمنه مواثيق حقوق الإنسان الدولية المعاصرة.
2. تلتزم المنظمات بفكرة الشرعية الديمقراطية سواء على مستوى المجتمع ككل أو على مستوى العمل داخل المنظمات.
3. تلتزم المنظمات بفكرة المحاسبة العامة وفق نظم يتفق عليها ومؤسسات يتم التفكير في إنشائها.
4. تلتزم المنظمات بتطبيق أساليب التفكير العلمي المنظم، وذلك فيما يتعلق بتحليل مشكلات المجتمع ككل، أو في إطار عملها في ميادين الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة.

ثالثا: الالتزام بتطوير المجتمع العربي المعاصر:

تلتزم المنظمات بمساندة الجهود التي تهدف إلى تطوير المجتمع العربي المعاصر وفي مقدمة هذه الجهود:

1. تحقيق مزيد من الديمقراطية والمشاركة السياسية.
2. دعم حريات الاجتماع والتفكير والتعبير.
3. النضال في سبيل تحرير المجتمع المدني العربي من القيود التي تكبل حركته، بما يسمح بحرية تأسيس المنظمات التطوعية بغير قيود قانونية أو إرادية.
4. العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتركيز على مستقبل الأجيال العربية القادمة.
5. النضال في سبيل المعاملة المتساوية لكل المواطنين، وضمان حقوق الأقليات.
6. العمل في سبيل تحرير المرأة من القيود المكبلة لحركتها كافة، حتى يتاح لها الإسهام الكامل في مجالات التنمية البشرية.
7. العمل على ضمان التدفق الحر للمعلومات، والتفاعل الخلاق مع المجتمع العالمي، في ضوء الحفاظ على أساسيات الخصوصية الثقافية العربية.

القسم الخاص:

ويتشكل من جزئين: الأول يتعلق بالتأكيد على مبادئ التنمية البشرية، والثاني ينص على القواعد الأخلاقية التي تحكم عمل الجمعيات التطوعية.

الجزء الأول: مبادئ التنمية البشرية

1. ينبغي أن تركز التنمية في جهودها وتعطي الأسبقية لإشباع الحاجات، وتحقيق الآمال لأفقر الناس وأكثرهم هامشية. وينبغي عليها أيضا أن تواجه المطالب الحالية لحقوق الإنسان، ومواجهة مشكلات البيئة الطبيعية، وأن تنزح إلى حل المنازعات الاجتماعية بطريقة سلمية.
2. التنمية هي عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وليست محض إنجازات اقتصادية.
3. ينبغي أن توجه برامج التنمية جهودها لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني. وأن تعمل المنظمات التطوعية على الإسهام البارز في هذه العملية.
4. التنمية والتي هي حق أساسي، ينبغي عليها أن تدفع في سبيل تحقيق حقوق الإنسان وضمان الحريات الأساسية.

5. ينبغي أن تركز التنمية على الناس سواء في وضع أهدافها أو في توزيع عوائدها.
6. ينبغي أن تساعد التنمية الفقراء والمقهورين والمهمشين على أن ينظموا أنفسهم لكي يحسنوا أحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
7. ينبغي أن تشبع التنمية الحاجات الأساسية.
8. ينبغي أن تتوجه التنمية لجذور أسباب عدم المساواة الشاملة وليست لأغراضها فقط.
9. ينبغي أن تكون التنمية اقتصاديا وبيئيا مستدامة، وألا تؤثر على مستقبل الأجيال القادمة.
10. على التنمية أن تدفع في طريق العدل الاجتماعي من خلال التوزيع العادل للقوة والثروة والنفاذ إلى الموارد.
11. على التنمية أن تعكس اهتمامات ومنظورات وخبرة النساء، وأن تتيح لهن أن يحققن حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.
12. على التنمية أن تطلب وتسهل المشاركة الكاملة للأفراد والجماعات المهمشة، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العمر، وذلك في عملية صنع القرار الاقتصادي.

الجزء الثاني: قواعد السلوك للمنظمات التطوعية

نقتبس القواعد التالية من بيان المبادئ التي أصدرها مشروع جونز هوبكنز، وهي قواعد يمكن تعديلها أو الإضافة إليها.

1. إن المنظمات التطوعية أو المنظمات غير الهادفة للربح تكتسب أهمية بالغة باعتبارها مجالا مهما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية، ومن ثم فهي تساهم في تدعيم الديمقراطية.

2. حتى تتمكن المنظمات غير الهادفة للربح من تحقيق كل إمكانياتها ومقوماتها، فإنها يجب أن تستمتع باستقلالها المتميز عن الدولة، وأن تحكم نفسها بنفسها وأن تضم قدراً معقولاً من النشاط التطوعي، وأن تخدم بعض الأهداف العامة.

3. إن التبرع والتطوع يعدان العنصرين الأساسيين لحيوية القطاع التطوعي.

4. يجب أن تؤخذ الاحتياطيات كافة، حتى يمكن تجنب نفوذ أو تأثير الجهة المانحة على عمل المنظمات التطوعية.

5. يجب تشجيع العمل التطوعي والعطاء، ويجب أن تصمم السياسات والممارسات العملية في القطاعين الحكومي والخاص بحيث تيسر وتسهل العمل الجماعي، ولكن في نفس الوقت يجب أن تؤخذ الاحتياطيات الكافية بحيث يمكن الاحتفاظ بالسمات الخاصة بالعطاء والتطوع والإبقاء عليها.
6. لا يجب أن يكون التطوع والتبرع بديلا مستعاضاً به عن العمل مدفوع الأجر وعن المصادر الحكومية.
7. إن المنظمات التطوعية، وعمليات التطوع والتبرع، يجب أن تتم إدارتها بحكمة وفاعلية.
8. إن الحق في المشاركة يجب أن يكون موضوعاً بقوة وبوضوح في القانون.
9. إن المنظمات التطوعية التي تعمل في مجال الخدمة العامة تكون جديرة بالتمتع بمعاملة ضريبية خاصة.
10. يجب على الحكومة أن تشجع المساهمات من جانب الأفراد أو الهيئات لمساندة أنشطة الخدمة العامة التي تقوم بها المنظمات التطوعية وذلك سواء كانت هذه المساهمات نقدية أو عينية.
11. يجب تشجيع ترتيبات المشاركة بين الحكومة والقطاع التطوعي في مجال نقل الخدمات المطلوبة، على أن يكون ذلك بطرق تحول دون المخاطرة باستقلالية هذه المنظمات وتمتعها بالإرادة الذاتية.
12. يجب أن تتجنب الحكومة انتهاك استقلالية القطاع التطوعي.
13. يجب أن نحترم السياسات الحكومية، وأن تيسر الدور الذي تطالب به المنظمات غير الهادفة للربح.
14. إذا تمت إدانة المنظمات التطوعية، نتيجة سوء الاستخدام أو سوء الإدارة، فلابد من مثولها أمام المحكمة.
15. يجب أن تخدم المنظمات التطوعية بصفة أساسية، المصالح العامة لا المصالح الفردية الضعيفة.
16. يجب على المنظمات التطوعية أن تقوم بصفة دورية بالإعلان عن أنشطتها وميزانياتها، وأن يرتبط مستوى هذا الإعلان بمستوى المساندة العامة.

17. يجب أن تحكم وتدار المنظمات غير الهادفة للربح بأسلوب ديمقراطي، وأن تقدم فرصاً متميزة في مجال الاستفادة منها.
18. يجب ألا يحصل موظفو المنظمات التطوعية وأعضاء مجالس إداراتها على أية مزايا مالية من العمليات التي تقوم بها منظماتهم، وذلك بجانب التعويض الملائم الذي يحصلون عليه مقابل جهودهم، كذلك يجب ألا تكون النفقات الإدارية مبالغاً فيها.
19. يجب أن تعمل المنظمات التطوعية بأسلوب بعيد عن التفرقة والتمييز، وأن تلتزم بالمعايير الإنسانية الأساسية، كالاحترام المتبادل، والرحمة والخير والإحسان.

ملحق رقم 2
الإعلان العربي للشفافية والمساءلة في المنظمات الأهلية *

نحن ما يزيد على 881 مواطنا نمثل مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، وننتمي إلى حوالي 18 دولة عربية، نتحد معا في صوت واحد لتحذير الشفافية والمساءلة في المنظمات الأهلية العربية.

قناعة منا بأن الشفافية:

- تقوي النسيج لأي مجتمع.
- تتفق وتتسق مع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والفئات المهمشة التي تدافع عنها.
- تعمق من أركان الديمقراطية التي تدافع عنها.
- تساهم في بناء القواعد القانونية التي تعتبر أساس كل مجتمع متحضر.

وإيمانا منا بأن:

- مناهضة الفساد هي مسئولية الجميع في كل المجتمعات.

* إعداد د. أماني قنديل بتكليف من مجلس أمناء الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (المؤتمر التأسيسي للشبكة العربية، بيروت 2002).

- إن هذا النضال يتضمن الدفاع عن القيم الأخلاقية في كل المجتمعات والعمل على تقويتها.
- إن المجتمع المدني دوره رئيسي لمناهضة الفساد وإعلاء القيم وإبراز نماذج الشفافية وتعبئة المجتمع لمساندة الإصلاح.
- إن هناك حاجة أساسية إلى تشكيل الائتلافات ما بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لإعلاء ممارسات الشفافية ومناهضة الفساد.

ومن ثم نحن – المجتمعين– في بيروت، في المؤتمر التأسيسي العام للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (23 إلى 25 إبريل 2002)، نتوجه إلى الهيئات الدولية والإقليمية والحكومات لتعبئة جهودهم من أجل حماية قيم الشفافية.

نحن نطالب المؤسسات الدولية والإقليمية:

- بتقديم الدعم الكامل للدور الإبداعي الذي يلعبه المجتمع المدني في تطوير الأسس السليمة للديمقراطية.
- نتوجه إلى المؤسسات الدولية والإقليمية للعمل سويا بهدف التركيز على النواحي الايجابية للعولمة والحد من جوانبها السلبية.
- نطالب المؤسسات الدولية والإقليمية بالإسهام في تطوير الاتفاقات ومواثيق الشرف الأخلاقية والعمل على تبنيها وتوسيع دائرة الاهتمام بها.
- على مؤسسات التمويل إيجاد الطرق والوسائل العلمية لإبراز قيم الشفافية في برامجها التنموية. ويكون ذلك بالتعاون مع شركائهم في مشروعات التمويل.
- نطالب المنظمات الدولية للمحاسبين والمراقبين القانونيين بتطوير نماذج عالمية للأنظمة المحاسبية داخل المنظمات الأهلية والمؤسسات المدنية لكي يمكن الاسترشاد بها.

نحن نتوجه إلى الحكومات من أجل :

- احترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية.
- توفير الفرصة لها للاسهام في صنع السياسات العامة.
- احترام حريات التعبير وقيام الإعلام بدور مستقل موضوعي.
- توفير النموذج لإعلاء ممارسات الشفافية.

ونحن نتوجه إلى مؤسسات المجتمع المدني من أجل:

- إعادة ترتيب البيت من الداخل، حتى توفر المنظمات الأهلية نفس القدر من الشفافية والمسألة والمحاسبية التي تتوقعه تلك المنظمات من حكوماتها.
- تقوية نظم الإدارة المالية بالمنظمات الأهلية ووضع قواعد للمسألة والمحاسبية أمام الرأي العام.
- ضمان عدم سعي المنظمات الأهلية للربح وتأكيد أنها تسعى إلى النفع العام.
- على كل مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأهلية والروابط والجمعيات المهنية، تفعيل دور مواثيقها الأخلاقية وأساليب محاسبة ومراجعة أعضائها.

نحن المنظمات الأهلية العربية المجتمعة في المؤتمر التأسيسي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية:

- نناهض سلوك أية منظمة أو فرد داخل المنظمة يعمل لتحقيق مكاسب شخصية، داخل منظمة مستقلة غير ربحية تعمل للصالح العام.
- نعلن رفضنا لسلوك بعض المنظمات غير الربحية التي تنهج على شاكلة القطاع الخاص، ولا تلتزم بقيد عدم توزيع الربح والسعي للنفع العام.
- نسعى إلى اجتذاب مشاركة الفئات المستفيدة، فشرعيتنا تأتي من تمثيلنا وعملنا لصالح الفئات المهمشة.
- نعلن تمسكنا بقيم الشفافية ومبادئ المحاسبية والمسئولية، والتي تشكل منهج عملنا.
- نؤكد على أن التطوع هو بعد رئيسي في مفهوم وفعاليات مؤسسات المجتمع المدني، ونطالب كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية، بتجذير وتقوية قيمة التطوع والسلوك التطوعي.
- نرى إن إعلاء مبدأ الشفافية هو عملية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، لها انعكاسات مباشرة على تعميق الممارسة الديمقراطية، والتقليل من الفقر.
- نحن نعلن التزامنا بالعمل على ضمان التدفق الحر للمعلومات والتفاعل الخلاق مع المجتمع.

- نؤكد أن الممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية هي الإطار الصحيح لتحقيق الشفافية، ويرتبط بذلك إدارة المنظمات الأهلية بطريقة جماعية وليس فردية باعتباره إطارا صحيحا لإعلاء الشفافية.
- نحن نعلن التزامنا بمبدأ المحاسبة العامة والإعلان عن ميزانيات وموازنات المنظمات الأهلية والمؤسسات المدنية. وإلى جانبها الإدارة المالية الدقيقة، والشفافية في استخدام موارد المنظمات.

ملحق رقم 3
قائمة الباحثين العرب المتعاونين مع الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
والذين أسهموا في التراكم العملي
حسب الترتيب الأبجدي

م	الباحث	الدولة
.1	السيد ياسين	جمهورية مصر العربية
.2	د. أماني قنديل	جمهورية مصر العربية
.3	د. أيمن عبد الوهاب	جمهورية مصر العربية
.4	د. أمنة خليفة	الأمارات العربية المتحدة
.5	د. أسيا مكاوي	الجمهورية السودانية
.6	أميلي نفاع	المملكة الأردنية الهاشمية
.7	د. إيمان حسن	جمهورية مصر العربية
.8	د. إبراهيم محمد إبراهيم	جمهورية مصر العربية
.9	د. إبراهيم البيومي غانم	جمهورية مصر العربية
.10	د. أمينة لمريني	المملكة المغربية
.11	د. إبراهيم على الملحم	المملكة العربية السعودية

.12	أنيس قنديل	فلسطين
.13	د. إسعاف حمد	الجمهورية العربية السورية
.14	بدر ناصر المطيري	دولة الكويت
.15	د. بثينة قروي	المملكة المغربية
.16	بهيجة محمد الديليمي	مملكة البحرين
.17	د. توفيق أحمد المخلافي	الجمهورية اليمنية
.18	جهاد محمد علي	مملكة البحرين
.19	د. جميلة المصلي	المملكة المغربية
.20	د. جلال التليلي	الجمهورية التونسية
.21	جمال الجواهري	الجمهورية العراقية
.22	د. حسن محفوظ	المملكة المغربية
.23	حفيظة شقير	الجمهورية التونسية
.24	د. حيدر إبراهيم	الجمهورية السودانية
.25	حسين أبورمان	المملكة الأردنية الهاشمية
.26	د. خديجة الراقي	المملكة المغربية
.27	خالد البدرو	الأمارات العربية المتحدة
.28	دخيل الهوني	الجمهورية الليبية
.29	داهي الفضلي	دولة الكويت
.30	د. ذياب البداينة	المملكة الأردنية الهاشمية
.31	د. رباب الحسيني	جمهورية مصر العربية
.32	ربيعة الناصري	المملكة المغربية
.33	زياد عبد الصمد	الجمهورية اللبنانية
.34	زياد جبر العلاونه	المملكة الأردنية الهاشمية
.35	د. سلوى العامري	جمهورية مصر العربية
.36	سهام نجم	جمهورية مصر العربية
.37	سميرة رجب	مملكة البحرين
.38	سلمى ناصر العجمي	دولة الكويت
.39	سعود داود البراري	المملكة الأردنية الهاشمية
.40	ساما عويضة	فلسطين

.41	د. سهى هندية	فلسطين
.42	شهيدة الباز	جمهورية مصر العربية
.43	د. صالح ناصر الصوفي	الجمهورية اليمنية
.44	صونيا نكد	الجمهورية اللبنانية
.45	طاهر حسين	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
.46	د. طاهرة داخل طاهر	الجمهورية العراقية
.47	د. عماد عدلي	جمهورية مصر العربية
.48	د. عبدالله خليل	جمهورية مصر العربية
.49	د. على ليلة	جمهورية مصر العربية
.50	عماد سعد	الإمارات العربية المتحدة
.51	د. عمرو هاشم ربيع	جمهورية مصر العربية
.52	عبدالله الجناحي	مملكة البحرين
.53	عبدالله بوصنوبرة	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
.54	عائشة باركي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
.55	د. عبد الرحيم بلال	الجمهورية السودانية
.56	عبلة مهدي	الجمهورية السودانية
.57	د. على زيد الزعبي	دولة الكويت
.58	عبد العاطي عبد الخير	الجمهورية السودانية
.59	عايدة النعيم عثمان	الجمهورية السودانية
.60	د. عبد اللطيف كداي	المملكة المغربية
.61	د. عفاف أحمد الحيمي	الجمهورية اليمنية
.62	د. عائشة التايب	الجمهورية التونسية
.63	عماد عز	الجمهورية العربية السورية
.64	د. عبد السلام الدوبيي	الجمهورية الليبية
.65	د. عبد الله الخطيب	المملكة الأردنية الهاشمية
.66	عزت عبد الهادي	فلسطين
.67	عيسى موسى سابا	فلسطين
.68	د. عفاف أحمد الحيمي	الجمهورية اليمنية
.69	د. عبد الحكيم الشرجبي	الجمهورية اليمنية

.70	عفاف حسن الحاج	الجمهورية السودانية
.71	غول لخضر	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
.72	د. فؤاد شهاب	مملكة البحرين
.73	د. فتح الرحمن قاضى	الجمهورية السودانية
.74	د. فاطمة الزهراء بن حسين	المملكة المغربية
.75	د. فاطمة زهراء زرواطي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
.76	د. فؤاد عبد الجليل الصلاحي	الجمهورية اليمنية
.77	فؤاد العوني	الجمهورية التونسية
.78	د. فتحية السعيدي	الجمهورية التونسية
.79	د. فاطمة على الكبيسي	قطر
.80	قائد الشربجي	الجمهورية اليمنية
.81	كندة محمدية	الجمهورية اللبنانية
.82	د. كامل مهنا	الجمهورية اللبنانية
.83	د. لبنى عبد المجيد	جمهورية مصر العربية
.84	د. محمود منصور	جمهورية مصر العربية
.85	د. مديحة الصفتي	جمهورية مصر العربية
.86	د. موزة غباش	الإمارات العربية المتحدة
.87	د. مريم عيسى الشيراوي	مملكة البحرين
.88	د. منيرة أحمد فخرو	مملكة البحرين
.89	محمود حافظ	مملكة البحرين
.90	منى خلف الدعاس	دولة الكويت
.91	د. محمد الغياط	المملكة المغربية
.92	مرتضى عبد الحي محمد	الجمهورية السودانية
.93	محمدالهدار	الجمهورية التونسية
.94	د. منى غانم	الجمهورية العربية السورية
.95	منال يوسف محمود	قطر
.96	د. مالك محمد غندور	الجمهورية اللبنانية
.97	د. مصطفى حجازي	الجمهورية اللبنانية
.98	محمد بركات	الجمهورية اللبنانية

.99	د. موسى شتيوي	المملكة الأردنية الهاشمية
.100	د. محمود محمد الكفاوين	المملكة الأردنية الهاشمية
.101	د. منير بدران	فلسطين
.102	منينة بنت عبد الله	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
.103	د. ميمونة الصباح	دولة الكويت
.104	د. نبيل صموئيل أبادير	جمهورية مصر العربية
.105	د. نعيمة بن الخطيب	المملكة المغربية
.106	د. نورية على حمد	الجمهورية اليمنية
.107	د. نورية الحوري	الجمهورية اليمنية
.108	ناصر صالح على الصاعدي	الجمهورية اليمنية
.109	هيام سجد	الجمهورية اللبنانية
.110	د. هاشم الحسيني	الجمهورية اللبنانية
.111	هاني الحوراني	المملكة الأردنية الهاشمية
.112	هدى البكر	جمهورية مصر العربية
.113	د. وميظ خليل إبراهيم	الجمهورية العراقية
.114	وائل محمد عرفات	فلسطين
.115	ياسر علاونة	فلسطين
.116	د. يوسف نوري	الجمهورية التونسية
.117	ياسر سليم شلبي	الجمهورية السودانية
.118	د. يوسف أبو ليلي	المملكة الأردنية الهاشمية

ملحق رقم 4
جدول يوضح الفئات المستفيدة من مشروعات المجموعات التنموية الأهلية
2009-2015

الدولة	المنظمة المساندة	الجمعيات الشريكة	المناطق التي تم استهدافها	نوعية وحجم الفئات المستفيدة
مصر	الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية	جمعية الرؤية الإسلامية. جمعية الصداقة والإيمان. جمعية تعاون الأطفال. جمعية الرعاة الخيرية	الخليفة والمقطم. زهراء مصر القديمة. السيدة زينب. زهراء مدينة السلام.	531 من الأطفال وأسرهم تحسنت ظروفهم المعيشية
لبنان	مؤسسات الرعاية الاجتماعية	جمعية جديدة القيطع الخيرية. جمعية الغد المشرق. جمعية عبده حسين للتنمية الاجتماعية. جمعية الرؤية الصالحة. جمعية العبدة الخيرية.	تكريت- شمال لبنان. عكار- شمال لبنان. شبعا والعرقوب- جنوب لبنان. الأوزاعي- الجناح- بيروت.	600 مستفيد من برامج التأهيل والتدريب والتوعية وتحسين نوعية الحياة، من النساء والشباب والمسنين.
السودان	منظمة حواء	جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية. جمعية تنمية المرأة بشرق السودان. الجمعية الأفريقية الخيرية لرعاية الأمومة والطفولة. مؤسسة رفيدة الصحية	ولاية شمال كردفان – مدينة الأبيض	500 سيدة استفادت من القروض الدوارة حتى مطلع 2015

المغرب	منتدى الزهراء للمرأة المغربية	جمعية الأمل النسائية. جمعيـــة رســـالة لتنميـــة مهارات المرأة جمعيـــة البتـــول لرعايـــة الفتاة والأسرة جمعية الإرشاد النسائي	المشاريع التنموية: مدينتي طنجة وأغادير. تنمية القدرات: مدينتي طنجة وأغادير. الدراسة الميدانية: مدن (أغادير، طنجة، أزرو، خنيفرة، الدار البيضاء، تيفلت والخميسات).	630 أسرة استفادت مباشرة من خلال تدريب النساء وتوفير فرصة عمل لهن، بالإضافة 1400 مستفيد بشكل غير مباشر
اليمن	شبكة النماء اليمنية	جمعية الإصلاح الخيرية جمعيات التكافل الاجتماعي الخيرية جمعية الجود الاجتماعية الخيرية جمعية عمر بن عبد العزيز	منطقة وادي أحمد. منطقة شملان منطقة نقم.	59 أسرة حصلت على قروض وأسست مشروعات صغيرة. 150 أسرة استفادت من حملات التوعية في مجالات الاقتصاد والتعليم وحقوق الإنسان
البحرين	جمعيـــة نهضـــة فتاة البحرين	جمعية فتاة الريف جمعيـــة مدينـــة حمـــد النسائية جمعيـــة ســـترة للارتقـــاء بالمرأة	العاصمة "المنامة" المحافظة الشمالية المحافظة الجنوبية	45 سيدة معيلة، وأسرهن والتي يتراوح عدد أطفالهن من 1 إلى أكثر من 4 أبناء.

ملحق رقم 5

جدول يلخص مؤشرات فاعلية المنظمات الأهلية العربية

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية

1. مؤشرات تتعلق بالقدرات	• القدرات البشرية. • القدرات المادية. • القدرات التكنولوجية ومجالات توظيفها. • مؤشرات القدرة التنظيمية والحكم.
2. مؤشرات البيئة الوسيطة	• البيئة السياسية • السياق التشريعي. • العلاقة مع الأجهزة الإدارية. • تأثير الثقافة والقيم السائدة. • التواصل والتفاعل بين منظمات المجتمع المدني، والأطراف الأخرى في المجتمع.
3. مؤشرات تتعلق بالمخرجات	• مدى توافق القضايا محور النشاط مع احتياجات المجتمع. • القدرات الاستجابية للمنظمة. • الانعكاسات أو المردود. • نوعية المخرجات. • مدى حرص المنظمة على تقييم مشروعاتها وتحقيق أهدافها.